الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد إبن باديس – مستغانم-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان

أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر

دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة (1990- 2022)

إعداد الطالب:

عـــــدة محمـــــد

تحت إشراف الأستاذ:

بوظـــــراف الجيـــلالي

لجنـــــة المناقشـــــة

- مكاوي محمد أمين	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	رئيسا
- بوظراف الجيلالي	أستاذ	جامعة مستغانم	مشرفا، مقررا
- بن زيدان ياسين	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	ممتحنا
- شريط عابد	أستاذ	جامعة تيارت	ممتحنا
- بولعباس مختار	أستاذ محاضر أ	جامعة تيارت	ممتحنا
- يسعد عبد الرحمن	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022- 2023

الإهـــــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع ألى روح أبي الطاهرة رحمه الله، الذي كان سندا متينا في حياتي منذ طفولتي.

إلى أمي أطال الله في عمرها، وإخواتي وأخاواتي.

إلى زوجتي وأبنائي، محمد إلياس، مريم منال، فردوس ريماس، قاسم إبراهيم

إلى جميع الأهل والأحباب والأقارب، إلى كل أساتذتي الكرام وجميع أصدقائي وزملائي في العمل

إلى كل عمال جامعة مستغانم، وبالخصوص معهد التربية البدنية والرياضية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عمال المكتبة

عـــــدة محمـــد

شكـــــروتقديـــــر

لايسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم وأتوجه بجزيل الشكر والإمتنان الى الأستاذ المشرف بوظراف الجيلالي، ومساعد المشرف بن زيدان ياسين، ورئيس لجنة التكوين بن زيدان الحاج الذين كان لهم الفضل في إتمام هذه الأطروحة، وفي تقديم نصائحهم القيمة وتوجيهاتهم، فلهم مني كل التقدير والعرفان.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المحترم حيمور مصطفى، وجميع أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
قائمة الجداول	I- VIII
قائمة الأشكال	IX-XI
المقدمة العامة	أ-ز
الفصل الاول: الإطار النظري لسياسة الانفتاح التجاري	2-51
تمهيـــــد	2
المبحث الاول: مفاهيم ونظريات الانفتاح التجاري	3-34
المطلب الاول: مفهوم الانفتاح التجاري	3-7
1- تعريف الانفتاح الاقتصادي	3
2- تعريف الانفتاح التجاري	3
2-1 تعريف الانفتاح التجاري حسب المؤسسات الدولية	3
2- 2- تعريف الانفتاح التجاري حسب بعض الاقتصاديين	4
2- 3- تعريف الانفتاح التجاري حسب نوعية الانفتاح	5
3- اهمية الانفتاح التجاري	6
4- الأسباب الداعية لسياسة الانفتاح التجاري	6
المطلب الثاني: نظريات الانفتاح التجاري في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والنيوكلاسيكي	7-22
تمهيد	7
1- الإنفتاح التجاري في الفكر الكلاسيكي	8
1- 1- المدرسة التجارية	8
1- 2- نظرية النفقات المطلقة ل أدم سميث	10
1- 3- نظرية النفقات النسبية ل دافيد ركاردو	11
1- 4- نظرية القيم الدولية ل جون ستيورت مل	13
1- 5- تقييم النظرية الكلاسيكية	14
2- الانفتاح التجاري في الفكر النيوكلاسيكي	15
2- 1- نظرية تكلفة الفرصة البديلة	15
2- 2- نظرية نسب عناصر الانتاج الانتاج هكشر أولين	16
2- 3- نظرية تعادل أسعار عوامل الانتاج(هكشر أولين – ساملسون)	19

2- 4- نظرية ستوبلر- ساملسون	20
2- 5- لغز لونتيف	20
المطلب الثاني: الانفتاح التجاري في الفكر الحديث	34 -22
1- اختبار ليمار ونظرية عناصر الانتاج الجديدة	22
2- نظرية معدل التبادل الدولي ليندر والتجارة مابين الصناعات	23
3- النظرية التكنولوجية	25
4- نظرية المنافسة	31
5- نظرية التبادل اللامتكافئ	33
6- الديناميكية العامة للتبادل الدولي عند جونسون	34
المبحث الثاني: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري	41 -34
المطلب الأول: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق	38 -34
1- مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي	34
2- مؤشر التركيز السلعي للصادرات	35
3- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية	36
4- الميل المتوسط للإستيراد	37
5- مؤشر التبادل التجاري	37
المطلب الثاني: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح النسبي ومؤشر البواقي	40 -38
1- مؤشر التعريفات الجمركية وغير الجمركية	38
2- معدل التعريفة غير الموزون	39
3- معدل التعريفة الموزون	39
4- معدل التعريفة الاسمي ومعدل التعريفة الفعلي	39
5- الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي	40
المطلب الثالث: قياس الانفتاح التجاري حسب بعض النماذج	41
1- قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر النموذج المزدوج Sachs- Warner1995	41
2- قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر النموذج المركب Edwards1998	41
المبحث الثالث: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي	50-42
المطلب الاول: الدراسات النظرية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي	45-42
1- أراء المذهب التجاري	42
2- أراء المذهب الكلاسيكي	42
3- أراء الفكر الحديث	43

المطلب الثاني: الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي	45
1- دراسة 1993 Maghadane .coe	46
2- دراسة 1995. E. Hlpman. Coe	46
3- نموذج 1996 Baldwin. Seghezzi	46
4- دراسة 1996 Lantpritechett	46
5- دراسة 1997. J. Lguerin. Fontagne	46
المطلب الثالث: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي	46-50
1- سياسة التصدير وعلاقتها بالنمو الإقتصادي	46
2- سياسة الإستيراد وعلاقتها بالنمو الإقتصادي	49
خلاصة الفصل	51
الفصل الثاني: النمو الإقتصادي ونظرياته	52-132
تمهيد	53
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	54-71
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	54-61
1- تعريف النمو الاقتصادي	54
2- خصائص النمو الاقتصادي	56
3- أنواع النمو الاقتصادي وقياسه	58
المطلب الثاني: عوامل ومحددات النمو الاقتصادي	61-65
1- مصادر النمو الاقتصادي	61
2- محددات النمو الاقتصادي	63
3- تكاليف وفوائد النمو الاقتصادي	65
المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية	66-71
1- تعريف التنمية الاقتصادية	66
2- قياس التنمية الاقتصادية	67
3- أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية	68
4- إستراتيجيات التنمية الاقتصادية	69
5- علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية	70
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	71-105
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي	71-79
1- تحليل أدم سميث	72

2- دافيد ريكاردو	73
3- روبرت مالتوس	75
4- كارل ماركس	77
5- النتائج الأساسية للنظرية الكلاسيكية	78
6- نقد النظرية الكلاسيكية في النمو الإقتصادي	79
المطلب الثاني: النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي	80 -86
1- الأسس التي بنى عليها كينز أفكاره	80
2- نموذج هارود دومار	82
3- النموذج العام المشترك (هارود – دومار)	85
4- الإنتقادات الموجهة لنموذج هارود- دومار	86
المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي	86 -106
1- نظرية شمبيوتر	87
2- نظرية روستو	88
3- النموذج النيوكلاسيكي سولو- سوان	90
4- نموذج ميد للنمو الاقتصادي	100
5- نموذج أرثر لويس للنمو الاقتصادي	104
6- تقييم النظرية النيوكلاسيكية	105
المبحث الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي(نماذج النمو الداخلي)	106 -131
المطلب الأول : نموذج رومر 1986- 1990	107 -114
1- نموذج رومر 1986(تراكم رأس المال المادي)	107
2- نموذج رومر 1990(رأس المال التكنولوجي)	111
3- نقد نموذج رومر	114
المطلب الثاني: نموذج لوكاس 1988- نموذج بارو 1990	115 -122
1- نموذج روبرت لوكاس 1988	115
2- نموذج بارو 1990	117
المطلب الثالث: بعض النماذج الأخرى المفسرة للنمو الاقتصادي	122 -128
1- نموذج روبيلو 1991	122
2- نموذج قروسمان هيبلمان 1991	125
3- نموج أجيون وهويت 1992	126
4- نموذج مانيكو – ورومر – وويل	127

المطلب الرابع: تقيم نظريات النمو الذاتي والانتقادات الموجهة لها	128 -130
1- تقييم نظرية النمو الذاتي	128
2- الانتقادات الموجهة لنظرية النمو الداخلي	129
خلاصة الفصل	131
الفصل الثالث: الإنفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر	133 -198
تمهيـــــد	133
المبحث الاول: التحرير التجاري ومراحله في الجزائر	134 -148
المطلب الاول: دوافع واهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	134 -138
1- أسباب تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	135
2- أهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	137
المطلب الثاني: مراحل وإجراءات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	138 -148
1- مراحل تحرير التجارة الخارجية	138
2- إجراءات تحرير التجارة الخارجية	140
3- سبل وأفاق ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	147
المبحث الثاني: البرامج التنموية النتهجة في الجزائر في ظل الإنفتاح التجاري من 1990-2022	148 -171
المطلب الاول: برامج الاصلاحات من 1989- 1998	148 -153
1- برنامج التثبيت الاقتصادي (1989- 1995)	148
2- برنامج التثبيت الهيكلي (1994-1995)	152
3- برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)	153
المطلب الثاني: البرامج التنموية من 2000- 2022	153 -167
1- برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004	153
2- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009	156
3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	158
4- البرنامج الخماسي 2015-2019	164
المطلب الثالث: نموذج النمو الاقتصادي الجديد 2020- 2030	167 -171
1- مراحل تنفيذ نموذج النمو الإقتصادي الجديد(رؤية الجزائر 2030)	167
2- أهداف نموذج النمو الإقتصادي الجديد	167
3- مجالات تنفيذ نموذج النمو الإقتصادي الجديد	171
المبحث الثالث: الانفتاح التجاري في ظل مسعى الشراكة الاقليمية والدولية	172 -197
المطلب الأول: اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية كآلية لتحرير التحارة الخارجية	172 -178

1- محتوى اتفاق الشراكة	172
2- أهداف اتفاق الشراكة	174
3- أثر الشراكة الاوروجزائرية على الانفتاح التجاري من 2005-2021	174
المطلب الثاني: الانفتاح التجاري في ظل محاولة الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة	178- 183
1- تعريف المنظمة العالمية للتجارة	178
2- دوافع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة	179
3- تطور مسار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة	180
4- أهمية انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة	182
المطلب الثالث: الانفتاح التجاري في ظل الانضمام الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	183- 187
1- إنضمام الجزائر الى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى	183
2- الدول الأعظاء في المنطقة	184
3 - البرنامج الزمني لإقامة منطقة التجارة العربية الحرة	184
4 – الأهداف التي دفعت الجزائر الإنظمام الى المنطقة	185
5 - واقع التجارة الخارجية مع دول منطقة التجارة العربية خلال الفترة 2004- 2020	185
المطلب الرابع: الانفتاح التجاري في ظل الشراكة مع منطقة التجارة الحرة الافريقية واتحاد المغرب العربي	188- 197
1- منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية	188
2- اتحاد المغرب العربي	193
خلاصة الفصل	198
الفصل الرابع: أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية(1990- 2022)	200- 237
تمهيـــــد	200
المبحث الاول: تحليل تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر(1990- 2022)	201- 218
المطلب الاول: تطور حجم المبادلات التجارية في الجزائر(1990- 2022)	201- 208
1- تطور قيمة الصادرات الجزائرية (1990- 2022)	201
2- التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية (1990- 2022)	202
3- تطور قيمة الواردات الجزائرية (1990- 2022)	204
4- التركيبة السلعية للواردات الجزائرية (1990- 2022)	206
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية(1990- 2022)	208- 212

1- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية (1990- 2021)	208
2- التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية (1990- 2021)	210
المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية(1990- 2022)	212 -214
1- تطور الميزان التجاري الجزائري(1990- 2022)	212
2- معدل تغطية الصادرات للواردات (1990- 2022)	214
المبحث الثالث: تطور مؤشر الإنفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر (1990- 2022)	215 -224
المطلب الاول: تطور الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو الاقتصادي (1990- 2022)	215 -220
1- تطور الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو الاقتصادي(1990- 2022)	215
2- مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (1990- 2022)	218
المطلب الثاني: مؤشر الإنفتاح التجاري في الجزائر وعلاقته بالنمو الاقتصادي (1990- 2022)	220 -224
1- تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر (1990- 2022)	220
2- علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي في الجزائر(1990- 2022)	221
3- تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي(1990- 2022)	222
المبحث الثالث: محاولة نمذجة اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990- 2022)	224 -236
المطلب الأول: الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة	224 -227
1- دراسات جزائرية	224
2- دراسات اجنبية	226
المطلب الثاني: الدراسة القياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر (1990- 2022)	227 -236
1- توصيف متغيرات النموذج	227
1- 1تقدير النموذج القياسي	228
1- 2 دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية	229
1- 3 إختبار جذر الوحدة لديكي فولر	229
2- التحليل الاحصائي والاقتصادي والقياسي للنموذج	233
2-1 التحليل الاحصائي والإقتصادي	233
2- 2 التحليل القياسي	234
خلاصة الفصل	237
خاتمة عامة	239

الملخص	
قائمة المصادر والمراجع	268 -245
الملاحق	

✓ قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مضمون مخطط الانعاش الاقتصادي (2001- 2004)	154
02	السياسات المصاحبة لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001- 2004	155
03	مضمون البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي(2005- 2009)	156
04	مضمون برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014	160
05	تطور معدلات النمو الحقيقي 2010- 2014	163
06	تطور معدل البطالة وحجم العمالة 2010- 2014	163
07	تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015- 2019)	165
08	أسعار الاستهلاك ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2015- 2019	166
09	تطور معدل البطالة في الجزائر من 2015- 2019	166
10	تطور رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات وسعر الصرف خلال الفترة 2015- 2019	166
11	رصيد الميزانية خلال الفترة 2016- 2019	169
12	حصيلة الصادرات الجزائرية مع دول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة(2005- 2021)	175
13	تطور حصيلة الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي خلال الفترة(2005-2021)	177
14	التجارة الخارجية الجزائرية البينية العربية خلال الفترة (2004- 2020)	186
15	المبادلات التجارية البينية الافريقية للفترة الممتدة من 2001- 2021	192
16	التجارة البينية لإتحاد المغرب العربي للفترة (1995- 2020)	196
17	تطور الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1990- 2022	216
18	المتغيرات المستعملة في النموذج	228
19	نتائج إختبار ADF على سلاسل المتغيرات عند المستوى 0	231
20	نتائج إختبار ADF على سلاسل المتغيرات عند الفرق الأول	232
21	إختبار معنوية معالم النموذج	233
22	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء Breusch-Godfrey	234
23	نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء Breusch-Pagan-Godfrey	235

✓ قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الفجوة التكنولوجية لبوسنر1961	27
02	نموذج دورة حياة المنتج لفرنون 1966	29
03	مراحل الانتاج حسب دورة حياة المنتج	30
04	محددات الميزة التنافسية لبورتر	32
05	تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي	73
06	نموذج دافيد ريكاردو في النمو الاقتصادي	75
07	نموذج توماس مالتوس حول النمو الاقتصادي	76
08	مخطط التوازن لنموذج سولو	94
09	نموذج النمو المتوازن عند ميد	103
10	تأثير الحكومة على معدل النمو	121
11	نموذج AK	124
12	حصيلة الصادرات الجزائرية الى الاتحاد الأوروبي (2005- 2021)	176
13	تطور حصيلة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة(2005- 2021)	178
14	تطور التجارة الخارجية الجزائرية البينية العربية (2004- 2020)	187
15	تطور التجارة الخارجية البينية الإفريقية من(2001- 2021)	193
16	التجارة البينية لدول إتحاد المغربي (1995- 2020)	197
17	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2022	201
18	مساهمة الصادرات النفطية وغير النفطية في الصادرات الجزائرية (1990- 2022)	203
19	تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2022	204
20	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية للفترة 1990- 2022	206
21	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة 1990- 2021	209
22	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2021	211
23	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990- 2022	212
24	معدل تغطية الصادرات للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2022	214
25	تطور الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو الاقتصادي للجزائر من 1990- 2022	217

26	مساهمة القطاعات الإقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر من 1990- 2022	219
27	مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر للفترة 1990- 2022	220
28	علاقة الانفتاح التجاري بمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990- 2022	221
29	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990- 2022	222
30	تحديد مناطق القبول و الرفض لإحصاءة DW	234
31	اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء jarqueBera	235
32	منحنى اختبار معامل Theil	236

المقدمـــــــة العامـــــة

يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا تسعى اليه جميع الشعوب والامم بمختلف ثقافاتها للعمل على تحقيقه، والبحث عن الوسائل و العوامل التي من شأنها الرفع من المستوى المعيشي للفرد ككل،ففي الوقت الحالي يعد النمو الاقتصادي من بين الاهداف الرئيسية التي تسعى الدول بأكملها الى تحقيقه سواءا المتقدمة أو النامية، فمتوسط الدخل الحقيقي للفرد هو من بين أهم المؤشرات التي تفرق تقدم الدول وتخلفها ،اذ بارتفاعه يعطي دلالة على تحسن المستوى المعيشي للأفراد ورفاهيتهم، ولهذا فالفوارق الحاصلة بين الدول المتقدم و النامية في مستويات الرفاهية سببها الفجوة الهائلة في مستويات الدخول بين هذه الدول، والتي ترجع بالأساس الى التدهور الكبير في الانظمة الانتاجية وقدم وسائلها و أساليبها،و أيضا الى النمو السكاني الكبير التي تعرفه من جهة أخرى.

بعد الحرب العالمية الثانية زاد تركيز المفكرين الاقتصاديين على أسباب و محددات النمو و التنمية والاليات و الاستراتيجيات التي تؤدي الى تقليل الفجوة بين الدول، وظهرت عدة نظريات و نماذج تبحث عن مصادر للنمو الاقتصادي، وكان رواد الفكر الكلاسيكي هم السباقون في ذلك ويعد ادم سميث أول اقتصادي كتب في التنمية الاقتصادية في كتابه الشهير "ثروة الامم"، حيث دعا الى أهمية تراكم رأس المال في عملية التصنيع و النمو الاقتصادي، وقد اعتبر سميث بأن تراكم رأس المال يعتمد بشدة على معدل الادخار في بلد ما، وخلال الفترة الانتقالية من الفكر الكلاسيكي إلى الفكر النيوكلاسيكي قام كل من هارود و دومار بوضع نموذج رياضي كلي يظهر العوامل الاساسية التي تحدد معدل نمو الناتج وركز فيه على دور الاستثمار و تراكم رأس المال في تحقيق النمو الاقتصادي،ليأتي بعد ذلك نموذج سولو في نهاية الخمسينات الذي قام بتطوير نموذج هارود ودومار عن طريق إدخال عنصر انتاجي إضافي هو عنصر العمل ومتغير مستقل ثالث هو مستوى التكنولوجية، لتظهر بعد ذلك نظريات حديثة للنمو في الثمانينات ابتدءا ب لوكاس1988 الذي اهتم بالتعليم كوسيلة لزيادة تراكم رأس المال البشري ثم رومر 1990 الذي نظر الى زيادة تراكم المعارف كأداة للنمو، ليأتي بعد ذلك روبيلو 1991 الذي اعتمد على توسيع مفهوم رأس المال ليشمل رأس المال البشري كآلية لجلب الوفورات والتحسينات الإنتاجية.

تعتبر التجارة الخارجية ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة و المتنفس الوحيد للاقتصاد الوطني، والتي تسمح باقتصاد النفقات الانتاجية و توسيع حجم الاستهلاك ومنه زيادة المنافع الاستهلاكية، وهو مايؤدي بالضرورة الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي و توسيع حجم السوق الوطني حتى تضمن تصريف فائض الانتاج، وبفعل ظهور وتنامي السياسة التجارية الحمائية و تصاعدها على المستوى الدولي، وبروز أنصار و مدافعين عنها في مختلف الدول خاصة البلدان النامية التي تبنت جلها هذه السياسة و عملت بها لحماية اقتصادياتها الناشئة من خطر المنافسة الاجنبية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية بدأت تستشعر خطر العولمة و افرازاتها المتمثلة في توجه الكثير من الدول نحو الاندماج الاقتصادي لإحتلال مكانة مرموقة في الاقتصاد العالمي ومواقع تنافسية متقدمة، وفي ظل هذه الافرازات استلزم على المؤسسات الجزائرية مواجهة هذه المنافسة، و التي سوف تؤثر على حصصها في السوق الوطنية، و يمكن أن تحد من توسعها و تطورها اذا لم تتوفر لهذه المؤسسات قاعدة تكنولوجية جد متطورة تكون قادرة على التأقلم مع بيئة دولية متغيرة بسرعة،

وأمام سرعة وتيرة تحرير المبادلات التجارية على المستوى العالمي، حيث لم يعد الانفتاح التجاري يطرح كاختيار بديل بالنسبة للجزائر بل كمعطى واقعي يوجب تبني استراتيجية تمكن من التحكم فيه للاستفادة من ايجابياته و تفادي سلبياته.

يعتبر توجه الجزائر نحو الانفتاح التجاري في اطار الاصلاح الاقتصادي، واتخاذ بعض الاجراءات واتباع سياسات لتغيير هيكل الاقتصاد الكلي،اذ فرض عليها هذا التحرير إلى جانب الخوصصة وتحرير الأسعار بحيث يمكن أن تزيد من فاعلية الأداء التجاري، وتحقق معدل نمو اقتصادي عالي، وتندمج في الاقتصاد العالمي بكل سهولة، و لغرض ابراز مكانة التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في الجزائر، وتوضيح أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي تتبلور اشكالية هذا البحث في السؤال الجوهري التالي:

ما مدى مساهمة الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في الجز ائرخلال الفترة 1990-2022؟

ويندرج تحت هذه الاشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

1- ماذا نعني بالانفتاح التجاري و ماهي أهم مؤشرات قياسه؟

2- مامفهوم النمو الاقتصادي وماهي أهم نظرياته و نماذجه؟

3- ما طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي؟

4- ما هو واقع سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990- 2022؟

5- كيف يمكن صياغة نموذج قياسي يحدد أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات البحث:

للإجابة على اشكالية البحث الرئيسية و التساؤلات الفرعية ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

1- هناك اختلاف بين المدارس الاقتصادية في تفسير الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي.

2-يوجد تباين بين نظريات النمو الاقتصادي عبر المدارس الاقتصادية.

3- ساهمت سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتنويع الصادرات..

4- توجد علاقة طردية بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي.

5- يؤثر الانفتاح التجاري تأثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.

أهمية البحث:

تكتسي سياسة الانفتاح التجاري أهمية بالغة في معظم اقتصاديات الدول النامية، ومن بينها الجزائر التي تسعى الى الولوج في الاسواق الدولية و الاندماج في النظام التجاري العالمي، حيث اعطت أهمية بالغة لقطاع التجارة الخارجية من خلال جملة من الاجراءات المتمثلة في تحرير ورفع القيود على التجارة الخارجية قصد تحقيق معدلات نمو مرتفعة، كما يعتبر التأثير الذي يمارسه الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي من بين أهم المواضيع التي شغلت حيزا مهما في مجال الاقتصاد الدولي، ويرى الكثير من الاقتصاديين أن التوسع في مجال تحرير المبادلات التجارية يعتبر اليوم أهم مصدر اساسيا للتقارب الاقتصادي.

أهداف البحث:

نسعى من هذا البحث الى تحقيق جملة من الاهداف أهمها:

1- دراسة أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي.

2- دراسة وتحليل تطور التجارة الخارجية خلال الفترة 1990-2022.

3- ابراز الدور الذي تلعبه عملية تحرير التجارة الخارجية في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

4- تقدير العلاقة بين الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي وذلك من خلال تقدير نموذج قياسي ملائم.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب منها ذاتية واخرى موضوعية

1- ميولي الشخصي في دراسة موضوع النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري و البحث في مجال الاقتصاد الكلي الدولي.

2- محاولة الالمام بأهم الطرق الاحصائية و الرغبة في زيادة المعرفة حول أسلوب التحليل القياسي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية.

3- كون موضوع النمو الاقتصادي الشغل الشاغل والهدف الاساسي لمختلف السياسات التي تضعها الدول.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة من 1990-2022

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري باعتبارها بلد مصدر للمحروقات.

منهج و أدوات الدراسة:

نظرا لطبيعة البحث سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض ووصف مفاهيم نظرية للانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي ونظرياتهما و نماذجهما، إضافة إلى تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي وتقييم وضعيتهما في الجزائر، كما نعتمد على المنهج الاستقرائي الاستنباطي و المتمثل في الاقتصاد القياسي لمعالجة المعطيات و الإحصائيات المعدة لأغراض هذا البحث على النحو الذي يساعد على بناء نموذج قياسي، يتكون من المتغير التابع و المتغيرات المستقلة وهذا بالاعتماد على برنامج eviews .

ومن أجل انجاز هذا البحث قمنا باستعمال الادوات التالية:

1- الاعتماد على عدة مراجع من الكتب، المجلات، المداخلات ،الاطروحات.

2- الاعتماد على بيانات سنوية من البنك الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات، المديرية العامة للجمارك، تقارير بنك الجزائر، قاعدة البيانات الاقتصادية لصندوق النقد العربي.

3- الاستعانة بالأساتذة الجامعيين المختصين في مجال الاقتصاد القياسي من أجل الاستشارة و طلب التوجيه.

4- الاستعانة بشبكة الانترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة.

دراسات سابقة:

شكل موضوع النمو الاقتصادي مجالا خصبا للكثير من الابحاث و الدراسات التي اهتمت بتأصيل الموضوع، وتحديد مختلف جذوره و أبعاده النظرية ومحاولة معرفة أهم محدداته الاقتصادية، وسوف نستعرض في هذه النقطة أهم نتائج الدراسات السابقة نذكر عدد منها.

1- دراسة عبدوس عبدالعزيز: وهي أطروحة دكتوراه من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان،2010-2011 حول سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة تطبيقية على الجزائر للفترة(2000-2009) ومن بين النتائج المتوصل اليها هو أن الانفتاح التجاري يتماشى ايجابيا مع النمو الاقتصادي و مستويات التشغيل ولكن يسير في الاتجاه المعاكس مع توزيع الدخل.

2- دراسة دليلة طالب: وهي أطروحة دكتوراه من كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2014-2015،بعنوان الانفتاح التجاري و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1980-2013) باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياFMOLS،فكشفت النتائج التجريبية على وجود علاقة طويلة المدى بين معدل الدخل الفردي الحقيقي و تحرير التجارة، كما أظهرت النتائج أن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

3- دراسة عبد الغفار غطاس، محمد زوزي، عبد الوهاب دادن: وهي مقال منشور في مجلة الباحث عدد15، 2015 حول أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1980-2011) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، تشير نتائج البحث الى ان هناك أثر ايجابي للانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية تحديدا على نمو الناتج المحلي الاجمالي، تحسين الصادرات و الواردات الحقيقية المؤدية بدورها الى النمو الاقتصادي، كما توصلت الدراسة الى أن عملية التحرير التجاري لها تأثيرات أخرى جانبية على الاقتصاد الوطني.

4- دراسة زيرمي نعيمة: وهي أطروحة دكتوراه من كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016حول أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2013) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي الموزع للإبطاءARDL ومن بين النتائج التي توصلت اليها الدراسة وجود علاقة طويلة الاجل بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، لكن غياب العلاقة السببية بينهما.

5- دراسة ياسين عبد الله، بلحاج فراجي: هو مقال منشور في مجلة مجاميع المعرفة عدد 05، أكتوبر 2017 تحت عنوان أثر الانفتاح التجاري(الصادرات) على معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2015 باستعمال طريقة التكامل المتزامن، وخلصت الدراسة الى وجود علاقة تكامل متزامن بين معدل الصادرات ومعدل النمو ،كما لا توجد علاقة في المدى القصير ما بين تطور التجارة الخارجية ومعدل النمو.

6- دراسة صواليلي صدر الدين: هي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير من جامعة الجزائر2005-2006 حول النمو والتجارة الدولية في الدول النامية باستعمال معطيات بانل ل 26دولة للفترة بين 1981-

2002، ومن بين النتائج المتوصل اليها هو وجود علاقة مباشرة ايجابية بين الانفتاح و الدخل في العينة المدروسة، أما في ما يخص العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي فإن العلاقة موجودة إلا في بعض الدول المدروسة، إلا أنها سلبية في السنة الاولى من الانفتاح ثم تتحول الى ايجابية في السنة الموالية.

7- دراسة بن سليمان محمد: وهي أطروحة دكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة 2019-2020 تحت عنوان أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2016، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL، ومن بين النتائج المتوصل اليها وجود علاقة طويلة المدى بين معدل الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية، كما أظهرت النتائج أن الانفتاح التجاري ورأس المال البشري والمادي يؤثر ايجابيا في النمو الاقتصادي مقارنة مع بعض الدول النامية.

8- دراسة بسطالي حداد، نويبات عبد القادر: هو مقال منشور في مجلة دراسات العدد الاقتصادي، كما توصلت الدراسة الى وجود تأثيرات سلبية على الاقتصاد الجزائري أهمها ارتفاع معدلات التضخم خلال فترة الدراسة وخصوصا بعد الصدمات البترولية 2009، صيف 2014.

9-دراسةزعيتري صارة، شويكات محمد: وهو مقال منشور في مجلة البحوثوالدراسات التجارية، المجلد03، العدد02، سيبتمبر 2019، جامعة الجلفة، حول الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL، وقد توصلت الدراسة الى أن للانفتاح التجاري أثر ايجابي ومعنوي للنمو الاقتصادي في الجزائر.

10- دراسة مباركي عبد الاله، مختاري فيصل: هو مقال منشور في مجلة الماليةوالاسواق، المجلد07، العدد 03سيبتمبر2020، تحت عنوان أثر الانفتاح التجاري والاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا للفترة 1970-2016، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ونموذج تصحيح الخطأ، ولقد بينت النتائج وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين الانفتاح التجاري، الاستثمار الاجنبي المباشر وتراكم رأس المال المادي نحو النمو الاقتصادي وأشارت النتائج أيضا الى وجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري ومعدلات النمو الاقتصادي، كما يوجد أثر ايجابي لتدفقات الاستثمار الاجنبي وتراكم رأس المال المادي على النمو الاقتصادي.

11- دراسة زناسني سمية، بلهادي عفاف: مقال منشور في مجلة دفاترMECAS،المجلد16، العدد02،ديسمبر2020 بعنوان أثر الانفتاح التجاري على استراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2016، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، ومن بين نتائج الدراسة القياسية ان سياسة الانفتاح التجاري لها تأثير ايجابي في المدى الطويل على ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

12- دراسة نادية براهيمي، حسيبةمداني: مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، المجلد13،العدد01، جويلية 2020، بعنوان تقدير الاثر القصير والطويلة الاجل للصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 1990-2018، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزعARDL، وتوصلت الدراسة الى أن للصادرات خارج المحروقات أثر ايجابي ضعيف نسبيا على النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل بالنظر لضعف الصادرات خارج المحروقات، أما بالنسبة لصادرات المحروقات فأثرها ايجابي على المدى القصير ليصبح سلبيا على المدى الطويل.

13- دراسةdioufmodou and haiyunliu: هو مقال منشور بمجلة

International journal of innovation and économicdevelopment ،المجلد 03، العدد01، أفريل2017بعنوان

The impact of asianforeign direct investment, trade on africas.Economicgrowth، باستخدام نموذج المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS، وأشارت النتائج الى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

14- تقرير البنك الدولي جانفي 2020: بعنوان

GLOBAL ECONOMIC PROSPECTS SLOW GROWTH POLICY CHALLENGES، قدم البنك الدولي تقريرا حول الافاق الاقتصادية العالمية (بطء النمو وتحديات السياسات)، لجميع دول العالم سواء المتقدمة أو النامية في أعقاب أضعف أداء منذ الازمة المالية العالمية، وتوصل الى أن من المتوقع أن ينتعش معدل نمو الاقتصاد العالمي ليصل2.5% في 2020، أي ما يزيد قليلا عن مستواه المتدني بعد الازمة المالية البالغ 2.4% والذي سجل سنة 2019 وسط تراجع معدلات التجارة و الاستثمار.

هيكل البحث:

للإجابة على الاشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية ولإختبار الفرضيات قمنا بتقسيم البحث الى أربعة فصول كما يلي:

- ✓ **الفصل الاول:** الذي جاء بعنوان **"الاطار النظري لسياسة الإنفتاح التجاري"** بحيث سنقسمه الى ثلاث مباحث نتناول في الاول مفاهيم و نظريات الانفتاح التجاري، الثاني مؤشرات قياس الانفتاح التجاري. الثالث علاقة الإنفتاح التجاري بالنمو الإقتصادي.
- ✓ **الفصل الثاني:** الذي جاء بعنوان "**النمو الاقتصادي ونظرياته**" سنتعرض فيه الى مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية و الاختلاف بينهما، ثم نستعرض نظريات ونماذج النمو الاقتصادي وأخيرا علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي.
- ✓ **الفصل الثالث:** الذي جاء بعنوان"**الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022**"سنتطرق الى أهم الاجراءات المتخذة من قبل الجزائر لتطوير قطاع التجارة الخارجية، ثم نستعرض حصيلة التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.
- ✓ **الفصل الرابع:** الذي جاء بعنوان **"الدراسة القياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2022)**،سنقوم بدراسة احصائية قياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من خلال عرض أهم المتغيرات المدرجة في النموذج، باعتبار الناتج المحلي الاجمالي هو المتغير التابع، ثم تقدير النموذج بالاعتماد على

أساليب الاقتصاد القياسي واستعمال برنامج **eviews**، وفي الاخير اختبار مدى صلاحية النموذج من الناحية الاحصائية والاقتصادية والقياسية.

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الإنفتاح التجاري

تمهيد:

تعتبر التجارة الخارجية أحد المكونات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية، فهي الشكل التقليدي الأقدم و الأكثر تطورا لهذه العلاقات، اذ تشكل مقدمة وفي نفس الوقت نتيجة للتقسيم الدولي للعمل الذي تتمحور مختلف اشكاله حولها، فهي تربط العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة، كما تعتبر التجارة الخارجية أداة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، فهي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الصناعية للبلد وخلق قيمة مضافة جديدة يعبر عنها عادة بالصادرات من السلع و الخدمات، إضافة الى جلب الإستثمارات الاجنبية المباشرة التي لها مساهمتها هي أيضا في التنمية من خلال عوامل الانتاج المختلفة التي تتبعها.

إن دول العالم تتفاوت فيما بينها من حيث المزايا الطبيعية المكتسبة، فالإنفتاح التجاري على العالم الخارجي هدف تسعى اليه مختلف الدول سواءا كانت متقدمة أو نامية، اذ أنه يؤدي الى قيام تجارة متبادلة قائمة على معاملات تجارية مختلفة من تصدير و إستيراد، كما أظهر الانفتاح التجاري العديد من المكاسب التي يمكن الحصول عليها من زيادات معدلات الدخول في الأسواق الاجنبية، ونظرا لأهمية الجوانب النظرية و الفكرية لسياسة الانفتاح التجاري.

تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث حيث نتناول فيها مايلي

- ✓ المبحث الاول مفاهيم و نظريات الانفتاح التجاري
- ✓ المبحث الثاني مؤشرات قياس الانفتاح التجاري
- ✓ المبحث الثالث علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي

المبحث الاول: مفاهيم و نظريات الانفتاح التجاري

تمهيد:

من خلال هذا المبحث سنتطرق الى مفاهيم و أهمية الانفتاح التجاري، بالإضافة الى النظريات التي لها الفضل في تفسير كيفية التبادل الخارجي بين الدول وذلك من خلال المدارس الاقتصادية حيث جاءت المدرسة الكلاسيكية بأولى النظريات التي حاولت إعطاء تفسير قيام التجارة، ومن بعدها النظرية النيوكلاسيكية إلا أن برزت النظرية الحديثة التي أعطت تفسيرا جديدا بما يتماشى مع مجريات الظرف.

المطلب الاول: مفهوم الانفتاح التجاري

تعددت الأراء حول إعطاء مفهوم شامل للانفتاح التجاري، وتضاربت هذه الاراء حول مؤيد ومعارض، فبين هذا وذاك زاد توجه الأراء الاقتصادية في الأونة الاخيرة نحو الانفتاح التجاري، فقد كان الإقبال من مفكري الاقتصاد من الدول العظمى ممثلا في السعي نحو التجارة وذلك من خلال اتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة، وبماأن الانفتاح التجاري هو جزء من الانفتاح الاقتصادي وجب تعريف الانفتاح الاقتصادي.

1- تعريف الانفتاح الاقتصادي:

إن التحرير التدريجي للعلاقات الاقتصادية الدولية واندماج الاقتصاديات الوطنية في الاقتصاد العالمي في سياق العولمة، ترافقها زيادة التخصص في التبادلات التجارية الدولية وكذلك التحركات الدولية لرؤوس الاموال[1]، ويمكن تعريف الانفتاح الاقتصادي بأنه فتح الابواب لرأس المال الاجنبي، الاستيراد وحرية التبادل في المعاملات مع الخارج، أو بتعبير أخر تخفيف القيود التي يعمل في اطارها الاقتصاد الوطني كالقيود على الاستيراد والصرف الاجنبي و الاجور و الضرائب.

2- تعريف الانفتاح التجاري:

هناك عدة تعاريف لسياسة الانفتاح التجاري تختلف باختلاف الجهة المعرفة له، وكذلك حسب تطور التوجهات الاقتصادية للتجارة.

2- 1 تعريف الانفتاح التجاري حسب المؤسسات الدولية: نركز في هذا التعريف على مؤسسة صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المعهد العربي للتخطيط.

أ- حسب البنك العالمي: يعرف البنك العالمي الانفتاح التجاري على أنه "ازالة أو تخفيض الممارسات التجارية التي تعرقل التدفق الحر للسلع و الخدمات من دولة الى أخرى، ويشمل تخفيض التعريفات(الرسوم، الرسوم الاضافية، دعم الصادرات) والحواجز غير الجمركية(أنظمة الترخيص،الحصص،المعايير التعسفية)،وازالة الحوافز الحكومية وتقييد التجارة بين الدول،وأي عمل من شأنه أن يجعل النظام التجاري أكثر حيادا(اقرب الى نظام تجاري خال من التدخل الحكومي)[2].

1- نور الهدى بوحيتم، مسعود جماني، تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة(1990-2017)، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة ،المجلد06،العدد02،ديسمبر2020.ص ص 169- 192

2-Allaro .HailegiorisBiramo.The impact of trade liberalisation on the Ethiopia's trade balance .american journal of economics .american economic association.usa.vol 02.n °05.2012.p76

ب- **حسب صندوق النقد الدولي:** ويقصد به تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من المعاملات التجارية الجارية، وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع و الخدمات ورؤوس الأموال من و الى الخارج من كافة القيود والعقبات، والتي تتمثل في في الضرائب الجمركية و القيود الكمية و الادارية و الفنية، وهذا التعريف نفسه يقصد به الانفتاح الاقتصادي بصفة عامة[1].

ج- **حسب المعهد العربي للتخطيط:**يقصد بسياسة الانفتاح التجاري "تلك السياسات التي تؤدي الى[2]:

- التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير واتباع سياسة حيادية بين التصدير و الاستيراد.
- التخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة و الحد منها.
- تحويل القيود الكمية الى تعريفة جمركية، و الاتجاه نحو نظام موحد للتعريفة الجمركية.

2- 2 تعريف الانفتاح التجاري حسب بعض الاقتصاديين:

أ- تعريف الانفتاح التجاري حسب Bhagawati –Krueger:

هي تلك السياسات التي من شأنها تقليل درجة التجهز ضد الصادرات، ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية، ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات صفراأو حتى مستوى متدن جدا، وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوحا و محررا وفي نفسالوقت يفرض تعريفات جمركية[3]

ب- تعريف الانفتاح التجاري حسبA M.ChoksiM.Michelaly.papar.géorgion

الانفتاح التجاري يعرف حسب درجة تحرره من خلال دليل الارقام(1-20) حسب درجة تحرير التجارةبحيث(1) هي أقل درجة تحرير، و(20) هي أكبر درجة تحرير، كما عرفوا تحرير التجارة أنه أي تغيير يؤديبنظام تجارة الدولة الى الحيادية، بمعنى أن يصل الاقتصاد الى وضع يكون هو الوضع السائد، والذي لا يكون فيه أي تدخل من الحكومة، وفي ظل هذا التعريف استخدموا أربعة مناهج يفسرون من خلالها تحريرالخارجية من خلال الوصول لوضع الحيادية(منهج تقليل استخدام القيود الكمية، تغيير الادوات السعرية، تغيير سعر الصرف، تغيير السياسات)[4].

ج- تعريف الانفتاح حسب الاستاذ عجة الجيلالي:

إن تعريف الانفتاح التجاري الذي يتناسب مع المفهوم الجزائري "فهو عملية تهدف الى فتح السوق الوطنية امام المبادرات الأجنبية، استثمارية كانت أم تجارية، على أساس القواعد التي يسير عليها التقسيم الدولي للعمل"[5]

1- حداد بسطالي، أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2020،ص05.

2- حداد بسطالي، نفس المرجع السابق، ص04.

3- عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،الجزائر،2011،ص44

4- عبدوس عبد العزيز ،نفس المرجع السابق،ص54.

5- عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص، دار الخلد ونية، الجزائر، الطبعة الاولى، 2007،ص 122.

د- تعريف أحمد فاروق غنيم: أستاذ خبير بشؤون التجارة الخارجية بجامعة القاهرة، وتعريفه للانفتاح التجاري او تحرير التجارة من التعاريف الرسمية و الاكاديمية، بحكم اسهاماته الكبيرة في مجال السياسة التجارية يقول احمد فاروق غنيم "يرتبط مفهوم تحرير التجارة في اذهان الكثيرين بالتعريفة المنعدمة أو المنخفضة، وقد يكون ذلك صحيحا الى حد ما ولكن الحقيقة ان تخفيض التعريفة أو إلغاؤها ماهو إلا جزء بسيط من المقصود بتحرير التجارة، والسبب في ذلك ان مفهوم تحرير التجارة مفهوم أوسع و أشمل، يشمل أمور عديدة تتراوح من تخفيض التعريفة الى التغلب على العوائق غير التعريفية التي تأخذ أشكالا عديدة، وانتشرت في الآونة الاخيرة الى الاصلاحات الداخلية، والتي لا ترتبط مباشرة بالتعريفة الجمركية مثل التغلب على الاجراءات البيروقراطية على الحدود و المتعلقة بالجمارك و اجراءاتها، مثل اجراءات الفحص و التفتيش و شهادات المنشأ، وبالتالي نجد أن تحرير التجارة هومفهوم واسع يتضمن نواحي وجوانب كثيرة لاترتبط بالضرورة بالتخفيض الجمركي[1].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص أن الانفتاح التجاري هو تلك السياسات و الاجراءات المتخذة من قبل الدولة، التي تشمل الغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية وازالة العراقيل والعقبات الإدارية التي تقف أمام تدفق السلع و الخدمات ورؤوس الاموال واليد العاملة من والى الخارج.

2- 3 تعريف الانفتاح التجاري حسب نوعية الانفتاح:

يفرق الاقتصاديون بين نوعين من الانفتاح التجاري على غرار الانفتاح على السلع و الانفتاح على الخدمات[2].

أ- الانفتاح التجاري السطحي: يركز هذا الانفتاح على إزالة الحواجز التقليدية كالتعريفة الجمركية، وهو أسلوب غير كاف للتمتع بمزايا الانفتاح التجاري.

ب- الانفتاح التجاري العميق: و يقصد به بالإضافة الى إزالة الحواجز التقليدية السماح بحرية تنقل الاشخاص، ويشمل تقريب و توحيد القوانين ذات الصلة بالتجارة، إزالة العوائق البيروقراطية المتعلقة بإجراءات الجمارك، وقد اصبحت مقومات و عناصر التكامل العميق ذات اهمية قصوى بعد انتشار العوائق غير الجمركية و التي تعيق جهود تحرير التجارة، ولم يعد الانفتاح السطحي كافيا لإقامة العلاقات التجارية الدولية، وخير الشواهد على ذلك الانفتاح التجاري بين الدول العربية أو مايسمى بمنطقة التجارة العربية، الذي مني بالفشل كون هذا الانفتاح سطحي أزيلت فيه كل التعاريف الجمركية منذ 2005، ولكنه لم يرق الى المستوى المطلوب بسبب غياب قواعد ونصوص موحدة وعوامل التكامل الناجحة.

1- أحمد فاروق غنيم، حول تحرير التجارة الخارجية،مركز المشروعات الدولية،واشنطن،2006،ص01

2- دليلة طالب، الانفتاح التجاري و اثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة(1980-2013)،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2015،ص170.

3- اهمية الانفتاح التجاري:

تحتل سياسة الانفتاح التجاري اهمية كبيرة و هامة ضمن استراتيجية السياسة الاقتصادية للدول النامية و المتقدمة على حد سواء، حيث تسمح بتوسيع امكانيات الاستهلاك و الانتاج الوطني أكثر مما كانت منغلقة على حدودها، و أيضا تسمح بتصريف الفائض الى الاسواق الاخرى غير السوق المحلي.

كما تكمن أيضا أهميتها في العلاقة التي تجمعها مع النمو الاقتصادي، اذ يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة تؤثر إيجابا على مؤشر النمو الاقتصادي،ومن ثم على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية[1].

وفي هذا الصدد يذكر "**هابلر**" ان التجارة الدولية كان لها اسهام بالغ في تنمية الدول القليلة النمو في القرنيين التاسع عشر و العشرين، ويمكن أن تتوقع منها اسهاما في المستقبل إذا أتيح لها أن تعمل بصورة حرة، ويبين كذلك "**هابلر**" منافع التجارة الدولية ليؤكد أهمية التجارة في تنمية الدول القليلة النمو كما يلي[2]:

- توفر التجارة الوسائل المادية (سلع رأس المال، الآلات والاجهزة، المواد الخام، والمواد شبه النهائية)

- تعمل التجارة على نشر المعرفة التكنولوجية، ونقل الافكار، و الخبرة والمهارات و القدرات الإدارية، فن التنشيط وإنشاء المشروعات.

- تعد التجارة الدولية وسيلة لنقل رؤوس الاموال بين الدول وخاصة من الدول المتقدمة الى الدول النامية.

- تعتبر التجارة الدولية الحرة أفضل سياسة لمقاومة الاحتكار، وأفضل وسيلة تضمن وجود درجة سليمة من المنافسة الحرة.[3]

4- الاسباب الداعية لسياسة الانفتاح التجاري:

من بين الاسباب الداعية لسياسة الانفتاح التجاري مايلي[4]:

أ- الحرية تساعد على التخصص الدولي في الانتاج: تعتبر هذه الحجة هي الاساس الذي يستند عليه أنصار هذا الاتجاه في تحرير التجارة الدولية، مما تؤدي سياسة حرية التجارة الى السماح لكافة الدول بأن تتخصص في انتاج السلع التي يكون لها ميزة نسبية، حيث يسمح التخصص الدولي في ضل التجارة الحرة الى تعظيم الدخل الوطني للدول أطراف التبادل بما يكفل تحقيق أقصى رفاهية اقتصادية لكل منها، ووفقا لهذه الحجة فإن من شأن التخصص رفع انتاجية عوامل الانتاج مما يساهم في زيادة الناتج القومي وخفض التكاليف النسبية على المستوى الدولي، مما يحقق الرفاهية الاقتصادية للمستهلك لأن تكون لديه الفرصة لاختيار السلع التي تشبع رغباته مصدر من مصادر الانتاج في العالم بأحسن النوعيات وبأرخص الاسعار[5].

ب- الحرية تؤدي الى انخفاض أسعار السلع الدولية: تؤدي سياسة حرية التجارة الى زيادة مناخ المنافسة التي تساعد على النهوض بمستوى الانتاجية وانخفاض تكاليف السلع وبالتالي انخفاض الاسعار الدولية، وهذا الامر يكون في صالح رفع الكفاءة

1- جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، دار النشر، مركز الكتاب الاكاديمي، الطبعة الاولى، الاردن، 2011، ص23.

2- حداد بسطالي، نفس المرجع السابق، ص06

3-زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، نماذج نظرية وتمارين، دار الاديب للنشر و التوزيع ،وهران ،الجزائر، الطبعة الاولى،2006،ص 30-31

4- حداد بسطالي ،اطروحة دكتوراه ،نفس المرجع السابق، ص07

5-Paul. krugman. Maurice obstfeled .économie international.de Boeck université .8édition .belgique.2008.p08.

الاقتصادية من ناحية وفي صالح المستهلكين من ناحية أخرى، فبالنسبة للكفاءة الانتاجية سوف تتحسن مستواها نتيجة تنافس المنتجين في استخدام وسائل الانتاج الاكثر تطورا وفعالية وذلك من أجل زيادة الانتاج وتخفيض نفقاته، أما بالنسبة للمستهلك يستطيع أن يحصل على أجود أصناف السلع بأحسن الاسعار، وما يعاب على هذه الحجة أنها تراعي مصلحة المستهلك دون مصلحة المنتج الوطني، فمن المحتمل أن تؤدي الحرية الى الاضرار بمصالح بعض المنتجين نتيجة شدة المنافسة الاجنبية.

ج- **الحرية تشجع فنون الانتاج وتطوره:** تؤدي قيام المنافسة بين مختلف الصناعات الوطنية و الاجنبية الى تحفيز كل صناعة على تطوير نفسها حتى تستطيع أن تصمد في الأسواق التي لا بقاء فيها إلا للأقوى في ضل حرية التجارة، ويرد على هذه الحجة على أنها تهتم بمصلحة المستهلك على حساب المنتج، حيث ان طبيعة المنافسة هي البقاء للأصلح و الأقوى و القضاء بصفة مستمرة على المنتج الضعيف.

د- **الحرية تحد من قيام الاحتكارات:** إن حرية التجارة تمنع من قيام الاحتكارات إذ أن المستهلك قادر على شراء سلع من الخارج، إذا رأى أن هناك سيطرة احتكارية على السوق المحلية وبالتالي فمن الصعب قيام احتكارات داخل الدولة، ولكن يرد على هذه الحجة بأن قد توجد احتكارات دولية تضم المنتجين الوطنيين و الاجانب.

هـ- **الحرية تحقق مصلحة المستهلكين:** كما سبق وأن ذكرنا في الحجج السابقة أن للمستهلك حرية الاختيار بين البدائل الوطنية و الاجنبية، مما يعطي لهم فرصة تعظيم منافعهم باختيار الاجود و الارخص، وما يمكن الاشارة إليه أن هناك بعض الشركات الكبرى العملاقة التي تسيطر على الاسواق حيث تعمل على تعظيم الارباح بغض النظر لمصلحة المستهلك، فحال تحقق فائض في الانتاج يتم اهدار هذا الفائض اما بحرقه أو القائه في البحر حفاظا على مستوى مرتفع من الربح.

و- **الحرية تساعد على الانتاج الكبير:** يرى انصار حرية التجارة أن السياسة التجارية الحرة تساعد الدول على مشروعاتها الانتاجية الى أحجامها المثلى، ففي ظل سياسة الحماية يعتمد على اتساع حجم المشروعات على قيام الاحتكارات التي يمكن لها عزل السوق الوطنية عن الخارج تحت الحماية الجمركية أو غيرها من وسائل الحماية، وبالتالي لن تستطيع الوصول الى أحجامها المثلى بسبب ضعف الطلب المحلي على السلع التي تنتجها، فالدولة قد تسيء الى اقتصادها الوطني بوجه عام لأنها تساعد على بقاء المشروعات بعيدة عن الاحجام المثلى وتنتج بنفقات بعيدة عن النفقات التي تنتج بها المشروعات ذات الحجم الأمثل، ويرد على هذه الحجة بأن معظم اقتصاديات الدول الصغرى تقوم بالإنتاج بعيدا عن الحجم الامثل للمشروع تكون عادة من الدول المتخلفة.

المطلب الثاني: نظريات الانفتاح التجاري في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والنيوكلاسيكي:

مع التطور الاقتصادي الراهن أصبح الاهتمام بنظريات التجارة الخارجية يزيد بشكل كبير من قبل رجال الفكر الاقتصادي، وذلك لتحديد الاسباب الرئيسية لقيام التجارة بين مختلف الدول، وتحديد النمط الذي يحكم هذه التجارة وللإجابة على بعض التساؤلات منها: ما هو سبب قيام التجارة الخارجية؟ وما هو سبب تخصص كل دولة في انتاج سلعة معينة وتصديرها؟ وما هي معدلات التبادل الدولي، وماهي المكاسب التي ستحصل عليها الدول قيام التجارة بينها؟ وكيف يتم توزيعها عليهم؟

ومن أجل الاجابة على هذه التساؤلات سنتطرق الى النظرية الكلاسيكية، ثم النيو كلاسيكية،

1- الانفتاح التجاري في الفكر الكلاسيكي:

تعتبر هذه النظرية نقطة إنطلاق في تحليل التبادل الدولي، حيث ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، كرد فعل لأفكار المدرسة التجارية التي أدت الى كثير من المشاكل، وكانت بدايتها بنظرية التكاليف المطلقة لأدم سميث، ثم نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو، ونظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل ولكن قبل ذلك سنتطرق الى أفكار المدرسة التجارية

1-1المدرسة التجارية: ظهر المذهب التجاري في بداية القرن السادس عشر و استمر الى نهاية الربع الثالث من القرن الثامن عشر(1500-1775)، حيث بدأ هذا المذهب مع نهاية النظام الاقطاعي وفلسفته في تنظيم الحياة الاقتصادية و الاجتماعية وفقا لمصالح النبلاء والاقطاعين، وتحول من الاهتمام بالعلوم الدينية كأساس لتفسير الظواهر الاقتصادية الى الاهتمام بالعلوم الطبيعية و الانسانية، مما أدى لتغيرات اجتماعية واقتصادية وظهور النزعة الفردية.

1-1-1 أفكار التجاريين:

ان الفكر التجاري(المركنتين) هو عبارة عن مجموعة الأراء و المعتقدات الاقتصادية الناشئة في الظروف السائدة في ذلك الوقت، ولا يمكن أن تعتبر الفكر المركنتالي بمثابة نظرية اقتصادية، بل هي أفكار سادت في تلك الفترة وهو يقوم على عدة دعائم أساسية أهمها ما يلي[1]:

- تقاس ثروة الدول بما تملكه من معادن نفيسة ممثلة في الذهب و الفضة.
- يقوم النمو الاقتصادي على جهود طبقة التجاريين بصفة أساسية فهي الطبقة الدافعة للنمو.
- يعتبر القطاع الخارجي من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد المحلي.
- عدم حيادية الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث لا يؤمن الفكر المركنتالي بالحرية الاقتصادية فلا بد من تدخل الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي.
- وجود تشغيل ناقص.

1-1- 2 دور التجارة الخارجية عند التجاريين:

يرى التجاريون أن دولة يمكن لها أن تحقق مكاسب من التجارة الدولية على حساب الدول الاخرى، ولذلك فمن الضروري فرض قيود على الواردات وزيادة حوافز للتصدير وتنظيم صارم للحكومة لجميع الانشطة الاقتصادية[2].

اذا التجارة الدولية في المدرسة التجارية هي عبارة عن وسيط لزيادة ثروة الدول، وذلك من خلال تحقيق فائض في ميزان المدفوعات عن طريق تشجيع الصادرات وتقييد الواردات وخاصة الكمالية و الحصول على الذهب و الفضة[3].

---

[1]- ايمان عاطف ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2008، ص20

[2]-dominick.selvatore.économie internationale. 1édition. Groupe de Boeck. Bruxelles.2008.p69.

[3]- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2010، ص34

هذا الفائض يتيح تدفق المعادن النفيسة لصالح البلاد وتصبح بذلك أكثر ثراءا وقوة، اذ كلما زادت قيمة التدفق الصافي من المعادن النفيسة يتأثر بذلك مستوى النشاط الاقتصادي فيزيد مستوى الانتاج و العمالة داخليا، وبناءا على السياسات الاقتصادي المنتهجة فإن للدولة دور مهما من خلال التحكم في النشاط الاقتصادي، حيث تفرض رقابة صارمة على تبادل المعادن النفيسة ويتم تجريم ومعاقبة كل من يهرب الذهب الى الخارج، حيث لا يخرج الذهب الا بموافقة ومراقبة الحكومة، كما تقوم الدولة بإنشاء شركات تجارية وشركات نقل من أجل زيادة تدفق العملات الاجنبية داخل الدولة، في حين أن مشكلة التوازن الخارجي لا تثير اهتمام التجاريين فهم دعاة اختلال التوازن الدولي،فالميزان التجاري لا يجب أن يكون متوازنا بل مختلا(فائض) واختلاله يكون في صالح الدولة، فهم يدعون الى مقاومة التوازن لكي تحصل الدولة على الذهب من الخارج، ويرون وجوب اخضاع تقلبات ميزان التبادل التجاري لرقابة الدولة وتنظيمها[1].

1-1-3 انتقادات المدرسة التجارية:

تعرضت أفكار المدرسة التجارية للعديد من الانتقادات من عدة مفكرين و على رأسهم دافيد هيوم، حيث انتقد فكر تحقيق الدولة دائما فائضا في الميزان التجاري وفي المعدن النفيس و التحكم فيه، وتظهر انتقادات الكلاسيك للفكر المركنتالي من خلال مجموعة من الافتراضات الكلاسيكية الخاصة بتحليل النشاط الاقتصادي وتتمثل في ما يلي[2]

- سيادة حالة التوظيف الكامل دائما على مستوى الاقتصاد المحلي أي عدم وجود أي موارد عاطلة.

- يرتبط التغير في المستوى العام للأسعار بالتغيرات في عرض النقود(تغير في كمية النقود سيؤدي الى تغير المستوى العام للأسعار بنفس النسبة و في نفس الاتجاه)، حيث في التوظيف الكامل وثبات الناتج المحلي وثبات سرعة دوران النقود ويكون الطلب على النقود إلا للمعاملات، فإن تغير في كمية النقود يؤدي الى تغير في مستوى العام للأسعار.

- ارتباط قيم المعاملات ببعضها البعض من خلال سيادة قاعدة الذهب دوليا، وتحدد قيمة كل عملة بناءا على ما تحتويه من ذهب أي كلما زاد تدفق الذهب الى داخل الدولة يزيد عرض النقود داخل الدولة والعكس صحيح.

- حرية التجارة وتبادل السلع و الخدمات بين الدول دون الخضوع للقيود الحكومية أو الضرائب، و الدول التي تتبع سياسة التجارة الحرة لا تمتع مواطنيها من بيع السلع المنتجة في بلاد أخرى، ولا تفرض عليهم أن يشتروا من بلادهم.

وبناءا على ما سبق يرى دافيد هيوم أنه لا تستطيع أي دولة أن تحقق فائضا دائما في المعدن النفيس ومن ثم لا يمكن أن تتراكم رؤوس الاموال لديها، وأن المعدن يتوزع تلقائيا على البلاد الداخلة في علاقات تجارية دون الحاجة الى تدخل من قبل الحكومة، و أنه كلما زاد لدى دولة المعدن النفيس عن القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي، فإن أسعار السلع في تلك الدولة تزيد مقارنة بالدول الاخرى، ما ينعكس سلبا على صادراتها وميزانها التجاري وتزيد ظاهرة تهريب المعدن النفيس و العكس صحيح، حيث اذا نقص لدى دولة المعدن النفيس عن القدر الذي يتناسب مع نشاطه الاقتصادي فإن أسعار السلع

[1]- نوري حاشي ،أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية لدول شمال افريقيا والشرق الاوسط(المينا)خلال الفترة 1980-2012،أطروحة دكتوراه، تخصص طرق كمية، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، الجزائر،2015،ص17

[2]-نوري حاشي، نفس المرجع السابق، ص23-24.

في تلك الدولة تنخفض مقارنة بالدول الاخرى، هذا ما ينعكس ايجابا على صادراتها وميزانها التجاري ويزيد المعدن النفيس لديها.

1- 2 نظرية النفقات المطلقة لأدم سميث(1723-1790)

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول العالم الاقتصادي الشهير **ادم سميث** في كتابه المعروف "**ثروة الامم**" عام 1776 [1]،وكان من بين الموضوعات التي تناولها في مؤلفه المشار اليه ظاهرة التبادل التجاري، وكيفية قيام التجارة الخارجية بين الدول[2].

فالتجارة الخارجية في رأي ادم سميث تقوم بوظيفتين هامتين، فهي أولا تخلق مجالا لتصريف الانتاج الفائض من حاجة الاستهلاك المحلي وتستبدله بشيء اخر ذي نفع أكبر، وثانيا تتغلب على ضيق السوق المحلي وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل الى أقصاه وترفع من انتاجية البلدان المتاجرة وذلك عن طريق اتساع حجم السوق[3].

كما يعتمد **أدم سميث** على أهمية الانفتاح التجاري كأداة لزيادة الثروة لجميع الدول المتاجرة، اذ يرى أن المنفعة المشتركة للتجارة تقوم على أساس الميزة المطلقة[4]، من ناحية أخرى لا يرى **سميث** داعيا للتفرقة بين التجارة الداخلية و التجارة الخارجية، فالأخيرة تعد امتدادا للأولى وكلاهما وسيلة للتخلص من الانتاج الفائض وتطبيق مبدأ تقسيم العمل و التخصص، وبصفة عامة فإن الفكرة العامة للنظرية تتلخص في أن المنفعة المطلقة توجد عندما تنتج احدى الدول السلعة أو الخدمة بتكاليف أقل من الدولة الاخرى[5]

1- 2- 1 فرضيات نظرية التكاليف المطلقة: تقوم نظرية النفقات المطلقة ل **ادم سميث** على الفرضيات التالية[6]:

- سبب قيام التجارة الخارجية هو اختلاف النفقات المطلقة للإنتاج بين الدول.
- وجود دولتين تنتجان سلعتان مختلفتين كل دولة تختص في انتاج سلعة واحدة منهما.
- مقايضة السلع ولا يتم استخدام النقود.
- قيمة السلعة تحدد على أساس عنصر العمل.
- حرية التجارة ووجود منافسة تامة.
- التوظيف الكامل(التشغيل الكامل).
- حرية تنقل عوامل الانتاج.
- تكلفة نقل السلعة بين الدولتين تساوي الصفر.

---

[1]- عادل احمد حشيش، محمود مجدي شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، لبنان، 2003،ص57

[2]- حاتم سامي عفيف، الاتجاهات الحديثة للاقتصاد الدولي و التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، مصر 2003،ص117

[3]- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر،2004،ص9

[4]- خالد محمد السواعي، التجارة و التنمية، دار المناهج،الاردن،2006،ص10

[5]- زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية، الفتح للطباعة و النشر، مصر، 2003، ص48

[6]- بن سليمان محمد، اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول النامية للفترة 1980-2016،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص دراسات اقتصادي و مالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر،2020، ص23

1- 2- 2 الانتقادات الموجهة للنظرية: تلقت نظرية النفقات المطلقة عدة انتقادات يمكن اجمالها في مايلي[1]:

- ارتكزت نظرية ادم سميث على أن التجارة الخارجية تكون بين دولتين فقط،لكن هذا غير صحيح خاصة مع ظهور تكتلات وهيئات اقليمية وشركات متعددة الجنسيات و اتفاقيات دولية.

- تفترض هذه النظرية تبادل السلع الفائضة عن استهلاك بين دولتين ولكن هناك بعض الدول لا تستطيع انتاج أي سلعة(مثل دول تكون في حالة حرب) أي ليس بمقدورها تبادل السلع مع الدول الاخرى.

- اعتبر أدم سميث أن التجارة الخارجية هي امتداد للتجارة الداخلية، ولكن عند مقارنتها نجد أنهما مختلفتين، حيث نجد أن التعامل في التجارة الداخلية بالعملة المحلية أما التجارة الخارجية يتم التعامل بالعملة الاجنبية، ويكون أيضا تنقل عناصر الانتاج في التجارة الداخلية بكل حرية أما في التجارة الخارجية هناك قيود وتعريفات جمركية.

- افتراض وجود حرية في انتقال عناصر الانتاج وهذا غير صحيح، فمثلا لا توجد حرية في انتقال الاشخاص من دولة الى أخرى، حيث هناك عدة حواجز وقيود.

- ارتكزت هذه النظرية على أن هناك عنصر انتاج وحيد هو عنصر العمل، وتجاهلت العناصر الاخرى مثل التقدم التكنولوجي ورأس المال.

- افتراض حرية التجارة وهذا الافتراض غير موجود في عصرنا الحالي.

- منحت هاته النظرية الميزة المطلقة لإنتاج سلعة ما للدولة التي تنتج أكبر كمية، وتجاهل نوعية السلع و الخدمات وأيضا الاذواق و العادات و التقاليد.

- اهتم أدم سميث بتحليل جانب العرض وتجاهل و أهمل جانب الطلب.

وعلى الرغم من كل الانتقادات التي وجهت لهاته النظرية و لأدم سميث، لكنها لا تنقص من أهميتها في تفسير التجارة الخارجية وخاصة في تلك الفترة.

1-3 نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو (1772-1823)

قام الاقتصادي الكبير دافيد ريكاردو بالرد على نظرية التكاليف المطلقة في كتابته المشهورة عن التجارة الخارجية عام 1817 "**الاقتصاد السياسي والضرائب**"، حيث شرح فيه قانون المنافسة النسبية الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية[2]، ترتكز هذه النظرية على أن التبادل الخارجي بين دولتين أو أكثر يتم على أساس النفقات النسبية، أي أن كل دولة تتخصص في انتاج السلعة بنفقات نسبية أقل أي تقوم بتصدير السلع التي لديها ميزة نسبية أقل، وتستورد السلع من الدول التي تكون فيها الميزة النسبية أقل، وبمعنى أخر فإن الشرح الضروري و الكافي للقيام بالتبادل التجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها، هو أن تختلف النفقات النسبية في انتاج هذه السلع من دولة الى أخرى[3].

[1]- بن سليمان محمد، نفس المرجع السابق، ص25

[2]- جمال جويدان الجمل، نفس المرجع السابق، ص26

[3]- علي عبد الفتاح أبو شرار، نفس المرجع السابق، ص37

وحسب دافيد ريكاردو كل البلدان لها المنفعة في المشاركة في التجارة الدولية، وتعتمد في ذلك على العمل كعامل في قياس النفقة، و لا تعتمد على النفقة التي يتم تقيمها بالنقود بل على كمية عناصر الانتاج الازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة، وهذا لا يعني أن العمل الوحيد في الانتاج هو العمل بل توجد عوامل أخرى كرأس المال، غير أن هذه الاخيرة تعتبر كعامل كامن، وأن دوال الانتاج لكل سلعة من دول العالم متشابهة أو متجانسة، أي أن انتاج سلعة معينة يتطلب نسبة محددة وانه لا يوجد احلال ما بين العوامل، كما لا توجد حواجز لتنقل السلع وعوامل الانتاج داخل كل بلد، بينما هذه الاخيرة(أي عوامل الانتاج)، لا يمكن أن تنتقل من بلد الى أخر وتتنافس فيما بين الدول، والسلع الناتجة عنها خاضعة للمنافسة التامة، وأن الانتاج بكميات معتبرة أو ضئيلة ليس له أي أثر وبالتالي فإن الانتاج خاضع لقانون ثبات الغلة[1].

1-3-1 فرضيات نظرية النفقات النسبية:وضع دافيد ريكاردو مجموعة من الفرضيات لشرح نظريته وهي[2]:

- أن التبادل الدولي يتم على أساس المقايضة بمعنى عدم وجود أداة نقدية.
- أن يقتصر البحث على دولتين لا تنتجان الا سلعتين.
- لا توجد نفقات نقل أو رسوم جمركية.
- تكلفة انتاج الوحدة لا تتغير تبعا لحجم الانتاج، بمعنى أن قوانين الغلة النسبية غير مطبقة وأن الانتاج يخضع لثبات الغلة.

2-3-1 الانتقادات الموجهة للنظرية: ان نظرية الميزة النسبية تمثل اتجاها صحيحا في التجارة الخارجية بوجه عام، وهي خطوة كبرى الى الامام بالنسبة الى الأراء التي اولى بها أدم سميث، الا أنها لا تخلو من الانتقادات ويمكن ايجازها في ما يلي:

- انتقدت للتبسيط المعيب الذي اتسمت بها فروضها، فهي لم تأخذ بعين الاعتبار ادخال العامل النقدي كما انها تفترض استحالة تنقل عوامل الانتاج بين الدول.
- اعتبرت أن تكاليف الانتاج هي العمل واهملت عناصر أخرى[3].
- افتراض ثبات تكاليف عناصر الانتاج وهذا غير واقعي.
- تتجاهل النظرية تكاليف نقل السلع من دولة لأخرى.
- عجز النظرية عن تحديد معدلات التبادل الدولي[4].

توصل ريكاردو الى حصر معدل التبادل الدولي الذي يحقق نفعا للبلدين بين معدلي تبادلهما الداخليين قبل التجارة، لكنه لم يوضح الكيفية التي تتحدد بها نسبة التبادل الدولي ولا الكيفية التي تتوزع بها فوائد تقسيم العمل بين الدولتين، وهذا ما تطرق اليه "جون ستيوارت ميل" في نظريته القيم الدولية.

---

[1]- صدر الدين صواليلي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر03،2006،ص40

[2]- أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، شركة رؤية ،الطبعة الاولى، مصر،2006،ص15

[3]- موسى، سعيد مطر و أخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان،2001،ص38

[4]- نداء، محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، 2008،ص30

1- 4 نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل(1806-1878)

لقد كان لجون ستيوارت ميل من خلال كتابه "**مبادئ الاقتصاد السياسي**" مع بعض تطبيقاته على الفلسفة الاجتماعية 1848 في بابه السابع عشر الخاص بالتجارة الدولية، والثامن عشر الخاص بالقيم الدولية دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل الدولي،والتي لم يتعرض لها ريكاردو في تحليله، ووفقا لهذه النظرية فقد بين جون ستيوارت ميل أن القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة انتاجها، وأن سعر التبادل حسب ميل يتحدد وفقا لقانون العرض و الطلب، وذلك على المستوى الذي يجعل صادرات كل بلد تغطي حجم ايراداته (المتبادل)، حيث أوضح ميل أن نسب التبادل الدولية بين سلعتين لا تعتمد فقط على تكاليف الانتاج ونسب التبادل الدولية ، بل على نمط الطلب ومرونته السعرية لكل من السلعتين في الدولتين التي يجري التبادل بينهما، حيث يتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند ميل على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الاخرى ومرونة هذا الطلب ولكن كيف يتحدد معدل التبادل هذا؟[1]

يوضح جون ستيوارت ميل أن التجارة بين البلدين تقوم إذا كان معدل التبادل التجاري بينهما يقع بين المعدلين الداخلين السائدين فيهما، ويحقق كل من البلدين مقداره هو الفرق بين معدل التبادل التجاري المتفق عليه بين الدولتين ومعدل التبادل التجاري الفعلي بين الدولتين يتحدد على أساسين هما[2]:

- شدة طلب كل من الدولتين على السلعة التي تنتجها الدول الاخرى.

-مرونة الطلب، أي تحديد معدل التبادل الفعلي يتم على اساس الطلب المتبادل

1- 4- 1 فرضيات نظرية القيم الدولية: تقوم نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل على مجموعة من الفرضيات اهمها[3]

- عندما تقوم التجارة الخارجية بين دولتين على سلعتين معينتين، فالقيمة الكلية لطلب الدولة الاولى على السلعة المنتجة في الدولة الاخرى تتساوى مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الاولى.

- إن المنفعة من التجارة بين الدولتين تقسم بينهما بنسب عديدة، أي أن معدلات التبادل الدولية ستقع بين معدلات التبادل الداخلي في كل من الدولتين.

- يعتمد مستوى معدلات التبادل على الطلب المتبادل في كل من الدولتين وكذلك مرونة هذا الطلب، فاذا كان الطلب لإ حدى الدولتين على سلعة الدولة الأخرى كبير، وفي نفس الوقت كان طلب الدولة الأخرى على السلعة المنتجة في الدولة الأولى صغيرا فان التجارة الخارجية تكون لمصلحة الدولة الثانية، وفي ما يتعلق بمرونة الطلب فإنه اذا كانت في إحدى الدولتين الطلب على السلعة التي تنتجها الدولة الأخرى سعر معين أكبر من الواحد، فإن التجارة الخارجية تكون لغير مصلحة هذه الدولة.

وبعبارة أخرى فإن الدولة ذات الطلب غير المرن هي الدولة التي تحقق مكاسب أكبر من التجارة الخارجية والتي يكون فيها الطلب مرنا، حيث يرى جون ستيوارت ميل أن نسبة التبادل الدولي تكون محصورة بين النفقات النسبية في كل من البلدين.

---

[1]- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني،بيروت،2010،ص105

[2]- عابي وليد، حماية البيئة و تحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس،سطيف1،الجزائر،2019،ص18

[3]- نوري حاشي، نفس المرجع السابق، ص29

- تلعب تكاليف النقل دورا مزدوجا في التجارة الخارجية، فهاته التكاليف تتحدد على أساس قيم السلع، فقد تكون أسعار السلع مرتفعة في دولة ما مقارنة بالأسعار في الدولة الاخرى بسبب هاته التكاليف، وبالتالي فإن تكاليف النقل تؤدي الى زيادة تكلفة الواردات، وهذا طبعا يؤثر على حجم الطلب المتبادل ومن ثم تغيير معدل التبادل الدولي.

1-4- 2 الانتقادات الموجهة لنظرية القيم الدولية:

تعتبر أراء جون ستيوارت ميل إضافات حقيقية في مجال التجارة الخارجية، حيث كان له الفضل في تقوية النظرية الكلاسيكية، الا أن هذه الأراء هي الاخرى تعرضت لانتقادات أبرزها[1]:

- أن المكاسب الكبيرة من تحرير التجارة الدولية تعود الى الدول الصغيرة، و المكاسب الاقل الى الدول الكبيرة، أي أن المكاسب الاكبر تعود الى صاحب الطلب الاصغر و المكاسب الاقل الى صاحب الطلب الاكبر.

- الإهتمام بالأسواق الرخيصة ومحاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي.

1-5 تقييم النظرية الكلاسيكية:

تعتبر النظرية الكلاسيكية أن قيام التجارة الخارجية أفضل من عدم وجودها ، حيث يؤدي قيام التجارة الخارجية الى زيادة الدخل والرفاهية نتيجة التخصص وتقسيم العمل من خلال الفوائد الاستهلاكية(تخفيض السعر)، و ايضا من خلال الفوائد الانتاجية (اعادة توزيع الموارد لصالح القطاعات الاعلى كفاءة)،كما أن فوائد التجارة الخارجية توزع بالتساوي وأنه كلما زادت الفروق التكنولوجية بين الدول كلما زادت فوائد التجارة الخارجية[2]، لكن يلاحظ على النموذج الكلاسيكي أنه يشوبه العديد من الانتقادات جعلت منه نموذجا مثاليا يصعب انطباقه على الواقع العملي فيما بعد، ومن بين الانتقادات نذكر:

- عجز النظرية في تفسير أسباب اختلاف المزايا النسبية بين الدول، وما هو تأثير التجارة الخارجية على عوائد الانتاج المستخدمة في الدول صاحبة التبادل[3].

- يفترض النموذج الكلاسيكي في التجارة الخارجية أن الانتاج يخضع في ظروفه لقانون الغلة الثابتة، غير أن هذا الافتراض بعيدا جدا عن الواقع العملي اذ يلاحظ أن الانتاج يخضع في غالب الاحيان الى قانون الغلة المتناقصة.

- يركز النموذج الكلاسيكي على أن القيم التبادلية للسلع داخل الدولة تتحدد على أساس مقدار كمية العمل اللازمة لا نتاجها مهملا بذلك عوامل الانتاج الاخرى(الارض، رأس المال، التكنولوجية)، والتي تدخل بشكل مباشر في تحديد قيمة السلعة، وبالتالي استبعد التحليل الكثير من العناصر الواقعية للتحليل الاقتصادي.

- افتراض أن عنصر العمل هو العنصر الوحيد المحدد لتكلفة الانتاج وأنه عنصر متجانس غير واقعي، نظرا لأن الواقع العملي يشير الى أن ارتفاع الانتاجية يبرر ارتفاع الاجور[4].

- صعوبة افتراض ثبات الفن الانتاجي والمواد المتاحة في ظل التقدم التكنولوجي.

---

[1]- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية النقدية الدولية، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرة، 2004،ص14

[2]- thomas.a. pugel. International économics.12édition.mc.grow compies.new. York. 2004.p60

[3]- فوزي عبد الرزاق، استراتيجيات التجارة الخارجية، زمزم ناشرون وموزعون، عمان 2016،ص39-40

[4]- سامي، عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، مطبعة الاسراء، عمان، 2003،ص139

- التخصص الكامل في انتاج سلعة معينة غير واقعي، حيث تفترض النظرية أن الدولة التي تتخصص في سلعة معينة تستهلك جزء وتصدر الباقي وتستورد السلعة الاخرى، في حين أن الواقع العملي يشير الى أن بعض الدول تنتج سلعا متشابهة للسلع التي تستوردها، وتكون الكمية المستوردة لتعويض نقص العرض ومواجهة فائض الطلب، كما أن النموذج لم يوضح أسباب اختلاف الانتاج بين دول ومناطق العالم[1]

- يشير النموذج الكلاسيكي الى امكانية انتقال عناصر الانتاج في ما بين الانشطة الانتاجية المختلفة، لكن الواقع العملي يوضح صعوبة ذلك الانتقال.

- افترضت النظرية الكلاسيكية أن مكاسب التجارة توزع بالتساوي بين الدول وتزداد المكاسب كلما زادت الفروق التكنولوجية بين الدول، وهذا غير واقعي لأن الجزء الاكبر من تجارة العالم يتم بين الدول ذات التكنولوجية المتشابهة ، ويعتبر ارتباط المكاسب بالتفوق التكنولوجي أمرا منطقيا.

- صعوبة تحديد الميزة لأي دولة وافتراض ثباتها، لأن تعديلات سعر التبادل تؤثر على تحديد الميزة النسبية لبعض السلع، وبالتالي هناك قدر من المرونة يسمح بتغيير الميزة النسبية، وبالتالي تحركات سعر التبادل قد تجعل بعض الدول مصدرة بع أن كانت مستوردة.

- لم تأخذ النظرية الكلاسيكية في الاعتبار أية معوقات للتجارة الخارجية وهذا غير واقعي.

2- الانفتاح التجاري في الفكر النيوكلاسيكي:

استمرت النظرية التقليدية في تفسير قيام التجارة الخارجية الى غاية الحرب العالمية الاولى، الا أن المرحلة الاولى للنظرية النيوكلاسيكية ماهي الا اعادة صياغة نظرية النفقات النسبية، وذلك بإدخال المنفعة في تفسير التجارة الدولية و التخلي عن النفقة المحددة على أساس العمل، أما المرحلة الثانية تتمثل في اعطاء أسباب وجود التجارة عن طريق عوامل الانتاج وأسباب وجود الاختلاف في الاسعار النسبية و الاجور.

2-1 نظرية تكلفة الفرصة البديلة:

يرفض معظم الباحثون فكرة العمل كأساس للقيمة التي يقوم عليها نظرية دافيد ريكاردو، ولذلك أعادوا بناء نموذجه على أساس تكلفة الفرصة البديلة المضاعفة، اذ قدم **هابلر** سنة 1936 فكرة استخدام تكلفة الفرصة البديلة بدلا من تكلفة العمل، واستطاع تحرير قانون الميزة النسبية لدافيد ريكاردو من القيود التي فرضتها علية نظرية القيمة وخاصة تلك المتعلقة باستخدام كمية العمل لحساب تكلفة انتاج السلعة، وقام باستبدالها بنظرية تكلفة الفرصة البديلة التي تؤكد على أن تكلفة انتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل المبذولة في انتاجها، وانما بمقدار كمية السلعة الثانية التي يضحي بها، وذلك من أجل تحرير كمية كافية من الموارد الاقتصادية لإنتاج وحدة اضافية من السلعة الاولى[2].

[1]-stephen.husted.et .michel.melvin.internationaléconomics.7édition.addison Wesley.new york2007.p75

[2]- بن سليمان محمد، نفس المرجع السابق، ص31

2-1-1 اسهامات النظرية:

يمكن تلخيص الاسهامات التي أتت بها النظرية في ما يلي[1]:

- اتجاه الطلب محدد عن طريق شروط العرض والطلب للسلع في ان واحد.

- فكرة التخصص الكلي لكل بلدغير ضرورية لقيام التبادل الدولي.

- اذا كانت نسبة أسعار التوازن في السوق العالمي مساوية لنسبة الأسعار لبلد ما بدون تبادل لا يستطيع ذلك البلد أن يدخل في التبادل الدولي.

2-1-2 انتقادات النظرية:

على الرغم من أن **هابلر** استطاع في ظل فكرتي الاختيار ومنحنيات السواء الجماعية، اعادة صياغة قانون النفقات النسبية وتحديد أنماط التخصص و التبادل الدولي، إلا أنه لم يتمكن من تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول، فضلا عن أن تحليل نظرية التجارة الخارجية على أساس معادلات المبادلات في شكل وحدات مادية للمنتجات وعناصر الإنتاج، هو تحليل محدود المدى بالنظر الى أن المبادلات التجارية بين الدول لا تتم في الواقع على أساس المقايضة، بل على أساس النقود أي على أساس الاثمان، وهكذا لا يتوافق هذا التحليل مع نظرية الثمن سواء كان ثمن المنتجات أو ثمن عناصر الانتاج،وقد جاءت النظرية السويدي لسد هذا النقص[2].

2-2 نظرية نسب عناصر الانتاج ل هيكشر-أولين:

صاغ هيكشر الاسس الاولى لنظرية نسب عناصر الانتاج سنة 1919، وتم تطويرها في ما بعد على يد أولين سنة 1933،كما تأثر أولين بأستاذه كاسل (الذي قدم نموذجا اقتصاديا للتوازن في دولة واحدة)، وحاول أولين أن يمزج بين نظرية كاسل ونظرية هيكشير في التجارة الدولية، لتوضيح كيفية حدوث التوازن على المستوى الدولي بين دولتين في ضوء أسباب وأنماط التجارة التي أوضحها هيكشر[3].

تعد نظرية هيكشر–اولين امتداد لنظرية النفقات النسبية وذلك أن هذه الاخيرة فسرت سبب قيام التجارة الخارجية، وارجعت ذلك الى اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع، اما نظرية هيكشر و أولين توضح تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية للسلع المختلفة، اذا فهي نظرية مكملة وليست بديلة لها[4].

تنقسم نظرية هيكشر-أولين الى نظريتين مترابطتين هما[5]:

النظرية الاولى المعروفة بنظرية هبات عناصر الانتاج وتختص بتفسير أسباب اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع بين الدول المختلفة، على أساس اختلاف درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الانتاج.

---

[1]- صواليلي صدر الدين، نفس المرجع السابق، ص 68

[2]- دليلة طالب، نفس الرجع السابق، ص18-19

[3]- thomas.a.pugel op.cit.p62

[3]- السيد، محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الاسكندرية،2009،ص75

[5]- ايمان عطية ناصف وهشام، محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2008، ص97

النظرية الثانية والمعروفة بنظرية تعادل أسعار عناصر الانتاج لأولين وحاول تفسير التغيرات التي يمكن أن تحدثها التجارة الخارجية على الاسعار النسبية لعناصر الانتاج.

2-2- 1 فرضيات نظرية هيكشر–أولين: تقوم نظرية نسب عناصر الانتاج لهيكشر وأولين على مجموعة من الفرضيات أهمها[1]

- وجود دولتين وسلعتين متجانستين

- اختلاف طريقة الانتاج للسلعتين، حيث يتم انتاج احدى السلعتين بطريقة مكثفة لعنصر العمل، بينما السلعة الاخرى يتم انتاجها بطريقة مكثفة لرأس المال

- ثبات أذواق المستهلكين للدولتين.

- سيادة ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع وعوامل الانتاج.

- الحركية التامة لعوامل الانتاج على المستوى المحلي.

- عدم وجود سياسات تقييد حركة السلع بين الدولتين كالتعريفة الجمركية.

2- 2- 2 مساهمة هيكشر:يرجع هيكشر أسباب اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلعة من دولة الى أخرى الى العوامل التالية[2]:

- إن الاختلاف في الوفرة النسبية لعوامل الانتاج بين الدول هي التي تؤدي الى قيام التجارة الخارجية.

- إن اختلاف التكاليف النسبية بين دولة و أخرى مرتبط باختلاف انتاجية هذه الدول، وأن هذه الانتاجية تتوقف على عاملين

* اختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الانتاج، وهذا يؤدي الى اختلاف الاسعار النسبية لعوامل الانتاج من دولة لأخرى.

* اختلاف دوال انتاج السلع المختلفة، فمن الناحية الفنية تحتاج بعض السلع الى توفر بعض عوامل الانتاج بدرجة أكبر من العوامل الاخرى.

- عند قيام التجارة فإن صادرات كل دولة تتكون من السلع التي تكون هناك وفرة نسبية في عوامل انتاجها لغيرها من الدول، وبالتالي فإن السبب الرئيسي لقيام التبادل الدولي بين دولتين هو امكانية الحصول على السلعة من الخارج بتكلفة أقل من تكلفة انتاجه محليا.

2- 2- 3 مساهمة أولين: عمل أولين على توضيح أفكار هيكشر، واستطاع بذلك أن يصيغ النظرية في شكلها النهائي، يتفق أولين مع أستاذه في أن سبب توافر عوامل الانتاج في دولة ما هي التي تحدد نوع السلعة التي تنتجها، ولكنه أضاف الى ذلك أن اختلاف هذه النسب بين الدول لا يفسر لماذا تقوم التجارة الخارجية، وذلك لأن السبب المباشر في قيام التبادل الدولي هو

[1]- خالد محمد السواعي، التجارة الدولية، النظرية وتطبيقاته، عالم المكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان 2010ص185-186

[2]- شقيري، نوري موسى وأخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، ط02،عمان،2015،ص93-94

امكانية الحصول على السلعة من الخارج بتكلفة أقل من تكلفة انتاجها، وعليه فلكي تفسر قيام التجارة يجب أن يفسر لماذا يؤدي اختلاف نسب توافر عوامل الانتاج الى اختلاف التكاليف النسبية، وبالتالي اسعار السلعة الواحدة بين الدول المختلفة[1]

2- 2- 4 افتراضات أولين:افترض أولين بدلا منه" تماثل دوال الانتاج للسلعة الواحدة بين الدول المختلفة"، ويقصد بذلك أن انتاج السلعة(س) في أي دولة يتطلب نسبا معينة من عناصر الانتاج، وهذه النسبة من غير المنطقي أن تختلف من دولة الى أخرى بالنسبة للسلعة الواحدة، اما بالنسبة للعوامل التي تؤثر على جانب الطلب على السلع، والتي تحدد مع ظروف العرض للأسعار النسبية للسلع فهي كما يلي[2]:

- اذواق المستهلكين: ويقصد بذلك أن الاسعار النسبية للسلع قد تتأثر ارتفاعا أو انخفاضا بالتغيرات في الاذواق من جانب المستهلكين تماما كما تتأثر بالندرة أو الوفرة في عناصر الانتاج.

- الظروف التي تحكم ملكية عناصر الانتاج: وهذه الظروف تحكم توزيع الدخل بين المستهلكين و المنتجين، بما يؤثر على حجم الطلب من السلع.

2-2- 5 انتقادات نظرية هيكشروأولين:يمكن اجمال أهم الانتقادات التي قدمت لنظرية هيكشر وأولين في عدم واقعية فروضها وتحديد في[3]:

- ترتكز على الاختلاف الكمي في عرض عناصر الانتاج أي ندرتها أو وفرتها مهملة الاختلاف النوعي في عرض هذه العناصر.

- صعوبة تحديد كثافة عناصر الانتاج في السلع الداخلة في التجارة الخارجية في حالة وجود أكثر من عاملين من عوامل الانتاج.

- يغلب عليها طابع السكون لأنها لم تتعرض لإمكانية تغير المزايا النسبية.

- في تحليلها تقارن وضع ما قبل التجارة بوضع ما بعد التجارة دون الاهتمام بما يحدث خلال الانتقال من وضع الى وضع أخر.

- لا تفرق بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة، اذ أنها تفترض أن الهيكل الاقتصادي متشابه في كل الدول من حيث مرونته وقدرته على التكيف والواقع يشير خلاف ذلك.

- لا تستطيع أن تقدم تفسيرا لأسباب التغير النسبي لمركز بعض الدول في التجارة العالمية.

- تفترض النظرية تشابه دوال الانتاج للسلعة الواحدة في البلدان المتخلفة، هذا معناه استبعاد أثر الحوث و التطوير مما يؤدي إليه من تقدم تكنولوجي، يجعل تلك الدول تتمتع بمزايا مكتسبة تؤهلها للتخصص في انتاج وتصدير السلع كثيفة التكنولوجية[4].

---

[1]- محمد دياب، نفس المرجع السابق، ص116

[2]- السيد، متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، النظرية و السياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان،2011،ص43

[3]- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2007، ص92-93

[4]- فطيمة حاجي، المدخل الى التجارة الخارجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2017،ص30-31

2- 3 نظرية تعادل أسعار عوامل الانتاج(هيكشر، أولين، ساملسونHOS):

ترتبط هذه النظرية بنظرية هيكشر اولين، فنظرية هيكشر تحتوي على بعض العلاقات السعرية بين عوامل الانتاج، وأشار هيكشر في 1917 الى أن التعادل في الاسعار المطلقة لعوامل الانتاج يعتبر من أهم النتائج المترتبة على التجارة الخارجية، والتي لا يمكن انكارها، ومن ناحية أخرى أكد أولين في عام 1933 على الأثر الذي يمكن أن تتركه حرية التجارة على توزيع الدخل بين الدول ، حيث ستؤدي الى تعادل الأسعار النسبية بين الدول المشاركة في التجارة، و التي تتماثل فيها تقنيات الانتاج[1].

في عام 1948 طور العالم الاقتصادي الامريكي بول صاموسلسون والحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1976، نظرية هيكشر أولين اذ بين ان ارتفاع سعر سلعة ما يمكن أن يؤدي الى ارتفاع أجر العنصر الانتاجي الذي يستخدم بكثافة انتاجها[2].

بالاعتماد على الفرضيات الاساسية الواردة في نظرية هيكشر أولين ، صاغ صاملسون نموذج تعادل أسعار العناصر الانتاجية كما يلي:

- تعمل التجارة الخارجية على تساوي العوائد النسبية و المطلقة للعناصر الانتاجية المتجانسة بين الدول، وعليه تعتبر التجارة الخارجية بديلا عن انتقال عناصر الانتاج دوليا، ومعنى هذا تجعل التجارة الخارجية أجور العمال المتجانسة متساوية من حيث مستوى التدريب و المهارة الانتاجية بين جميع الدول المتاجرة، وبالمثل تجعل عائد رأس المال المتجانس متساويا بالإنتاجية و المخاطرة بين جميع الدول المتاجرة، أي أن التجارة الخارجية تجعل الأجور في الدولة الأولى مساوية للأجور في الدولة الثانية، وكذلك سعر الفائدة هو نفسه في كلا الدولتين،كما أن الأسعار النسبية و المطلقة للعناصر الانتاجية،ستكون متساوية[3].

لنظرية تكافؤ سعر عناصر الانتاج أثر ملحوظ على التعاون الدولي، فالشركات التي تقع في دول حيث العمالة مرتفعة التكاليف نسبيا، يمكن أن تستفيد عن طريق استيراد السلع من شركات تقع في بلدان حيث العمالة منخفضة التكاليف، فقد تفكر الشركات متعددة الجنسيات في بناء مصانع في دولة تتصف بانخفاض الأجور، اذا كانت الأرباح المتوقعة أعلى بفعل المنتجات المصنعة هناك، ومع ذلك بناء مصنع أو شراء معدات في العادة يكون استثمارا لمدة تتراوح ما بين 10الى 30سنة.

اذا افترض مديروا الشركات متعددة الجنسيات أن الفرق في تكاليف العمالة بين الدول الموجودة الأن ستستمر لعقود، قد يكونون مخطئين جزئيا في ظل الحد الأدنى للفرق النسبي في تكلفة العمالة سيميل الى الانخفاض عبر الزمن ويؤثر على أرباح الاستثمار المتوقعة[4].

الملاحظ لواقع التطور الاقتصادي العالمي يلاحظ عكس ذلك، اذ يشير الى وجود فجوة كبيرة في الدخول بين دول العالم المختلفة، والى أن هذه الفجوة تزداد مع مرور الوقت، فالعالم المعاصر ينقسم انقساما واضحا الى دول متخلفة(فقيرة) و أخرى

[1]- شقيري، نوري موسى واخرون، نفس المرجع السابق، ص103

[2]- محمد دياب، نفس المرجع السابق، ص 120

[3]- خالد محمد السواعي، نفس المرجع السابق، ص 198

[4]- دبليو، تشارلز، سوبروريشتاردل، سيرينكل، الاقتصاد الدولي، ترجمة مؤسسة صائغ عالمية ناشرون، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت،2015،ص87

متقدمة(غنية)، وهذا الانقسام يتفاقم دائما ووفق ما ذكره "**ميردال**" فإن هذه النظرية في التجارة الخارجية لا تمدنا بنموذج يمكن استخدامه لتفسير ظهور اللا مساواة الاقتصادية بين الدول واتجاه هذه اللامساواة الى التزايد[1].

2-4 نظرية ستوبلر- صامولسون(stopler- samuelson):

تدرس نظرية ستوبلرصامولسون أثر تغير أسعار السلع على دخول الانتاج ووضعت هذه النظرية عام 1941، أي تسبق الدراسة التي نشرها صامولسون عن تعادل أسعار عوامل الانتاج بنحو سبع سنوات، لقد اعتمدت النظرية على نفس الأسس التي قامت عليها نظرية هيكشر أولين، ولكنها تبحث في الأثر الذي يمكن أن يؤدي اليه التدخل في أسعار السلع على حجم انتاج تلك السلع،وبالتالي على عوائد عوامل الانتاج المستخدمة في انتاجها، وذلك في نموذج للتوازن العام[2].

يبدأ التحليل اخذا بعين الاعتبار أن دخل الشخص يعتمد على ما يقدمه للاقتصاد فيكسب العمال الاجور التي قد تكون مرتفعة أو منخفضة اعتمادا على مستوى مهاراتهم، ويكسب مالكو رأس المال الربح، ويربح ملاك الارض الريع، لذا فإن مقدا الدخل المكتسب لكل عنصر يعتمد على الطلب على مدخلاته المعروضة، ويشار الى الطلب على مدخلات معينة بالطلب المشتق لأنه مشتق بطريقة غير مباشرة من الطلب على الانتاج، فإذا كان الطلب على المنتجات مرتفعا وسعرها مرتفع سيكون العنصر المستخدم في الانتاج مفيدا نظرا لمردوده المرتفع، بشكل عام فأي تغير يحدث في الاقتصاد يغير سعر المنتج يؤثر عليه مباشرة، وتؤثر التجارة الخارجية في تغير أسعار المنتجات، فعلى سبيل المثال ترتفع أسعار الصادرات وتنخفض أسعار الواردات وتحرك الأسعار بسبب التغير في الطلب على تلك العناصر، وتقود الى تغير العائد المدفوع لكل عنصر وبالتالي تؤثر التجارة على توزيع الدخل [3].

لقد اثبتت النظرية أن زيادة الاسعار النسبية المحلية لإحدى السلع سوف يؤدي الى زيادة الدخل الحقيقي لعامل الانتاج الذي يستخدم بكثافة في انتاج السلعة، ويعود السبب في ذلك الى أن ارتفاع السعر المحلي لهذه السلعة مقارنة بالسلع الاخرى سيحفز المنتجين على زيادة انتاجها، بدلا من استيرادها المكلف، وبما أن حجم العرض من عاملي الانتاج ثابت، فإن الانتاج الاضافي المترافق بزيادة الاسعار يستلزم تحول قسم من عوامل الانتاج المستخدم في صناعة السلعة الثانية الى السلعة الاولى، ولكي يتم ذلك لا بد من زيادة سعر هذا العامل مع سعر العامل الاخر، ومن ثم سوف يزداد دخله، هناك العديد من المحاولات الت أجريت لتعميم هذه النظرية وقد ثبتت امكانية التعميم نظريا، وذلك من حيث تساوي عدد السلع مع عدد عوامل الانتاج[4].

2-5إختبار نظرية هيكشر أولين (لغز ليونتيف)leontiefparadox

يكمن سر لغز ليونتيف حول البحث الذي اجراه على الصناعات المطبقة في الاقتصاد الامريكي، حيث قام بتحليل تجارة الولايات المتحدة الامريكية (صادرات، واردات) من خلال ما تحتويه السلع محل التبادل من كثافة رأسمالية وكثافة عمالية،

---

[1]- مجدي، محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية، ص70

[2]- محمد دياب، نفس المرجع السابق، ص120

[3]- خالد محمد السواعي، نفس المرجع السابق،ص 195

[4]- شقيري، نوري موسى وأخرون، نفس المرجع السابق،ص104-105

ففي بداية الأمر كان يعتقد من الوهلة الأولى بأن الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها بلدا غنيا من حيث الوفرة الرأسمالية، ستصدر السلع ذات الكثافة الرأسمالية وستستورد بطبيعة الحال السلع ذات الكثافة العمالية، وأسفرت نتائج البحث الى أن أغلب الصادرات الامريكية هي من السلع ذات الكثافة العمالية المرتفعة، وأغلب وارداتها تمثلت في السلع ذات الكثافة الرأسمالية العالية، ولقد حاول ليونتيف شرح اللغز الذي توصل إليه بمهارة و كفاءة، ذلك أن العامل الامريكي يتميز بكفاءة عالية تقوى أي عامل أخر، فكفاءته تكافئ ثلاثة عمال اخرين من بلد اخر[1].

ولقد ادت هذه النتائج والتفسيرات الى قيام جدل كبير بين الاقتصاديين، نظرا للشك الذي اثارته نظرية هيكشر أولين، ولم يلقى هذا التحليل قبولا منهم وأرجعوه الى أن تفسير هم قائم على أساس افتراضي خاطئ بين معدل رأس المال/ العمل في بعض صناعات التصدير مع معدل رأس المال / العمل في بعض الصناعة المنتجة للسلع بديلة الواردات، حيث كان من المفروض أن يقارن بين معدل رأس المال/ العمل في كل من سلع التصدير و الاستيراد في مكان صناعتها خارج الولايات المتحدة الامريكية.

ونظرا لأن هذه النتيجة تعني هدم نظرية هيكشر أولين ،فقد ظهرت تفسيرات عديدة لنتائج دراسة ليونتيف التي نستعرض منها ما يلي[2]:

- أن العمل الامريكي أكثر إنتاجية من العمل الاجنبي، فلقد حاول ليونتيف تفسير هذا اللغز استنادا الى أن كفاءة وانتاجية العامل الامريكي تفوق كفاءة وانتاجية العامل الاجنبي بمقدار ثلاث أضعاف.

- أن المواطن الأمريكي يستهلك أكثر السلع كثيفة رأس المال، فإذا كانت نظرية هيكشر أولين تقرر أن الولايات المتحدة الأمريكية تتخصص في انتاج وتصدير هذه السلع كثيفة رأس المال، فإذا كانت الدولة الغنية(و،م،أ) في راس المال تفضل استهلاك المزيد من السلع كثيفة رأس المال فإنه لا يبقى فائض للتصدير، فإنها تصدر السلع كثيفة العمل بدلا من تصدير سلعة الميزة، ويطلق في هذه الحالة اصطلاح انعكاس أو تحيز الطلب.

- قد تتحول السلعة من كثيفة العمل الى سلع كثيفة رأس المال و العكس، طبقا لنظرية هيكشر أولين تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج وتصدير السلعة كثيفة عنصر الانتاج الوفير وهو رأس المال لأنه أرخص، ومن ثم قد تتحول بعض السلع كثيفة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية الى استخدام عنصر رأس المال بكثافة اعلى مما كانت عليه، تتحول السلعة من سلعة كثيفة العمل الى سلعة كثيفة رأس المال، و العكس وهو ما يعرف باثر انعكاس كثافة عوامل الانتاج، لكن يتوقف الأمر على درجة أو سهولة احلال عنصر انتاجي محال اخر في الانتاج.

- هيكل الحماية، يقصد بهيكل الحماية مجموعة التدابير الجمركية وغير الجمركية التي يتم استخدامها للتأثير على حجم ونمط التجارة الخارجية للدولة، وبالتالي تؤثر على حرية التجارة، وقد حاول تريفزtravis في دراسته عام 1971 تفسير لغز ليونتيف من خلال سياسة التعريفة الجمركية، والتي لوحظ تشددها في مواجهة الواردات كثيفة العمل، الأمر الذي حد تدفق الواردات كثيفة العمل نحو أمريكا.

---

[1]- عبدوس عبد العزيز، نفس المرجع السابق، ص51

[2]- السيد، متولي عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص 50-52

- رأس المال البشري كتفسير لأسباب قيام التجارة الخارجية وكتبرير لغز ليونتيف، خلصت عدة دراسات الى أن الدول كالأفراد تستثمر للمستقبل ليس فقط بتراكم راس المال المادي، ولكن أيضا بالإنفاق على رأس المال البشري كالتعليم و التدريب.

- أثر البحوث والتطوير، وهنا يتم الربط بين الانفاق على أنشطة البحوث و التطوير وكفاءة أداء الصادرات، فلقد أشارت الدراسات من أهمها كل من جروبرGruber وكيسينجkeesing الى وجود سلع رأس المال المعرفة تنتج عم البحث والتطوير، ويؤدي ذلك الى زيادة في قيمة الانتاج المشتق من مقدار معين من المواد الخام والموارد البشرية، ولذلك نلاحظ دور رأس مال المعرفة ورأس المال البشري في تحديد نمط التجارة الامريكية وهو أمور لم يأخذها ليونتيف في دراسته.

المطلب الثالث: الانفتاح التجاري في الفكر الحديث

أدت التغيرات الجوهرية والتطور المستمر في الاقتصاد العالمي، ومنظومة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، الى ظهور عدد من العوامل التي لا تندرج في سياق النظرية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية، والتي تعرضتا الى العديد من الانتقادات خاصة أنهما تستخدمان اسلوب التحليل الساكن المقارن، في توضيح الاثر الناتج عن قيام التجارة بين الدول، كما أن تلك النظريتين لم تفرق بين الدول المتبادلة من حيث درجة التقدم الاقتصادي لكل منهما، ومن بين النظريات المعاصرة بشأن التجارة الخارجية أو ما يمكن تسميتها بالاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية نجد كل من،نظرية نسب عناصر الانتاج الجديدة واختبار ليمار، نظرية معدل التبادل ليندر والتجارة مابين الصناعات، النظرية التكنولوجية، نظرية المنافسة، نظرية التبادل اللامتكافئ.

1- اختبار ليمار ونظرية نسب عناصر الانتاج الجديدة:

ساهمت نظرية نسب عناصر الانتاج لهيكشر أولين في تطوير الفكر الاقتصادي في مجال التجارة الخارجية، حيث قامت العديد من الدراسات باختبار النظرية مثل اختبار ليمار، وكذا اعادة صياغة فرضيات النظرية بما يتلاءم وواقع الاقتصاد ومن بين أهم النظريات نجد نظرية نسب عناصر الانتاج الجديدة لجونز.

أ- اختبار ليمار lemar: سنة 1987 باختبار امكانية التنبؤ في نموذج هيكشر أولين لقاعدة معطيات صادرات مجموعة من القطاعات واحتساب نسبة راس المال مؤشر العامل البشري، حيث وجد أن هناك أسباب جعلت نموذج هيكشر أولين-صامولسون يتلاشى وهي[1]:

- انه نموذج تجاري يقوم بين دول لها ميزة نسبية في عناصر الانتاج، حيث أن التبادل التجاري يقوم على وجود اختلاف بين الدول فيما تملكه من ثروة عناصر الانتاج، ومن ثم لا يقوم التبادل بين الدول المتشابهة انتاجها.

- تغير نسبي لسعر السلعة يؤدي الى توسع التجارة و ادارة توزيع الدخل، وهذه الاسباب لم تصمد أمام وقائع أفرزت لنا نظريات حديثة ومن أبرزها تفاوت التبادل التجاري في العالم المتقدم وأن عناصر الانتاج في الدول متشابهة على عكس الدول المتخلفة التي تواصل أو تكتفي بتجارة المواد الاولية، أما التغير النسبي لسعر السلعة بعد قيام التجارة الخارجية فيؤدي الى زيادة الطلب على سلعة ما، وهذا لا يؤدي بالضرورة الى اعادة توزيع الدخل، حسب نظرية (ستوبلر- صامولسون) ان الدخل الحقيقي

[1]- كمال سي محمد، مدخل الاقتصاد الدولي، دار الخلد ونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2015، ص36

للعمال في الدولة التي تعرف كثافة عنصر العمل يرتفع، فقد تتنافس الدول في تحقيق أكبر المكاسب عن طريق تخفيض الكلفة، ومن ثم الابقاء او التوسع نحو الدول التي بها عوامل الانتاج بما فيها العمل الرخيص.

ب- نظرية نسب عناصر الانتاج الجديدة: تعتبر النظرية أن عنصر العمل غير متجانس ويحتوي على درجات متباينة من المهارة، وترى أن لغز ليونتيف الذي واجه النظرية السويدية يرجع الى ما تتمتع به الولايات المتحدة الامريكية من وفرة نسبية في رأس المال البشري، وبالتالي يصبح هذا الاخير محددا هاما للميزة النسبية[1].

يرى جونز عام 1987 امكانية الاعتماد على عنصر راس المال البشري في تفسير أنماط التجارة الخارجية، وذلك في المنتجات التي تعتمد على العمالة الماهرة، كما أن حركات رؤوس الاموال تلعب دورا كبيرا في تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية نظرا لأنه إذا أمكن للدولة استيراد السلع الوسيطية الداخلة في انتاج سلعة ما بأسعار أقل من مثيلتها في السوق الداخلي فالنتيجة أيضا هي زيادة القدرة التنافسية لهذه الدولة في انتاج السلعة[2]، كما اهتم النموذج بدراسة أثر التغير التكنولوجي على نمط التجارة الخارجية، وتوصل الى ان أي تغير تكنولوجي سيؤدي الى تغير أسعار عناصر الانتاج، وبالتالي تغير المخرجات أي تحسن في جودة المنتج وهذا ما سيقابله تغير في الطلب ممثلا في اذواق المستهلكين[3].

2- نظرية معدل التبادل الدولي ليندروالتجارة ما بين الصناعات:

تعد نظرية معدل التبادل الدولي ليندر 1961 من بين النظريات التي رفضت النظرية السويدية لنسب عوامل الانتاج(hos) وفي ما يلي نتطرق الى مضمون نظرية معدل التبادل الدولي وكذا التجارة ما بين الصناعات.

ا- نظرية معدل التبادل الدولي ليندر:

يرى الاقتصادي السويدي ليندر 1961 أن التجارة الخارجية ترتبط بالمزايا النسبية، ولكن منشأ هذه المزايا لا يوجد في الاختلاف بين الهبات المبدئية لعوامل الانتاج، ولا يعني هذا ان اختلاف نسب عوامل الانتاج لا قيمة له في تفسير التبادل الدولي، ولكنه يعني أن قيمته محدودة، ولذا فإن الأمر يتطلب البحث عن موارد أخرى في تفسيره للتبادل الدولي، فقد فرق ليندر بين تجارة المنتجات الصناعية و منتجات المواد الاولية.

فالمنتجات الاولية يرى ليندر أن تبادله يتم طبقا للميزة النسبية، وهي تتحدد بنسب عناصر الانتاج وهو نفس تفسير هيكشر أولين، أما السلع الصناعية فيرى أن الأمر أكثر تعقيدا فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات الفعلية والواردات الفعلية، ومن أهم محددات الصادرات المحتملة حجم الطلب المحلي، والمبدأ الاساسي في نظرية ليندر هو وجود طلب محلي على السلع وهو شرطا ضروريا وليس كافيا لتكون هذه السلع صادرات محتملة، وعليه فالطلب المحلي يعد شرطا ضروريا لتحقيق الميزة النسبية[4]، ونتيجة لذلك تكون التجارة الخارجية أكثر كثافة بين الدول التي تتشابه هياكل الطلب فيها، واذا كان

---

[1]-stephen.husted.et .Michel.Melvin.internationaleconomicsop.cit .p 133

[2]- عابي وليد، نفس المرجع السابق،ص32

[3]- عبيدلي عبد القادر، تنافسية اقتصاديات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية للفترة(2005-2014)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص09

[4]- مجدي محمود شهاب، نفس المرجع السابق، ص 88

الدخل الفردي هو المحدد الاساسي للطلب، فإن التجارة الخارجية تكون أكثر كثافة بين الدول التي يتفاوت مستوى الدخل فيها، ولتدعيم هذا المبدأ الاساسي قدم ليندر الاسباب التالية[1]:

- الطلب الداخلي يمكن المنتج من الانتاج محليا، وبذلك يستطيع حل المشاكل التي قد توجد عند استخدام أحد الفنون الانتاجية الجديدة ثم ينطلق بعد ذلك الى السوق الخارجي.

- زيادة حجم الانتاج قد تؤدي الى تحقيق وفورات الحجم، خصوصا اذا كان المجال الصناعي متقدما بدرجة كافية.

- لا يمكن تعديل نوع السلع أو تطوير سلع جديدة الا في السوق المحلي.

- استجابة المنظمين لفرص الربح التي يكونون على دراية بها في السوق المحلي، وبعد مضي لفترة في الانتاج لهذا السوق فقد تتاح فرص البيع في الاسواق الخارجية.

خلاصة ذلك أن دوال الانتاج من الممكن أن تكون واحدة في كل الدول على عكس ما تذهب إليه نظرية هيكشر أولين، ومع ذلك فغن الدولة لن تقوم بتصدير السلعة أو السلع التي يكون فيها الطلب الداخلي عليها قويا، الا لدولة تكون على استعداد لاستهلاكها، لأن الكمية المستهلكة وطبيعتها تعتمد على مستوى المعيشة ومستوى الاجور الى حد كبير، ومنه فالسلعة لا يمكن تصديرها الا لدول تتشابه في مستويات الاجور ودخل الافراد ومن ثم هبات عناصر الانتاج.

رغم ما وجه لهذه النظرية من انتقادات تمثلت في أن السوق الخارجية ليست امتداد للسوق الداخلية، اضافة الى أن أذواق المستهلكين غير متشابهة عند تقارب الدخول الفردية في البلدان المتخلفة (الأذواق تكون حسب العادات و التقاليد)[2].

الا أن نظريته اعتبرت تطويرا في مجال التجارة الدولية، اذ أنها التزمت بالمنهج الديناميكي في التحليل، أي درست العلاقة بين التجارة الدولية و النمو الاقتصادي، كما قدمت تحليلا نظريا لأسباب التفاوت في الدخل الفردي بين دول العالم، واهتمت بجانب الطلب في تحديد امكانية التخصص الدولي، اضافة الى تأكيد الفارق الجوهري بين الهيكل الاقتصادي للدول النامية و الدول المتقدمة، أي أنها تنتقل من التحليل النظري الى الواقع الاقتصادي.

ب- التجارة ما بين الصناعة:

مهد التفسير السابق ليندر في نظرية تشابه الطلب بين الصناعات في الدول المتقدمة في فترة الستينات من القرن الماضي، ويذهب مفهوم هذا النوع من التجارة الدولية الى تبادل الدول المتقدمة في ما بينها سلعا صناعية متمايزة[3].

تتميز السلع المتمايزة بسمات خاصة تجعلها تبدو مختلفة عن السلع المنافسة في نفس السوق أو الصناعة، ويمكن تمييز السلع بإحدى الطريقتين[4]:

---

[1]- محمد يونس، نفس المرجع السابق ص 82-84

[2]- زيرمي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص المالية الدولية ،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،الجزائر،2016، ص41

[3]- كمال سي محمد، نفس المرجع السابق، ص48

[4]- دبليو تشارلز، سوبر وريتشاردل، سيرينكل، نفس المرجع السابق، ص113

- سلع متباينة أفقيا: وهي سلع تختلف فيما بينها بصورة طفيفة بالرغم أن أسعارها متشابهة، فعلى سبيل المثال الحلويات قد يكون لها نفس السعر ولكن تحتوي على مذاق مختلف أو مكونات مختلفة.

- سلع متمايزة رأسيا: وهي سلع لديها شكل خارجي مختلف تماما وأسعار مختلفة، فعلى سبيل المثال أسعار و أشكال السيارات الجديدة مختلفة بشكل كبير.

التجارة ما بين الصناعات سوف تمكن من تحقيق مكسب تجاري من خلالها، وتلك الاستفادة من خلال تعاظم الاسواق بما فيها الداخلية و الاسواق الخارجية، كما تعطي للمستهلك توزيع أذواقه وفرصة تفاضل في الاختيار، كما أن هذا النوع من التجارة الدولية سوف تمكن الدول من التركيز على سلعة معينة مقلصة في ذلك الاعداد الكبيرة التي كانت تنتجها من قبل الى أعداد تستطيع من خلالها، حيث شهدت السوق الاوربية المشتركة CEE سنة 1957 نموا يصل الى الضعف في معدلات التبادل التجاري ما بين الصناعات مقارنة بالدول في العالم أجمع[1]

3- النظرية التكنولوجية:

إن نظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية تشرح وتفسر نمط وحجم التجارة الخارجية اعتمادا على التغيرات التي تحدث على التكنولوجية في الدول، هذه التغيرات تأخذ إما شكل اختراع أو تجديد، وتعتبر نظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية تحليل ديناميكي لقانون النفقات النسبية، وهي تقوم على فروض يمكن تلخيصها في النقاط التالية[2]

- وجود نفقات نقل المعلومات الخاصة بالتكنولوجية بين حدود الدول او ما يسمى بنفقات المعلومات.

- عدم تجانس دوال الانتاج في الدول.

- حرية جزئية في تنقل عناصر الانتاج.

- دوال الانتاج ليست خطية والانتاج يخضع لقانون الغلة المتزايدة.

- منافسة كاملة في الاسواق الدولية.

- اختلاف التكنولوجية بين الدول.

تتكون النظرية التكنولوجية من ثلاث نماذج رئيسية هي:

أ- نموذج اقتصاديات الحجم:

يقصد باقتصاديات الحجم هي وفرات الانتاج الكبير، وتعتبر هذه النظرية تطويرا اخر لنموذج هيكشر أولين وذلك بإدخالها وفورات الانتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، وترى هاته النظرية أنه في ظل اقتصاديات الحجم يجب توفر سوق داخلية كبيرة لتصدير السلع المحلية[3]، وفرقت هذه النظرية بين نوعين من الدول، دول صناعية صغيرة ذات سوق داخلي صغير تحصل على مزايا نسبية مصدرها اقتصاديات الحجم الخاصة بالسلع نصف المصنعة أو الوسيطية، وذلك لعدم قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الاخرى.

---

[1]- عابي وليد، نفس المرجع السابق ، ص34

[2]- بن سليمان محمد، نفس المرجع السابق ، ص46

[3]- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا،2000، ص221

ودول صناعية كبيرة ذات سوق داخلي كبير تحصل على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في انتاج السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية، بسبب قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الاخرى[1].

ومن هنا يمكن القول إن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى الى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير مثل الولايات المتحدة الامريكية، وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير مثل لكسمبورغ، وفي الاخير يجب أن نشير أن التبادل الدولي في حالة وفورات انتاج خارجية، قد يؤدي الى تدهور الرفاهية وهذه النتيجة لم تصل اليها النظريات السابقة، اذ تبين أن الانتقال من عدم التبادل الى التبادل يؤدي الى رفع الرفاهية، غير أن الحالة المعاكسة ممكنة في حالة وفورات الانتاج الخارجية[2].

ب- نموذج الفجوة التكنولوجية:

يركز نموذج الفجوة التكنولوجية لبوسنر 1961 في تفسيره لنمط التجارة الخارجية على امكانية حيازة احدى الدول على طرائق فنية للإنتاج أكثر تقدما من الدول الاخرى تمكنها من انتاج سلعة جديدة أو سلع ذات جودة عالية أفضل ما تنتجه الدول الاخرى، أو سلع ذات تكاليف انتاجية أقل مما يجعل هذه الدولة تكتسب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول، فالاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية من شأنها أن تحقق اختلافات مناظرة لها في المزايا النسبية المكتسبة، وتؤدي بالتالي الى قيام التجارة الخارجية بين الدول[3].

- تؤدي زيادة الكفاءة النسبية لا حدى الدول في انتاج السلع التي تنتج في جميع الدول أطراف التبادل الدولي، الى اكتساب هذه الدولة ميزة نسبية دون غيرها من الدول.

- إن الاختلافات الدولية في المزايا النسبية تمكن الدولة التي تتميز بالتفوق التكنولوجي من انتاج و تصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية من غيرها من الدول الاخرى التي لم تشهد تغيرا في مستويات التكنولوجية.

- دخول الدول بمنتجات جديدة تتمتع بالتفوق التكنولوجي الى الاسواق الدولية.

ويفترض بوسنر وجود فجوة تكنولوجية كما هو مبين في الشكل التالي

[1]- طارق فاروق الحضري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2010،ص24

[2]- صواليلي صدر الدين، نفس المرجع السابق، ص60

[3]- دياب محمد، نفس المرجع السابق ، ص125-126

الشكل رقم 01:الفجوة التكنولوجية لبوسنر1961

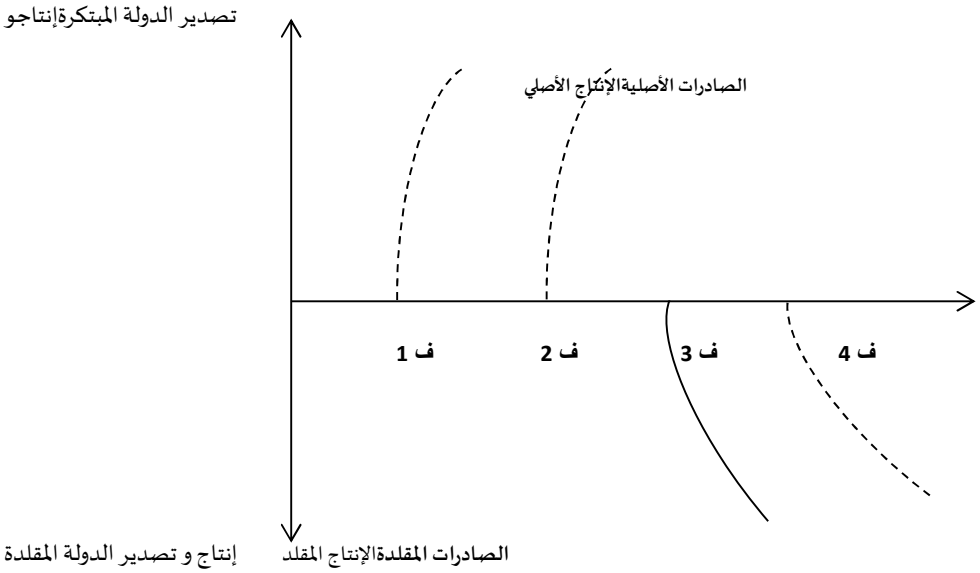

المصدر: يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار الهومة للطباعة و النشروالتوزيع، الجزائر، 2010،ص63

عرف بوسنر الفجوة التكنولوجية بأنها المدة التي تكون فيها الدولة تتمتع بالميزة النسبية في التفوق التكنولوجي، وتكون الوحيدة في انتاج وتصدير السلعة ذات الكثافة التكنولوجية حيث تتمتع باحتكار مؤقت الى أن يزول هذا الاحتكار بزوال التفوق التكنولوجي[1].

ويشير بوسنر الى وجود نوعين من الفجوات في عمليات الانتشار الدولي للتكنولوجية الحديثة وهما[2]:

- **مرحلة فجوة الطلب**: ويطلق عليها فجوة تأخر الطلب وهي تشير الى الفجوة الزمنية بين اللحظة التي يقدم فيها الابتكار الجديد لأول مرة واللحظة التي يتعرف فيها المنتجون في الدول الاخرى على حاجتهم للاستجابة مع التغيرات الحادثة، ويتحقق ذلك عندما تبدأ الدولة المبتكرة في تصدير السلعة الجديدة الى دول أخرى، وبتعبير اخر تتمثل هذه الفجوة في الفترة بين بداية استهلاك هذه السلعة في الدولة موطن الابتكار، واستهلاك هذه السلعة في الدول الاخرى.

- **مرحلة فجوة التقليد:** وهي تشير الى الفجوة الزمنية بين انتاج السلعة الجديدة لأول مرة (الانتاج الاصلي) وانتاج الدول الاخرى لها(الانتاج المقلد)، وعند هذه النقطة تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع ويحل محله الانتاج المحلي المقلد في البلدان الاخرى.

يختلف المدى الزمني بين الفجوتين حيث تكون فترة فجوة الطلب أطول زمنيا من فترة فجوة التقليد، والفجوة الزمنية بينها يطلق عليها الفجوة التكنولوجية التي تفتح المجال أمام التجارة الخارجية في هذه السلعة.

يتضح من الشكل السابق أن الفجوة ف1،ف2 تعبر عن فجوة الطلب، والفجوة ف1،ف3 تمثل فجوة التقليد والفرق بين الفجوتين ف2،ف3يشير الى الفجوة التكنولوجية.

[1]-Bernard. Guillochons .aminekewecky. Économie internationale.macroéconomie.4edition.dunod.paris.2003.p62

[2]- السيد، متولي عبد القادر، نفس المرجع السابق ص62.63

يعتبر أهم انتقاد تعرض له نموذج الفجوة التكنولوجية هو انه لا يوضح حجم الفجوات التكنولوجية القائمة بين الدول المختلفة، ولا يقوم بفحص واختيار الاسباب التي تؤدي الى ظهورها ولا يبين كيف يتم بالضبط التخلص من هذه الفجوات مع مرور الزمن، حيث حاولت نظرية دورة حياة المنتج سد هذه الثغرة[1].

ج- نموذج دورة حياة المنتج:

تعتبر نظرية دورة حياة المنتج أوسع من نموذج الفجوة التكنولوجية، والذي طوره الاقتصادي **ريموند فرنون** عام 1966، ويوضح فرنون في نموذجه عن الولايات المتحدة الامريكية والذي أسماه دورة المنتج **produit cycle** سلسلة المراحل التي يمر بها المنتج الجديد في مسيرة تطوره، والتغيرات التي تحدث على ميزته النسبية خلال هذه المراحل التي يمر بها[2].

استنادا الى ما تم ملاحظته في أنماط التجارة الخارجية الامريكية في السلع المصنعة بالتحديد، لا حظ فرنون أن هناك العديد من المنتجات التي تنشأ في البداية في الولايات المتحدة الامريكية، حيث يظهر الانتاج وتزدهر المبيعات داخل السوق المحلية، وما ان يظهر هذا المنتج في السوق الامريكية حتى يبدأ بعد حين بالاستحواذ على اهتمام الدول الاخرى، ويبدأ التجار الاجانب بطلبه، لذا تعد الولايات المتحدة الامريكية في هذه المرحلة مصدرا صافيا، وبعد أن ينمو الطلب الجديد على هذا المنتج وتصل المبيعات منه في البلدان الاخرى الى مستوى الانطلاق(تشجيع الشركات الاجنبية على البدء في تصنيعه)، وفي هذه المرحلة تبدأ الصادرات الامريكية بالانخفاض، ثم تستمر الشركات الاجنبية بالإنتاج و التصدير الى أسواق أخرى، مؤدية بذلك بالصادرات الامريكية الى المزيد من الانخفاض، وأخيرا وبع أن تتمكن الشركات الاجنبية من السيطرة على عملية الانتاج، وتبدأ اقتصاديات الحجم بالظهور مع اتساع المبيعات والكلف بالانخفاض، قد تقوم بتصدير المنتج الى الولايات المتحدة الامريكية نفسها وبهذا تكتمل الدورة، الولايات المتحدة الامريكية تبدأ بكونها مصدر وحيد ثم تتنافس مع المنتجين الاجانب في التصدير، ثم تتحول الى مستورد صافي[3]،والشكل الموالي يوضح ذلك

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، 2015،ص146

[2]- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، نفس المرجع السابق، 2015،ص146

[3]- هجيرة، عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي، النظرية و التطبيقات، اثراء للنشر و التوزيع ، عمان،2010،ص124)

شكلرقم 02: نموذج دورة حياة المنتج لفرنون 1966

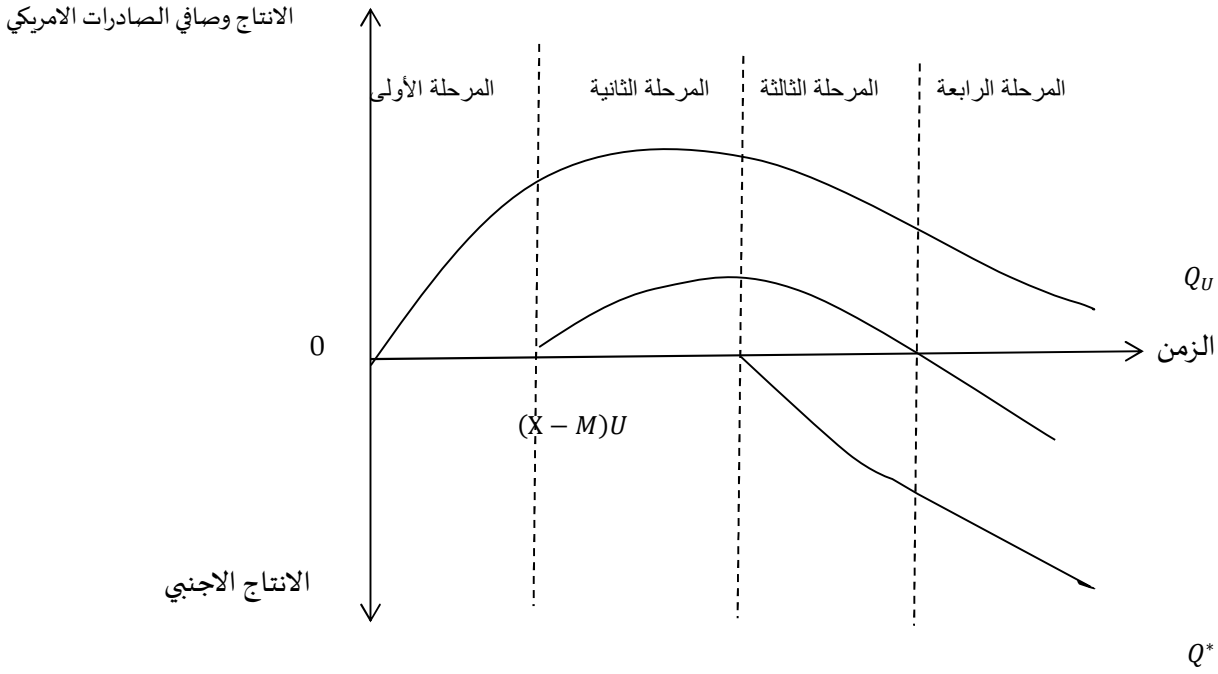

المصدر: حسام على داود واخرون ،اقتصاديات التجارة الخارجية ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2002، ص55

حيث ان:

QU: تشير الى كميات الانتاج الامريكي

*Q: تشير الى كمية الانتاج الاجنبي

(X-M)U: تشير الى صافي الصادرات من المنتج الامريكي

يبين الشكل مراحل تطور المنتج الامريكي حسب الترتيب الزمني[1]

- يبدأ تطوير الانتاج و تسويقه في السوق الامريكي مما يعني زيادة QU المرحلة الاولى.

- بعد نجاح المنتج في السوق الامريكي، وجذب الطلب الاجنبي فإن ذلك يؤدي الى التوسع في الانتاج QU، وبداية تزايد الصادرات الامريكية، مما يعني اتساع الفارق بين الصادرات و الواردات الامريكية لصالح الصادرات أي(X-M)u (المرحلة الثانية).

- عندما تتمكن المؤسسات الاجنبية من اكتساب المعرفة التكنولوجية، وتصبح قادرة على انتاج السلعة وتسويقها، فإن انتاج هذه المؤسسات يأخذ في التناقص(تناقصQu) الى جانب انخفاض الصادرات الامريكية للخارج(X-M)u المرحلة الثالثة.

- بسبب تحقيق المؤسسات الاجنبية وفورات الحجم مع التوسع في الانتاج للأسواق المحلية و الاجنبية، فإنه يصبح لديهم ميزة نسبية في انتاج السلعة، نتيجة لانخفاض التكاليف وهذا بدوره يؤدي الى أن تصبح أمريكا مستوردة لمن ينتج السلعة، وفي هذه

[1]- حسام، علي داود و اخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر ة التوزيع و الطباعة، عمان، 2002، ص55-56

الحالة فإن *Q تزداد بينما Qu و(X-M)u تتناقص بحيث أن صافي الصادرات الامريكية(X-M)u يصبح سالب(المرحلة الرابعة).

من خلال توصل إليه فرنون على الاقتصاد الامريكي فقد قسم دورة حياة المنتج الى أربعة مراحل هي[1]:

- **المرحلة الاولى(مرحلة المنتج الجديد):**تنتج السلعة بكميات قليلة وتكون تكاليف انتاجها مرتفعة في هذه المرحلة، وتكون الكفاءات العلمية و الهندسية هي العوامل الأكثر أهمية ويختار الأمر يد عاملة عالية المهارة، وتكون أسعار المنتج الجديد عالية لذا يكون الطلب عليها غير كبير، كما أن تصدير السلعة يكون محدود.

- **المرحلة الثانية(مرحلة النمو أو التوسع):** يرتفع الطلب على السلعة التي تلقى قبولا متزايدا أو يجري انتاجها بصورة متزايدة، وتنخفض تكاليف انتاجها وبالتالي أسعارها مما يضاعف الطلب عليه، كما يتزايد الطلب عليها في الخارج، ففي البداية تتم تلبية الطلب من خلال الانتاج في دولة الابتكار، ثم يبدأ انتاجها في الخارج سواء بواسطة الشركة الام أو بواسطة شركات أخرى.

- **المرحلة الثالثة(النضج):** في هذه المرحلة يصبح المنتج نمطيا اذ تتزايد المنافسة عن طريق الاسعار بحيث يتركز الانتاج في الدول ذات الاجور المنخفضة، من أجل خفض التكاليف، وتبدأ الدول المقلدة بإنتاج المنتج وبيعه في أسواقها الداخلية.

- **المرحلة الرابعة(مرحلة الزوال، الهبوط):** تصبح السلعة قديمة بسبب ظهور سلع جديدة أكثر حداثة وتطورا تلبي الحاجات نفسها، فعلى الرغم من انخفاض الاسعار فإن الطلب على السلعة ينخفض وانتاجها يتراجع.

وبالتالي فالملاحظ ان التقدم التكنولوجي له دور هام في تحديد الميزة التنافسية خاصة في السلع الصناعية ، ويمكن تمثيل مراحل الانتاج بهرم قاعدته ثم البداية ثم الصعود لأعلى حسب تطور المرحلة التي يمر بها المنتج كما يلي:

شكل رقم 03: مراحل الانتاج حسب دورة حياة المنتج

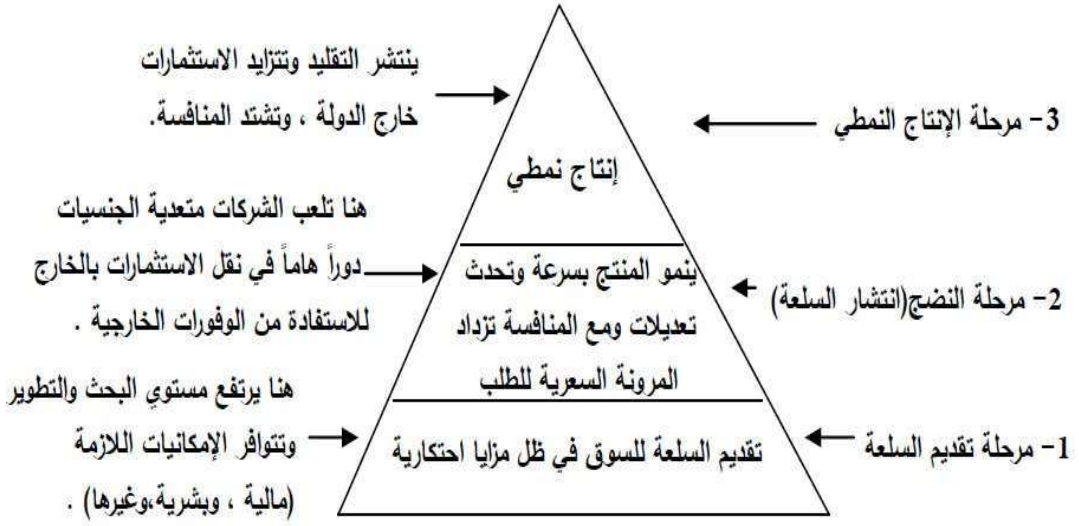

المصدر: عابي وليد، نفس المرجع السابق، ص40

رغم أن نموذج دورة حياة المنتج يعكس حقائق في تطور انتاج الكثير من السلع، إلا أنها لا تقدم تفسيرا شاملا لاتجاهات تطور التجارة الخارجية، فثمة العديد من السلع (عل سبيل المثال ذات دورة الحياة القصيرة، أو تلك التي تتطلب نفقات عالية ، أو

[1]- محمد دياب، نفس المرجع السابق، ص127-128

تتمايز الى حد كبير من حيث النوعية، أو ذات دائرة المستهلكين الضيقة) لا تندرج ضمن سياق نموذج دورة حياة المنتج،الا أن بعض الشركات متعددة الجنسيات لا تعتمد في انتاجها على المراحل التي تعتمد عليها نظرية دورة حياة المنتج بل تنتج سلعا نموذجية مباشرة على الصعيد العالمي، حيث الانتاج مقسم مابين مجموعة من الدول والبيع يتم مباشرة في كل الاسواق، وفي الواقع فإن العمليات التي تميز تصدير السلع، واعادة توظيف رأس المال تعرضت الى العديد من التغيرات تتمثل في مايلي[1]:

- تسارع عملية التجديد، التصدير و الاستثمار في الخارج.
- الظروف الخاصة المشجعة للتجديد في الولايات المتحدة الامريكية تتجه نحو الاختفاء عبر الزمن.
- بعض الشركات المتعددة الجنسيات تتطور حسب قاعدة مختلفة عن تلك الواردة في نموذج دورة حياة المنتج.

4- نظرية المنافسة:

أوضح بورتر في كتابه(compétitive avantage of nation)سنة 1990 التحول الفكري من فكرة الميزة النسبية الى الميزة التنافسية، ورأى أن النظريات المفسرة للتجارة الخارجية تفسر جزء فقط من التجارة الدولية وأنها غير كاملة، لقد تدارك بورتر أهمية النظرية الحديثة المفسرة للتجارة الخارجية، وان كان يرى أنها غير كافية ودورها في إمكانية تحقيق اقتصاديات الحجم وتنويع المنتجات، لكنه يرى أن النظريات لم توضح لماذا تتمتع صناعة ما في دولة معينة باقتصاديات الحجم، فمثلا تتمتع بعض الصناعات بإمكانية الانتاج على نطاق واسع، لكن نظريات التجارة الخارجية عجزت عن تفسير السبب، لقد تعرضت النظريات الاقتصادية قديما لبعض العوامل المؤثرة في تحديد الميزة التنافسية مثل الارض، الموقع، الموارد الطبيعية، العمالة ، حجم السكان[2].

قام بورتر بمحاولة ناجحة لإظهار العوامل الجديدة التي تحدد تطور التجارة الدولية المعاصرة، حيث رصد أربع متغيرات رئيسية للبلدان الصناعية المتطورة الكبرى وهي[3]:

- **ظروف عوامل الانتاج:**وتشمل مدى توفر العمالة الماهرة، ورأس المال، والبحث العلمي ومساهمته في تنمية المجتمع، والبنية الاساسية، التكنولوجية، والاستثمار وهي عناصر لا تتوارثها المجتمعات حسب بورتر، لكن يمكن اعدادها وبناؤها أما الموارد الطبيعية مثل(المواد الخام و العمالة الماهرة) فهي متوفرة و لا تحقق ميزة تنافسية بمفردها.
- **ظروف الطلب المحلي:** تتجلى في حالة الطلب الداخلي للمنتجات و الخدمات للمؤسسات و الشركات الوطنية، حيث يرى بورتر أن اتساع حجم السوق الداخلي سيساعد على تحقيق الميزة التنافسية، نظرا لا مكانية الاستفادة من الوصول الى اقتصاديات الحجم الكبير، ومن ثم زيادة الانتاجية وكذلك تمنح التطور للشركات، اضافة الى أن رغبات الزبائن المحليين تفرض على ضرورة الابتكار، مما يشكل عاملا ذو قيمة ورتبة عالمية مما يساعد في الوصول الى الاسواق الخارجية ونمو القدرات التصديرية.

---

[1]Bernard. Guillochons .aminekewecky. Économie internationale. Macroéconomie.op-cit.p.97

[2]- عابي وليد، نفس المرجع السابق، ص44

[3]-bernard. Landdry .antoine . Panetroumond et Denis Robichaud. Le commerce international. Une approche nord.américaine .2édition.éducation chaneliere.montereal.(québec).canada.2004.pp14.16

- **الصناعات المدعمة والمرتبطة:**تشمل الصناعات المغذية أو المكملة مما يساعد على تحقيق وفورات أهمها، انخفاض تكاليف النقل،وكذلك وجود مراكز للبحث و التطوير يساعد على الابتكار والتدريب ورفع مهارات العمال و توليد الافكار الجديدة يعتبر عاملا مهما في تحقيق الميزة التنافسية، وينعكس ذلك على العديد من الصناعات ايجابيا.

- **الاستراتيجية، البنية والمنافسة:** استراتيجية المنشأ تتضمن قواعد انشاء وتنظيم الشركات،والهيكل التنظيمي والقدرة على المنافسة، لأن هذه العوامل ترفع قدرة المنشأ على الانتاجية و الابتكار، وقد تتأثر الاستراتيجية بالعديد من العوامل أهمها: أهداف المنشأة، أهداف الافراد، الهيكل الاداري والتنافسية.

كما يرى بورتر أن القطاع الخاص يمكن أن يلعب دورا هاما في عمليات الابتكار ويتكامل دوره مع الحكومةمن خلال الاشراف في اعداد أبحاث مشتركة قابلة للتطبيق، بما يتماشى واحتياجات القطاع الخاص، حيث يبحث عن وسائل لعلاج المشكلات التي تواجهه لزيادة قدرته التنافسية، والشكل الموالي يوضح تفاعل محددات الميزة التنافسية لبورتر.

شكل رقم 04: محددات الميزة التنافسية لبورتر

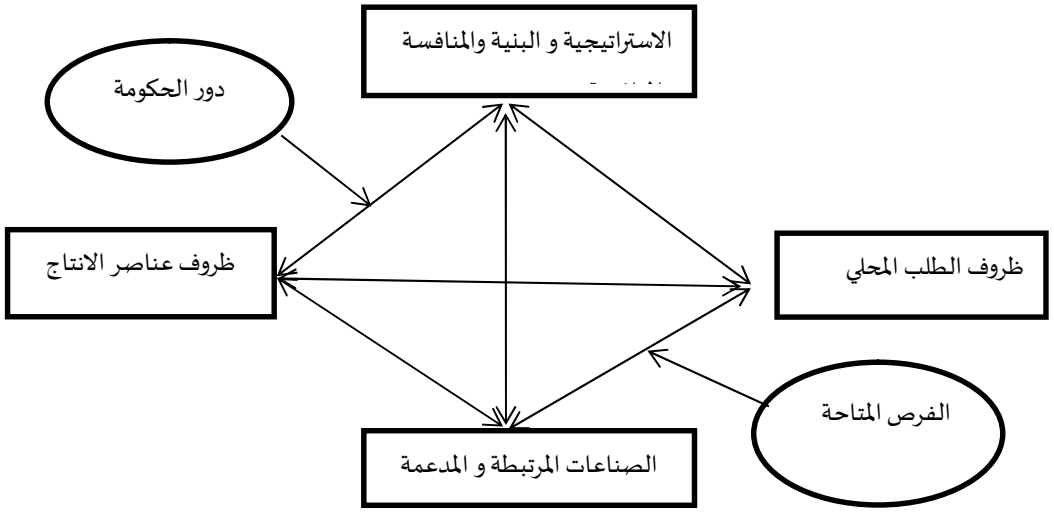

المصدر:عابي وليد، نفس المرجع السابق،ص45

من خلال الشكل(04) يوجد تفاعل بين كل عنصر من عناصر النموذج، فكل عنصر يؤثر و يتأثر بباقي العناصر، كما أن هناك عاملان يتحددان من خارج النموذج هما دور الحكومة والفرص المتاحة، حيث تمثل الحكومة دور الوسيط والعامل المحفز لتشجيع الشركات على تحسين أدائها من خلال العديد من الأليات التي من شأنها تحقيق الهدف المنشود، كما أن الفرص المتاحة مثل تغيرات أسعار الصرف وحدوث اختراعات، وتقلبات أسواق المال وتغير أسعار المدخلات وتقلبات الطلب العالمي تمثل عوامل مؤثرة في تحديد الميزة التنافسية.

بين بورتر أن البلد لا يرث عناصر الانتاج(المتغير الاول) بل أن هذه العناصر تخلق في مجرى عملية اعادة الانتاج الموسع فيه، في حين أن ظروف الطلب(المتغير الثاني) هي عبارة عن متطلبات السوق الداخلية، التي تحدد تطور الشركة، وكذلك مراقبة السوق العالمية والتنبؤ بتطورها، أما المتغير الثالث الذي يحدد تطور التجارة الخارجية للشركة فيتمثل بوجود بيئة انتاجية

مؤهلة ذات كفاءة عالية وتقاليد عريقة، تؤثر في نشاط الشركة، و أما المتغير الرابع هو استراتيجية الشركة في ظروف المنافسة، فعندما تضع الشركات استراتيجياتها التنافسية فإنه تسعى الى العثور على امكانات المنافسة الفعالة و الطويلة الأمد في القطاع الذي ينتمي إليه[1].

5- نظرية التبادل اللامتكافئ:

ظهرت هذه النظرية في الخمسينات ولكنها لم تتطور إلا في السبعينات على يد ايمانويل، حيث اعتمدت على مجموعة من الفروض منها[2]:

- إذا كان عنصر العمل غير قادر على الانتقال بين الدول المختلفة فإن عنصر رأس المال قادر على الحركة والتنقل بين الدول.
- راس المال ليس عنصر انتاج أولي ولكن ينتج من خلال عنصر العمل.
- الأجر يتحدد بناءا على عوامل انسانية وتاريخية وهنا يكون معدل الأجر في الدول المتقدمة أعلى منه في الدول النامية.
- في ظل ظهور الأجور المنخفضة التي يحصل عليها العمال في الدول النامية مقارنة بالأجور المرتفعة التي يحصل عليها العمال في الدول المتقدمة يكون انهيار معدلات التبادل لغير صالح الدول النامية.
- قيم الاستهلاك في مجوعة لا يتوقف على الاسعار النسبية للسلع المختلفة[3].

ويميز إيمانويل بين صورتين من التبادل، في الصورة الاولى يكون الدخل أو الأجر واحد في البلدين ولكن الاختلاف في التركيب العضوي لراس المال في البلدين، ويقصد بالتركيب العضوي لرأس المال هو الاختلاف بين راس المال الثابت وأس المال المتغير.

أما الصورة الثانية يكون الدخل أو الأجر مختلف والتركيب العضوي لرأس المال متساوي، حيث أن طرق الانتاج متشابهة ولكن معدلات الاجور مختلفة، حيث يكون معدل الأجر في الدول النامية أقل منه في الدول المتقدمة وبالتالي قيام التجارة تؤدي الى تحويل فائض القيمة من البلد ذو الأجر المنخفض الى البلد ذو الأجر المرتفع(التبادل اللامتكافئ)

تعرضت نظرية إيمانويل الى العديد من الانتقادات منها:

- صعوبة تطبيق تلك النظرية بسبب صعوبة التوافق بين الدول المصدرة على فرض القيود الجمركية بسبب حماية منتجاته، وهنا يقترح إيمانويل البديل لتلك الألية في التوجه الى تحويل عناصر الانتاج الداخلة في عملية تصنيع المنتج الى قطاعات انتاجية أخرى، مما يترتب على ذلك خفض الصادرات التقليدية في ظل بقاء الطلب الدولي عند نفس المستوى من الحجم ولو لبعض الوقت، كما أن ذلك يؤدي الى انخفاض واردات الدول الفقيرة في الوقت الذي تسعى فيه الدول المتقدمة الى التوسع في استثماراتها الخارجية، الأمر الذي يؤدي الى انخفاض كميات المبيعات ومن ثم خفض الأسعار من قبل الدول المتقدمة، ومن الملاحظ أن الخسائر التي قد تنجم من الأسلوب البديل يطال الدول المتقدمة و الفقيرة على حد سواء[4]

---

[1]- بسطالي حداد، نفس المرجع السابق، ص20

[2]- زيرمي نعيمة، نفس المرجع السابق ص49

[3]- بن سليمان محمد، نفس المرجع السابق، ص44-45

[4]-عطأ الله على الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015،ص119

6- الديناميكية العامة للتبادل الدولي عند جونسون:

حاول جونسون عام 1968 دمج نظريات فرنون وليندر لإعطاء تحليل مزدوج، ويعتمد في ذلك على العوامل المفسرة لهيكل التبادل التي يأخذها هيكشر أولين، وحاول شرح خلق واختفاء الميزة النسبية خلال عملية التنمية من خلال ثلاث نقاط[1]:

- تعديل عناصر الانتاج التي تؤدي الى ادخال عوامل جديدة في تفسير المزايا النسبية.
- يعتبر أن القيود على التبادل لا تأخذ على أنها متغيرات خارجية لأنها تؤثر على موقع وتنقل الوحدة الانتاجية الى الخارج.
- يعتبر جونسون أن تحويل المنتجات هو العنصر الرئيسي للديناميكية، حيث أن كل تطور من شأنه أن يرفع قيمة العمل.

ولقد استطاع جونسون أن يربط بين التطورات المعاصرة وبين الميزة النسبية التي تعد أساسا لقيمة العمل.

المبحث الثاني: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري

ظهرت في الأدبيات الاقتصادية العديد من المؤشرات التي تعنى بقياس درجة الانفتاح التجاري، ويقصد بالمؤشرات هي مجوعة السياسات المتبناة التي تعبر عن الأداءات التجارية لبلد ما، حيث تسمح هذه المؤشرات بمعرفة مدى انفتاحها اقتصاديا بصفة عامة وتجارية بصفة خاصة على بعضها البعض، كما تستخدم من أجل ترتيب الدول وتصنيفهم حسب درجة انفتاحهم، ويمكن تقسيمها كما يلي[2]:

المطلب الاول: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق

تعتبر هذه المؤشرات الاكثر استخداما واستعمالا، حيث تهدف الى تقديم مباشر لدرجة انفتاح اقتصادها على التجارة الخارجية، ويكون الاستنتاج إما بملاحظة النتيجة بمعدل الانفتاح وغما بتقييم القياسات الحمائيةالمطبقة داخل الدول المعنية، فهي تلك المؤشرات التي تقيم درجة الانفتاح بطريقة مباشرة عن طريق تدابير السياسات الحمائية الموضوعة من طرف الدولة[3]، ومن بين هذه المؤشرات نجد

1- مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي:

ويسمى أيضا معامل التجارة الخارجية، وهو عبارة عن حاصل قسمة مجموع الصادرات والواردات الى الناتج المحلي الاجمالي ويعبر عنه رياضيا كما يلي:

$$OPEN = \frac{\sum(X + M)}{PIB} * 100$$

حيث أن

[1]- بسطالي حداد، نفس المرجع السابق، ص21

[2]- kadid Abdelkader. Nouvelle approche de mesure de l'ouverture commerciale dans les modèles de gravite. Revue académique des études humaines et sociales a sciences économiques et droit n°13.janvier 2015.p9-18

[3]- بسطالي حداد، نفس المرجع السابق، ص23

M: تعبر عن الواردات

X:تعبر عن الصادرات

PIB: تعبر الناتج المحلي الاجمالي

يوضح هذا المؤشر الحجم البيني للتجارة الخارجية للبلد بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي، فإذا كان هذا المؤشر مرتفعا فهذا يدل على انفتاح البلد على العالم الخارجي و العكس صحيح، وتجدر الاشارة الى أن هذا المؤشر يتم الاعتماد عليه في معظم الدراسات، وهناك من الدراسات تعتمد على الصادرات و الواردات كل على حدا كما يلي:

ا- **نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي:** يبين هذا المؤشر مدى اعتماد الانتاج الوطني على الأسواق الخارجية في تصريف المنتجات(أي مدى اندماج الاقتصاد الوطني من الخلف) ويعبر عنه رياضيا

$$OPEN = \frac{X}{PIB}$$

ب- **نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي:** ويقيس هذا المؤشر نسبة الواردات الى الناتج المحلي الجمالي، ويدل على مدى اعتماد الانتاج الوطني على الواردات الاجنبية(أي مدى اندماج الاقتصاد الوطني من الأمام)، فبقدر ما تكون هذه النسبة كبيرة بقدر ما يدل على ضعف اندماج الاقتصاد الوطني ويعبر عنه رياضيا

$$OPEN = \frac{M}{PIB}$$

لكن النقد الرئيسي والمبطل لمؤشر الانفتاح التجاري هو اعتماده على بعض المتغيرات غير المرتبطة بالسياسات التجارية الحقيقية، غير المعمول بها في قياس الانفتاح التجاري كالحجم و الشكل الجغرافية والتخصيص في الموارد، فمثلا نجد دول كبيرة المساحة ولكن انفتاحها صغير على العالم مثل البرازيل و الارجنتين وكولومبيا والهند، في حين نج أن الدول صغيرة الحجم مثل دول جنوب شرق أسيا، تتميز بمعدلات انفتاح مرتفعة، ولكن هذه القاعدة ليست على اطلاقها، فقد نج دول كبيرة الحجم و انفتاحها على العالم الخارجي مرتفع، ولعل خير مثال على ذلك الصين التي تعتبر من أكبر البلدان اتساعا وتصنف من بين الدول الأكثر انفتاحا في العالم خاصة في سنوات الثمانينات، ويرجع ذلك الى السياسات المطبقة في تلك الدول مثل انتهاج سياسة احلال الواردات وسياسة الانتاج الموجهة نحو الطلب الداخلي، كل هذه السياسات أدت الى القضاء على عمليات المبادلات مع الخارج، وبالتالي يمكن القول أن معيار الحجم الجغرافي يعتبر من العوامل غير المناسبة للبلدان ذات المساحات الكبيرة والبلدان التي ليس لها اتصال مع الساحل[1].

2- مؤشر التركيز السلعي للصادرات:

يقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات الدول على سلعة معينة أو عدد قليل من السلع، وتتصف صادرات الدول النامية باحتوائها على عدد قليل من السلع التي هي في الغالب لا تزيد عن المواد الأولية، وتصدر في غالبيتها الى الدول المتقدمة، وبالتالي يعتبر الزيادة في التركيز على سلعة معينة في التصدير من مظاهر التبعية التي تربط اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات

[1]- عبدوس عبد العزيز، نفس المرجع السابق، ص70

الدول المتقدمة، وذلك من خلال اعتماد الدول النامية على المنتجات الأولية في توليد الجزء الأكبر من دخلها القومي، حتى أصبحت تلك الدول المصدر الرئيسي لتلك المنتجات للدول المتقدمة، بالإضافة الى ذلك فإن هناك مظهرا أخر من مظاهر التبعية يتمثل في وجود التخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصادي لغالبية الدول النامية، وذلك باعتمادها على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الاولية في صادراتها الاجمالية، ويستخدم هذا المؤشر أيضا في قياس التبعية الاقتصادية.

عندما تبلغ نسبة هذا المؤشر أكثر من60% في دولة ما، فتصبح هذه الدولة في خطر كبير خاصة اذا كانت تركز في صادراتها على سلع تتعرض في الغالب الى تقلبات حادة في الأسعار، مما ينعكس سلبا على حصيلة تلك الدولة في حصولها على العملات الصعبة، يقاس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية باستخدام معامل جيني هيرشمان، وهو أكثر المقاييس استخداما لقياس هذا المؤشر ويمكن التعبير عنه على النحو التالي[1].

$$cc = \left[\sum_{i=1}^{i=n} (xit/xt)^2\right]$$

حيث أن:

Cc: مؤشر التركيز السلعي للصادرات

Xit: صادرات الدولة من السلعةiخلال السنة t

Xt:مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t

3- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية:

يقيس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد معين من الدول، وارتفاع درجة هذا المؤشر يجعل الدول النامية عرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية في الدول المستوردة، فكما هو معلوم أن الدول النامية هي من أكبر الأقطار التي تصدر المواد الأولية الى الدول المتقدمة، ولهذا فإن التقلبات الاقتصادية و السياسية التي تحدث في الدول النامية قد تؤثر بشكل جذري على اقتصاديات النامية كما يحدث أغلبها في (الجزائر، العراق، الاردن، المغرب...)، ويعتبر هذا المؤشر كسابقه من أهم المؤشرات التي تحكم به على تبعية تلك الدول المصدرة للدول المستوردة، حيث من المفروض أن لا تزيد عن 60% وإلا أعتبر هذا الاقتصاد المصدر تابع تبعية كاملة للاقتصاد المستورد.

يقاس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية بنفس طريقة قياس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية مع استبدال متغير البلد مكان متغير السلعة، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي[2]

$$CG_M = \left(\sum_i^n \frac{xit}{xt}\right)^2$$

[1]- خالد محمد السواعي، التجارة و التنمية، نفس المرجع السابق،2006،ص59

[2]- خالد محمد السواعي، نفس المرجع السابق، ص61

حيث ان:

CGM: مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات

xit:الصادرات الوطنية للدولةi خلال السنةt

xt:مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t

4- الميل المتوسط للاستيراد:

يمكن الكشف عن مدى انغلاق اقتصاد ما اذا قيست درجة انفتاحه بمتوسط نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي وهو ما يعرف بالميل المتوسط للاستيراد، حيث أن أهمية هذا المؤشر توضح مدى اعتماد الدول على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، بمعنى أنه يعكس مدى ترابط الانتاج القومي بالإنتاج العالمي، فكلما زادت نسبة هذا المؤشر دل على اعتماد الدولة على العالم الخارجي و العكس صحيح[1].

5- مؤشر(معدل) التبادل التجاري:

معدل التبادل التجاري الدولي لبلد ما بأنه عبارة عن عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها الى الخارج، ولكن من الناحية العملية فإن سعر كل سلعة يعبر عنه بمبلغ معين من النقود وليس بوحدات من سلعة أخرى(أي نقدا وليس مقايضة)، وبالتالي فإن معدل التبادل الدولي يتحدد بالمقارنة بين سعر صادرات الدولة وسعر وارداتها، ونظرا لتعدد السلع المصدرة و المستوردة وكذلك تعدد أسعارها وكمياتها، يتطلب الأمر استخدام مجموعة من الأساليب الاحصائية لقياس معدل التبادل الدولي من أهمها[2]:

أ- معدل التبادل الصافي: يعتبر هذا المعدل من أبسط المعدلات وأكثرها انتشارا، ويتلخص في المقارنة بين الأرقام القياسية لأسعار الصادرات و الأرقام القياسية لأسعار الواردات على النحو التالي

$$\text{معدل التبادل الصافي} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$$

حيث أنه عندما ينخفض عن 100 يعبر عن اتجاهه في غير مصلحة الدولة، في حين أن زيادته عن 100يعبر عن اتجاهه في مصلحتها، وفي الغالب يستخدم لتوضيح ما اذا كان هناك زيادة أو انخفاض في حجم السلع التي يجب تصديرها للحصول على كمية معينة من السلع المستوردة، وهو معدل صافي لأنه يستخدم بالنسبة لكميتين من السلع يفترض أن قيمتها متساوية.

ب- معدل التبادل الاجمالي: ويقصد به النسبة بين الرقم القياسي لحجم الصادرات و الرقم القياسي لحجم الواردات مضروبة في 100

$$\text{معدل التبادل الاجمالي} = \frac{\text{الرقم القياسي لحجم الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لحجم الواردات}} \times 100$$

[1]- دليلة طالب، نفس المرجع السابق، ص177

[2]- محمد دياب، نفس المرجع السابق، ص141، ص145

ويلجأ الاقتصاديون عادة الى استخدام معدل التبادل الاجمالي اذا كان الهدف هو اعطاء فكرة عامة عن الواردات الفعلية للدولة، سواء أكان تمويلها قد تم عن طريق حصيلة الدولة من الصادرات الجارية، أم عن طريق الاقتراض من العالم الخارجي، أما اذا كان الهدف هو إبراز الواردات الفعلية التي تم سداد قيمتها عن طريق حصيلة الصادرات فقط فيستخدم معدل التبادل الصافي.

ج- **معدل تبادل الدخل:** هو عبارة عن النسبة بين الرقم القياسي لأسعار الصادرات، والرقم القياسي لأسعار الواردات مضروبة في الرقم القياسي لحجم الصادرات، وبمعنى أخر هو عبارة عن النسبة بين قيمة الصادرات وسعر الواردات أي أن

$$\text{معدل تبادل الدخل} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات} \times \text{الرقم القياسي لحجم الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$$

ويعكس هذا المعدل مدى قدرة الدولة على الاستيراد، لذلك يطلق عليه أحيانا اسم الطاقة الاستيرادية، اذ يعتبر هذا المعدل هاما وضروريا جدا اذا كان المطلوب دراسة أثر التجارة الدولية على الرفاهية الاقتصادية.

المطلب الثاني: قياس الانفتاح حسب مؤشرات الانفتاح النسبي ومؤشرات البواقي:

تهدف هذه المؤشرات الى تقييم الانفتاح التجاري لبلد ما على أساس القيود التجارية، أو على أساس استخدام مقايس مركبة أو ملاحظة في بلد أو منطقة تعتبر مرجعية لاستخدام هذا النوع من المقاييس ومنها:

1- مؤشر التعريفات الجمركية وغير الجمركية:

بالإضافة الى المؤشرات المستخدم في قياس الانفتاح التجاري هناك مؤشرات أخرى تعتمد في قياسها للانفتاح على مدى التفاوتات التجارية المتسببة من قبل التعريفات الجمركية وغير الجمركية مثل رخص الاستيراد أو حصص التصدير أو الاعانات...الخ، وتعتبر مسألة التعريفات الجمركية من أحد القضايا البارزة في مناقشة طرق وأساليب قياس الانفتاح التجاري[1]، هناك عدة دراسات سعت الى تقييم الانفتاح التجاري بواسطة قياس التفاوت التجاري في الأسعار المحلية و الأسعار الأجنبية، إلا أنها أغلبيتها تعرض الى عدة صعوبات أهمها صعوبة تحديد الفوارق بين الأسعار المحلية و العالمية من طرف السياسات التجارية، بالإضافة الى تكاليف النقل وعدم تسوية سعر الصرف، فوارق المرونة السعرية و السلوكيات الاستراتيجية للمؤسسات والتميز في الأسعار.

- كذلك تظهر الصعوبة في تحديد الفوارق بين الأسعار الداخلية و الأسعار الأجنبية للسلع القابلة للتداول وغير قابلة للتداول، لكن المشكل المطروح عند قياس الانفتاح التجاري بطريقة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، يكمن في طريقة تعميم هذا المتغير، وحتى وإن استطعنا أن نقيس القيمة التي يمكن الاستنتاج منها مستوى التكلفة الاضافية من بلد لأخر، فإن مستوى هذا الحاجز يمكن أن يتغير على حسب تكرار استعماله وعلى حسب تقييم هذا الحاجز.

[1]- خالد محمد السواعي، نفس المرجع السابق،ص48

اذن من خلال الاستعراض البسيط لهذه الطريقة ،يتبادر الى الاذهان السؤال التالي، كيف يمكن قياس التعريفة الجمركية ومن ثم الحكم على مد انفتاح هذا البلد.

2- معدل التعريفة غير الموزون:

يعتبر أحد مقايس متوسط معدل التعريفات الجمركية لبلد ما، فكلما ارتفع هذا المؤشر فإنه يقلص من درجة الانفتاح التجاري ، استعمل هذا المقياس من قبل فيشرfisher سنة 2000، تعرض هذا المؤشر لانتقادات كونه مؤشر غير مثالي يبالغ في ارتفاع معدلات الرسوم الجمركية، بدون الاخذ بعين الاعتبار الكميات المستوردة للسلع القابلة للتداول بالرغم من أن الواردات المقابلة ذات ميل منخفض، بالإضافة الى أنه يأخذ بعين الاعتبار القيود غير تعريفية[1].

3- معدل التعريفة الموزون:

يأخذ هذا المؤشر معدل التعريفة الجمركية لكل سلعة، يرجح بأهمية هذه السلعة في مجوعة السلع المستوردة بافتراض وجود سلعتين ومرونة الطلب عليهما واحدة، وأنه تفرض عليهما معدل التعريفة الجمركية احداهما أكبر من الاخرى، فإن حساب المؤشر يعمل على قيمة السلعة الاولى في معدل التعريفة المفروض عليهما مجموعا الى قيمة سلعة ثانية في معدل التعريفة الخاص بها مع قسمة مجموع قيمتي السلعتين، ومن بين سلبيات هذا المؤشر أن الطلب على السلعة ذات التعريفة المرتفعة نسبيا يميل للانخفاض مقارنة بالسلعة ذات التعريفة المنخفضة التي ينخفض الطلب عليها بشكل أقل[2].

كما يعاني هذا المؤشر من عدم وجود سلسلة احصائية متجانسة على الاوزان المتوقعة للسلع القابلة للتداول وغير قابلة للتداول في اقتصاديات الدول النامية.

4- معدل التعريفة الاسمي ومعدل التعريفة الفعلي:

يتم حساب معدل متوسط التعريفة الاسمي مباشرة من معدل الضريبة الجمركية المسجلة لدى الجمارك، فهو قيمة الرسوم التعريفية المدرجة في جداول التعريفة الجمركية لبلد ما.

أما معدل التعريفة الفعلي: ويسمى بمعدل الحماية الفعلية، فيتم تقييمه بنسبة من الايرادات الجمركية على التجارة الاجمالية(الصادرات والواردات) أو الواردات وحدها.

إن معدل التعريف الاسمي يفرض على السلع النهائية ويكون أثره مباشرة على المستهلك، أما معدل الحماية الفعلي فيمس واردات السلع الوسيطية أو واردات المواد الأولية، فهو بذلك يأخذ بعين الاعتبار القيمة المضافة، هذا المؤشر أثار اهتمام العديد من الاقتصاديين مثل Balassa 1965, corden1966وتحسب كالتالي[3]

$$f = \frac{t - ar}{1 - a}$$

---

[1]- سداوي نورة، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية للفترة 1980-2014،دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بن أحمد،وهران02،الجزائر،2019،ص21

[2]- على عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي ، نظريات وسياسات،2007، نفس المرجع السابق،ص284

[3]- vicentcaupin-tahsinsaadi –seddik-politique d'ouverture commercial et instabilité de la croissance- cerdi-centre d'études et vde recherches sur le développement international- septembre 2003-p15

حيث ان:

t:معدل التعريفة الاسمي على السلع النهائية

r:معدل التعريفة الاسمي على المدخلات المستوردة والمستخدمة في انتاج السلع النهائية

a:نسبة قيمة المستوردات الى قيمة السلع النهائية

f:معدل الحماية الفعلي الممنوح للمنتجين المحلين للسلعة

من بين الانتقادات التي تعرض اليها كلا المؤشرين أنهما ضعيفين في قياس درجة التقييد للبلد من التحرير التجاري من وجهة نظر المنتجات التي تطبق عليها مستوى معين من تعريفة ما، لا تمنح نفس الأثر على الكميات المستوردة كالتعريفة النوعية مثلا، مع عدم المراعاة لأثر الرفاه الاقتصادي أي مستويات الدخل المرتفع، كما أنها لا تشمل القيود غير التعريفية، معظم البلدان النامية تتعهد بتحرير تجارتها من خلال استبدال القيود الجمركية بالقيود غير الجمركية والتي من الصعب تحديدها، نظرا لأسباب صحية و أسباب أمنية[1].

5- قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي:

اقترح كل من guillamont1989 و1984 syruinechenery طريقة لقياس تدفقات التبادل التجاري بواسطة متغيرات هيكلية مستقلة عن السياسة التجارية، كمتغيرات الحجم والناتج الداخلي الخام و الدخل الفردي ومتغيرات خاصة بدرجة انعزال البلد، والمسافة بينه وبين بقية البلدان الاخرى وغيرها، حيث تكمن هذه الطريقة في تقييم الفارق بين حجم التجارة الحالية وحجمها في المستقبل ابتداء من نموذج مرجعي يصبح كمؤشر انفتاح، فاذا كان الفارق أو الباقي موجب دل ذلك على أن البلد منفتح والعكس صحيح[2]،لكن بالرغم من اعتبار هذا المؤشر أحسن من مؤشرات الانفتاح البسيط الذي يعتمد على نسبة المبادلات الخارجية من التصدير و الاستيراد، إلا أنه قد تعرض هو الاخر الى انتقادات حادة أبرزها[3]

- اعتماد هذا المؤشر في قياسه لدرجة الانفتاح على بعض المتغيرات الهيكلية وغير الهيكلية، حيث أنها لا توجد في أية دولة من دول العالم مجتمعة فيها هذه المتغيرات، كذلك لوحظ من النظرية العملية وجود ارتباط ضعيف بين النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على هذه المتغيرات، ولهذا السبب فقد أعيد النظر في تعريف المتغيرات الهيكلية الحقيقية المعتمدة في قياس الانفتاح التجاري وتحديده من الناحية الكمية و النوعية التي بواسطتها يمكن تحديد تدفقات التبادل المستقلة عن السياسات المتخذة.

[1] -v-caupin-seddiktahsin-saadi op-cit p-14
متاح على الموقع ideas.repec.org/p/cdi/wpapar/454.html

[2]- نور الهدى بوحيتم، مسعود جماني، تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال (1990-2017)،مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة02، الجزائر، المجلد06،العدد02،ديسمبر2020،ص175

[3]- دليلة طالب، نفس المرجع السابق،ص181

المطلب الرابع: قياس الانفتاح التجاري حسب بعض النماذج:

1- قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر النموذج المزدوج Sachs –Warner 1995

يعتبر النموذج من بين أكثر المؤشرات التي عرفت قبولا من قبل الاقتصاديين مقارنة بالمقاييس الاخرى، نظرا لإعطائه تفسيرا أكثر واقعية ومنطقية لسياسات الانفتاح التجاري، ويقوم المؤشر بتصنيف الدول الى مجموعتين البلدان المنفتحة و البلدان المنغلقة على التجارة الخارجية و ذلك بالاعتماد على المعايير التالية[1]:

- معيار الحواجز التعريفية وغير التعريفية، اذ لا يجب أن تفوق 40% من قيمة المنتج.

- معيار سعر الصرف، اذ لا يجب أن يفوق سعر الصرف في السوق السوداء 20% من سعر الصرف الرسمي.

- معيار النظام السياسي، اذ لا يجب أن يكون النظام اشتراكي.

- معيار تدخل الدولة، اذ لا يجب أن تحتكر الدولة قطاع التصدير وبناءا على هذا فإن الدول التي تحقق هذه المعايير مجتمعة تصنف ضمن الدول المنفتحة تجاريا، بينما الدول التي لا تستطيع تطبيق هذه المعايير تصنف ضمن الدول المنغلقة تجاريا ويحدد تاريخ التحرير كتاريخ يتم فيه استيفاء جميع معايير Sachs et Warner

2- قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر النموذج المركبEdwards 1998

ويعتبر من أحدث المؤشرات، وقد لاحظ Edwardsأن بعض عوائق التبادل التجاري لا تتعلق بالإرادة السياسية، بل تتعلق بالخصائص الطبيعية للدول، وتعتد هذه الطريقة على استعمال مجموعة من المؤشرات لتشكيل مقياس مركب، يتكون من تسع مؤشرات فرعية، تتعلق الثلاث الاولى بوجود سياسات الانفتاح، بينما تقيس الست الباقية مستوى التفاوتات التجارية وهي تتنوع كما يلي[2]:

- المؤشر الثنائي (Sachs –Warner 1995)

- مؤشر تقرير التنمية في العالم1987

- مؤشر البواقي (learmer1988)

- مؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء

- التعريفة المتوسطة على الواردات

- المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية

- مستوى التوترات يقيس الاضطرابات الناجمة عن تدخل الدولة

- معدل فرض الضرائب المتوسطة على التجارة الخارجية

- مؤشر القيود على الواردات (wolf1993)

---

[1] - blanche ton Bertrand « ouverture commerciale. Croissance et développement. Malentendus et ambiguïtés des débats » première journée du développement du grès.16.17 septembre 2004.université Montesquieu. Bordeaux. France p03

[2] - نور الهدى بوحيتم، مسعود جماني، نفس المرجع السابق، ص176

المبحث الثالث: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي

تعرضت الكثير من الدراسات للعلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، بالأخص علاقة نمو الصادرات الوطنية والنمو الاقتصادي في كل من الدول النامية و الدول المتقدمة على حد سواء، فشهدت عدة اختلافات بينها على الدور الايجابي للانفتاح التجاري في تحقيق النمو الاقتصادي، فمنهم من يرى أن الانفتاح على العالم الخارجي للاستفادة من مزايا السوق الخارجي، ومنهم من يرى أن العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ليس بتلك القوة التي يراها البعض[1]،

المطلب الاول: الدراسات النظرية للعلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي

لقد كانت اراء الاقتصاديين مختلفة وذلك فيما اذا كان الانفتاح التجاري يستطيع أن يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية الى الأمام بالنسبة للدول النامية باعتبارها محركا للنمو، لذا سيتم عرض أراء المذاهب الاقتصادية المعارضة و المؤيدة للانفتاح التجاري من أنصار المذهب التجاري، وكذلك بعض أراء اقتصادي الفكر الكلاسيكي من أمثال أدم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل، بالإضافة الى رواد الفكر الحديث من المتفائلين و المتشائمين في مايلي[2].

1- أراء المذهب التجاري:

تدور محاور الفكر التجاري حول ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال سعيها الى زيادة ما لديها من ثروة من الذهب والفضة التي تزيد في قوة الدولة، وأن هذا يتحقق من خلال تشجيع الدولة للصادرات التي ستجلب المعدن النفيس ثمنا لها.

2- أراء مفكرو المذهب الكلاسيكي:

لقد قام مفكرو هذه المدرسة بمعارضة ما ذهب أليه رواد المدرسة التجارية بشدة وطالبوا بالحرية الاقتصادية، فظهر ما يعرف بحياد السياسات التجارية ومن أهم رواد هذا الفكر.

أ- أدم سميث: أشار الى أثر الانفتاح التجاري في تهيئة الفرصة لتطبيق التخصص وتقسيم العمل وتصريف فائض الانتاج الى الدول التي ينعدم فيها التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي اتساع السوق وزيادة الكفاءة الانتاجية.

ب- دافيد ريكاردو: ظهرت أهمية الانفتاح التجاري للدول في كتابات الاقتصادي الشهير دافيد ريكاردو من خلال نظريته الميزة النسبية، وقد بين أن التبادل التجاري يحصل باختلاف التكاليف النسبية للإنتاج، وتحويل الموارد المتاحة الى القطاعات الأكثر كفاءة وتحسين رفاهية السكان.

ج- جون ستيوارت ميل: ميز ميل بين نظرية النفقات النسبية في ظل امكانية الانتاج الساكن، حيث يؤدي الانفتاح التجاري الى منافع اقتصادية مباشرة تتمثل في الاستخدام الكفء لقوى التجارة الخارجية، باعتبار أن لها تأثيرا ديناميكيا ونفعا غير مباشر يتمثل أساسا في رفع المستوى العام للإنتاجية، ويعتبر ذو اهمية كبيرة.

---

[1]- زدون جمال، بن جدو عائشة، الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1980-2014، مجلة البقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، العدد03، ديسمبر 2018،ص ص 193- 206

[2]- زدون جمال، بن ديمة نسرين، بن جد عائشة،الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1980-2014، مجلة اقتصاد المال و الاعمال،المجلد03،العدد02،جوان 2019،ص346- 361

3- أراء الفكر الحديث:

قامت العديد من الدراسات الحديثة ببحث العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، فقد جاءت اغلب نتائج هذه الدراسات لتؤكد وجود درجة عالية من الارتباط والتصاحب بين الانفتاح التجاري وبالأخص نمو الصادرات ومستوى النشاط الاقتصادي لدى عدد كبير من الدول النامية، بما يعتبر دلالة قوية على ما تتمتع به سياسات الانفتاح التجاري من أهمية كبيرة في رفع معدلات النمو الاقتصادي والاسراع بعملية التنمية الاقتصادية في تلك الدول، وأنه كلما زاد توجه اقتصاد ما الى الخارج زاد معدل نموه، ولكن وجود دراسات تعارض الآراء السابقة، وعلى العموم يمكن تقسيم الدراسات السابقة الى مجموعتين وفقا للآراء المتفائلة و المتشائمة.

1- الآراء المؤيدة لوجود علاقة ايجابية بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي:

- **دراسةEmery1980[1]:** تعتبرهذه الدراسة من بين أوائل الدراسات التي بحثت العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، وتم استخدام أسلوب السلاسل الزمنية ل 50دولة خلال الفترة 1953-1963،وتوصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة طردية بين معدل الصادرات ومعدل نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي، فكلما زادت الصادرات ب5.2% زاد نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي بنسبة 1%، كما توصلت الى نتائج أخرى مفادها أن العلاقة بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي، سوف يؤدي الى منافع مباشرة تتمثل في زيادة المقدرة الاستيرادية للدولة واتساع السوق، بما يؤدي الى التخصص وتقسيم العمل والاستفادة من وفرات الحجم الكبير، أما المنافع غير المباشرة فإن تنمية الصادرات سوف يؤدي الى تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي وتقوية المنافسة الخارجية، وتخفيض تكاليف الانتاج وتطوير المنتجات وجلب التكنولوجية.

- **دراسة Tyler 1981[2]:** قامت هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوسع الصادرات على 55دولة نامية خلال الفترة 1960-1977، وقد تم استبعاد الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد عن 300دولار، وتم أيضا قياس معامل الارتباط بين نمو الناتج المحلي الاجمالي، نمو الناتج الصناعي، نمو الاستثمار، نمو الصادرات الكلية، نمو الصادرات الصناعية، وتوصلت الدراسة هي الأخرى الى وجود علاقة ايجابية بين نمو الصادرات الصناعية ومعدل النمو الاقتصادي، وقد بلغ معامل الارتباط بينها 0.86 بما يؤكد أن العلاقة الطردية بين الصادرات و النمو الاقتصادي تزداد وضوحا مع زيادة الصادرات الى اجمالي الصادرات.

- **دراسة feder**1983[3]: تعتبر هذه الدراسة الأكثر انتشارا من بين الدراسات تعني بقياس أثر نمو التجارة الخارجية على معدل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال اعتمادها على مجموعة من الفرضيات المنطقية، وقد طبقت على الدول شبه صناعية شملت 31 دولة نامية بين 1963-1973، وكانت نتائج ايجابية عن اختبار العلاقة بين الظاهرتين، وذلك من خلال اعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير التصديرية الى القطاعات التصديرية ذات الانتاجية الأعلى.

---

[1]- عبد الرحمن يسري أحمد، محمد أحمد السريتي، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص261

[2]- خالد محمد السواعي، نفس المرجع السابق، ص42

[3]- عبد الرحمن يسري أحمد، محمد أحمد السريتي، نفس المرجع السابق، ص 294

- **دراسة البنك الدولي1987**[1]: أجريت هذه الدراسة على عدد من الدول النامية ، حيث تضمنت تحليلا لتصميم 36 نموذجا من نماذج التحرير التجاري في 19 دولة بين 1946-1986، وقد صنفت الى أربعة مجموعات حسب توجيه التجارة الخارجية وفقا لمعايير كيفية تتمثل في معدل الحماية الفعلية، الرقابة المباشرة من خلال الحصص وتراخيص الاستيراد، استخدام حوافز الصادرات ودرجة تقييم سعر بأعلى من قيمته، ومعايير كمية هي اقتصاديات شديدة التوجه نحو الخارج، اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الخارج، اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الداخل، اقتصاديات شديدة التوجه نحو الداخل، وخلصت الدراسة الى تسارع نمو الصادرات واجمالي الناتج المحلي الحقيقي في النماذج التي تتم فيها الانفتاح التجاري بالقوة و الاستمرارية.

- **دراسة Balassa 1991**: اوضحت أن الصادرات تعتبر محركا للنمو الاقتصادي، حيث طبقت دراسته جغرافيا على عدد من الدول النامية، وكان دليل توجه التجارة الخارجية المطبق هو دليل توجه التجارة المعرف على اساس الاختلاف بين الصادرات الفعلية المتنبأ بها، ودلت النتائج على أن الد ول التي تتبع سياسة الانفتاح الخارجي تكون أسرع في النمو.

- **دراسة Sachs – Warner 1995**: التي تعد من اشهر الدراسات العصرية و اقربها للتحليل الواقعي، حيث دارت حدود الدراسة على خليط من الدول النامية و الدول المتقدمة، فكانت أدلة توجه الدول نحو تبني سياسة الانفتاح التجاري متمثلة في خمسة معايير، اذا انطبقت على دولة ما دل ذلك على انغلاق تلك الدولة على نفسها وهي[2]:

- اذا كان متوسط معدل التعريفة أعلى من 40%

- اذا كانت الحواجز غير التعريفية تفرض على أكثر من 40%

-وجود نظام اجتماعي اقتصادي بالدولة

- احتكار السوق في يد قلة من المصدرين الكبار

- وجود سوق سوداء لسعر الصرف يفوق القيمة الحقيقية بحوالي 20%

ودلت النتائج على ان الاقتصاديات المفتوحة تنمو اسرع من الاقتصاديات المغلقة ب 2-2.5 نقطة مئوية، كما أن الاقتصاديات المفتوحة تفوق الاقتصاديات المغلقة بأنها تتمتع بمعدلات استثمار أعلى، وتوازن اقتصاد كلي أفضل ودو أكبر للقطاع الخاص كمحرك للتنمية.

- **دراسة David dollar 2000**: تهتم هذه الدراسة بأثار نوعية المؤسسات على التجارة الدولية و النمو الاقتصادي، وبتأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي، والنتيجة الاساسية المتحصل عليها في هذه الدراسة تتمثل في أن النمو السريع و المستوى العالي للتجارة والمؤسسات ذات النوعية العالية تأتي مع بعضها البعض، ولا يمكن التفرقة فيما بينهم[3].

---

[1]- عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة، الوجه الأخر، مجلة الباحث، جامعة بشار، العدد08،2010،ص153

[2]- Gibert niyongabo. Politiques d'ouverture commerciale et développement économique. Du doctorat en science économique. Université dauvergne. Clermont. Ferrande. 2007.p19

[3]- صواليلي صدر الدين، نفس المرجع السابق ،ص20

- دراسة[1] **Nouzad- Jennifer-j. Powell2003:** من النتائج التي تحصلا عليهما وجود أثر ايجابي للانفتاح التجاري على كل من النمو و التنمية وهذا في الفترة الممتدة من 1965-1990، بالإضافة الى أن النمو يساهم ايجابيا في التنمية ولكن العكس غير محقق، حيث أن البلدان ذات التنمية المرتفعة لها نمو منخفض.

- دراسة **Bulent2012**[2]: حول البحث في العلاقة الطويلة الأجل بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في مجموعة من البلدان خلال 1960-2000، وذلك باستخدام مقاييس مختلفة لقياس الانفتاح التجاري، و توصل الى أن العديد من المتغيرات المستعملة لقياس الانفتاح التجاري ذات علاقة موجبة ومعنوية بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ومع ذلك فنظرا لوجود بعض البلدان النائية فإن معنوية المتغيرات التي تعبر على الانفتاح التجاري تتأثر بمجرد الأخذ بعين الاعتبار محددات النمو الأخرى، مثل المؤسسات ، عدم التجانس السكاني و الجغرافي واستقرار الاقتصاد الكلي.

2- الآراء المعارضة لوجود علاقة ايجابية بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي:

هناك مفكرين اقتصاديين ودراسات معارضة للآراء السابقة و منها

- **كارل ماركس Karl marks :** يرى ان التجارة الخارجية للدول النامية لا يمكن لها أن تقوم بالدور الانمائي، أي ما قامت به في الماضي بالنسبة للدول المتقدمة حاليا، وذلك نظرا للبنيان الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تسيطر عليها الكيانات الرأسمالية التي تستعمل ثروات شعوب الدول النامية، وتجعلها في حالة تبعية مستمرة لها.

- **ميردل Myrdal:** يرى ان الانفتاح التجاري في البلدان الفقيرة و البلدان النامية قد يزيد من درجات التفاوت و عدم التساوي بينهما بطريقة تراكمية، فالصناعة في الدول المتقدمة قوية وتتمتع بالوفرات الخارجية، في حين نجدها ضعيفة في الدول النامية وذات حجم صغير ويغلب عليها الطابع الحرفي.

- دراسة **Dan ben. David2003:**فإنه توصل الى عدم حتمية تناقص الفارق بين الدخل بين الدول خلال السنوات، حيث أن الفارق في الدخل بصفة عامة ما بين الدول يتزايد خلال السنوات، ولكن الدول التي لديها تجارة دولية فيما بينها تتقارب في دخلها، بالإضافة الى الدول التي تقوم بتحرير سياستهاالتجارية الدولية، والنتيجة العامة التي تحصل عليها هذا الأخير هي أن التجارة الدولية لها تأثير أساسي على النمو الاقتصادي، و بالخصوص في الدول التي لها فارق في الدخل مقارنة بشركائها[3].

بالإضافة الى هذه الدراسات هناك دراسات متعددة في هذا المجال، ولكن ما يمكن ملاحظته هو اختلاف الآراء في العلاقة الموجودة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في الدول النامية

المطلب الثاني: الدراسة التطبيقية للعلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي

إن ظهور النظرية الجديدة للتجارة الدولية ونظرية النمو الداخلي، أدى الى التركيز على البحوث التجريبية ذات القنوات التي يمكن أن يؤثر فيها الانفتاح التجاري على معدل النمو، وبشكل عام يكون تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي من

[1]- طالب دليلة، قياس الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012،ملفات الابحاث في الاقتصاد و التسيير، العدد04، الجزء02، سبتمبر 2015، ص139

[2]- بورداش شهرزاد، أثر الانفتاح المالي و التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03،2017،ص32

[3]- طالب دليلة، نفس المرجع السابق، ص139.

خلال طريقتين: تكوين رأس المال المادي(النمو مدفوعا من خلال تحفيز الاستثمار) وراس المال البشري(النمو مدفوعا من خلا اكتساب المهارات و المعارف و التكنولوجية)، وفي هذا السياق فإن الوسيلة الجيدة لتقييم تأثير الانفتاح التجاري على النمو (تأثير غير مباشر) هو اقامة نموذج المعادلات، ومن أشهر النماذج المستخدمة لقياس درجة تأثير الانفتاح على النمو نجد[1]

1- دراسة Maghadam-coe1993: دراسة أصفرت أن النمو يكون مدفوعا بدافع التكنولوجية والانفتاح، وتوصلت الى أن التجارة ورأس المال بصفة عامة هما المسؤولان عن معظم النمو المسجل في الاقتصاد الفرنسي لأكثر من عشرين عاما.

2- دراسة E.hlpman.coe 1995: قامت بدراسة على عينة من 22 بلدا صناعيا، وتوصلت الى أن الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج للبلد لا يتوقف فقط على مخزون رأس المال، ولكن أيضا من شركائها التجاريين، كما أن الأثر الايجابي لأنشطة البحث و التطوير الخارجية على الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج للبلد يعتمد على درجة الانفتاح.

3- نموذجSeghezzi.Baldwin 1996: وجدت من خلال العمل في ثلاث خطوات لتقدير البيانات أن النمو يكون مدفوعا من خلال تحفيز الاستثمار و الانفتاح التجاري بصفة خاصة، وهذه النتيجة تم تأكيدها من خلال أعمال **Lee** سنتي 1993-1994.

4- دراسةlantpritchett1996: جمعت هذه الدراسة العديد من المؤشرات التي استخدمت في الأدبيات الاقتصادية، ودرست العلاقة المتبادلة بين هذه المؤشرات، وتبين أن معظمها لا ترتبط ببعضها البعض، وتفسير ذلك أن لا أحد من هذه المؤشرات تعبر عن مفهوم الانفتاح التجاري.

5- دراسة J.Lguerin.fontagne1997: تشير الدراس الى أن الاوضاع الداخلية للبلد هي التي تحدد نتائج انفتاحه، اذا توافرت شروط معينة كتوافر رأس المال البشري على سبيل المثال، عندئذ سيكون الانفتاح عنصر مساعد لتفعيل النمو ورد الصدمات الخارجية للاقتصاد.

المطلب الثالث: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي:

لطالما ثار جدل حول اختيار السياسات التجارية الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي، هل يتحقق النمو بالتوجه نحو الخارج من خلال تبني استراتيجية احلال الصادرات، وإما التوجه نحو الداخل من خلال استراتيجية احلال الواردات[2].

1- سياسة التصدير و علاقتها بالنمو الاقتصادي:

يعتبر التصدير أهم محركات النمو الاقتصادي ومن أهم النشاطات الاقتصادية الأساسية في دفع عجلة النمو الاقتصادي الى الأمام، فتصدير المنتجات و السلع الوطنية تعتبر أمرا ضروريا لدعم ميزان المدفوعات وتغطية الاجتياحات من مختلف السلع المستورة من الخارج، وتكمن أهمية قطاع التصدير بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية في زيادة ايرادات الدولة من مختلف العملة الصعبة، حيث تتزايد تلك الأهمية بتزايد حاجة البلد المصدر لهذه المعاملات، إضافة الى ايجاد فرص عمل جديدة و الحفاظ على الوظائف القائمة وتحسين مستوى دخل الفرد، ونظرا لأهمية قطاع التصدير فغن معظم الدول تسعى الى توفير كافة اشكال الدعم لهذا القطاع الهام و الحيوي في النشاط الاقتصادي.

---

[1]- زدون جمال، بن ديمة نسرين، بن جدو عائشة، نفس المرجع السابق، ص351-352

[2]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر ، الاردن، 2007،ص238

1-1 أهمية استراتيجية احلال الصادرات:

على العكس من استراتيجية احلال الواردات هناك زيادة في الاهتمام و الرغبة في الامكانات التي توفرها استراتيجية التصنيع من اجل احلال الصادرات، وهذه السياسة تعني احلال الصادرات الحديثة أو غير التقليدية مثل السلع المصنعة من المواد الأولية، أي تصنع المواد الاولية قبل تصديرها واحلال السلع شبه المصنعة و السلع المصنعة محل الصادرات التقليدية من المواد الاولية، ومن المعلوم أن عملية احلال الصادرات لها فوائد معينة تفوق بها عملية احلال الواردات ويمكن تلخيصها في ما يأتي:

- أن كلفة الموارد المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية عن طريق استراتيجية احلال الصادرات، تميل الى أن تكون أقل من كلفة الموارد المحلية لادخار وحدة واحدة من العملة الأجنبية عن طريق احلال الواردات.

- إن سياسة التصنيع التي تعتد على استراتيجية احلال الصادرات لا تتعرض أو لا تكون محددة بالحجم الصغير للسوق المحلية، ولهذا فإن استراتيجية النمو الاقتصادي المعتمدة على التصدير ملائمة بشكل أفضل للحصول على وفورات الحجم.

- التصنيع عن طريق احلال الصادرات يساهم في تحقيق أهداف معينة كالتوسع في العمالة والتحسن في توزيع الدخل، وذلك بصورة اكبر من التصنيع من خلال عملية احلال الواردات وتشمل هذه الاستراتيجية:

ا- استراتيجية التصنيع من أجل تصدير السلع الأولية: ان أغلب الدول النامية تعتمد في استراتيجية صادراتها على تصدير المواد الاولية، لكن هذه الاستراتيجية لم تكن في صالحها، حيث أن تصدير المواد الاولية نما بمعدات منخفضة باستثناء البترول و الغاز(المحروقات)، مقارنة مع معدلات التبادل الدولية لأسباب تتعلق بجانب الطلب والعرض نتيجة التقدم التقني الذي حققته الدول الصناعية[1]، فاتجهت أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المصنعة الى الدول النامية الى الارتفاع الشديد.

ب- استمرارية التصنيع من أجل تصدير السلع الصناعية: حققت تجارة السلع الصناعية كثيفة المهارة و التكنولوجية نموا أسرع بكثير من تجارة السلع كثيفة العمالة، وكذلك المواد الاولية وهذا راجع الى السياسات الحاكمة لبعض الدول الصناعية[2] حيث تفضل القطاعات كثيفة المهارات، والتي تمتلك فيها هذه الدول ميزة تنافسية على السلع الزراعية و السلع نصف المصنعة ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للدول النامية، وقد كان لبعض الدول النامية نصيب في هذه الاستراتيجية بفضل تحقيقها ادماجا قويا في نظام التجارة العالمية وارساء قاعدة صناعية كبيرة.

1-2 أليات تأثير استراتيجية التصدير على عوامل النمو الاقتصادي:

توصلت العديد من الدراسات النظرية و التجريبية الى ان النمو السريع للصادرات يحرك النمو الاقتصادي نحو الارتفاع، كما أثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية، ان تنمية الصادرات تهيء وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة احلال الواردات أو السياسات الأخرى،

[1]- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر، الواقع و التحديات، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد01،2002،ص09

[2]- يلماظاكيوز، الدول النامية والتجارة العالمية ، الاداء و الافاق المستقبلية، دار المريخ للنشر، الرياض،2008،ص45

ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، وتركزت جهودهم في بحث وتحليل علاقة الارتباط السببية بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي وتوضيح أسباب هذه الظاهرة، وأجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر استراتيجية التصدير على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة، وبناء عليه فمن المتوقع أن تؤثر الصادرات طرديا في عملية النمو الاقتصادي، فزيادة الصادرات تؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من الأليات أهمها[1]:

أ- الصادرات وتخصيص الموارد الاقتصادية:

تؤدي تنمية الصادرات الى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدام الأمثل من بين الاستخدامات الأخرى المتاحة، ومن ثم زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال اعادة تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح القطاعات ذات المزايا النسبية وفقا لمبدأ الميزة النسبية لريكاردو، الذي يقرر أن على الدول ان تتخصص في انتاج وتصدير السلع التي تملك فيها مزايا نسبية، ومن يزيد انتاج السلع التي تتميز فيها الدولة بإنتاجية أعلى من غيرها، بما يحقق فائضا في انتاجها عن الاستهلاك المحلي بشكل يسمح بتصدير هذا الفائض بأحسن شروط التبادل التجاري، مما يؤدي في الأخير الى زيادة رفاهية المستهلكين وزيادة الناتج القومي الحقيقي والدخل القومي الحقيقي ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

ب- الصادرات و التقدم التقني:

إن لتحقيق أي تنمية اقتصادية تتطلب بالدرجة الاولى استخدام وسائل التكنولوجية من الاجهزة الرأسمالية المتطورة و العمالة الماهرة، كما تتطلب ادخال طرق ووسائل حديثة ومتطورة لوسائل الانتاج و الابتكارات، وانتشار الثقافة التنظيمية و الادارية وتطبيق معايير الاخلاق الاقتصادية و التجارية، كل هذه المتطلبات من شأنها أن ترفع كفاءة انتاجية عوامل الانتاج، وعليه فإن الصادرات تلعب دورا بارزا في خلق واحداث هذه المتطلبات، فالصادرات تعتبر مصدرا مهما لتوفير الموارد المالية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية المتطورة، كما تعد الصادرات مصدرا مهما للتعليم و الممارسة واكتساب المهارات و الخبرات و التدريب.

ج- الصادرات وزيادة الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج:

تؤدي عملية التوسع في الصادرات الى زيادة المنافسة الشديدة بين المشاريع، وبفعل المنافسة تدخل مشاريع جديدة افضل نسبيا وتخرج مشاريع أقل كفاءة، وعليه تزداد بذلك مستويات الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج، فتستفيد المشاريع المحلية المستمرة من وفرات الحجم الكبير، مما يرفع مستوى انتاجيتها ، وبالتالي زيادة الناتج القومي المحلي ورفع معدل النمو الاقتصادي، كما تؤدي الصادرات الى ربط المشاريع المحلية بالأسواق الدولية للحصول على العملات الاجنبية اللازمة للتمويل، ممايؤهلها للعمل في بيئة تصديرية ترتبط بشكل مستمر مع الأسواق المحلية و الأجنبية[2].

[1]- دليلة طالب، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر1980-2013، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد03،العدد02،2016،ص101

[2]- طالب دليلة، نأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر1980-2013، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، فس المرجع السابق، ص102

د- مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الخام:

يعد التصدير محفز رئيسي في حركة التجارة الخارجية بشكل عام و النمو الاقتصادي بشكل خاص، وهذا يعود للأثر التنموي في هذا المجال من خلال حركة الصادرات المتمثلة في السلع و المواد الاولية مثل الغذاء و المواد الخام و المعادن و النفط الخام، ولكن هذا المحفز ليس بالقوة الكافية التي تجعله قادرا على تحويل مجتمعات مثل المجتمعات النامية، لا سيما تلك البلدان التي مازالت في بداية مراحل التنمية الاقتصادية، أما بالنسبة للأثر التنموي فهو ضئيل إذا ما أرتبط هذا القطاع بروابط قليلة مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني.

2- سياسة الاستيراد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

لجأت العديد من الدول النامية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، الى تبني استراتيجية التصنيع بقصد احلال الواردات بسبب انخفاض حصتها من المنتجات الاولية المصدرة في الاسواق الدولية، وتزايد العجز في موازين مدفوعاتها، وأصبحت هذه الاستراتيجية أكثر شعبية ولعبت دورا هاما بالمناقشات الادبية، و ارتبطت هذه الاستراتيجية بحجة حماية الصناعات الناشئة.

2-1 مفهوم استراتيجية احلال الواردات:

هي الاستراتيجية التي تسلكها الدول بطريقة أو بأخرى للسير باقتصادها في مسار التصنيع، وتعني اقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي مانت تستورد من الخارج، وعلى ذلك فإن استراتيجية الاحلال تهدف الى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة[1].

2-2 اسباب تطبيق استراتيجية احلال الواردات:

توجد عدة أسباب وراء تطبيق استراتيجية احلال الواردات وهي فيما يلي[2]:

أ- النمو الاقتصادي:

قد يتحقق احلال محل الواردات كنتيجة طبيعية للنمو، وهذا من خلال توسع السوق المحلية الذي يصاحبه إنشاء صناعات محلية جديدة لإشباع الطلب المحلي المرتبط باتساع السوق، وأن ذلك لابد أن يحدث سواء قامت الاجهزة الحكومية بتشجيع هذه الصناعة أم لا، وبالتدرج يتحول القدر من الاحلال مع زيادة النمو في الصناعات الصغيرة، ذات انتاجية كبيرة الحجم كأحد الشروط الأساسية لنجاحها.

ب- الضرورة الاقتصادية:

ان اعتماد استراتيجية احلال محل الواردات يعتبر ضرورة اقتصادية لما يحدث من اضطرابات وأزمات في العلاقات الاقتصادية، كما حدث خلال الكساد العالمي و الحرب العالمية الثانية التي أدت الى انخفاض حجم وقيمة الصادرات خاصة التي تعتمد على المواد الأولية في تصديرها، والتي تؤدي الى تناقص قدرة الاستيراد مما يدفع الى اقامة كثير من الصناعات المحلية، لتزويد السوق المحلية بالمنتجات التي تعذر استيرادها.

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 310

[2]- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للطباعة و النشر، الاسكندرية ،2000،ص30-31

ج- العجز في ميزان المدفوعات:

ان العجز في ميزان المدفوعات الناجم عن زيادة الواردات بمعدلات أعلى من زيادة الصادرات، يدعو الى تخفيف العبء عن ميزان المدفوعات وهذا من خلال اعتماد هذه الاستراتيجية، التي تعتمد على السياسة الاستيرادية كوسيلة لتحقيق التنمية.

د- السياسة الاقتصادية:

تهدف السياسة الاقتصادية وفق مخططات التنمية أحيانا الى اقامة المزيد من الصناعات الوطنية الهادفة، والى توفير المزيد من العملات الاجنبية وخلق فرص عمل وزيادة الدخل الوطني، ولتحقيق هذه الأهداف تسعى الدولة الى الاتجاه الى استراتيجية الاحلال محل الواردات.

هـ- زيادة الادخار و الاستثمار:

يرى انصار هذه الاستراتيجية بأنها سوف تؤدي الى زيادة الادخار و الاستثمارات المحلية، ويبرر في ذلك بأن سياسة الحماية التي يفرض لصالح القطاع الصناعي وما ينتج عنها من تغيرات في معدلات التبادل المحلي، لصالح هذا القطاع سوف تؤثر في توزيع الدخل الوطني لصالح القطاع الصناعي، وزيادة الارباح فيه حيث أن هذا القطاع يتسم بارتفاع ميله الحدي للادخار، فإن ذلك سيترتب عليه زيادة معدل الادخار و الاستثمار وبالتالي معدل نمو الدخل الوطني.

و- تحقيق الاكتفاء الذاتي:

تهدف هذه الاستراتيجية الى التقليل من التبعية للخارج من خلال انتاج السلع محل السلع المستوردة، وهذا من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي[1].

2- 3 أليات تأثير استراتيجية احلال الواردات على النمو الاقتصادي:

تؤثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي من خلال الواردات على أهم متغيرين اقتصاديين في أي اقتصاد تبنى هذه السياسة، الا وهما الانتاج و الاستهلاك[2]

ا- الانتاج: عند خضوع المنتجات المستوردة للضريبة ترفع أسعارها وهذا ما يجعل المنتجين المحلين للمواد المنافسة يرفعون أسعارهم جزئيا، وهكذا يمكننا أخذ نسب الضريبة على المنتجات المستوردة كتخمين للارتفاع في الأسعار الاسمية للمنتجات المحلية المنافسة الناجمة عن السياسة التجارية، وهذا ما نسميه اتفاق نسبة الحماية الاسمية للمنتجين المحليين.

ب- الاستهلاك: عن فرض ضرائب على الاستيراد تعمل على رفع أسعار المنتجات المستوردة، وتقليل تشجيع استيرادها كما تعمل على رفع اسعار الواردات ارتفاعا جزئيا لأسعار المواد المحلية المنافسة، ويعدل بذلك هيكل الأسعار النسبية للإنتاج المحلي، وهكذا فإن ضرائب الاستيراد تشكل مصدر لإيرادات الدولة ووسيلة لتشجيع اعادة تعيين الحصص من المصادر الانتاجية، ولكن فوق ذلك فغن ارتفاع الأسعار ينعكس على مستعملي هذه المنتجات في شكل ضرائب خفية سواء سواء تعلقت بالاستهلاك المتوسط أو النهائي.

---

[1]- عادل أحمد حشيش، نفس المرجع السابق، ص32

[2]- طالب دليلة، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر1980-2013، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، نفس المرجع السابق،ص102

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق الى الجوانب النظرية و المقاربات الفكرية لسياسة الانفتاح التجاري، حيث تبين أنه توجد عدة تعاريف ومفاهيم تختلف حسب الجهة المعرفة لها وحسب تطور التوجهات الاقتصادية للتجارة، فسياسة الانفتاح التجاري تعد وسيلة من وسائل النمو و التنمية الاقتصادية و العمل على الارتقاء بأداء الاقتصاد الوطني.

كما يمكن القول عموما أن أغلب النظريات الاقتصادية تعترف بالدور الايجابي للانفتاح التجاري، بالرغم من أن هناك نظريات تسمح بتفسير جزء من التبادل الدولي، لذلك جاءت العديد من التوجهات الحديثة التي أخذت على عاتقها اعطاء الاهمية للدور الذي تلعبه العديد من العوامل الاخرى في تفسير التجارة الدولية، كالاعتماد على البحث و التطوير والتكنولوجية مع مراعاة الفروق القائمة بين الدول المتقدمة و الدول النامية، حيث اعتبرت هذه النظرية الاقرب من الواقع من سابقتها.

إن مؤشرات الانفتاح التجاري فرغم تعددها فهي عبارة عن السياسة التجارية المتبناة من قبل الدولة للتعبير عن الاداء التجاري الدولي، وتسمح لها بمعرفة مدى انفتاحها على العالم الخارجي وتستخدم أيضا من أجل ترتيب وتصنيف الدول حسب درجة الانفتاح التجاري، ويقاس بحاصل قسمة مجوع الصادرات و الواردات على الناتج المحلي الاجمالي.

وأخيرا تناولنا علاقة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي من خلال أليات تأثير الصادرات و الواردات.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي ونظرياته

تمهيـــــد:

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم القضايا و الاهداف التي حظيت بالاهتمام الواسع من قبل مختلف الدول المتقدمة والنامية، والتي تسعى الى تحقيقه بكل الوسائل المتاحة من أجل تحسين المستوى المعيشي لأفرادها وزيادة رفاهيتهم، وهذا لا يتم الا في اطار تحسين الاداء الاقتصادي عن طريق زيادة معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية المستدامة.

جاء الاهتمام بموضوع النمو الاقتصادي عبر مختلف مدارس ومراحل الفكر الاقتصادي، فكان الاقتصاديون الكلاسيكيون من الأوائل الذين تطرقوا لهذا الموضوع من خلال كل من أدم سميث، دافيد ريكاردو، مالتوس، كارل ماركس، ثم برز بعدها النيوكلاسيك أمثال سولو، هارود و دومار، لتعرف فترة الثمانينات من القرن العشرين أفكار جديدة في نماذج النمو الداخلي

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق الى أهم مفاهيم النمو الاقتصادي، وكذا أهم النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية اضافة الى نماذج النمو الداخلي وذلك في ثلاث مباحث هي:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.
- المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي
- المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي

المبحث الاول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية و قدرتها الألية و انتاجها الصناعي، فقبل الثورة الصناعية كان نظام المجتمعات بدائي يسعى الى الحصول على وسائل العيش و البقاء، ولم يهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها[1]، أما في الوقت الحالي فتسعى جميع البلدان متقدمة كانت أو متخلفة الحفاظ على مستوى كاف لمعدل نموها السنوي، فالاقتصاديات المتخلفة ترغب في القضاء على التخلف و الفقر وضمان الاستفادة من مواردها الطبيعية و البشرية، في حرص الدول المتقدمة للمحافظة على مستويات عالية من الاستخدام وتعزيز قدراتها التنموية، فارتفاع المستوى المعيشي للأفراد يحتم عليها الاستمرار في النمو بمعدلات مرضية.

المطلب الاول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

اضحى النمو الاقتصادي فكرة يشير الى أهميتها الاقتصاديون ويسعى لبلوغها المسيرون، فهو هدف من الأهداف الأساسية للحكومات في مختلف بلدان العالم، والمعيار الذي تصنف على أساسه الدول في خانة البلدان المتقدمة أو السائرة في طريق النمو.

1- تعريف النمو الاقتصادي

حظي موضوع النمو الاقتصادي بالكثير من الاهتمام من قبل العلماء و المفكرين الاقتصاديين لما له من اهمية في الحياة البشرية، لذا وردت عدة تعاريف نحاول اعطاء أبرزها في مايلي:

- يعرف النمو الاقتصادي بانه"تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن"[2].

- يعرف النمو الاقتصادي على أنه"الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين"[3].

- ويعرف أيضا النمو الاقتصادي هو تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة نصيب الفرد منه عبر الزمن[4].

- النمو الاقتصادي هو أحد الاهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى إليها جميع بلدان العالم في سبيل تطور اقتصادياتها وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها[5].

- كما يعرف بأنه" معدل التغير في نصيب الفرد من الناتج القومي في المتوسط وهو وسيلة لتحقيق مختلف الأغراض[6].

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عاطف ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية و تطبيقية، جامعة الاسكندرية، 2000، ص15

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، مصر 2006، ص466

[3]- بودحوش عثمان، مصطفاي ياسين، اثر زيادة الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل البرامج التنموية خلال الفترة 2000-2014، ملفات الابحاث في الاقتصاد و التسيير، العدد السابع، مارس 2019، ص192

[4]- السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية ، الدار الجامعية، الاردن، 2008، ص339

[5]- نزار سعد الدين العيسي، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2006، ص43

[6]- خبابة عبد الله، تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2014،ص14

- يعرف الاقتصاديs.kuzenet النمو الاقتصادي بأنه " اساس ظاهرة كمية، وبالتالي يمكن تعريف النمو لبلد ما بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي[1].

- يقول François Perroux يمثل النمو الاقتصادي الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشرات الانتاج بالحجم لبلد ما، الناتج الاجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية[2].

- يعرف joseph Schumpeter " النمو الاقتصادي بانه التغير البطيء على المدى الطويل والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية و المستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار[3].

- أما كوسوف فيري يعرف النمو الاقتصادي" هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي" ويؤكده بونيه "ان النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية تقاس بتغيرات كمية"[4]

- عرف Samuelson النمو الاقتصادي على أنه" عبارة عن الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي أو الناتج الوطني لبلد ما"[5]

وانطلاقا من التعاريف السابقة يحدث النمو الاقتصادي عند زيادة مستمرة في الدخل المحلي الحقيقي، مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي، لكن و في هذا الاطار رأى الباحثون الاقتصاديون أنه من الضروري أخذ بعين الاعتبار العناصر الاساسية التالية:

- إن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي، بل لابد ان يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي تفوق الزيادة في معدل النمو السكاني وهو ما نلخصه في المعادلة التالي:

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل المحلي – معدل النمو السكاني

من خلال هذه الملاحظة نلاحظ أنه في حالة حدوث نمو سكاني بشكل يفوق نمو في الدخل المحلي فإنه لا يحدث أي تغيير في النمو الاقتصادي، واذا كان معدل النمو في الدخل المحلي أقل من معدل النمو السكاني يكون معدل النمو سالب.

- النمو الاقتصادي هو زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي وليست الزيادة في الدخل النقدي، فاذا ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي وقابله ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات، فهذا يعني أن الدخل الحقيقي الفردي يبقى ثابتا ولا تكون هناك تحسن في المستوى المعيشي، و في المقابل اذا زاد الدخل الحقيقي وانخفض معه المستوى العام للأسعار فمستوى معيشة الافراد يزيد، ومن هنا نقول أن النمو الاقتصادي لن يحدث الا اذا كان معدل زيادة الدخل الحقيقي أكبر من زيادة معدل التضخم، ونوضح ذلك في المعادلة التالية[6]

---

[1]- شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مدخل الى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010،ص60

[2]- زيان نورة، أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية و مالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر،2019،ص65

[3]- عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي،2004،ص281

[4]- ابو بكر بوسالم ، فاطمة الزهرة عيسات، أثر الوظائف المصرفية الوسطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1990-2012، مجلة دراسات و أبحاث، المجلة العربية في العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد26مارس2017، السنة التاسعة، ص06

[5]- بودحوش عثمان، مصطفاي ياسين، نفس المرجع السابق، ص192

[6]- أحمد رمضان نعمة الله و أخرون، الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2004،ص348

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي- معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار" معدل التضخم"

ويحسب متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي بالعلاقة التالية[1]:

متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي = الدخل المحلي/ عدد السكان

- يجب أن تكون الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد مستمرة وفي المدى الطويل، وناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي، أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة[2].

ويستثنى من هذا ما يعرف بالنمو العابر حيث تتأثر العوامل الاقتصادية المؤدية للنمو بالظروف الطارئة كالتقلبات الطبيعية و الحروب، ونجد في هذا المجال مثلا ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة ادت الى زيادة كبيرة في اجمالي الناتج المحلي للدول النفطية، ولكن مع انخفاضه انخفض معدل النمو الاقتصادي.

- الدخل المحلي الحقيقي ينمو في الأجل الطويل للأسباب التالية[3]:

* نمو كميات عناصر الانتاج المتاحة.

* نمو انتاجية عناصر الانتاج المتاحة.

2- خصائص النمو الاقتصادي:

حدد سيمون كزنتسs.kuzenets ستة خصائص للنمو الاقتصادي واشار بالتحديد الى الدول المتقدمة وهي[4]:

2-1 المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج و النمو السكاني:

مرت الدول المتقدمة حاليا وهي في خبرتها التاريخية للنمو الاقتصادي في الفترة من 1770 الى غاية الوقت الحاضر، بتحقيق معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج و الزيادة السكانية، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج في تلك الدول خلال 20سنة الماضية نحو 2%،1% بالنسبة للنمو السكاني، و3% بالنسبة لنمو الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي، وقد تضاعفت هذه المعدلات خلال 36سنة بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج و72سنة بالنسبة للنمو السكاني،و24سنة بالنسبة للناتج الوطني الاجمالي، حيث تضاعفت هذه المعدلات بصورة كبيرة لتلك الدول مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر، على سبيل المثال قدر نصيب الفرد من الناتج حوالي 10مرات مقارنة بفترة ما قبل دخول الثورة الصناعية، وكذلك تضاعف معدل النمو السكاني من 4الى 5مرات وتضاعف معدل نمو الناتج الوطني الاجمالي من 40 الى 50 مرة مقارنة بفترة ما قبل القرن التاسع عشر.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي النظري، السياسات، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010، ص271

[2]- ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007،ص370

[3]- عبد الرحمان يسري احمد، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2008،ص400

[4]- هند سعدي، اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية للفترة 1980-2014، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017،ص53

2-2 المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج:

تتمثل الخاصية الثانية للنمو الاقتصادي في الارتفاع النسبي لمعدل الزيادة في اجمالي انتاجية عوامل الانتاج، فقد أكدت الدراسات السابقة للبنك الدولي أن اجمالي الانتاجية لعناصر الانتاج هي المحدد الاساسي لنمو الدول النامية، وتوضح الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج الكفاءة في استخدام كل المدخلات المستخدمة في دالة الانتاج.

2- 3 المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي:

لقد سجل النمو الاقتصادي عبر التاريخ للدول المتقدمة المعاصرة الخاصية الثالثة الهامة للنمو، وهي المعدل المرتفع للتغير القطاعي والهيكل الملازم لعملية النمو، حيث تتمثل في التحول التدريجي من الانشطة الزراعية الى الانشطة غير الزراعية، ومنذ وقت قريب كان التحول من القطاع الصناعي الى القطاع الخدمي، ويصاحب هذا التحول تغييرات جوهرية في حجم الوحدات الانتاجية وذلك من خلال التطور من الشركات الأسرية و الشخصية الى الشركات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات، وأخيرا التحول المماثل في الوضع المهني لقوى العمل من الانشطة الزراعية الريفية الى المناطق الحضرية و الانشطة الصناعية و الخدمية.

2- 4 المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي و السياسي و الايديولوجي:

عادة ما يصاحب التغير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغيرات في الاتجاهات و المؤسسات و الايديولوجيات وتعرف عملية التحول هذه بالتحديث ولها مجموعة من المظاهر أهمها:

أ- الرشادة: تتم من خلال تحديث طريقة التفكير، وكذلك العمل و الانتاج و التوزيع و الاستهلاك بالنسبة لجميع الانشطة.

ب- التخطيط الاقتصادي: الذي يكون له الأثر الايجابي في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية.

ج- التعاون أوالتوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة: يعني التوزيع الاكثر عدالة للدخل على الطبقات الاجتماعية وتقليل الفروق في الثروة، وتوزيع الدخل والعمل على رفع مستوى المعيشة وتكافؤ الفرص.

د- تحسين الاتجاهات و المؤسسات: يعتبر ضروريا من أجل زيادة كفاءة و فعالية العمال وتشجيع المنافسة الفعالة، وتحقيق الحراك الاجتماعي وتشجيع المشروعات الفردية وتحقيق مساواة اكثر في الفرص مما يساعد على رفع الانتاجية.

2- 5 امداد الاقتصاد الدولي:

هذه الخاصية تبين دور الدول المتقدمة في الساحة الدولية فهناك ميل تاريخي للدول الغنية للسيطرة على المنتجات الاولية و المواد الخام و العمالة الرخيصة، وكذلك فتح الاسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية، مثل هذه الانشطة الاستعمارية قد أصبحت ممكنة من خلال القوى في التكنولوجية الحديثة خاصة في المواصلات و اللامواصلات، فكل هذا كان له تأثير كبير على توحيد العالم وتحقيق العولمة بوسائل لم تكن موجودة من قبل في القرن التاسع عشر، وفتحت أيضا الامكانات للسيطرة الاقتصادية و السياسية على الدول الفقيرة.

2-6 الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي:

على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنيين الماضيين، نجد أن هذا التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العلم، فالأقلية من سكان العالم يتمتعون بأكثر من 80% من الناتج العالمي في ظل علاقات اقتصادية غير متكافئة بين الدول المتقدمة و الدول الفقيرة والمتخلفة والفجوة تزيد في التوسع أكثر فأكثر.

3- أنواع النمو الاقتصادي وقياسه

3-1 أنواع النمو الاقتصادي:

يمكن تصنيف أنواع النمو الاقتصادي الى خمسة وذلك حسب مدة حدوثه وحسب مسبباته[1]

أ- النمو الاقتصادي الطبيعي:

يتم هذا النوع بشكل تلقائي دون استخدام التخطيط العلمي المسبق، كما حدث في أوربا الغربية منذ قيام الثورة الصناعية، وهذا النوع يتطلب درجة عالية من المرونة في الاطار الاجتماعي، ويمكن أن ينتقل من قطاع الى اخر عن طريق أثر المضاعف وأثر المعجل.

ب- النمو الاقتصادي المخطط:

يتكون هذا النوع نتيجة لتخطيط شامل لموارد و متطلبات المجتمع، وترتبط فاعليته بقدرة القائمين على التخطيط وواقعية مخططاتهم بفاعلية التنفيذ و المتابعة و مشاركة الجمهور، ويعتبر النمو المخطط و التلقائي نمو ذاتيا الحركة بينما يعد النمو العابر نموا تابعا.

ج- النمو الاقتصادي العابر:

يتم هذا النوع كنتيجة لظهور عوامل طارئة، عادة ما تكون عوامل خارجية حيث يختفي النمو باختفاء هذه العوامل، ويسود هذا النوع في الدول النامية استجابة لبعض الظروف الطارئة، كارتفاع أسعار بعض صادراتها أو كنتيجة لتوفر مؤشرات مفاجئة في تجارتها سرعان ما تتلاشى أو كإعانة تقدم لأحد الدول الفقيرة، تزيد من دخلها في فترة معينة بما يحقق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

د- النمو الاقتصادي الشامل(croissance extensive):

يقوم النمو التوسعي على نمو العوامل التقليدية، وهو يعني زيادة كميات عوامل الانتاج بمعنى ان النمو يسمى نموا توسعيا لما يزيد الناتج الحقيقي تناسبيا مع استعمال عوامل الانتاج بدون مجهود حقيقي في انتاجية عوامل الانتاج، ويتحقق هذا النوع عندما ينمو انتاج دولة ما مقيسا بالناتج الوطني الحقيقي، بمعنى أن الدولة قد تحقق نموا اقتصاديا موسعا حتى و لو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج الوطني[2].

---

[1]- عائشة بن عطأ الله، الصادرات و النمو الاقتصادي، قراءة في التطور النظري و الاحصائي واستراتيجيات التنمية، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2020،ص67-68

[2]- مليك محمودي، يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية تحليلية للفترة من 1990-2014،مجلة الدراسات المالية و المحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد07، السنة السابعة 2016،ص261

هـ-النمو الاقتصادي المكثف(croissance intensive):

يقوم النمو المكثف على نمو الانتاجية أي زيادة الانتاجية(تنظيم أفضل للعمل)، وبمعنى أخر إن التحسن الدائم لإنتاجية عوامل الانتاج سيسمح بتحقيق نمو مكثف، في هذه الحالة يؤدي التقدم التقني دورا هاما، ويمكن أن يكون التقني فعل خارجي للاقتصاد أو نتيجة للنشاط الاقتصادي نفسه، مثلا الارتباط ما بين نفقات البحث و التطوير، الابتكار وزيادة الانتاجية، وعليه فالنمو المكثف هو نتيجة التحسن في فعالية التنظيم و التنسيق الانتاجي، معنى ذلك ارباح الانتاجية بدون أن يكون هناك اجبار في زيادة كميات عوامل الانتاج المستعملة، ويمكن ان يتحقق هذا النوع من النمو خلال تنمية السلع و الخدمات المتاحة للفرد، وعليه فإن نصيب الفرد من الناتج الوطني هو معيار النمو المكثف.

3- 2 قياس النمو الاقتصادي:

على الرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي فإن الناتج المحلي الاجمالي pib المؤشر الأكثر انتشار في قياس النمو، ويعرف الناتج المحلي الاجمالي بأنه" القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع و الخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الاقليم، والخاضعة للتبادل في الاسواق وفق التشريعات المعتمدة [1].

إن النمو الاقتصادي هو الفرق بين كمية الناتج المحلي الاجمالي لسنتين على التوالي فاذا رمز للنمو الاقتصادي (Δy)فسيكون

$$\Delta_y = y_t - y_{t-1}$$

ومنه معدل النمو الاقتصادي ما هو الا معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي، واذا قسمنا النمو الاقتصادي Δ_y على كمية الناتج المحلي الاجمالي لسنة y_{t-1} نحصل على مؤشر نسميه معدل النمو الاقتصادي لسنة y_t

اذا رمزنا لمعدل النمو الاقتصادي بالرمز g فإن

$$g_t = \frac{y_{t-y_{t-1}}}{y_{t-1}} \times 100$$

3- مقايس النمو الاقتصادي:

للنمو الاقتصادي عدة معايير و مقايس نذكر منها

3-1 المعدلات النقدية للنمو: هي معدلات للنمو يتم حسابها استنادا الى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد الى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، وكذلك بعد تحويل المنتجات الخدمية الى مايعادلها بالعملات النقدية المتداولة، رغم العديد من التحفظات التي يرجع أغلبها الى سوء التقدير أو اغفال نسبة التحويل في ما بين مختلف العملات، يعتبر هذا الاسلوب أفضل و أسهل الاساليب المتاحة خاصة بعد اجراء بعض

[1]- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر خلال الفترة 1989-2012،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر03، 2015، ص12

التعديلات، و الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم ونسب التحويل في ما بين مختلف العملات و الاساليب المحاسبية ولهذا المعدل ثلاث أنواع[1].

أ- **معدل النمو بالأسعار الجارية:** عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلان النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا الى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية و لفترة قصيرة.

ب- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** حيث لا تعبر الاسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الانتاج أو الدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم وذلك بالاعتماد على سنة مرجعية تدعى سنة الأساس.

ج- **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** عند اجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد الى أخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم الى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها.

2-3 المعدلات العينية للنمو: مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل و الناتج، أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني، ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها على سبيل المثال عدد الأطباء لكل ألف نسمة ونصيب الفرد من السلع الغذائية.

أ- **معدل النمو البسيط:** هو معدل نمو متوسط دخل الفرد الحقيقي في أي سنة مقارنة بالسنة الماضية، ويمكن حساب معدل النمو الاقتصادي بالعلاقة التالية[2]

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفرد في الفترة(t)} - \text{الدخل الحقيقي للفرد في الفترة}(t-1)}{\text{الدخل الحقيقي للفرد في الفترة}(t-1)} \times 100$$

يستخدم هذا المعدل فقط لقياس النمو في الدخل خلال فترتين متتاليتين، ولا يستخدم لقياس معدل النمو لعدة فترات.

ب- **معدل النمو المركب:** هو متوسط معدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد خلال فترة زمنية معينة، ويستخدم هذا المعدل في تقييم الخطط الحكومية متوسطة وطويلة الأجل، ويمكن حساب معدل النمو الاقتصادي بالعلاقة التالية

[1]- هند سعدي، نفس المرجع السابق، ص12

[2]- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، نفس المرجع السابق، 340

$$g_n = \sqrt[n]{\frac{l_N}{l_0}} - 1$$

حيث أن:

- g_n يمثل معدل النمو المركب.
- l_n يمثل متوسط دخل الفرد الحقيقي في نهاية الفترة
- l_o يعبر عن متوسط دخل الفرد الحقيقي في بداية الفترة.
- N يعبر عن طول الفترة الزمنية.

3-3 مقارنة القوة الشرائية: تستخدم المنظمات والهيئات الدولية في ترتيبها للدول حسب درجة التقدم ومقياس الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار، ومن عيوب هذا المقياس ربطه بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار، في الوقت الذي تضطرب فيه أسعار معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي الى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، ولذلك تم اعداد مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، بمعنى حجم السلع و الخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في الدول الأخرى[1]

المطلب الثاني: عوامل ومحددات النمو الاقتصادي

في هذا الصدد سيتم التطرق الى مصادر(عوامل) النمو الاقتصادي ومحدداته الرئيسية

1- مصادر النمو الاقتصادي

تحدث عملية النمو الاقتصادي نتيجة تفاعل مصادرها مع بعضها البعض في عملية انتاج العديد من السلع و الخدمات من قبل الاقتصاد، ويرتفع بسببها الدخل الوطني وفي مايلي عرض لهذه المصادر.

1- 1 تراكم رأس المال: رأس المال هو كافة السلع التي توجد في زمن معين في اقتصاد ما، ويدخل ضمن رأس المال كل السلع القابلة وغير قابلة للإنتاج من سلع مادية وغير مادية مثل تجهيزات وموارد طبيعية، ومعدات وألات ووسائل نقل مصانع مباني وانشاءات، وتتحقق الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي(النمو الاقتصادي) لما زاد تراكم رأس المال، أما الزيادة في تراكم رأس المال لن تتحقق الا بزيادة الاستثمار في كل فترة، والاستثمار لن يزداد الا بزيادة الادخار من قبل فئات مختلفة ولذلك اذا أرادت دولة ما تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي ما عليها الا بجذب الاستثمار الأجنبي وزيادة مدخراتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أيضا أن تتحقق الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي، اذا ارتفعت كفاءة المعدات و الآلات و الأدوات الرأسمالية المستعملة في عمليات الانتاج، حيث توجد هناك علاقتين بين الانتاج ورأس المال[2].

---

[1]- عادل زقرير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص08.

[2] - Macroéconomics a european au perspective .3édition.pearson éducation england 2017.p246

- يحدد مبلغ رأس المال مقدار الناتج الذي يجري انتاجه.

- يحدد مقدار الناتج مقدار الادخار، وبالتالي مقدار رأس المال المتراكم على مر الزمن

1- 2 الموارد الطبيعية: تشمل الموارد الطبيعية كلا من سطح الأرض المستخدم في الزراعة و الصناعة وما يحتويه من غابات ومراعي، باطن الارض بما يحتويه من موارد معدنية مختلفة ومصادر الطاقة كالنفط و الفحم، الموارد المائية كالأنهار و البحار و المحيطات وما تحتويه من أحياء مائية، الهواء والغلاف الجوي المحيط بالأرض وما يحتويه من غازات.

وحتى تكون الموارد السالفة الذكر موارد اقتصادية، يجب أن تدخل دائرة الاستغلال الاقتصادي، وحتى يتسنى ذلك يجب توفر شرطين هامين الاول المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح باستخراج الموارد واستخدامه، والثاني وجود الطلب على المورد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها، وتصنف الموارد الطبيعية الى نوعين هما

ا- الموارد المتجددة: هي الموارد القابلة للتجديد بصورة طبيعية مثل الأراضي الزراعية الغابات و المراعي، الحيوانات و الاسماك وغيرها، لكن تعتبر الظروف الطبيعية المواتية لاستمرار تجدد هذه الموارد عن طريق التلوث مثلا أو اساءة الاستغلال و الافراط في الاستخدام، من شأنه أن يؤثر على استمرار تجددها[1]

ب- الموارد غير المتجددة: هي الموارد ذات الرصيد الثابت وتعنى باستعمالها كالبترول و الغاز الطبيعي و الفحم، كما تشمل موارد قابلة لإعادة التدوير كالمعادن.

ونلاحظ كلما زادت الموارد الطبيعية المستغلة في البلاد كلما زاد الانتاج وازداد معه الناتج المحلي الحقيقي(معدل النمو الاقتصادي)، وعلى الرغم من أهمية هذا العنصر لكن ليس كل دولة لا تمتلك موارد طبيعية معدل نموها الاقتصادي منخفض، فالدولة كاليابان فقيرة في مواردها الطبيعية ومع ذلك تمتلك انتاجية رأس المال مثل الدول المتقدمة اقتصاديا، ومنه فإن الاقتصاديات التي تفتقر الى الموارد يمكن أن تتفوق في بعض الأحيان على اقتصاديات الدول الغنية بالموارد، هذا الأمر ليس بالجديد في ميدان التاريخ الاقتصادي، ومن الأمثلة على ذلك هولندا مقابل اسبانيا في القرن 17 وسويسرا واليابان ضد روسيا في القرن19و20[2].

1- 3 اليد العاملة: يمثل عنصر العمل اهم عامل من عوامل النمو الاقتصادي، وخاصة قديما(في فترة المدرسة الكلاسيكية) حيث اعتبروه محددا اساسيا لحجم الانتاج المحقق، الا أنه بتطور التكنولوجيا و التقدم التقني أصبح عامل اليد العاملة مرتبطة بزيادة المهارات و التعليم و التدريب، التي تعتبر أعمال استثمارية في البشر ليعطي لنا رأس المال البشري[3]، ولا شك في ان هذين العاملين(التعليم و التدريب) يساعدان كثيرا على رفع انتاجية القوة العاملة.

1- 4 التقدم التقني والتكنولوجي(الاختراع والابتكار): إن أهم محرك لنمو الانتاجية هو التقدم في مجال التكنولوجية الذي يعرف بأنه الوسيلة التقنية لإنتاج السلع و الخدمات[4]، ويقصد به اكتشاف وتطوير وسائل جديدة للإنتاج لم تكن معروفة من

---

[1]- صالح العصفور، الموارد الطبيعية واقتصاديات نفاذها، مجلة جسر التنمية، المجلد01،العدد05، المعهد العربي للتخطيط الكويت، ماي 2002،ص02-07

[2]- بن سليمان محمد، نفس المرجع السابق، ص83

[3]- محمد عزيز، محمد عبد الجليل أو سنينة، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، جامعة قاريونس، ليبيا، 2002،ص743

[4]-Paul krugman.robinwells.macroeconomics.4édition.newyourk 2015.p192

قبل، ويحدث التقدم التكنولوجي بسببين الأول هو الأبحاث العلمية و الاختراعات العلمية التي يمكن الاستفادة منها، والثاني هو وجود منظمين يقدمون على انشاء أعمال جديدة كإنتاج سلع جديدة، وفتح أسواق جديدة، ويساهم التقدم التقني في تحقيق نمو الناتج المحلي الحقيقي في الأجل الطويل، حيث أن بلدان العالم تختلف في معدلات النمو الاقتصادية المحققة، وذلك بسبب اختلاف مقدرتها على تحقيق التقدم التكنولوجي ومثال على ذلك، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان تملك معدلات نمو مرتفعة بسبب الاختراعات و الأبحاث والتكنولوجية التي تمتلكانها ومكنتهم من انتاج سلع كثيرة و التحكم في الاسواق العالمية.

إن العوامل السابقة لا تعتبر لوحدها المؤثرة في النمو الاقتصادي، وانما نعتبرها العوامل المباشرة في تحديد عملية النمو، الا انها ليست مسبباتها وذلك لأن هذه العوامل تتعلق بعوامل أخرى كالواقع الاجتماعي و السياسي اللذان يلعبان دورا مهما في تحديد سرعة النمو الاقتصادي، فيوجد مثلا ترابط بين النظام القانوني لمجتمع ما و المستوى التقني لهذا المجتمع، ومن هنا يتبين لنا معرفة أثر تطور تراكم رأس المال أو التقدم التقني أو حجم اليد العاملة على الانتاج لوحدها لا تكشف لنا محددات النمو الاقتصادي، ولكن هناك أمور أخرى كثيرة غير مباشرة يمكن أن تؤثر في عملية النمو الاقتصادي[1].

2- محددات النمو الاقتصادي: اهتمت النظرية الاقتصادية بالنمو، واكتشاف العوامل التي تؤدي الى تباين معدلات النمو بين الدول عبر الفترات الزمنية المختلفة، وسيتم عرض أهم محددات النمو الاقتصادي على النحو التالي[2].

2- 1 معدل الاستثمار: يعتبر زيادة معدل الاستثمار من أهم المتغيرات الكلية تأثيرا في النمو الاقتصاديوهذا ما توصلت إليه نظريات النمو المختلفة، فقد توصلSolowSwanالى أنه كلما قام المستهلكون بزيادة معدل الادخار انطلاقا من حالة التوازن، فإن هذا يؤدي بالضرورة الى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد ويكون أثر زيادة معدل الاستثمار على معدل النمو ذا صدمة ايجابية، أي أنه كلما كان هناك معدلات ادخارية كبيرة تكون هناك معدلات استثمارية كبيرة، فإن ذلك من شأنه أن يرفع معدلات الزيادة في الانتاج و الدخل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدولة محل الدراسة.

2- 2 الادخار المحلي الاجمالي: يتطلب تحقيق معدلات نمو مطردة للنمو الاقتصادي توافر قدر ملائم من المدخرات المحلية، التي تكفي لتمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، وتصبح هذه الحاجة أكثر الحاحا في الدول النامية، فالادخار يعتبر محددا هاما للنمو.

2- 3 القطاع المالي: يلعب النظام المالي دورا مركزيا في عملية النمو، كما انه محدد هام لعملية تمويل التراكم الرأسمالي ونشر التكنولوجية الجديدة، ويعني وجود نظام مالي متطور.

2- 4 التضخم: ثبت نظريا ان التضخم يسبب العديد من التشوهات في الاقتصاد عندما يرتفع أسعار المواد الاستهلاكية، وبالتالي ينخفض الدخل الحقيقي للأسر أيضا يثبط رغبة الاعوان الاقتصاديين في الادخار، ويعزى ذلك أن المال يستحق اليوم

[1]- ضيف أحمد، نفس المرجع السابق، ص14

[2]- عادل زقرير، نفس المرجع السابق ،ص12

قبل الغد، وبالتالي في المدى الطويل يقلل التضخم النمو الاقتصادي لأن الاقتصاد يحتاج الى مستوى معين من المدخرات لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تحفز النمو.

2- 5 الانفاق الحكومي: يعتبر الانفاق الحكومي محركا للنمو الاقتصادي اذ يساهم في زيادة القدرات الانتاجية للاقتصاد الوطني، وذلك اذا ما وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة، وبخلاف ذلك فإن توجيه هذا الانفاق نحو القطاعات الاقتصادية غير الحيوية و التي لا تدر ايرادات لدعم الميزانية العامة، يؤدي الى حدوث عجز ميزانية الدولة ومن ثم يتسبب في الركود الاقتصادي.

2- 6 سعر الصرف: يرى أصحاب الفكر التقليدي أن تخفيض سعر الصرف سينعكس ايجابا على النمو الاقتصادي، حيث أن تأثير تخفيض قيمة العملة المحلية سيؤدي الى تحسين الوضع التنافسي الخارجي، وهذا ما يؤدي الى تحويل الطلب في صالح السلع المنتجة محليا والمنافسة للواردات.

2- 7 التجارة الدولية والانفتاح الاقتصادي: يمكن للدول النامية أن تستفيد من حرية التجارة الدولية التي بواسطتها يسهل الولوج الى التكنولوجيات و المعارف الجديدة، ومن الواضح أن امكانات الابداع و التكنولوجية و المنتجات الجديدة عالية الجودة ومستويات البحث و التطوير، هي أكثر توفرا في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، وتبعا لذلك ومن منطلق نقل التكنولوجية يمكن التحسين من نوعية وجودة منتجات الدول النامية، مما يسمح لها بتطوير هياكل الانتاج واكتساب الميزة النسبية، وقد ترتقي المنتجات الى الاسواق العالمية، أما في ما يخص الانفتاح الاقتصادي فإن الادبيات و الابحاث التي بحثت في هذا المحدد رأت أنه كلما زاد الانفتاح على التجارة وحركة رؤوس الاموال، ارتفع نصيب الفرد من الناتج الحقيقي وتسارع النمو، وفي نفس الاطار يقاس مستوى التحرير التجاري من خلال نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الخام، كما يدعم الانفتاح على التجارة كفاءة تخصيص الموارد ومنه تتم عملية تحفيز النمو على المدى القصير.

2- 8 راس المال البشري: ركزت الدراسات على أهمية تراكم راس المال البشري بصورة متشابهة لتراكم رأس المال المادي، اضافة الى تركيزها على العوامل التي تزيد من كفاءة راس المال البشري(التعليم و المهارات)او التي ترفع من مستوى التقدم التقني (الابتكارات) وفي هذا السياق قد تم تحليل دور التعليم(أو بصفة عامة تكوين رأس المال البشري) في عملية النمو الاقتصادي.

2- 9 الاستقرار الاقتصادي الكلي: يعتبر الاستقرار الاقتصادي الكلي ركيزة اساسية للنمو الاقتصادي المستديم، لأنه يزيد الادخار الوطني و الاستثمار الخاص ويحسن الصادرات وميزان المدفوعات، ويحسن القدرة التنافسية، كما يتطلب النمو الاقتصادي المستدام وظيفة حرة وتنافسية للأسعار واقامة بيئة اقتصادية أمنة لتشجيع استثمارات القطاع الخاص.

2- 10 الاستقرار السياسي: لابد من توفر الحد الكافي و اللازم من الاستقرار السياسي الذي يحفز الاستثمار بشقيه المحلي و الأجنبي، ويدفع معدلاته نحو الارتفاع، فمن المعلوم أن الاضطرابات و الحروب و الأزمات وكثرة الانقلابات على أنظمة الحكم، تشكل عوامل مثبطة لعملية خلق المناخ الاستثماري المناسب الذي يمكن أن يساعد على النهوض بمعدلات النمو الاقتصادي.

3 - تكاليف وفوائد النمو الاقتصادي

يرافق عملية النمو جملة من المنافع و التكاليف والتي يتم ذكرها في مايلي

3- 1 تكاليف النمو الاقتصادي:

تكاليف النمو الاقتصادي هي الاضرار التي تلحق بالمحيط و الموارد الطبيعية و التكاليف الانسانية ونذكر منها[1]

- الاضرار بالمحيط والموارد الطبيعية مثل التلوث و الازدحام، الضجة، تشويه المناظر الطبيعية، اختلال توازن البيئة.

- التعجيل بندرة الموارد الطبيعية نتيجة الاستغلال غير العقلاني.

- زيادة الفوارق الطبقية في أكثر البلدان حمل النمو الاقتصادي بعض الفئات الاجتماعية تكاليف لا تطاق.

- النفايات المتعلقة بالنمو مكلفة سواء لتخزينها او التخلص منها.

- ظهور الرأسمالية الصناعية الي تنتج عدة نتائج منها الطفولة العاملة، غياب الحماية الاجتماعية، زيادة عدد ساعات العمل التي تصل أحيانا في الدول الى 16ساعة في اليوم.

3- 2 فوائد النمو الاقتصادي:

ان الحاجة الى النمو الاقتصادي يمكن أن تطرح التساؤل حولها في حالة الدول المتقدمة أكثر منها في حالة الدول النامية، ففي حالة الدول المتقدمة فإن مستوى المعيشة جيد،يمكن التفكير جديا في منافع وتكاليف النمو الاقتصادي خاصة في ظل التوجه الى الاقتصاد الأخضر الذي هدفه المحافظة على البيئة، أما في البلدان النامية فيعتبر النمو الاقتصادي ضروريا بغض النظر عن تكاليفه، والى وجود الحاجة لتحسين المستوى المعيشي، وتكمن فوائد النمو الاقتصادي في النقاط التالية:

- تحسين مستوى المعيشة للسكان من خلال زيادة السلع و الخدمات التي يقدمها الجهاز الانتاجي، وبالتالي زيادة الدخل الذي سوف يمكن الافراد من الانفاق بشكل اكبر عل السلع الكمالية التي تحقق له الرفاهية التي يرجوها.

- زيادة العمر المتوقع للسكان وذلك بتوفير الرعاية الصحية وتحسين بيئة العمل مما تمكن السكان من العيش لفترة طويلة.

- مكافحة الفقر من خلال اتخاذ الاجراءات المختلفة من طرف الحكومة كزيادة الدخول و الارباح، وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية التي تمكن الدولة من تخصيص جزء من موازنة الدولة لخلق فرص العمل، ودعم القطاعات الصحية و التعليمية المجانية التي تستهدف الطبقة الفقيرة.

- تحسين مستوى الخدمات العامة كما ونوعا وذلك بزيادة الحصيلة الضريبية الناتجة عن زيادة الدخل.

المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية

منذ نهاية الحرب العالمية احتلت مسألة التنمية الاقتصادية مكانة بارزة في الأمور العالمية، فهي ليست عملية اقتصادية بل هي ظاهرة شاملة تتكامل فيها جميع جوانب الحياة(سياسية، اجتماعية، ثقافية)، وتحتل دراسة التنمية الاقتصادية ومشاكلها اليوم مركز الصدارة التي يبحث فيها الفكر الاقتصادي.

[1]- طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2012)، أطروحة دكتوراه كلية في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2014،ص97-98

1- تعريف التنمية الاقتصادية:

هناك عدة تعاريف للتنمية الاقتصادية نذكر منها

- تعرف التنمية الاقتصادية بانها " عملية التغير المقصود والواعي للهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الدائمة في المجتمع المتخلف لبلوغ مستويات أعلى من حيث الكم والنوع، لإشباع الحاجيات الانسانية لغالبية أفراد المجتمع"[1]

كما يعرف Baldwin Meier مير وبالدوين، التنمية الاقتصادية على أنها" عملية يزداد بواسطتها الدخل المحلي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة"، فاذا كان معدل التنمية أكبر من معدل زيادة السكان فان الدخل الفردي الحقيقي يزداد في هذه الحالة، ويقصد بعملية التنمية ذلك التفاعل القوي الذي يحدث في فترة طويلة داخل الكيان الاقتصادي للدولة، ويشمل تحولات في الاشياء و في الكميات أيضا، وتفاصيل هذه العملية تختلف في ظروف متباينة من الزمان والمكان، ولكن هناك بعض المظاهر المشتركة الاساسية في مابينها و النتيجة العامة لهذه العملية هي زيادة الانتاج الوطني للنظام الاقتصادي، وهي في حد ذاتها تغيير طويل الأمد[2].

- عرف محمد عجمية وأخرون، التنمية بأنها" تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب انتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الانتاج من خلال انماء المهارات و الطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن"[3].

- عرفت الأمم المتحدة للتنمية بأنها مجموعة من الوسائل و الطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الاهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، واخراج هذه المجتمعات عن عزلتها لتشارك ايجابيا في الحياة القومية ولتساهم في تقدم البلد[4].

كما اكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية و سياسية شاملة تستهدف التحسن المستمر لرفاهية السكان باسرهم و الافراد جميعا على أساس مشاركتهم النشطة و الحرة و الهادفة في التنمية، وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها[5].

- عرف نيكولاس كالدورNicolas – Kaldor التنمية الاقتصادية على أنها مجموعة اجراءات، وسياسات وتدابير متعددة وموجهة لتغيير بنية وهيكل الاقتصاد القومي، وتهدف في النهاية الى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن تستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع[6].

---

[1]- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، الاردن، 2006،ص265

[2]- قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان،2013،ص18

[3]- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001، ص20

[4]- سهير حامد، اشكالية التنمية في الوطن العربي، الاصدار الأول، دار الشروق، الاردن، 2007،ص22

[5]- عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية، البيئية و العلاقات الدولية، الطبعة الاولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص147

[6]- محمد حسن الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار المسيرة، الاردن،2007،ص262

2- قياس التنمية الاقتصادية:

توجد ثلاث مقاييس أو معايير رئيسية لقياس التنمية الاقتصادية

2- 1 معيار الدخل: في هذا المقياس يستخدم الدخل لقياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، وينطوي تحت هذا المعيار أربعة معايير فرعية[1]:

أ- **معيار الدخل المحلي الكلي:** لقياس التنمية الاقتصادية استخدم الدخل المحلي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، لكن هذا المقياس لم يقابل في الاوساط الاقتصادية بالقبول، وذلك لأن زيادة الدخل المحلي لا تعني زيادة التنمية الاقتصادية.

ب- **معيار الدخل الكلي المتوقع:** يقترح البعض لقياس التنمية الاقتصادية استخدام الدخل المتوقع و ليس الدخل الفعلي، فقد يكون للدولة موارد كامنة مختلفة حيث يجب أخذها بعين الاعتبار عند قياس حجم الدخل.

ج- **معيار متوسط الدخل:** يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي الحقيقي أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا، عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، الا أن هناك العديد من المشاكل و الصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة، وذلك لأن احصاءات السكان و الدخول غير دقيقة وكاملة.

د- **معادلة سنجر:** وضع الاستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1952 ووصل الى هاته المعادلة بالاستعانة على أعمال هارود-دومار، وعبر سنجر عن معادلة النمو بأنه دالة لثلاثة عوامل وهي الادخار الصافي وانتاجية رأس المال ومعدل النمو السكاني، وتتخذ هذه الدالة الشكل الاتي:

معدل النمو السنوي لدخل الفرد=(معدل الادخار الصافي*انتاجية الاستثمارات الجديدة)- معدل النمو السكاني

2- 2 المعيارالاجتماعي:

يقصد بالمعيار الاجتماعي العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع من خدمات صحية وتعليمية وثقافية، وينطوي تحت هذا المعيار ثلاث معايير فرعية

ا- **المعيار الصحي:** وتندرج تحت هذا المعيار عدة مؤشرات وهي عدد الوفيات،ومعدل توقع الحياة عند الميلاد، عدد الأفراد لكل طبيب واحد، عدد الافراد لكل سرير بالمستشفيات، ومعدل وفيات الاطفال.

ب- **المعيار التعليمي:** يستخدم عدة مؤشرات لمعرفة التقدم التعليمي نذكر منها نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة، المسجلين في مراحل التعليم المختلفة، نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الناتج المحلي.

ج- **معيار التغذية:** يستخدم عدة مؤشرات لمعرفة مستوى التغذية من بينها، متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية، نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية الى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

2- 3 المعيار الهيكلي:تستخدم عدة مؤشرات لمعرفة التغير الهيكلي و البنيان الاقتصادي نذكر منها

- الاهمية النسبية للناتج الصناعي على الناتج المحلي الاجمالي

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عاطف ناصف، على عبد الوهاب نجا، نفس المرجع السابق، ص97-102

- الاهمية النسبية للصادرات الصناعية الى اجمالي الصادرات السلعية

- نسبة العمالة في القطاع الى اجمالي العمالة

3- أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية:

تختلف التنمية الاقتصادية من دولة لأخرى، ويعود ذلك الى ظروف الدولة واوضاعها الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و السياسية، كما أن الاهداف تتباين وفقا لحجم البلد وعدد سكانه ومعدل تزايده، وكذلك تختلف تبعا للمرحلة التي وسل اليها البلد من التطور، ولكن هناك أهداف أساسية تسعى اليها الدول النامية في خططها الانمائية يمكن حصرها في مايلي[1]:

أ- زيادة الدخل الوطني: تعتبر زيادة الدخل الوطني من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، بل هي أهم هذه الاهداف على الاطلاق وذلك لأن الغرض الأساسي الذي يدفع البلاد الى القيام بالتنمية الاقتصادية، انما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أفرادها ونمو عدد سكانها، ولا سبيل للقضاء عليها الا بزيادة الدخل الوطني، حيث أن زيادته في أي بلد تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان، وامكانية البلد المادية و الفنية.

ب- رفع المستوى المعيشة: يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الاهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية الى تحقيقها في الدول النامية، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيره، وتحقيق مستوى ملائم للصحة و الثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق، وبدرجة كافية لتحقيق هذه الغايات، حيث أن تحقيقها لا يقف عند خلق زيادة في الدخل الوطني فحسب بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات جذرية في هيكل الزيادة السكانية، لأن زيادة السكان بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل الوطني تجعل من غير الممكن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة.

ج- تقليل التفاوت في الدخول و الثروات: إن التفاوتفي توزيع الثروات و الدخول يؤدي الى اصابة المجتمع عادة بأضرار جسيمة، حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع، هذا بالإضافة الى انه غالبا ما يؤدي الى احداث اضطرابات شديدة في ما ينتجه المجتمع، ذلك لأن الطبقة الغنية التي تستحوذ على كل الثروة ومعظم الدخل لا تنفق كل ما تحصل عليه من اموال، بسبب صغر ميلها الحدي للاستهلاك وهي تكتنز الجزء الأكبر مما يحصل عليه من دخول عكس الطبقات الفقيرة التي يدفعها ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك الى انفاق كل ما تحصل عليه من أموال، وهذا الجزء المكتنز يؤدي في الاجل الطويل الى ضعف قدرة الجهاز الانتاجي وزيادة تعطل العمال، ومن هنا تظهر أهمية التنمية الاقتصادية في التقليل من التفاوت في توزيع الدخول و الثروات.

د- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني: تسعة التنمية الاقتصادية الى التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد، وافساح المجال للصناعة لتلعب دور الى جانب بقية القطاعات، وبذلك تضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي الوطني نتيجة لسيطرة الزراعة عليه أو على الاقل تضمن التخفيف من حدتها.

[1]- هند سعدي، نفس المرجع السابق، ص59

4- استراتيجيات التنمية الاقتصادية:

إن استراتيجية التنمية الاقتصادية هي خطة بعيدة المدى تهدف الى اجراء تغيرات جذرية في البنى و الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية القائمة، ولا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على الأسلوب الأمثل للتنمية حيث هناك مذهبان أساسيان ظهر منذ الحرب العالمية الثانية هما: استراتيجية النمو المتوازن، واستراتيجية النمو غير المتوازن.

4- 1 استراتيجية النمو المتوازن: أول من اقترح هذه الاستراتيجية هو الاقتصادي "روزتشاين" وذلك بعد الحرب العالمية الاولى، أما الذي صاغ هذه الاستراتيجية وجعلها أكثر كمالا مع خصائص البلدان النامية هو الاقتصادي "نيركسه"، حيث يرى على ضرورة توجيه دفعة قوية الى مجموعة من الصناعات الاستهلاكية متكاملة أفقيا، وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية و كسر الدوائر المفرغة المؤدية للفقر[1].

وفسر نيركسه الدائرة المفرغة للفقر من جانب العرض و الطلب، فعلى جانب العرض تتميز الدول النامية بانخفاض معدل تكوين الرأسمالي الناجم عن انخفاض معدلات الادخار بسبب انخفاض الدخل لتراجع الانتاجية.

أما جانب الطلب فان انخفاض معدل التكوين الرأسمالي يرجع الى ضيق نطاق السوق الراجع لتراجع القوة الشرائية لأفراد المجتمع، الذي بدوره الى انخفاض الدخول الحقيقية المترتبة على انخفاض الانتاجية والتي ترجع بدورها الى انخفاض معدل تكوين الرأسمالي، وهكذا يرى نيركسه أن سبب التخلف ونتيجته هو شيء واحد ينعكس في وجود حلقة مفرغة للفقر، وبالتالي لابد من انشاء العديد من الصناعات الاستهلاكية المتزامنة التي يمكن أن تساعد في كسر حلقة الفقر، حيث تؤدي تلك الصناعات الى توسيع نطاق السوق وخلق العديد من الصناعات المتكاملة، كما من الضروري أن يتحقق التوازن في كل من قطاعي الزراعة و الصناعة معا بحيث لا يترتب على التخلف أحدهما عرقلة نماء الأخر.

واما التركيز على الصناعات الاستهلاكية راجع الى أن الدول النامية لا تستطيع البدء بالصناعات الرأسمالية التي تتطلب تمويل ضخم، وان كانت هاته المشكلة موجودة في الصناعات الاستهلاكية، وتمويل القطاع الزراعي و الصناعي تمثل عقبة أمام نجاح تلك الاستراتيجية، ولنظرية النمو المتوازن عدة ايجابيات وسلبيات نذكر منها[2]

4-1-1 ايجابيات استراتيجية النمو المتوازن:

- اتباع استراتيجية النمو المتوازن تؤدي الى تطوير قطاع الصناعة الوطنية خاصة الصناعة الاستهلاكية و القطاع الفلاحي.

- الانتاج حسب الطلب وهذا يعني الانتاج من أجل تلبية حاجيات المواطنين داخل البلد دون خارجه، وهذا يتضمن توسيع السوق المحلي.

4-1-2 سلبيات استراتيجية النمو المتوازن:

- استراتيجية النمو المتوازن لم تأخذ بعين الاعتبار أن اقتصاديات الدول النامية تعاني العديد من المشاكل و الاختلالات.

[1]- محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص340

[2]- محمدي فوزي أبو سعود، نفس المرجع السابق، ص341

- استراتيجية النمو المتوازن تتطلب الاستثمار في جميع القطاعات(خاصة القطاع الصناعي) الموجهة لتلبية الطلب في الداخل، هذا سيؤدي حتما الى زيادة التبعية التكنولوجية من الدول المتقدمة، وذلك لأن القيام بالاستثمارات يتطلب تجهيزات كبرى و ألات.

- وجود تناقض في استراتيجية النمو المتوازن، حيث اقترح نيركسه تدخل الدولة لجمع الموارد من جهة و الاعتماد على المستثمرين الخواص من جهة اخرى.

- تطبيق استراتيجية النمو المتوازن في الدول النامية يطلب رؤوس اموال كبيرة و هذا لا تمتلكه هذه الدول.

4- 2 استراتيجية النمو غير المتوازن:

تتمثل هذه الاستراتيجية في التركيز على نمو قطاع معين، وبالتالي عن طريق هذا القطاع ينتقل النمو الى القطاعات الاخرى، ومن الرواد الأساسيين نجد هريشمان، حيث ينتقل هذا الاخير من عدم واقعية استراتيجية النمو المتوازن وذلك لكون أن عدم التوازن هو الذي يحرك قوى التغيير، وبالتالي الدفعة القوية في القطاعات أو الصناعات الاستراتيجية ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة، وهذا لكون التنمية عملية تسمح من انتقال وتطوير الاقتصاد من حالة لا توازن الى حالة لا توازن أخرى، ولكن على مستوى أعلى من الانتاج و الدخل[1]

4- 2-1 الانتقادات الموجهة لاستراتيجية النمو غير المتوازن:

- أنها تهمل المقاومة التي تنشأ في الاقتصاد من جراء عدم التوازن وتركز فقط على المحفزات و التنمية.

- أنها لا تعطي اهتماما كافيا كتركيب و اتجاه وتوقيت النمو غير المتوازن حيث تكمن المشكلة في تحديد اولوية الاستثمار في النشاطات الرائدة.

- ان خلق عم التوازنات في الاقتصاد من خلال الاستثمار في قطاعات استراتيجية وفي ضوء الندرة في الموارد، قد يقود الى الضغوطات التضخمية ومشكلات ميزان المدفوعات في البلدان النامية.

رغم الانتقادات الموجهة لاستراتيجية النمو المتوازن و النمو غير المتوازن، فان كل استراتيجية ملائمة حسب كل بلد ان كان منفتحا على الخارج أم لا وامكانية تلاؤم كل استراتيجية حسب مرحلة تطور البلد.

5- علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية:

تبدو العلاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، لأن النمو الاقتصادي يعد أمرا ضروريا لإحداث تنمية اقتصادية وان كان غير كاف بحد ذاته لتحقيقها، فالنمو الاقتصادي يمكن أن يرفع من الايرادات العامة للدولة التي يمكن أن تستخدم في عملية التنمية، كما يقوم بتوسيع القاعدة المادية لتلبية الحاجيات البشرية، وهو بذلك يساير عملية التنمية، ورغم ذلك يفرق الاقتصادين بين النمو و التنمية في عدة جوانب منها

[1]- دليلة طالب، نفس المرجع السابق، ص61

- يرى بعض الاقتصاديين أن استخدام مصطلح النمو يكون في الدول المتقدمة أما مصطلح التنمية الاقتصادية فيستعمل في الدول الاقل تقدما[1].

- يميز بين المفهومين عن طريق عنصر الارادة، فالتنمية الاقتصادية تكون ارادية تقوم بها الدولة بقرار سياسي واع يدخل فيه الانسان كمقرر ومنتج، اما النمو الاقتصادي فيكون تلقائي يجري مع مرور الزمن وباستمرار وينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع نحو التقدم.

- التنمية الاقتصادية هي تراكم نوعي يمس مختلف جوانب الحياة في المجتمع، بينما النمو الاقتصادي هو تراكم كمي للسلع و الخدمات فقط.

- التنمية الاقتصادية هي مشروع شامل ومتكامل لذلك تتطلب تغييرات اقتصادية وثقافية وسياسية و اجتماعية، في حين النمو الاقتصادي لا يتطلب مثل هذه المتغيرات.

- لا يمكن احدا ث تنمية اقتصادية بدون نمو، كما لا يمكن احداث نمو اقتصادي مرتفع بدون توفر حد أدنى للتنمية الاقتصادية، وهذا ما يثبت العلاقة المتبادلة بين النمو والتنمية.

- يمكن أن يحدث نموا اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية اقتصادية، وذلك عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية[2].

- يمكن أن لا تتحقق التنمية الاقتصادية حتى عند ارتفاع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة، وذلك اذا كان هذا النمو مصحوبا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج، وبتفاقم التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية في اطار النظام الرأسمالي العالمي ونظام العلاقات السياسية الدولية المرتبطة به[3]

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

حظي النمو الاقتصادي بمكانة مرموقة في علم الاقتصاد، حيث تعددت الكتابات بخصوصه ونشأت نظريات ونماذج عديدة ومختلفة في تفسيره، تتمثل في النظرية الكلاسيكية، النيوكلاسيكية، الكينزية، الحديثة، وفي يلي سنتناول في هذا المبحث هاته النظريات مبرزين أهم روادها ومفكريها.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

لقد كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الاجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك امثال ادم سميث دافيد ريكاردو، مالتوس، ماركس وغيرهم، وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة اهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة، سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي، كما رافق هذه

[1]- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، اداريا، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص125

[2]- نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سليمان القطف، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان الاردن، الطبعة الاولى، 2006،ص314

[3]- جمال حلاوة، علي صالح، مدخل الى علم التنمية، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2009،ص32

المدرسة ثورتان أساسيتان هما الثورة العلمية و الثورة الصناعية، وعليه سنقوم بطرح الافكار الرئيسية لبعض المفكرين المنتمين للمدرسة الكلاسيكية.

1- تحليل أدم سميث

يرى أدم سميث ان أساس النمو الاقتصادي يكمن في تقسيم العمل الذي تبرز اهميته الأساسية في انه يحد من تناقص الانتاجية الحدية لعوامل الانتاج، كما ان تقسيم العمل يعد شكلا من اشكال الادارة و التنظيم في قيام عملية الانتاج، وهو ما يعتبره عامل ايجابيا، ويعتبر أدم سميث بان عملية النمو الاقتصادي عملية تراكمية، اذ ان تراكم رؤوس الاموال المنتجة والذي يعتبر كفائض في الانتاج يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة، وهو بذلك يعتبر أن سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك، فهو يدعو الى ترشيد الاستهلاك قصد الابقاء على مستوى معتبر من الادخار الذي يساهم في زيادة الاستثمار[1]، وحسب أدم سميث فإن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، في حين أن عملية الانتاج تقوم على ثلاثة عوامل رئيسية و المتمثلة في الارض، العمل، رأس المال وتكون دالة الانتاج حسبه كما يلي:

$$y = f(l - k - n)$$

حيث

Y: الانتاج

L: العمل

N: الارض

واما بخصوص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في اعتقاده يجب أن يكون محدد ويقتصر على الجانب الاجتماعي وتحقيق الأمن و العدالة، ودعا أدم سميث الى إزالة جميع القيود الحكومية كي يتحقق التخصص في العمل وتتوسع الاسواق[2]،حيث أن إزالة القيود المفروضة على الواردات و العمالة و الأسعار قد تمكن من تعظيم الازدهار العالمي من خلال خفض الأسعار وارتفاع الأجور وتحسين المنتجات وهوما سيوفر الاستقرار والنمو.

يشير ادم سميث الى تراكم النمو الاقتصادي بأنه نتيجة لتقسيم العمل حيث ترتفع الانتاجية لجميع عوامل الانتاج، وخاصة عند توافر قدر كاف من الطلب و الحجم المناسب من رأس المال، وارتفاع الناتج يزيد من الدخل ويرفع من معدلات نمو السكان مما يزيد من الطلب الاجمالي في السوق، ويمكن تلخيص أفكار أدم سميث في الشكل التالي:

[1]-ضيف أحمد، نفس المرجع السابق ، ص16

[2]- ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص74

الشكل رقم 05: تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي

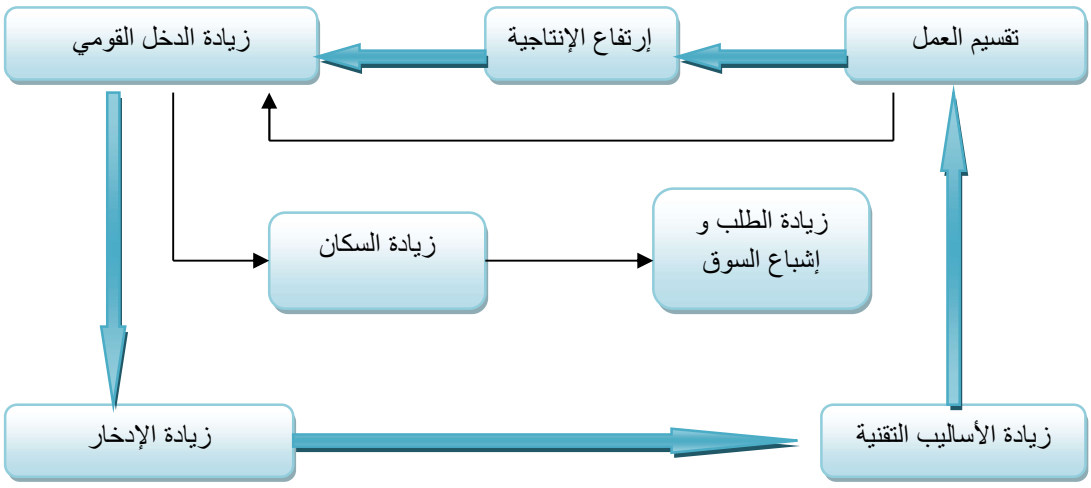

المصدر: زيان نورة، نفس المرجع ص79

فحسب هذا الشكل يتضح أن مسالة النمو الاقتصادي نتيجة لتقسيم العمل وتراكم راس المال اللذان يمثلان العاملان الرئيسيان لتشجيع و تحفيز الثروة، وخلص الاقتصادي أدم سميث أن " اشكالية النمو الاقتصادي" هي مسألة تراكمية، فتقسيم العمل يؤدي الى ارتفاع الانتاجية في ظل توافر قدر من الطلب الفعال، وهذا يؤدي الى زيادة الناتج القومي وبالتالي زيادة الثروة، الذي يعد حافزا لزيادة السكان ، أما من جهة العمال فإن زيادة تراكم رأس المال لدى الرأسماليين يؤدي الى تخصيص حصة أكبر لأجور العمال، وبالتالي رفع أجور العمال مما يحفزهم على العمل وزيادة الانتاجية[1]، كما خلص أن الادخار يؤدي الى التراكم الازم لتحقيق التقدم التكنولوجي وتقسيم العمل، وتقسيم العمل يؤدي بدوره الى توسع السوق ويتحقق توازن النمو بالاعتماد المتبادل بين الفلاحين و التجار و المنتجين[2].

ولكن مع تحسن الأحوال الصحية وتطور العلوم الطبية وتوفر العلاج والرعاية لأفراد المجتمع، انخفضت معدلات الوفيات وارتفعت معدلات الولادات، ما أدى الى حصول زيادة كبيرة في معدل النمو السكاني مع تقلص مساحات الأراضي أو المناطق غير المستكشفة أو غير المأهولة بالسكان، وأصبحت نسبة العمل الى الأرض غير ثابتة ما أوحى الى بعض الباحثين صورة تشاؤمية للمستقبل الاقتصادي في العالم.

2- دافيد ريكاردو

يعتبر دافيد ريكاردو ان الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، وانطلاقا من ذلك يرى أن القطاع الفلاحي هو مكمن أي نشاط اقتصادي و الزراعة لأنه يعتبر بمثابة الدعامة التي توفر موارد العيش للسكان، واهتم ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع

[1]- حروش رفيقة، الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، دار الأمة للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2016، ص127

[2]- مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية،1999، ص61-62

الزراعي ورأى بأن الانسان قادر على تعويض تناقص الغلة، ومن هذا المنطلق فكر في كيفية استخدام تقنيات حديثة في عملية الانتاج،لكنه يرى أن ذلك يكون ممكنا في القطاع الصناعي أكثر من القطاع الفلاحي.

قسم ريكاردو المجتمع الى ثلاث طبقات رئيسية هي الرأسماليين، العمال، ملاك الأراضي، فحسب ريكاردو فإن الرأسماليين يلعبون الدور الرئيسي في الاقتصاد الوطني وفي عملية النمو الاقتصادي بصفة عامة، اذ أنهم يتولون البحث عن أسواق واسعة وزيادة الأرباح مما ينعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي من خلال إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة.

أما العمال فهم الأداة والوسيلة التي تقوم من خلال عملية الانتاج لكن أقل أهمية من الرأسماليين حسب ريكاردو، أما ملاك الأراضي فتكمن أهميتهم في كونهم يوفرون أساس عملية الانتاج وهي الارض، وبتقسيم المجتمع الى ثلاث طبقات قسم ريكاردو الدخل الوطني الى ثلاث أقسام وهي أرباح الرأسماليين، أجور العمال، ريع ملاك الأراضي، وبما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول فقد ركز ريكاردو على زيادة الأرباح، فكلما زادت هذه الأخيرة يزداد تكوين رأس المال وبذلك يزداد الاستثمار.

ويرى ريكاردو أهمية عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأن الرأسماليين هم عمود التنمية الاقتصادية، لذلك يحبريكاردو عدم فرض الضرائب المعرقلة لنشاطهم وبالتالي تضييع فرصة التنمية[1].

رغم تأكيد دافيد ريكاردو لأهمية التراكم الرأسمالي ألا أنه جعل من عنصر الأرض عاملا محددا للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليل بالنسبة للموارد الطبيعية تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين، فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي هذا ما يؤدي الى زيادة الأرباح ومعدات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الانتاج والريع و الطلب على العمل فترتفع الاجور، يزيد النمو السكاني، تشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الاراضي حتى الأقل خصوبة، مما يؤدي الى ظهور قانون تناقص الغلة، ان نظرية التوزيع الوظيفي حسب دافيد ريكاردو توضح أن حصتي الأجور و الريع ترتفعان مقارنة بالأرباح كلما حدث توسع في الانتاج، ما يؤدي الى ارتفاع أسعار الغذاء وهنا يطالب العمال برفع أجورهم ألأمر الذي يعيق ارتفاع حصة الأرباح، فينخفض معدل نموها التي من المفروض اعادة استثمارها، وينخفض تبعا لذلك التراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل وتتجه الأجور الى الانخفاض حتى تصل الى حد الكفاف، وتظهر حالة الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو[2]، وتتلخص أفكار دافيد ريكاردو في الشكل الموالي

[1]- العقون عبد الجبار، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة من 1990-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020،ص81

[2]- زيان نورة، نفس المرجع السابق، ص82

شكل رقم 06: نموذج دافيد ريكاردو في النمو الاقتصادي

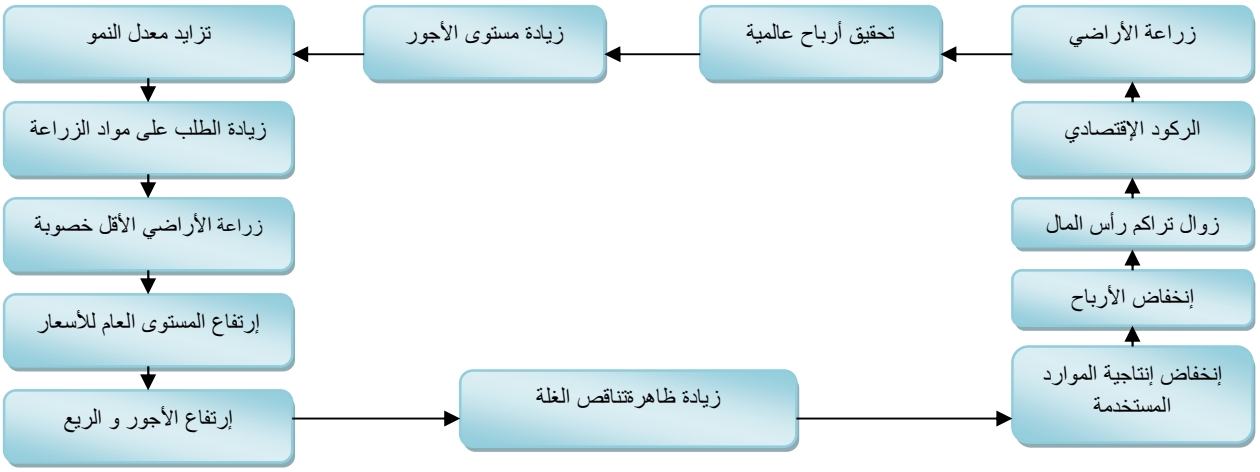

المصدر:زيان نورة، نفس المرجع ص 82.

3- روبرت مالتوس:

ركزت أفكار واطروحات مالتوس على جانبين رئيسين هما: نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، وبذلك يعتبر مالتوس الاقتصادي الوحيد الذي ركز على جانب الطلب الكلي(لأن الكلاسيك يركزون على جانب العرض حسب قانون ساي للمنافذ).

تتلخص نظرية مالتوس التي طرحها عام 1798 في نمو السكان يتم بموجب متتالية هندسية، وهي تلك التي تعتمد على مضاعف الرقم الأخير في السلسلة الحسابية1،2،4،8،16،32 وهكذا، بينما يتزايد معدل انتاج الغذاء المعبر عنه بالناتج المحلي الاجمالي بموجب متتالية حسابية 1،2،3،4،5،6،7،8 وهكذا، وهذا مايؤدي الى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الانتاج مما ينتج مجاعات وأفات اقتصادية.

يؤكد مالتوس بأن نمو السكان يحبط النمو الاقتصادي، وأن نمو الموارد في هذه الحالة سيؤدي الى زيادة السكان وليس زيادة رأس المال، وذلك لأن الزيادة في دخل الفرد تقود الى زيادة المواليد والتي تقلل من دخل الفرد وتعيده الى مستوى الكفاف، ويرى مالتوس لعلاج هذه المشكلة ما يلي[1]:

- أن يتحقق التوازن بين السكان و المواد الغذائية بالحروب و الكوارث و انتشار الاوبئة و المجاعات، وكأنه ينادي بالحروب ويتمنى الكوارث حتى يقل عدد السكان بالموت.

- يجب الامتناع الاختياري عن الزواج مدى الحياة أو الى زمن محدودوكأنه ينادي بعدم التناسل.

- يجب تخفيض أجور العمال لزيادة أرباح رجال الاعمال من الرأسماليين، أي الاهتمام بالطبقة الغنية على حساب الطبقة الفقيرة، حيث يرى أن تزايد عدد السكان الاغنياء هو الذي يؤدي الى التنمية، أما تزايد السكان الفقراء يؤدي الى التخلف.

- منع المنح و المساعدات التي توجه الى الفقراء من المنظمات الخيرية، لأنه تساعدهم على كثرة التناسل ويصبحون عالة على العالم، ويمكن تلخيص أفكار مالتوس حول النمو الاقتصادي في الشكل التالي:

[1]- مدحت القريشي، نفس المرجع السابق، ص 60

شكل رقم 07: نموذج توماس مالتوس حول النمو الاقتصادي

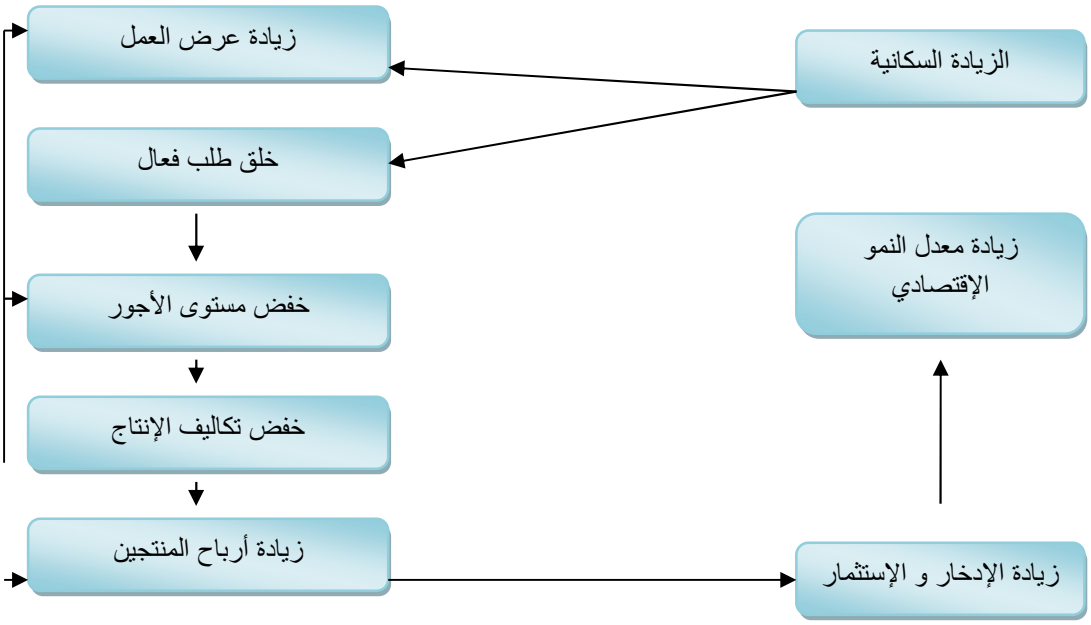

المصدر: سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الإقتصاد، ط 1، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية للنشر، القاهرة، مصر،2000، ص 318.

رغم أن تحليلات مالتوس تنطبق على بعض مناطق افريقيا واسيا، الا أنه بشكل عام فإن التحليلات و النظرة التشاؤمية عند مالتوس لم تتحقق على المستوى العالمي، وذلك بسبب ظهور الوسائل الحديثة لتنظيم النسل وكذلك تزايد انتاج الغذاء بمعدلات أعلى مما كان يتوقع مالتوس، وأعلى من معدلات نمو السكان بسبب التقدم التكنولوجي المتحقق في الزراعة والذي عوض تناقص الغلة، كما كانت أراءه حول حالات الكساد تحدث بسبب عدم كفاية الطلب وما يتبع ذلك من فترة ازدهار، أين يحصل فيها أصحاب رؤوس الأموال على أرباح سريعة طائلة لا يمكنهم استثمارها بسرعة كافية اقتصاديا، وربما لا يرغبون في الاستثمار فعلا بسبب نقص العمالة وارتفاع الأجور الناتجة عن تلك الحالة ، وعليه يرى أن الحل لتلك المشكلة يتم في إعادة توزيع الدخل مباشرة باستثناء أصحاب رؤوس الأموال على ملاك الأراضي الذين يحتمل فعلا أنهم سينفقون ما سيحصلون عليه[1]

انتقادات نظرية مالتوس:

إن تنبؤات مالتوس لم تثبت صحتها وتعرضت للكثير من الانتقادات، كما أن نظرته التشاؤمية قوبلت باعتراضات شديدة يمكن ايجازها في ما يلي[2]:

[1]- جورج باكلي، ترجمة أحمد المغربي، علم الاقتصاد، الطبعة العربية الأولى، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2013، ص79

[2]-قداوي عبد القادر، النمو السكاني و النفقات العامة، الجزائر نموذجا، دراسة تحليلية قياسية، النشر الجامعي الجديد للنشر و الطباعة و التوزيع، تلمسان، الجزائر، 2017، ص34-35

- ✓ افترض مالتوس أن السكان يتزايدون وفق متتالية هندسية من الناحية الرياضية صحيح، إلا أنه مستحيل في الواقع لأنه لا يمكن تصور تضاعف السكان هندسيا الى مالا نهاية، كما أن الغذاء ليس بالضرورة أن يتزايد باستمرار وفق متتالية حسابية، لأن أراء مالتوس ظهرت قبل الثورتين الصناعية و الزراعية اللتان أسهمتا كثيرا في ايجاد فائض كبير في الغذاء، وفتحت أفاقا جديدة لإمكانية مضاعفته بمرات عدة في المستقبل، وهذا ما لم يأخذه مالتوس في نظريته.
- ✓ لم يضع في الاعتبار العوامل الثقافية و الاجتماعية في تحقيق التوازن بين عدد السكان وكمية الغذاء، وحصرها في المواقع الأخلاقية و الطبيعية فقط، كما أنه لم يركز على تطور التكنولوجيا في قانون تناقص الغلة لديه.
- ✓ قلة المواليد بسبب استخدام وسائل منع الحمل المختلفة وهبوط نسبة الخصوبة خير دليل على صدق نظريته.
- ✓ أدت زراعة سهول أمريكا الشمالية الى زيادة الثروة وزيادة عدد السكان بمعدل أقل وهذا يعكس نظريته.

4- كارل ماركس:

يعد كارل ماركس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بانهيار الرأسمالية، حيث يرى أن الرأسمالية هي العائق أو الحاجز الرئيسي للنمو وبالتالي استبدالها بالاشتراكية شرط أساسي، ويتفق كارل ماركس مع جميع الاقتصاديين الكلاسيك بأن معدل الربح على رأس المال سوف ينخفض مع نموه، لكن اختلف معهم في أسباب هذا الانخفاض، كما يرى كارل ماركس أن الاجور تتحدد بموجب الحد الادنى لمستوى الكفاف وأن فائض القيمة يخلقه العمل، ويمثل فرق بين كمية انتاج العامل وبين الحد الأدنى للأجر، ومع تزايد معدل كثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الانتاج فإن حصة رأس المال الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح، ولم يرى أي مشكلة طالما وجد فائض العمل ليدفع الأجور للأسفل، ويرى أن النقود وسيلة للتبادل فقط وأن العمل هو أساس القيمة، وأن قيمة السلع و الخدمات تتحدد على أساس كمية العمل اللازمة اجتماعيا لإنتاجها، أي أن الثروة تنتج عن تراكم العمل، أما بخصوص تنبؤاته بانهيار النظام الرأسمالي العالمي لم تتحقق بسببين أساسيين هما[1]:

- الأول أن زيادة الأجور النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة في الأجور الحقيقية أي زيادة الأجور الحقيقية يمكن أن يعوضها زيادة في الانتاجية مما ترك معدل الربح دون تغيير.

- الثاني ان ماركس قلل من أهمية التقدم التكنولوجي في الصناعة و الذي يمكن أن يعادل أثر تناقص العوائد ويؤثر على انتاجية العمل.

ويركز كارل ماركس في نظريته حول النمو على نظرية فائض القيمة حيث قسمها الى قسمين

- فائض القيمة الحقيقية: هو زيادة الانتاج عن حاجة الاستهلاك أي ما هو مخصص للاستثمار.

- فائض القيمة الكامن: هو الفائض الناتج لما يكون النظام الاقتصادي في ازدهار.

الانتقادات الموجهة لنظرية كارل ماركس:

حققت نظرية ماركس نجاحات واسعة على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي حتى أصبحت منافسا للرأسمالية، أين ساعد المد الاشتراكي على تجاوز العديد من الصعوبات الاقتصادية وبعث مسار التنمية فيها، غير أن أتباع ماركس لم يحاولوا الاجتهاد من

[1]- مدحت القريشي، نفس المرجع السابق، ص61-62

بعده وبالتالي لم تعد صالحة هذه النظرية خاصة مع نهاية القرن العشرين، حيث وجهت لها العديد من الانتقادات نختصرها في مايلي[1]:

- ✓ عجز النظرية عن تفسير الظواهر المختلفة للقيمة، حيث إن معظم قيم السلع و البضائع و الخدمات لا يمكن تفسيرها بالعمل المبذول في انتاج تلك السلع، كما لا تستطيع هذه النظرية تقدير الأنواع المختلفة للعمل وبالتالي للقيمة، كما أن هناك عوامل أخرى تحدد القيمة كالمنفعة و الندرة، والعرض والطلب ، وتكاليف الانتاج.
- ✓ عجز نظرية قيمة العمل انعكس على نظرية القيمة الزائدة، ويظهر هذا العجز عندما تقيس تلك النظرية تكاليف المحافظة على قوة العمل في كمية من الوقت، وأن القيمة الزائدة تأتي فقط من عمل فائض غير مدفوع أي من رأس المال المتغير، وهذا غير صحيح فلو كان كذلك فإن من مصلحة الرأسماليين تطويرهم لرأس المال المتغير بدل الثابت.
- ✓ لم يؤكد الواقع مقولة تراكم رؤوس الأموال في يد الرأسماليين، فعلى العكس تماما أخذ رأس المال يتوزع عن طريق تنظيم شركات المساهمة لعدد كبير من الأفراد، وأن التمركز الذي تحدثت عنه لم يحدث لا في الزراعة ولا في بعض الصناعات .
- ✓ لم يثبت افتقار البروليتارية المستمر(طبقة العمال المأجورين)، حيث أن العالم الرأسمالي يساهم حاليا في استغلال شعوب العالم الفقير، كما أم تجمع البروليتارية في البلدان الرأسمالية زاد من تنظيمها وقوتها فجعل نفوذها كبير، وبالتالي قادرة أن تلعب دورا في تحديد الأجور التي ترتفع باستمرار.

5- النتائج الأساسية للنظرية الكلاسيكية

يمكن أن نلخص مما سبق النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي في النقاط التالية:

- اعتقد الكلاسيكيون أن الانتاج هو دالة لعدد من العوامل هي العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، وقد افترضوا دالة الانتاج كما يلي[2]

$$y = f(L.K.N.A)$$

حيث ان:

Y: الانتاج

L: العمل

K: راس المال

N: الموارد الطبيعية بما فيها الأرض

A: التقدم التكنولوجي

[1]- بن حمود سكينة، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الحديث للكتاب، الجزائر، 2014، ص 129-130

[2]- فليح حسن خلف، التنمية و التخطيط الاقتصادي، الطبعة الاولى، عالم الكتاب الحديث، اربد، الاردن، 2006، ص120

أي ان الانتاج هو دالة لكل من العمل ورأس المال و الموارد الطبيعية و التقدم التكنولوجي، وبالتالي فإن التغير في الانتاج يحدث عندما تتغير احدى تلك العوامل أو جميعها، واعتبر الكلاسيك أن الموارد الطبيعية(أراضي زراعية) ثابتة وأن بقية العوامل متغيرة، وأن عملية الانتاج للأراضي الزراعية تخضع لقانون الغلة المتناقصة.

- اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة متبادلة بين النمو السكاني و التراكم الرأسمالي، حيث كلما تراكم الرأسمالي يزداد معه النمو السكاني، وفي نفس الوقت كلما زاد معدل النمو السكاني يؤدي الى انخفاض تراكم الرأسمالي.

- اتجاه الأرباح نحو الانخفاض.

- يعتقد الكلاسيك في حالة وجود سوق حرة فإن هناك يد خفية تعمل على تعظيم الدخل المحلي.

- اعتقد الكلاسيك ظهور حالة ركود وثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية.

- إعطاء أهمية كبيرة للبيئة الاجتماعية و المؤسسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

6- نقد النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

من بين الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية مايلي[1]:

- الأرباح مصدر للادخار: اعتبر الكلاسيك بأن الارباح هي مصدر للادخار، وهذا يصح بالنسبة لبريطانيا في المرحلة البدائية للتنمية، لكن التجربة أشارت الى أن هناك مصادر غير الارباح للادخار، ومنها ادخار الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة و القطاع العام.

- الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات، يقول البعض بانه ليس صحيحا ان كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار، وكما قال شومبيتر فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.

- أهمية محدودة للتكنولوجيا: افترضت النظرية بان المعرفة الفنية معطاة وثابتة عبر الزمن، وبهذا فإنها فشلت في تصور اهمية التأثير الذي يتركه العلم و التكنولوجية على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا.

- اهمال النظرية للقطاع العام: يؤكد البعض بان النظرية فشلت في ادراك اهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي، وخاصة في البلدان النامية حيث لا يوجد المنظمون الصناعيون مما يفرض على الحكومة دورا نشطا كوكيل للتنمية في البلدان المذكورة.

- تصورات خاطئة عن الاجور و الارباح: أظهرت التجربة العملية للنمو أن الأجور لم تبق عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور ودون حاصل انخفاض في معدلات الارباح.

وخلاصة القول فإن البعض يعتبر بأن النظرية الكلاسيكية تحتوي على الكثير من الأفكار التي تلقي الضوء على أسباب النمو الاقتصادي وعلى مشكلات التنمية لكنها كانت خاطئة حول حتمية الركود وحول سياسة الحرية "دعه يعمل" فهناك القليل الذي يمكن أن يؤيد هذه السياسة وخصوصا في البلدان النامية.

[1]- بوشمال محمد، أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة من 1990-2016،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية و مالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر،2020، ص58

المطلب الثاني: النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي:

ظل الفكر الكلاسيكي الليبرالي مستمرا لعدة عقود، حيث لم تتعرض الاقتصاديات الرأسمالية لأزمة حرجة تثير الشكوك و المخاوف في مصداقية هذا الفكر، الا ان ظهرت سنة 1929 ازمة الكساد العظيم وعجزت النظرية الكلاسيكية على معالجة الأزمة، امتدت هذه الازمة من سنة 1929 الى 1933 لذلك بدأ الاهتمام بالنمو الاقتصادي.

تولدت لدى كينز همة العالم المنقذ، وقدم نظريته عام 1936 من بين معالمها مناقشة أليات توازن الأسواق وأسبابها الكلية، رافضا توازن المفكرين السابقين[1]، حيث بنى أفكاره على تحليل أثار النكسة في الاقتصاد، فشرحت النظرية العامة للتوظيف و الفائدة ورأس المال والتي أدت الى تفرقة واضحة بين النظرية الجزئية و الكلية[2]

1- الأسس التي بنى عليها كينز أفكاره:

تنطلق أسس النظرية الكينزية من الانتقادات التي وجهت الى المدرسة الكلاسيكية ومن بينها مايلي[3]:

- ✓ رفض كينز فكرة أن الاقتصاد يتوازن في حالة التوظيف الكامل فقط، ويرى أن فكرة التوازن مستقرة عن التوظيف الكامل.
- ✓ يرفض كينز فكرة الرشد الاقتصادي التي نادى بها الكلاسيك والتي تنطلق من العلم التام بمستويات الأجور والأسعار في مختلف الأسواق، الا أن كينز يرى أن الأسعار والأجور ليست معلومة لدى الأفراد و المؤسسات بالقدر الكافي، وبالتالي فإن تصرفاتهم لن تكون بالرشد الذي افترضه الكلاسيك.
- ✓ رفض كينز قانون سايللأسواق وفكرة العرض يخلق الطلب، ويرى أن الطلب هو الذي يحدد العرض وليس العكس.
- ✓ رفض فكرة حيادية النقود التي نادى بها الكلاسيك، وكان يرى أن النقود عنصر نشط يؤثر في النشاط الاقتصادي ويتأثر به.
- ✓ رفض كينز الفكر الكلاسيكي الخاص بمرونة كل الأسعار بما فيها عنصر الأجور(سعر عنصر العمل) واعتبرها قابلة للزيادة و النقصان.
- ✓ رفض كينز فكرة حيادية الدولة، ويرى ضرورة التدخل من جانب الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض تنشيط الطلب الفعلي، حتى يتحقق التشغيل الشامل ويقضي على البطالة وبالتالي يتحقق التوازن الاقتصادي الكلي[4].

حسب كينز وجد أن المسببات الرئيسية لمعالجة أزمة الكساد الكبير تكمن في جانب الطلب الذي عانى قصورا شديدا وليس جانب العرض الذي تمتع بفائض كبير في الانتاج[5]، ويرى أن النقص في الطلب الفعال الذي يخلق الأزمة يتأتى من عوامل عدة هي[1]:

---

[1]- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص262

[2]- نعيم ابراهيم الظاهر، مدارس الفكر الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، إربد، الاردن، 2015، ص18

[3]- محب خلة توفيق، المفاهيم الاقتصادية المحورية و المستقرة، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2014، ص من166-170

[4]- زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005، ص134

[5]-محب خلة توفيق، نفس المرجع السابق، ص167

- ✓ هبوط الميل الحدي للاستهلاك.
- ✓ تناقص الكفاية الحدية لرأس المال.
- ✓ تفضيل السيولة، وهو عامل مهم في التأثير على سعر الفائدة.
- ✓ تجميد الأموال الاحتياطية، حيث يرى في المبالغة في تجميد أموال كثيرة لدى الوحدات الانتاجية أو الافراد بدافع الاحتياط، من شأنه أن يؤدي الى اشكالية مركبة، طرفاها حدوث النقص في الطلب الاستهلاكي و الطلب الاستثماري وهو ما يعمق حدوث الأزمة.

يرى كينز أن الانتاج و التشغيل ومن ثم الدخل يتوقف على حجم الطلب الكلي الفعال وهذا الاخير يتوقف على عنصرين أساسيين هما: الطلب على السلع الاستهلاكية، والطلب على السلع الاستثمارية[2].

وعليه فإن الأمر يتطلب حسب كينز تحديد محددات الطلب الكلي القومي ويكون ذلك إما:

- بتحريك الطلب الاستهلاكي الخاص وذلك برفع الدخل.

- أو بتحريك الطلب الاستثماري الخاص وذلك بتخفيض سعر الفائدة.

- أو بتحريكهما معا.

لكن المشكل هو:

- استحالة تحريك الطلب الاستهلاكي عن طريق الدخل بسبب ظروف الكساد.

- استحالة تحريك الطلب الاستثماري عن طريق تخفيض الفائدة لانعدام الكفاية الحدية لرأس المال(أي استحالة تحريك الطلب عن طريق القطاع الخاص في ظل أزمة مثل أزمة الكساد 1929).

الحلول التي أقترحها كينز هي:

- تدخل الحكومة عن طريق زيادة الانفاق الحكومي وذلك لتحريك الطلب الكلي، فالإنفاق الحكومي من شأنه أن يحرك الطلب الاستهلاكي لأنه يرفع دخل المستهلكين، كما أنه يحرك الطلب الاستثماري الخاص بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص، الطلب الاستثماري العام.

ومن بين الشروط التي وضعها كينز لهذا الانفاق هي:

- إما في الاستهلاك العام بزيادة دخول الوظيف العمومي، زيادة الانفاق على تحسين الادارة العمومية، تقديم اعانات للعاجزين....الخ.

- أو أن يخصص في الاستثمارات العمومية غير المنتجة بناء الطرقات و الموانئ، المستشفيات، المدارس....الخ.

ومنه تتحرك عملية الاستثمار و الانتاج، وبالتالي تعود عملية التنمية للسير من جديد[3].

---

[1]- عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الافكار الاقتصادية، الطبعة الاولى، دار ومكتبة حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص440-441

[2]-أياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص52

[3]- خبابة عبد الله، نفس المرجع السابق، ص47-48

ويمكن تلخيص أفكار كينز في المخطط التالي:

أما بخصوص النمو الاقتصادي لم تتضمن النظرية على أي نموذج منهجي للنمو الاقتصادي وقد ترك هذا الموضوع لمن أثر بعده، مثل هارود ودومار الذين اعتمدوا الأدوات الكينزية ليبنوا عليها نماذج للنمو الاقتصادي.

2- نموذج هارود- دومار

يعتبر نموذج هارود- دومار كنموذج مرجعي بالنسبة للنظرية الحديثة، ويسمى في بعض الاحيان بالنموذج الكينزي للنمو، حيث يبين نموذج هارود دومار كيفية زيادة معدل النمو، وحسب هذا الاخير فإن الحصول على الزيادة في معدل النمو تتم عن طريق تخفيض معامل راس المال/ الدخل، او بزيادة الاستثمار(نسبة الادخار الى الدخل) وبالتالي فإن هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض و الطلب[1]، كما يستن هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان، وتوصل الى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو[2]، وقد وضع كل منهما نموذجه على حدة بناءا على مجموعة من الفرضيات.

2- 1 نموذج هارود:

يعتبر الاقتصادي هارود من الاوائل الذين طور الفكر الكينزي، وقد بدأ أبحاثه في محاولة ايجاد نموذج للنمو سنوات الثلاثينات من القرن الماضي، حيث قدم نموذجا جديدا للتنمية الاقتصادية في المقالة التي كتبها سنة 1939 في المجلة الاقتصادية، بعنون" بحث في النظرية الحركية"، وبين فيه أنه اذا كان الاستثمار الاضافي وزيادة انتاجية رأس المال الاضافي هما المصدران الوحيدان لزيادة الانتاج، فإنه من الواضح عندئذ أن معدل زيادة الناتج القومي انما يعتمد بصورة كلية على معدل الادخار وعلى انتاجية رأس المال، ولقد وضع هارود مجموعة من الفرضيات لنموذجه الذي يهدف الى اثبات النمو المتوازن ويمكن سردها على النحو التالي[3]:

- الادخار الصافي يمثل نسبة من الدخل، ويسمى بالادخار الفعلي ويعادل الاستثمار الفعلي عند التوازن.
- ان نسبة الدخل المستثمر تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية، وهو ما يعني أن الاستثمار تابع لمعدل الزيادة في الدخل، أو السرعة التي ينمو بها الناتج.
- تكون المدخرات دالة في الدخل، ويكون الطلب عليها دالة في معدل الزيادة في الدخل مع تساوي العرض و الطلب.

وقد طرح هارود في نموذجه ثلاثة أشكال لمعدل النمو هي:

❖ **معدل النمو الفعلي(G):** هو معدل النمو الجاري والذي يتحدد استنادا الى نسبة الادخار الى معامل راس المال أي

$$G = \frac{S}{C}$$

[1]-دليلة طالب، نفس المرجع السابق، ص 66

[2]-مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، نفس المرجع السابق، ص74

[3]- الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيثر، بسكرة، الجزائر، 2018، ص55.

حيث ان

G تمثل معدل النمو الفعلي

S تمثل حجم الادخار الكلي

C تمثل معامل رأس المال ويعادل

$\frac{1}{\Delta Y}$ (حيث 1: تمثل حجم الاستثمارات المنجزة و ΔYتمثل التغير في الدخل أو الناتج الصافي)

❖ **معدل النمو المضمون(Gw):** يمثل نسبة الادخار الى معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون وعليه فإن:

$$Gw = \frac{S}{CR}$$

حيثCR يمثل معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون

❖ **معدل النمو الطبيعي(Gn):** وهو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، وحجم السكان، والتراكم الرأسمالي، ودرجة التفصيل بين العمل ووقت الفراغ.

ومن خلال معدلات النمو الثلاث استنتج هارود العديد من الحالات التي يكون عليها الاقتصاد وهي[1]:

يتحقق النمو عند مستوى الاستخدام التام عندما يكون:$G = Gw = Gn$ ويكون الاقتصاد متوازن في نموه.

- اذا كان $G > Gw$ فهذا يعني ان الزيادة في الاستثمار اسرع من الادخار، وتكون الزيادة في الدخل اسرع من معدل تزايد الطاقة الانتاجية، وفي هذه الحالة يكون الاقتصاد في حالة تضخم.
- اذا كان $G < Gw$ فهذا يعني ان الزيادة في الادخار اسرع من الاستثمار، وتكون الزيادة في الدخل اقل من معدل تزايد الطاقة الانتاجية، فيعاني الاقتصاد من حالة كساد.
- اذا كان $Gw < G < Gn$ سيكون هناك نقص في سلع راس المال وفائض في عنصر العمل وتكون الأرباح كبيرة، لان الاستثمار المرغوب به اكبر من الاستثمار المتحقق، في هذه الحالة يتعرض الاقتصاد الى تضخم مستمر.
- اذا كان $Gn < G < Gw$ فيكون هناك فائض في سلع رأس المال ووجود نقص في عنصر العمل، فيحصل فائض في الطاقة وبالتالي ينخفض مستوى الاستثمار و الانتاج و الاستخدام والدخل، في هذه الحالة يتعرض الاقتصاد الى كساد مستمر.

2- 2 نموذج دومار:

نشر دومار نموذجه في بحث أسماه" التوسع و العمالة" سنة 1947، ثم قام بكتابة عدة مواضيع نشرها جميعا في كتاب عنوانه" مقالات في نظرية النمو الاقتصادي" سنة 1957، وكان قد بنى نموذجه حول النمو وفقا للإشكالية التالية:

[1]- زين الدين بن قبلية، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص83

بما أن الاستثمار يزيد الطاقة الانتاجية و الدخل في الوقت نفسه، فما هو معدل الزيادة في الاستثمار المطلوب لجعل الزيادة في الدخل مساوية للزيادة في الطاقة الانتاجية بحيث يستمر الاستخدام الكامل في المجتمع؟

وكإجابة على السؤال حسب دومار فإن ذلك يعتمد على حجم المضاعف الاستثماري، وانتاجية الاستثمارات الجديدة التي تظهر في معامل رأس المال[1].

ولقد اعتمد دومار في نموذجه على الفرضيات التالية[2]:

- جميع مفاهيم الدخل و الاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج لا تمثل الا قيما صافية بعد خصم الاقتطاعات الخاصة بكل منهم.
- جميع القرارات الاقتصادية تتم أنيا ومن دون فواصل زمنية مما يوحي باستمراريتها.
- ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل.

يهدف نموذج دومار الى توضيح معدل الزيادة في الاستثمار حتى يمكن للدخل أن ينمو بشكل يعادل الزيادة في القدرة الانتاجية، وأيضا في تحديد الظروف اللازمة للحفاظ على الاستخدام الكامل في الأمد الطويل، أي تعيين معدل النمو في الدخل الذي يتطلبه ذلك[3].

فإذا رمزنا للاستثمار بالرمز (I) والدخل المحلي بالرمز (Y)، والميل الحدي للادخار بالرمز (S) فتكون الزيادة في الدخل كما يأتي

$$\Delta y = \frac{1}{S} \times \Delta I \text{.....(1)}$$

أي أن الزيادة في الدخل تساوي المضاعف مضروبا بزيادة الاستثمار باعتبار ان المضاعف يساوي مقلوب الميل للادخار $\frac{1}{S}$

.واذا افترضنا ان (Δ) تمثل الزيادة الصافية الكلية التي ينتجها الاقتصاد لكي يضمن الحفاظ على التوازن في ظل الاستخدام الكامل فلابد أن تكون

$$\frac{1}{S} \times \Delta I = \Delta Y \text{.....(2)}$$

أي أن الجانب الأيمن من المعادلة(2) يظهر الزيادة السنوية في الدخل، أما الجانب الأيسر منها فيظهر الزيادة السنوية في القدرة الانتاجية، واذا تم تبسيط المعادلة بضرب كلا جانبيها في (S) وقسمتها على (I) ينتج أن

$$\frac{\Delta I}{I} = \Delta S$$

[1]- اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية- نظريات- نماذج- استراتيجيات، الطبعة الاولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2012،ص96-97

[2]- الوليد قسوم ميساوي، نفس المرجع السابق، ص56

[3]- فليح حسن خلف، التنمية و التخطيط الاقتصادي، نفس المرجع السابق، ص 148-150

حيث ان الجانب الأيسر من المعادلة يظهر الزيادة السنوية المطلقة في الاستثمار نفسه أي أن معدل النمو السنوي في الاستثمار كنسبة مئوية، ومن هنا يتبين أن الدخل ينمو بمقدار(ΔS)، أي بمعدل ثابت ومعدل نمو مركب يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار بمتوسط انتاجية الاستثمار أي مقلوب معامل راس المال.

وانطلاقا من تحليل دومار يتبين أن الاستثمار اذا لم يكن كافيا فإن البطالة سوف تظهر، واذا حدث الاستثمار الكافي في السنة الاولى فيكون من الضروري وضع استثمار أكبر في السنة الثانية لكي يتزايد الطلب، وبحيث تستعمل القدرة الانتاجية التي جرى توسيعها لتفادي وجود فائض في تراكم رأس المال، والا فإن الفائض سيؤدي الى هبوط الاستثمار ومن ثم الى كساد اقتصادي[1]

3- النموذج العام المشترك(هارود- دومار):

قام هارود نفسه في ادخال عنصر تغير سعر الفائدة كعامل مؤثر على كل من العرض و الطلب للمدخرات، ومن ثم نتج لديه المعادلة التالي

$$Rn = \frac{Pc.Gn}{e}$$

حيث

Rnتمثل معدل الفائدة الطبيعي

Pcتمثل نصيب الفرد من الناتج

Gnتمثل معدل النمو الطبيعي

eتمثل المنفعة المتناقصة للدخل(وهي دائما أقل من الواحد الصحيح)

ومن خلال هذه المعادلة بين هارود ان المعدل الطبيعي لسعر الفائدة يتحدد اساسا بقيمة المنفعة المتناقصة للدخلe، وعلى ذلك فغن كل من Rn وe يرتبطان في علاقة عكسية مع البعض، اذ كلما صغرت قيمة e ارتفعت قيمة Rn و العكس بالعكس[2].

والخلاصة التي يقرها تصميم هارود- دومار هي ان شروط النمو واستمراره اكبر من ذلك المعدل المرغوب، والذي يبقى معه مستوى الاستثمار الفعلي دون مستوى الاستثمار المخطط، والذي يسحب معه حالة من نقص راس المال يتفق مع طلب كلي اكبر من دوافع الاستثمار حتى يخلق هذا الوضع اليه خاصة تدفع النمو باتجاه اعلى من سابقه.

[1]- بن سليمان محمد، نفس المرجع السابق، ص115

[2]- بو شمال محمد، نفس المرجع السابق، ص64-65

4- الانتقادات الموجهة لنموذج هارود –دومار:

لقد وجهت العديد من الانتقادات لهذا النموذج ومنها[1]:

- ✓ الفرضيات التي بني عليها التحليل المتمثلة في افتراض ثبات ميل الادخار، والذي قد يكون صحيح على المدى القصير ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط و الطويل، ونفس الشئ بالنسبة لافتراضات ثبات العلاقة بين راس المال و الناتج، اما افتراض ثبات اسعار الفائدة فهو افتراض غير واقعي وهذا ما ينطبق كذلك على افتراض عدم تدخل الدولة وثبات مستوى الأسعار.
- ✓ ان نماذج هارود- دومار تربط بين النمو و الادخار والذي يعتبر هذا الاخير نسبة من الدخل القومي، مع العلم ان العديد من اقتصاديات الدول النامية لايتوقف ادخارها(استثمارها) على الدخل وحده ولكن على حجم الصادرات أيضا، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت نسبة الصادرات في هذه الدول كلما تمكنت هذه الأخيرة من رفع الاستثمار ومن معدل النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي

ركزت النظرية النيوكلاسيكية بشكل كبير على تكوين رأس المال الى جانب العمل باعتباره مصدرا هاما يساهم في زيادة الانتاجية، وتشير هذه النظرية الى أهمية الابتكارات و التقدم التكنولوجي الذي اعتبروه يأخذ مكانه تلقائيا و يعتمد على عوامل غير اقتصادية، وجعلوا تراكم الرأسمالي اكثر انطباقا على الهياكل الاقتصادية القائمة في القرن التاسع عشر و العشرين[2]، كما تم افتراض امكانية الاحلال بين رأس المال و العمل وبمعزل عن نظرية السكان.

ان معظم هذه الحقائق تتعارض مع ما توقعته المدرسة الكلاسيكية، لذلك بدأت تظهر الأفكار الكلاسيكية المحدثة والتي تؤكد على[3]:

- الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد أخذ يتلاشى.
- أن حجم السكان لا يتغير مع التغير في الدخل الفردي.
- أن التقدم التكنولوجي يزيد من مستوى تكوين راس المال.
- أن حجم السكان و حجم راس المال ومستوى الفن الانتاجي، والتي تؤثر في معدل النمو تتحدد بواسطة قوى ينظر لها أنها خارج مجال علم الاقتصاد.
- التركيز على مشكلات الأجل القصير على عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز على الأجل الطويل.

كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دورا هاما في توسيع الانتاج وتحقيق النمو الاقتصادي والذي يتضمن ثلاث أفكار رئيسية هي:

---

[1]- صواليلي صدر الدين، نفس المرجع السابق، ص17

[2]- قادري محمد الطاهر، مدارس الفكر في الاقتصاد السياسي، المستقبل ابداع الماضي، الطبعة الاولى، دار الأوراسية للطباعة و النشر، الجزائر، 2009، ص135

[3]- مدحت القريشي، نفس المرجع السابق، ص67-68

- يتحدد معدل نمو الانتاج في الأمد الطويل بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفؤة، أي بمعدل نمو قوة العمل زائدا معدل نمو انتاجية العمل، والمحددة خارج النموذج مثل معدل النمو الطبيعي عند هارود، وان معدل النمو مستقل عن معدل الادخار ومعدل الاستثمار، ويعود ذلك الى أن المعدل الأعلى للادخار أو الاستثمار يتم تعويضه من قبل معدل أعلى لنسبة رأس المال للناتج (K/Y) أو معدل أوطأ لإنتاجية رأس المال(V/K)، وذلك بسبب الفرضية الكلاسيكية المحدثة الخاصة بتناقص عوائد رأس المال.
- ان مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار، ذلك لان معدل دخل الفرد يتغير ايجابيا مع معدل الادخار و الاستثمار سلبيا مع معدل نمو السكان.
- عند وجود تفضيلات معطاة للادخار(بالنسبة للاستهلاك) والتكنولوجية(دالة الانتاج) لدى بلدان العالم، سوف تكون هناك علاقة سالبة لدى البلدان المذكورة في ما بين K/L وV/K بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال للفرد، الأمر الذي يقود الى تلاقي بين معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة في ما بين بلدان العالم المختلفة.

1- نظرية شمبيوتر

تعتبر نظرية شمبيوتر من ابرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي، حيث اعتبر اتجاه النمو غير مستمر وانما يصل بسرعة الى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري، كما أن للعوامل التنظيمية و الفنية دورا مهما في عملية النمو، حيث يؤدي خلق منتج جديد واجراء التحسينات المستمرة عليه الى التنمية، وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات وابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة ، تؤدي فجأة الى زيادة ملموسة في الدخل الوطني[1].

1-1 عرض نظرية شمبيوتر:

تتضمن نظرية النمو حسب شمبيوتر ثلاثة عناصر وهي: الابتكار و المنظم والائتمان المصرفي، وذلك لأن الاستثمار في الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي وليس من الادخار، ما يؤدي الى زيادة عدد المنظمين، مما يرفع حصة الأرباح عن الأجور في الدخل بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار الذي يولد الرغبة لدى المنظم ليحصل على أرباح، بتحديده المنتج و الابتكارات فيساهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات، أحدهما محفز وتابع لحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد بالربح و الفائدة وحجم رأس المال القائم، فهو يتحدد على أساس الموازنة بين الايراد الحدي لإنتاجية رأس المال و الفائدة المفروضة للحصول عليه، وأما الأخر يحدث تلقائيا وهو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل، ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وانما يحدده الابتكار و التجديد.

[1]- كبداني سيد احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص38

1- 2 انتقادات نظرية شمبيوتر:

انتقدت نظرية شمبيوتر لكونها يجب أن تستند على مجموع التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية، وليست فقط على الابتكارات التي اعتبرها من مهام المبتكر وحده، في حين هي في الوقت الحالي من مهام المؤسسات ذاتها التي أصبحت تنفق على البحث و التطوير، وأن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمارات بل يمكن تمويلها بالعجز، اذا لم تكفي الادخارات والاستثمارات الحقيقية أو بواسطة أدوات السوق المالي، من أسهم و سندات وغيرها، كما أنه لا تتوفر الكثير من البلدان النامية على المنظمين الذين تعتمد عليهم نظريته في النمو، اضافة الى أن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل الى التنمية، بل تحتاج الى توليفة متنوعة من العوامل مثل الهياكل التنظيمية والادارية والعمل الماهر والدوافع والمحفزات.

2- نظرية روستو:

قام استاذ التاريخ الاقتصادي بجامعة كمبردج والت ريتمانروستو(w.w.Rostow) بتحديد درجة النمو الاقتصادي عند الدول المتخلفة في نظريته" مراحل النمو الاقتصادي"، التي استنبطها من تاريخ النمو الاقتصادي التي شهدها العالم، فهي ليست سوى نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة، وتتلخص هذه المراحل في[1]: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضوج، مرحلة الاستهلاك الوفير.

أ- مرحلة المجتمع التقليدي: تتسم هذه المرحلة بالتخلف الشديد وبالطابع الزراعي التقليدي، كما تتضمن وسائل انتاج بدائية ويسود فيها نظام الأسرة والعشيرة التي تلعب دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي السائد، ومن مظاهرها تفشي الاقطاع وتمسك المجتمع بالتقاليد، وانخفاض مستوى الانتاجية وحصة الفرد من الناتج القومي، ومن بين أهم الدول التي اجتازت هذه المرحلة من النمو الاقتصادي هي الصين، دول حوض البحر الأبيض المتوسط، وبعض دول أوروبا في القرون الوسطى، وحسب نظره تكون هذه المرحلة طويلة نسبيا وتتميز بالبطء الشديد.

ب- مرحلة التهيؤ للانطلاق: تعتبر مرحلة انتقالية تهيء ظروف الانطلاق التي لا تنبعث من داخل المجتمع التقليدي ذاته، وإنما تتسرب إليه من المجتمعات التي قطعت طريقا كبيرا في التقدم، وأهم خصائصها[2]:

- ظهور تنظيم سياسي واجتماعي عريض القاعدة هو الأمة.
- نمو التجارة الداخلية و الخارجية.
- ظهور المؤسسات المالية كالبنوك.
- تطور التعليم لصالح بعض الفئات من المجتمع.
- تحول مسار النشاطات الاقتصادية من المجال الزراعي الى مجالات الصناعة والتجارة والمواصلات.
- إعادة هيكلة أو بنية توزيع الدخول، أين تنتقل النسبة الأكبر منها الى الفئات التي تستخدمها في الانتاج.
- التركيز على العمل كمعيار أساسي لتقييم المجتمع لأفراده.

[1]- محمد مروان السمان وأخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، الطبعة السادسة، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2015، ص389-390

[2]-مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2014، ص553-554

ج- **مرحلة الانطلاق:** تعتبر من أهم المراحل لكونها منبع التقدم في المجتمع، حيث يصبح النمو في حالة عادية وتنتشر قوى التقدم والحداثة على المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية، وتتراجع قيم واهتمامات المجتمع التقليدي أمام التطلع الى التجديد و الابتكار في كل المجالات الاقتصادية، ويمكن تلخيص خصائصها في[1]:

- ارتفاع الاستثمار الصافي من 5% الى 10% من الناتج القومي الاجمالي.
- ضرورة تطوير قطاع أو أكثرمن القطاعات الصناعية الرائدة والرئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط لمرحلة الانطلاق باعتباره العمود الفقري في عملية النمو.
- وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة.

د- **مرحلة النضوج:** هي المرحلة التي تستكمل نمو جميع قطاعاتها الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات، وتعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا كونها حققت مستوى جيد في انتاجها المادي، كما تتسم بزيادة معدلات الاستثمار عن معدلات الاستهلاك، ومن مظاهرها:

- قيام العديد من الصناعات الأساسية كصناعة الحديد والصلب، والصناعات الميكانيكية والكيميائية.
- تتمتع كل من الدولة بازدهار كبير في حركة التجارة الخارجية، والمجتمع بالنضوج الفكري الفني.

هـ- **مرحلة الاستهلاك الوفير(الكبير):** تتميز باتجاه السكان نحو المدن وضواحيها، وانتشار المركبات، واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع، كما يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض الى جانب الطلب، اضافة الى ارتفاع متوسط دخول الأفراد وزيادة معدلات الاستهلاك وظهور الرفاهية في المجتمع.

الانتقادات الموجهة لنظرية روستو:

وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات تركزت حول ما اذا كان تقسيم هذه المراحل مقبولا وحتميا أم لا، ويمكن تلخيص أهمها في مايلي[2]:

- أن الخصائص لكل مرحلة ليست وحيدة ولا يمكن التفريق بينها لكونها غير واضحة لأنه لم يوضح كيف ينتقل الاقتصاد من مرحلة لأخرى، كما أهمل الصعوبات و العراقيل التي تواجه هذا الانتقال وكيفية التغلب عليها، كما هناك صعوبة لاختبار النظرية في حالة ما اذا تداخلت المراحل.
- المجتمع التقليدي ليس ضروريا وحتميا للتنمية، فالولايات المتحدة وكندا ونيوزيلندا وأستراليا ولدت حرة ولم تمر بهذه المرحلة.
- إن معامل رأس المال الناتج ليس ثابت عكس ما افترضه روستو مايعني حسبه عوائد ثابتة للحجم، وهذا ينطبق على الدول المتقدمة وليس النامية، كما يسيطر على هذه النظرية عنصر الغموض.

---

[1]- سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية، دراسات ومفهوم شامل، الطبعة الاولى، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص21-22

[2]- جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، التنمية الاقتصادية، مفاهيم نظريات تطبيقات، الطبعة الاولى، دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مر، 2012، ص86-87

- ركز روستو على الادخار إلا أنه لم يحدد وقت وسبب رفع معدلات الادخار، كما أهمل أثر العوامل غير الاقتصادية مثل التقاليد والمواقف والمؤسسات فيما يتعلق بالادخار والاستثمار، مع أنه يعترف بأن العديد من التغيرات الاقتصادية تنتج عن حدوث تغيرات في سلوكيات الانسان، كما أشار أن العملية التاريخية تسير في خط مستقيم نحو نهاية محددة لأنه يؤمن بوصول كل المجتمعات الى تلك النقطة اذا سارت على نهجه، لكن هذا الوصف يفشل في تفسير سبب بقاء المجتمعات في المرحلة التقليدية، كما فشل في تفسير سبب وصول مجتمعات لمرحلة ما قبل الاقلاع دون تجاوزها، وكيف قضت فترات طويلة في بعض المراحل دون غيرها، كل هذا يحكم عل هذه النظرية بعدم الصلاحية خاصة فيما تعلق بتنمية القطاع الزراعي كونها تهمل حقيقتين أساسيتين:
  - أن الانتظار حتى تتم عملية تنمية قطاع الزراعة يؤدي الى زيادة عدد العاطلين عن العمل لأن قيام الزراعة باستخدام ألات ونظم حديثة يخفض عدد العاملين فيها، ويساهم في رفع معدلات البطالة وانتشار الفقر.
  - تمثل الصناعة أهم العوامل المؤثرة في التقدم الزراعي بسبب ما توفره لها من معدات وأنظمة ري حديثة وأسمدة محسنة تساهم في رفع انتاجية العامل و الأرض[1]

3- النموذج النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي سولو- سوان(1956):

يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو 1956 اسهاما في تطوير النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي، فقد كان هدف هذا النموذج اعطاء حلا للمشكلة التي واجهت هارود- دومار، اذ يقول سولو" في الخمسينات فقد سعيت الى تتبع الخط الذي تم تحديده في شأن مسألة النمو بواسطة هارود-دومار، وقد شعرت بعض الارتياح في شأن هذا الخط، اذ بدأ على هارود-دومار أنهما كان يجيبان على التساؤل التالي: مت يكون الاقتصاد القومي قادرا على تحقيق النمو المتواتر عند معدل ثابت؟ وقد وصل بطرق مختلفة الى الاجابة التالية: أن معدل الادخار القومي (نسبة مدخرة من الدخل) = معامل رأس المال – الناتج X معدل نمو القوى العاملة"[2]، وأرجع سولو التوازن في النمو على المدى الطويل الى ثبات التوليفة الفنية لأنصبة عناصر الانتاج خاصة بين العمل ورأس المال، وعلى ذلك نشر بحث(مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي) عام 1956، والذي حاول فيه بناء نموذج للنمو على المدى الطويل مع افتراض امكانية الاحلال بين العمل ورأس المال.

3-1 فرضيات نموذج سولو:

يرتكز نموذج سولو على الفرضيات التالية[3]:

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد.
- الاقتصاد مغلق وتسود جميع أسواقه المنافسة الكاملة.
- إن هناك تشغيل كامل للعمالة ومخزون رأس المال.

---

[1]- محمد عبد العزيز ربيع، التنمية المجتمعية المستدامة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص185-186

[2]- روبرت صولوا(ترجمة ليلى عبود، مراجعة محمد دويدار)، نظرية النمو، الطبعة الثانية، حقوق الطبع و النشر بالعربية، بيروت، 2003، ص14

[3]-بن شمال محمد، نفس المرجع السابق، ص67

- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.
- دالة الانتاج متجانسة من الدرجة الاولى، وبالتالي هناك ثبات في عوائد السلعة.
- هناك مرونة في الأسعار و الأجور، وأن مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناءا على الانتاجية الحدية لهما.
- امكانية الإحلال بين عناصر الانتاج وخاصة العمل ورأس المال، فعن طريقة نسبة(رأس المال، العمل) وبتغيير المعاملات الفنية للإنتاج يمكن فقط تعديل ممر النمو عبر الزمن من ونحو التوازن، وهي ما تعرف بدالة الانتاج النيوكلاسيكية، أو دالة " كوب دوغلاس".
- كما أن دالة الانتاج"كوب دوغلاس" في ظل النظرية النيوكلاسيكية تتميز بالخصائص التالية[1]:

أ- تناقص الانتاجية الحدية:

$$\forall K > O . L > O$$

$$\begin{cases} F_K^I = \dfrac{\delta F}{\delta K} > 0, \dfrac{\delta^2 F}{\delta^2 K} < 0 \\ F_L^I = \dfrac{\delta F}{\delta L} > 0, \dfrac{\delta^2 F}{\delta^2 L} < 0 \end{cases}$$

ب- ثبات غلة الحجم

$$\forall \lambda > 0 \dots \dots \dots F(\lambda K . \lambda L) = \lambda F(K . L) = \lambda Y$$

حيث Fمتجانسة من الدرجة الاولى

ج- شرط Inada(1963)[2]:

من خصائص دالة الانتاج ايضا أن الانتاجية الحدية لعنصري العمل ورأس المال تؤولان الى الصفر، اذا ما ال عنصر العمل والمال الى ما لانهاية على التوالي، وتؤولان الى ما لا نهاية لما يؤولا عنصر العمل ورأس المال الى الصفر كالاتي:

$$\lim_{k \to \infty} (F_k) = \lim_{L \to \infty} (F_l) = 0$$

$$\lim_{K \to 0} (F_k) = \lim_{L \to 0} (F_l) = \infty$$

3- 2 عرض نموذج سولو- سوان:

يأخذ هذا النموذج شكلين، فالأول بدون ادراج التقدم التقني والثاني يتم بإدراج التطور التقني، وسنقوم بشرح كل واحد على حدى.

[1]- Vincent Drobinski. « introduction à l'économie ». Ellipses Edition Marketing.Paris.france.2015.p404

[2]- Murat Yildizoglu. « Sources de la croissance économique ». Université Bordeaux .france.vol.3.5.2011.p16

3- 2- 1 عرض نموذج سولو الاساسي بدون ادراج التطور التقني:

لقد تم بناء نموذج سولو الاساسي من معادلتين، تتمثل الاولى في دالة الانتاج و الثانية في تراكم راس المال كما يلي:

تعتمد دالة "كوب دوغلاس" على غلة الحجم الثابتة، وهي تأخذ الشكل التالي[1]:

$$Y = F(K.L) = K^{\alpha}L^{1-\alpha} \dots\dots\dots \alpha \in (0.1) \dots\dots\dots (1)$$

اذا قام سولو ببناء نموذجه مرتكزا على حصة الفرد الواحد من العمل أي فرضية ثبات الغلة، لتصبح دالة الانتاج الفردية السابقة كما يلي[2]:

$$\frac{Y}{L} = \frac{F(K.L)}{L} = \frac{K^{\alpha}L^{1-\alpha}}{L}$$

$$Y = \frac{K^{\alpha}}{L^{\alpha}} \cdot \frac{L^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}}$$

$$Y = \left(\frac{K}{L}\right)^{\alpha}$$

و منه نستنتج أن:

$$Y = F(K) = K^{\alpha} \dots\dots.. (2)$$

والمعادلة الرئيسية التالية لنموذج سولو تتعلق بتراكم رأس المال كالتالي:

$$K^{*} = \frac{dk}{dl} = I - \delta K$$

ومنه فإن التغير النسبي في مخزون رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار واهتلاك رأس المال بمعدل ثابت(δ)، وفي ظل اقتصاد مغلق فإن الاستثمار يساوي الادخار كما يلي[3]:

$$\begin{cases} K^{*} = I - \delta K \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3) \\ I = S = sY \\ K^{*} = sY - \delta K \Rightarrow K^{*} = sF(K,L) - \delta k \dots (4) \end{cases}$$

كما فرض سولو أن التشغيل (القوى العاملة) متغير خارجي يزيد بمعدل نسبي ثابت(n) فتصبح معادلة العمل كالتالي:

$$L_t = L_0 e^{nt} \dots\dots\dots\dots (5)$$

---

[1]- Murat Yildizoglu. « Sources de la croissance économique ». op.cit. p17

[2]- سفيان قمومية، رؤوس الاموال الاجنبية وأثرها على النمو الاقتصادي، النشر الجامعي الجديد تلمسان، الجزائر، 2017،ص137

[3]- مكي عمارية، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر ، دراسة قياسية خلال الفترة من 1986-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018، ص150-151

بمعنى ان عرض العمل المتاح يعادل معدل نمو قوة العمل في الفترة(0) الى الفترة(t)، وبتعبير أخر أن سولو استخدم كامل العمل المعروض أي ان هناك عمالة كاملة.

- وبتعويض المعادلة (5) في (4) نجد:

$$K^* = sF(K, L_0 e^{nt}) - \delta K \text{.....} (6)$$

- ومن جهة اخرى لدينا:

مخزون راس المال للفرد$\left(K = \frac{K}{L}\right)$، وبالتالي يكون معدل نموه كالآتي:

$$\frac{K^*}{K} = \frac{K^*}{K} - \frac{L^*}{L} \text{.....} (7)$$

$$\frac{K^*}{K} = \frac{sY-}{K} - \frac{L^*}{L} \text{.....} (8)$$

- وبما أن $\left(n = \frac{L^*}{L}\right)$ يمكن تعويض المعادلة (6) في المعادلة(7) فنحصل على[1]:

$$\frac{K^*}{K} = \frac{sF(K, L_0 e^{nt}) - \delta K}{K} - n$$

$$\frac{K^*}{K} = \frac{sF(K, L_0 e^{nt})}{K} - (n + \delta)$$

$$\frac{K^*}{K} = s\frac{Y}{K} - (n + \delta)$$

وأخيرا نحصل على معادلة تغير رأس المال التالية:

$$K^* = sY - (n + \delta)K \text{.....} (9)$$

وهو ما يعطينا المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأس المال الفردي، والذي يكتب على الشكل التالي:

$$K^* = sY - (n + \delta)K$$

$$K^* = sf(K) - (n + \delta)K \text{.....} (10)$$

حيث أن:

[1]- طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1970-2012، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2014، ص113

(s)تمثل معدل الادخار.

(δ)تمثل معدل اهتلاك رأس المال

(n)تمثل معدل نمو السكان

تمثل المعادلة(10) المعادلة الرئيسية لنموذج النمو النيوكلاسيكية لسولو، والتي توضح أن التغير في حصة العامل من رأس المال K^* يتحدد على أساس حصة العامل من الاستثمار$sf(K)$، والذي يجب أن يستثمر للمحافظة على حصة العامل الحالية من رأس المال أو نقطة تعادل الاستثمار$[(\delta + n)K]$، حيث تبين هذه المعادلة أن التغير في مخزون رأس المال تتغير عبر الزمن نتيجة لثلاث عوامل رئيسية[1]:

- زيادة الاستثمار للفرد والتي تؤدي الى ارتفاع نسبة رأس المال العامل أي علاقة طردية.
- معدل اهتلاك رأس المال للفرد(δK) حيث تؤدي الزيادة فيه الى انخفاض نسبة رأس المال للفرد.
- معدل انخفاض رأس المال للفرد نتيجة النمو السكاني(nK)، وتؤدي الزيادة فيه الى انخفاض نسبة رأس المال للفرد.

وفي ما يلي مخطط التوازن لنموذج سولو

الشكل رقم 08: مخطط التوازن لنموذج سولو

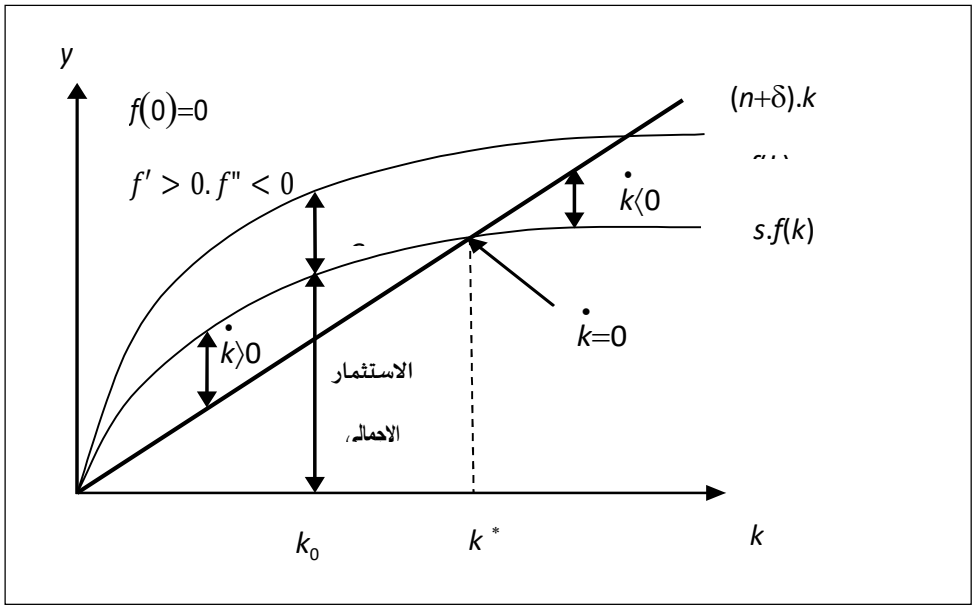

المصدر: العقون عبد الجبار، أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة(1990- 2016)، نفس المرجع السابق، ص 97

[1]-بزعي فطيمة، بن زروقي زكية، تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي بين النماذج النيوكلاسيكية و نماذج النمو الداخلي، مجلة الاقتصاد الصناعي، الجزائر، المجلد07، العدد2،12،جوان2017، ص360

يلاحظ من الشكل البياني ما يلي:

الحالة الاولى: $\mathrm{sf}(k) = (n+\delta)k \Rightarrow k^* = 0$

أي حالة التوازن وهي الوضعية التي يكون فيها الاقتصاد مستقرا ويحصل بتقاطع المنحنيين $sf(k)$ و $(n+\delta)k$ أي لما يكون تغير مخزون رأس المال يساوي صفر $(k^* = 0)$ فتصبح $sf(k) = (n+\delta)k$

الحالة الثانية $0 < sf(k) < (n+\delta)k \Rightarrow k^*$

وهي الوضعية التي يكون فيها الاقتصاد في حالة الركود، وبالتالي يكون تغير مخزون رأس المال سالب، ما يؤدي الى تراجع رأس مال الفرد من اليمين باتجاه التوازن نحو اليسار.

الحالة الثالثة: $0 > s(k) > (n+\delta)k \Rightarrow k^*$

هي الوضعية التي يكون فيها الإقتصاد في حالة إنعاش، أو ما يعرف بتقوية أو تعزيز رأس المال في الاقتصاد، وبالتالييكون تغير مخزون رأس المال موجب، بحيث يسمح بزيادة رأس مال الفرد من اليسار بإتجاه التوازن نحو اليمين.

ومن أجل توضيح نموذج النمو النيوكلاسيكي ل"سولو- سوان" للحالة التوازنية رياضيا، سيتم استخدام دالة الانتاج من الشكل "كوب دوغلاس" والمقترحة من طرف سولو، حيث (α) هي نصيب رأس المال من الناتج أو مرونة الانتاج بالنسبة لرأسمال، في هذه الحالة فإن المعادلة الرئيسية رقم(10) ستأخذ الشكل التالي[1]:

$$k^* = sk^{\alpha} - (n+\delta)k \dots\dots (11)$$

ففي حالة التوازن فإن كمية رأس تحدد عن طريق الشرط $(k^* = 0)$، وعليه يمكن الحصول على القيم التوازنية لرأس المال (k^*) و (y^*) كما يلي:

$$k^* = 0 \Rightarrow sk^{\alpha} - (\delta+n)k = 0 \Rightarrow sk^{\alpha} = (\delta+n)k$$

$$\Rightarrow \frac{sk^{\alpha}}{k} = (\delta+n) \Rightarrow \frac{s}{kk^{-\alpha}} = (\delta+n)$$

$$\Rightarrow \frac{s}{k^{1-\alpha}} = (\delta+n)$$

$$\Rightarrow k^{1-\alpha} = \frac{s}{(s+n)}$$

$$\Rightarrow k^* = \left(\frac{s}{\delta+n}\right)^{1-\alpha} \dots\dots\dots (12)$$

بتعويض المعادلة رقم(12) في المعادلة رقم (02) نجد:

[1]--Murat Yildizoglu « sources de la croissance économique ».op.cit.p20-21

$$y = k^{\alpha} = f(k)$$

$$y^* = \mathrm{F}(k^*)$$

$$y^* = (k^*)^{\alpha}$$

$$y^* = \left[\left(\frac{s}{\delta + n}\right)^{1-\alpha}\right]^{\alpha}$$

$$y^* = \left(\frac{s}{\delta+n}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \quad \text{.....(13)}$$

المعادلة (13) تدعى بمعادلة الدخل الفردي في الأجل الطويل، وهي قيمة ثابتة لأن كل المعطيات التي على يمين المعادلة ثابتة. كما أنها تفسر التفاوت بين الاقطار بحيث أنه مع بقاء كل العوامل الأخرى على حالها فإن معدلات الادخار المرتفعة تعكس المستوى المرتفع للدخل، أي أن هذا البلد غنيا نسبيا، أما من الجهة الثانية فزيادة معدل السكان تعكس الدور السلبي في كون البلد فقير، وبالتالي لم يستطيع هذا النموذج أن يوضح حقيقة نمو دخل الفرد في المدى الطويل، فعند وصول الاقتصاد الى حالة التوازن، سيثبت متوسط الدخل للفرد ولا ينمو عند الحالة المستقرة، وعلية تم ادراج عامل التقدم التكنولوجي في النموذج اللاحق

3- 2- 2 عرض نموذج سولو الأساسي مع ادراج التطور التقني:

استنادا الى ما سبق يلاحظ أن النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، وما يمكن استنتاجه أن الاقتصاد ينمو بسبب تخصيص جزء من مصادره، والذي يؤدي الى تدعيم الاستهلاك مستقبلا وبالتالي زيادة معدل النمو، فالتراكم الرأسمالي يساهم في إحداث النمو في الأجل القصير، أما في المدى الطويل فإن معدلات النمو تتجه نحو الاستقرار، ومنه لا يمكن الاعتماد على الخصائص الذاتية للاقتصاد[1]، ومنه يرى سولو أنه يجب إحداث صدمات خارجية تمثلت في عامل التكنولوجية لأنها تؤثر على النمو الاقتصادي، وهي العامل الوحيد الذي يمكن من رفع الانتاج لأنه يدعم مردودية انتاجية العامل لتحليل النمو في الأجل الطويل وفي الحالة المستقرة كونه عامل مستقل عن الظواهر الاقتصادية.

ولإبراز أثر العامل التكنولوجي في عملية الانتاج ننطلق من الشكل العام لدالة الانتاج $F(K, L)$، حيث أن التقدم التقني(A) هو الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي والتي تأتي من مختلف تأثيرات التقدم التكنولوجي، وهناك عدة تقسيمات له نلخصها في مايلي[2]:

- التقدم التقني الذي يدعم انتاجية العامل، ويدعى هذا التقدم حياديا من وجهة نظر" هارود" ويأخذ الشكل التالي:

$$Y = F(K, AL)$$

- التقدم التقني الذي يدعم انتاجية رأس المال، ويدعى هذا التقدم حياديا من وجهة نظر "سولو" ويأخذ الشكل التالي:

[1]- رشيد ساطور، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، علاقات وروابط، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الجزائر، العدد03، 2013، ص95

[2]- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية(نظريات- نماذج- استراتيجيات)، الطبعة الاولى، نفس المرجع السابق، ص110

$$Y = F(AK, L)$$

- التقدم التقني من وجهة نظر "هيكس" ويأخذ الشكل التالي: $Y = AF(K, L)$، أي التطور التقني يقوم بزيادة فعالية عنصر العمل وراس المال معا.

وعادة ما يتم افتراض التقدم التقني الذي يدعم انتاجية العمل لدراسة النمو في الأجل الطويل، وعليه تأخذ دالة الانتاج الشكل التالي[1]:

$$Y = F(K, AL) = K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha} \dots\dots\dots\dots\dots (14)$$

كما افترض سولو أن التقدم التكنولوجي (A) هو متغير خارجي يتزايد بمعدل ثابت كما يلي:

$$g = \frac{A^*}{A}$$

اذن سنقوم بإيجاد معدل النمو المدعوم بالتقدم التقني في نموذج سولو، وأن تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي

$$K^* = sY - \delta K \Rightarrow \frac{K^*}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta$$

اما دالة الانتاج الفردية فتكتب كما يلي:

$$Y = \frac{Y}{L} = \frac{K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^{\alpha}}{L^{\alpha}} \cdot \frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}} \Rightarrow Y = K^{\alpha}A^{1-\alpha} \dots\dots\dots\dots\dots (15)$$

نفترض ان نسبة الناتج الفردي للتقدم التقني $\tilde{Y} = \frac{Y}{A}$،ونسبة رأس المال الفردي للتقدم التقني $\tilde{K} = \frac{K}{A}$ ومنه يمكن تعويض المعادلة (15) لإيجاد المعادلة الاساسية لنمو معدل راس المال الفردي، وتصبح دالة الانتاج الفردية تكتب على الشكل التالي

$$\tilde{Y} = \frac{Y}{A} = \frac{K^{\alpha}A^{1-\alpha}}{A} = K^{\alpha}A^{1-\alpha-1} = K^{\alpha}A^{-\alpha} = \frac{K^{\alpha}}{A^{\alpha}}$$

$$\tilde{Y} = \tilde{K}^{\alpha} \dots\dots\dots\dots\dots (16)$$

وعليه فإن معادلة تراكم راس المال عبر الزمن تمثل المعادلة الرئيسية الثانية في هذا النموذج حيث[2]:

$$\frac{\dot{\tilde{K}}}{\tilde{K}} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} - \frac{\dot{A}}{A} \Rightarrow \frac{\dot{\tilde{K}}}{\tilde{K}} = s\frac{Y}{K} - \delta - n - g$$

$$\frac{\dot{\tilde{K}}}{\tilde{K}} = s\frac{Y}{K} - (\delta + n + g)$$

[1]- البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، قياس اثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي ، حالة الاقتصاد الجزائري، ملتقى دولي حول منتدى الاقتصاديين المغاربة، الجزائر 2008، ص11منشور على الموقع الالكتروني التال WWW.UNIV.CHLEF.DZ/UHBC/SEMINAIRES_2008/com...../com_8.pdf تاريخ الاطلاع 2021/07/03

[2]-طويل بهاء الدين، دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1990-2010، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد المالي، باتنة ، الجزائر، 2016، ص118-119

ولدينا:

$$\frac{Y}{K} = \frac{Y}{L} \cdot \frac{L}{K} = y \cdot \frac{1}{k}$$

$$\frac{Y}{K} = \frac{y}{k}$$

ومن جهة أخرى لدينا:

$$\frac{y}{k} = \frac{y}{A} \cdot \frac{A}{k} \Rightarrow \frac{y}{k} = \tilde{y} \cdot \frac{1}{\frac{k}{A}}$$

$$\frac{y}{k} = \frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$$

ومنه نجد:

$$\frac{Y}{K} = \frac{y}{k} = \frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$$

وبتعويض $\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$ مكان $\frac{Y}{K}$ في المعادلة الرئيسية نجد:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}} - (\delta + n + g)$$

$$\dot{\tilde{k}} = s\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}\tilde{k} - \tilde{k}(\delta + n + g)$$

$$\dot{\tilde{k}} = s\tilde{y} - \tilde{k}(\delta + n + g)$$

$$\dot{\tilde{k}} = s\tilde{k}^{\alpha} - \tilde{k}(\delta + n + g)$$

حيث يتم تحقيق التوازن عن طريق[1]:

$g = g_k = g_A$ ، مع العلم ان $\frac{K}{A}\tilde{K} =$ *أي ان* $\frac{\dot{\tilde{K}}}{\tilde{K}} = 0$ وهي الحالة المستقرة، وبالتالي يصبح حاسل راس المال الفردي للتقدم التقني في الحالة التوازنية المستقرة:

[1]- مكي عمارية، اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، نفس المرجع السابق، ص157

$$\dot{\tilde{K}} = \left(\frac{s}{\delta + n + g}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

تقدم هذه المعادلة تفسير واضح لنسبة رأس المال الفردي للتقدم التقني $\tilde{K}$ في المدى الزمني الطويل، وهي تأخذ شكل اذا كان معدل نمو التقدم التقني g يساوي الصفر، كما نلاحظ أن $\dot{\tilde{K}}$ ثابتة، بمعنى انها لا تتغير مع الزمن لثبات المعاملات على يمين المعادلة، ما يعني ان نعدل النمو طويل الاجل لا يعتمد على السياسات الاقتصادية[1]

اما قيمة الانتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني تأخذ الشكل التالي:

$$\dot{\tilde{Y}} = \left(\frac{s}{\delta + n + g}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

فهذه المعادلة تفسر الفرق الواضح بين الدول المتقدمة والفقيرة، حيث ان البلدات التي تتوفر على معدل استثمار لراس المال مرتفع، ونمو ديمغرافي ضعيف فهي من الدول الغنية و العكس بالنسبة للدول الفقيرة، ويرجع سبب الفقر في تلك الدول الى انخفاض معدل الاستثمار او الزيادة في معدل نمو السكان او ضعف التقدم التقني.

3- 3 نتائج و انتقادات نموذج سولو- سوان:

من بين نتائج نموذج سولو لدينا التقارب المطلق والتقارب الشرطي، حيث يشمل التقارب المطلق[2] في أن الدول ذات الاقتصاديات الفقيرة لها نمو فردي يفوق الدول الغنية بدون أن يكون مرتبط بخصوصيات اقتصادها، ولكن هذه الدول الفقيرة لها اقتصادها في الفترة الابتدائية أقل من الدول المتقدمة، وبالتالي فإن معدل نموها Y و K قيم يفوق الدول المتقدمة، وما يجب معرفته أنه رغم وجود التقارب المطلق بين مجموعة من الدول هذا يعني بضرورة أن التشتت ما بين دخول هذه الدول يتقلص في الزمن، أما التقارب الشرطي يتمثل في أن الحالة النظامية تختلف من بلد الى أخر وبالتالي فإن نمو اقتصاد ما يزداد كل ما كان بعيد عن وضعيته النظامية، فإذا كان معدل الادخار في الاقتصاد الغني يفوق معدل الاقتصاد الفقير، هذا ما يؤدي بالاقتصاد الغني أن يكون نسبيا بعيد عن وضعيته النظامية، وبالتالي فإن التقارب المطلق يكون غير محقق[3].

لكن هذا النموذج رغم فائدته التحليلية التي قدمها لنظرية النمو الاقتصادي إلا أنه لم يخلو من الانتقادات أهمها[4]:

- اهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الاحلال بين رأس المال والعمل.
- إهمال سولو مدى تأثير التغير التكنولوجي وأبقاه كمتغير خارجي رغم أهميته الكبيرة.
- افتراض النمو لتماثل السلع افتراض غير واقعي خاصة في السلع الرأسمالية.
- افتراض الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة أمر بعيد عن الواقع ويكون أكثر ابتعادا في البلدان المتخلفة.

---

[1]- البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، قياس اثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي، حالة الاقتصاد الجزائر، نفس المرجع السابق، ص12

[2]-خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، نفس المرجع السابق، ص52

[3]- اشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، الطبعة الاولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص90

[4]- اسماعيل محمد بن قانة، نفس المرجع السابق، ص117

4- نموذج جيمس ميد للنمو الاقتصادي1961:

قام جوهان ميد وهو من أنصار النيوكلاسيكية أثناء فترة عمله بجامعة كمبرج، بمحاولة توضيح مدى امكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي، وقد نشر محاولته تلك التي عرفت بعد ذلك باسم نموذج ميد عام 1961 في كتابه الصادر بعنوان "النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي"[1]

4-1 عرض النموذج:

استخدم ميد دالة الانتاج التي تسمح بوجود وفورات الحجم بين عناصر الانتاج المتغيرة، ولقد افترض أن هناك منتجا واحدا يمكن انتاجه، إما لتكوين رأس المال أو الاستهلاك، وأن هناك ثلاث عوامل للإنتاج وهي رأس المال K ،والعمل L ، والارضR ،مع الزمن t، ومن أهم الفرضيات التي قام عليها النموذج هي ما يلي[2]:

- أن الاقتصاد مغلق، مع سيادة المنافسة الكاملة في أسواقه.
- ثبات عوائد السلعة.
- كل من السلع الرأسمالية و السلع الاستهلاكية يتم انتاجها محلي.
- الماكينات و الآلات هي الشكل الوحيد لرأس المال في الاقتصاد، مع افتراض تشابه جميع الماكينات في المجتمع.
- افتراض ثبات أسعار السلع الاستهلاكية.
- أن هناك استخدام كامل للأرض و العمل.
- نسبة العمل لرأس المال يمكن تغييرها في الزمن القصير و الطويل.
- هناك امكانية احلال بين السلع الرأسمالية وبعضها البعض، وبين السلع الاستهلاكية وبعضها البعض.

من خلال هذه الفرضيات تم بناء نموذج ميد للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن انتاج مختلف السلع في المجتمع يعتمد على أربعة عناصر رئيسية[3]:

- ✓ المخزون الرئيسي او الفعلي لراس المال K.
- ✓ القدر المتاح من قوة العملL .
- ✓ القدر المتاح لاستخدام الأرض والموارد الطبيعية الاخرى N.
- ✓ عامل الزمن المؤثر على المعلومات والفن الانتاجي خلال الفترة T.

ويمكن التعبير عنها بالشكل التالي

$$Y = F(K.L.N.T) \text{.....(01)}$$

حيث أن:

[1]- ضيف أحمد، نفس المرجع السابق، ص36

[2]- بو شمال محمد، نفس المرجع السابق، ص75

[3]- ضيف أحمد، نفس المرجع السابق، ص37

Y: يمثل الناتج الصافي أو الدخل القومي

L: يمثل قوة العمل

K: المخزون الفعلي لرأس المال

N: الأرض و الموارد الطبيعية

T: الزمن المؤثر على التقدم التقني

وبافتراض ثبات القدر المتاح من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى، فإن الناتج الصافي يمكن أن يزداد من سنة لأخرى بزيادة العناصر الثلاث الأخرى، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$\Delta Y = V.\Delta K + W.\Delta L + \Delta Y^{*} \text{.....(02)}$$

حيث أن:

V: الناتج الحدي رأس المال

W: الناتج الحدي لقوة العمل

Y^{*}: تستخدم للدلالة على حجم الانتاج نتيجة تغير مستوى التكنولوجي T.

وعلى ذلك يصبح المعدل النسبي لنمو الناتج السنوي على النحوالتالي

$$\frac{\Delta y}{y} = \left(\frac{VK}{Y}.\frac{\Delta K}{K}\right) + \left(\frac{WL}{Y}.\frac{\Delta L}{L}\right) + \left(\frac{Y^{*}}{Y}\right) \text{.....(03)}$$

بوضع $Y = \frac{\Delta Y}{Y}$ التي تمثل معدل النمو النسبي للناتج،و $K = \frac{\Delta K}{K}$ والتي تمثل معدل النمو النسبي لرأس المال، $n = \frac{\Delta L}{L}$ والتي تمثل معدل نمو السكان، و $r = \frac{\Delta Y^{*}}{Y}$ التي تمثل معدل النمو التكنولوجي، فإن المعادلة(03)تصبح على الشكل التالي:

$$Y = \frac{VK}{Y} \cdot K + \frac{WL}{Y} \cdot n + r \dots\dots\dots\dots (04)$$

وبوضع: $U = \frac{VK}{Y}$ والتي تمثل الناتج الحدي النسبي لرأس المال $Q = \frac{WL}{Y}$والتي تمثل الناتج الحدي النسبي للعمل، ومنه تصبح المعادلة (04) على الشكل التالي:

$$Y = UK + Qn + r \dots\dots\dots (05)$$

هذه المعادلة توضح ان معدل نمو الناتج هو محصلة لثلاث معدلات للنمو

الأول: معدل نمو رأس المال مرجح بالناتج الحدي لرأس المال.

الثاني: معدل نمو السكان مرجح بالناتج الحدي لقوة العمل.

الثالث: معدل النمو التكنولوجي.

ومن المعروف ان معدل النمو الحقيقي يقاس بمعدل نمو دخول الأفراد، وعلى ذلك فإن معادلة ميد الأساسية والخاصة بمعدل نمو الدخل الفردي تأخذ الشكل التالي[1]:

$$Y - r = UK - (1 - Q)n + r \dots\dots\dots\dots (06)$$

هذه المعادلة تعبر عن استبعاد معدل نمو السكان لحساب معدل نمو الدخل الفردي، وباعتبار أن $I = S$ وأن $S = SY$

وأن $K = \frac{\Delta K}{K} = \frac{SY}{K} = \frac{1}{K}$ وبالتالي فإن

$$UK = V\frac{K}{Y} \cdot \frac{SY}{K} = V \cdot S \dots\dots\dots\dots (07)$$

وبتعويض المعادلة(07)في المعادلة(06)فإنه يصبح لدينا

$$Y - n = V \cdot S - (1 - Q)n + r \dots\dots\dots\dots (08)$$

بثبات عدد السكان*(n=0)* فإن معدل نمو دخل الفرد سيعتمد على كل من معدل التراكم الرأسمالي *V.S* ومعدل التقدم التكنولوجي r ، وتصبح المعادلة على الشكل التالي

$$Y = S \cdot V + r \dots\dots\dots\dots (09)$$

واذا كان معدل النمو التكنولوجي ثابت أيضا فإن المعادلة الأساسية تصبح على النحو التالي:

$$Y = V \cdot S \dots\dots\dots (10)$$

افترض "ميد" مجتمعا يتحقق فيه ثبات معدل نمو الناتج الصافي أو الدخل، وأيضا ثبات معدل نمو نصيب الفرد من الدخل، أي أن معدل نمو السكان ثابت ولا يوجد تقدم في المستوى التكنولوجي، مثل هذا المجتمع عليه أن يوفر ثلاث شروط حتى تمكنه البدء في زيادة معدل نمو الناتج وهي:

- ✓ أن تكون جميع مرونات الاحلال بين مختلف العناصر تساوي الوحدة.
- ✓ أن يكون التقدم التكنولوجي متعادلا اتجاه كافة العناصر.
- ✓ ثبات الجزء المدخر من الأرباح و الأجور والريع، وهذا يعني ثبات نسبة المدخرات الاجمالية الى الدخل.

ونظرا لافتراض ثبات Y في بداية النمو، فإن K سيكون هو أيضا ثابت، ونظرا لأن $K = \frac{SY}{K}$ مع افتراض ثبات S، فإن K ستكون هي أيضا ثابتة في حالة ثبات $\frac{Y}{K}$ ومن المفروض ان $\frac{Y}{K}$ تكون ثابتة اذا كان كل من Y و K ينموان بمعدل متساوي، حيث يقتضي ذلك أن تكون $Y = K$ وهو يعني أن نمو الدخل يصبح ثابتا.

باعتبار ان وضع التوازن عند "ميد" يعتمد أساسا على معدل تراكم مخزون راس المال، وافتراض كذلك انه يوجد معدل حرج لمخزون رأس المال، هو الذي يحقق ذلك التوازن، وأي زيادة أو نقص عن هذا المعدل سينجم عنه عدم التساوي بين K و Y

[1]- ضيف أحمد، نفس المرجع السابق، ص38

.وبافتراض أن a يرمز الى هذا المعدل الحرج، فإن المعادلة(05) تصبح على الشكل التالي[1]:

$$a = Ua + Qn + r \Longrightarrow a = \frac{Q-r}{1-U} \text{.....(11)}$$

في حالة حدوث انحراف عن مستوى بداية النمو فإننا نكون بصدد احتمالين هما:

- اذا كان $K > a$ فإن الدخل سينمو بمعدل أقل من ذلك المعدل الذي ينمو به مخزون رأس المال، وذلك نتيجة لانخفاض المدخرات، وعلى ذلك سيتجه معدل نمو رأس المال نحو المستوى الحرج.

- اذا كان $K < a$فإن الدخل سينمو بمعدل أكبر من معدل نمو مخزون رأس المال، وذلك نتيجة لارتفاع المدخرات.

ويمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 09: نموذج النمو المتوازن عند ميد

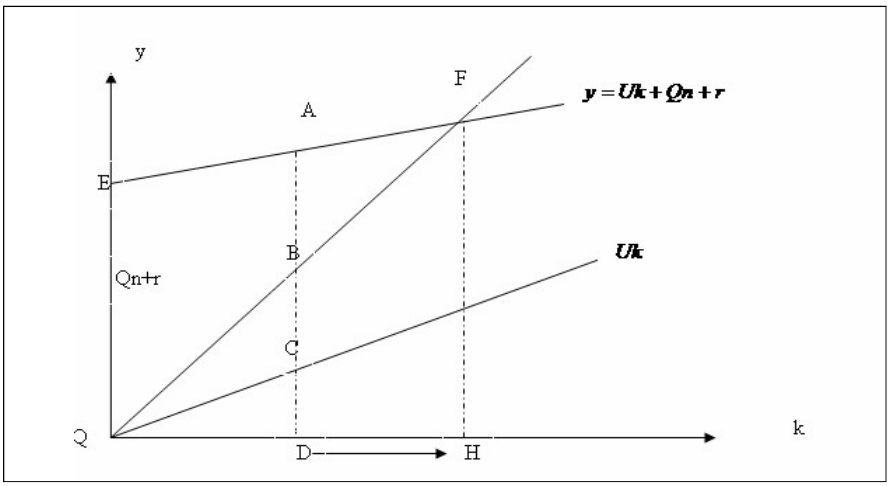

المصدر: ضيف أحمد، نفس المرجع السابق، ص 39

عند النقطة D نجد أن قيمة Y أكبر من قيمة K أي أن $BD < AD$ وبالتالي فإن قيمة K ستبدأ بالتزايد من النقطة H والتي تحقق تساوي معدل نمو الدخل Y مع معدل نمو مخزون رأس المال K، والتي تمثل نقطة ابتداء النمو الاقتصادي.

4- 2 تقييم نموذج ميد:

بالرغم لما قدمه نموذج "ميد" من تفسير للنمو الاقتصادي، باعتباره أحد ممثلي النظرية النيوكلاسيكية إلا أنه تعرض للعديد من الملاحظات و الانتقادات التي تتمثل في:

- ✓ ان النموذج يفترض اقتصاد مغلق لا دور للتجارة الخارجية فيه مع اهمال الدور المؤسسي للمجتمع.
- ✓ يتم بناء النموذج على أساس الافتراض التقليدي وسيادة سوق المنافسة الكاملة، وهو افتراض نظري لا وجود له في الواقع العملي.

[1]- ضيف أحمد، نفس المرجع السابق، ص39

- ✓ افتراض أن السياسة النقدية كفيلة بالمحافظة على ثبات أسعار السلع الاستهلاكية، وأن تغير معدلات الأجور النقدية كفيل بتحقيق العمالة الكاملة، غير واقعي
- ✓ افترض نموذج " ميد" تشابه جيع الآلات وان هناك احلال كامل بين هذه الآلات وبعضها البعض، ولم يفرق النموذج بين احلال الآلات في الزمن القصير واحلالها في الزمن الطويل.
- ✓ استخدم النموذج الرياضي المستخدم بالبدائية، ولا يصف العديد من العلاقات الواردة به، لذلك جاء قاصرا عن تقديم العديد من البدائل[1].

5- نموذج آرثر لويس للنمو الاقتصادي:

5-1 تقديم النموذج:

إن أحد أهم منهجيات تقييم الأداء التنموي في المدى الطويل قد ارتكزت على ما يعرف بنموذج الاقتصاديات الثنائية، الذي طوره لويس سنة 1954 في اطار الجيل الأول لاقتصاد التنمية، يشمل النموذج على قطاعين للإنتاج هما:

- قطاع حديث يتوفر على دالة الانتاج كما في النموذج النيوكلاسيكي.
- قطاع تقليدي يعتمد الانتاج فيه على عنصر العمل وعنصر الموارد الطبيعية، غالبا في شكل الأرض القابلة للزراعة، حيث يتصف بوجود وفرة في عنصر العمل تجعل الانتاجية الحدية لهذا العنصر تقارب الصفر، ويعتمد النمو في مثل هذا النموذج على انتقال العمالة من القطاع التقليدي الى القطاع الحديث، حتى يبلغ الاقتصاد مرحلة التحول الهيكلي، يتبع بعد ذلك مسار النموذج النيوكلاسيكي[2].

افترض لويس من خلال نموذجه ان القطاع الزراعي يتميز بانخفاض الانتاجية، مداخيل منخفضة ومستوى ادخار منخفض ونقص معتبر في التشغيل، اما القطاع الصناعي يفترض انه متقد التكنولوجيا مع مستويات مرتفعة من الاستثمار و العمل في محيط حضري، ويتم جذب اليد العاملة من القطاع الزراعي التقليدي الى القطاع الرأسمالي الصناعي، عن طريق الأجور المرتفعة نسبيا في هذا القطاع، وحيث الانتاجية الحدية في القطاع التقليدي منخفضة نسبيا، فإن هجرة اليد العاملة الى القطاع الرأسمالي ستؤدي الى زيادة في الدخل و الناتج، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي ككل، كما أشار لويس أن هناك أربع قنوات يمكن من خلالها أن يؤدي النمو في القطاع المتحضر الى تحقيق فوائد للقطاع التقليدي تتمثل في[3]:

أ- إن تشغيل فائض العمل سيؤدي الى ايجاد فرص أفضل للعمل وأجور أكثر ارتفاعا للمهاجرين وأبنائهم، مما يؤدي الى اتاحة الفرص للتحويلات النقدية التي سيقوم بها المهاجرين.

ب- أما القناة الثانية تتم عن طريق أعمال البنية التحتية التي يقوم بها القطاع الرأسمالي(الصناعي) مثل الطرق والسكك الحديدية و الكهرباء و الماء، هذه التسهيلات ستؤدي الى تحسين الانتاجية ونوعية الحياة في القطاع التقليدي.

---

[1]- هند سعدي، نفس المرجع السابق، ص 75

[2]-سعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007، ص29

[3]- سعيدي يحي، نفس المرجع السابق، ص28-30

ج- سيقوم القطاع الرأسمالي بتمويل التنمية في القطاع التقليدي عن طريق حصيلة الضرائب الاعلى في القطاع الصناعي المتقدم، بالإضافة الى انتشار المعلومات و المعرفة التي ستؤدي الى نمو الاقتصاد ككل.

د- التبادل بين القطاعين سيكون لصالح كليهما، حيث ان اتساع السوق سيدفع بالمنتجين في القطاع التقليدي الى زيادة انتاجهم، مما يوفر فرص عمل اضافية لهم، الذي بدوره سيؤدي الى زيادة مداخيلهم، كما أن القطاع الرأسمالي هو في أمس الحاجة الى المنتجات الزراعية التي لا يقوم بإنتاجها.

2-5 نقد نموذج آرثر لويس:

تعرض نموذج أرثر لويس لمجموعة من الانتقادات أهمها:

- ✓ ان انتاجية العمل الصفرية في المناطق الريفية يمكن أن تكون في أوقات فقط، بحيث في أوقات أخرى من السنة(مواسم الحرث والبذر وجني المحاصيل) ستزداد الحاجة بدرجة كبيرة الى اليد العاملة.
- ✓ ان فرضية الطلب الثابت لليد العاملة من طرف القطاع الصناعي مثيرة للجدل، حيث أن التطور التكنولوجي سيؤدي حتما الى تخفيض الحاجة الى اليد العاملة، بالإضافة الى ذلك في فترة الازمات فإن الطلب على الأيدي العاملة سينخفض الى أدنى مستويات.
- ✓ ان فكرة التقطير تم انتقادها بحدة، بحيث لا يمكن التأكيد بأن المداخيل المرتفعة في القطاع الرأسمالي ان كان سيتم ادخارها، بحيث في حالة استهلاك هذه المداخيل، فلا تبقى أموال لتمويل الاستثمارات و التنمية.
- ✓ أثبتت التجارب بأن الهجرة في الدول النامية من القطاع التقليدي الى القطاع الصناعي، كانت دوما أكبر من قدرة استيعاب القطاع الرأسمالي لها، مما يؤدي الى ارتفاع معدلات الفقر.

6- تقييم النظرية النيوكلاسيكية:

ساهمت النظرية النيوكلاسيكية بقدر كبير في نظريات النمو الاقتصادي، حيث أثبتت التطورات الفعلية للاقتصاد بأنها تكون أقرب الى التوازن اذا لم تكن متوازنة، مع ذلك أعتبر النموذج النيوكلاسيكي في النمو الاقتصادي غير كاف لأسباب عديدة يمكن تلخيص الأسباب الجوهرية التي أدت الى تناقض النظرية النيوكلاسيكية مع الواقع الاقتصادي في ما يلي[1]:

أ- حتمية التقارب بين الاقتصاديات المختلفة:

وفقا لنموذج النمو النيوكلاسيكية المتعلقة بالاقتصاديات المختلفة، فإن معدل النمو الفردي يرتبط عكسيا بالمستوى الأولي للإنتاج أو الدخل الفردي، وبصفة خاصة اذا كانت الاقتصاديات متماثلة بالنسبة لتفضيلات الافراد ومستوى التكنولوجية، وبذلك فالاقتصاديات الفقيرة تنمو أسرع من الاقتصاديات الغنية.

مما يعني أن هناك قوى تدفع الى التقارب في مستويات الناتج الفردي و الدخل الفردي، كما يعني كذلك أن الفروق و الاختلافات بين مستويات الدخل والناتج الفردي لأي اقتصاديين، يتماثلان في مستوى التكنولوجية والتفضيلات ومعدلات النمو السكاني ستكون فروقا مؤقتة، وتتجه مستويات الدخل الفردي للاقتصادين الى التقارب في الاجل الطويل.

[1]- ميشيل توادرو، ترجمة حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 154

ب- اغفال دور السياسات الاقتصادية:

لقد تعرضت النظرية النيوكلاسيكية الى نقد شديد يتعلق بعدم تأثر معدل النمو الاقتصادي بالسياسات الاقتصادية الحكومية(الانفاق الحكومي، الضرائب، عجز الموازنة...الخ)، نظرا لأنه لا يتأثر الا بالعوامل الخارجية، اذ ترى بأن الاقتطاع الاجباري الازم لتغطية النفقات العامة ليس لها أي أثر الا نزع المدخرات الخاصة، على اعتبار أن هذا الاقتطاع ينقص من معدل الادخار في الاقتصاد مما يؤدي الى تضييق النشاط الخاص الرأسمالي، ومن ثم فإن الاقتطاع العام لا يمكن تبريره الا اذا كان معدل الادخار في الاقتصاد أكثر ارتفاعا من المعدل الطبيعي، ففي هذه الحالة يسمح الاقتطاع العام بعلاج التراكم المكثف من رأس المال الخاص.

ان الواقع الاقتصادي والدراسات التي أجراها رينولدز *Reynolds* عام 1983، أثبتت عدم صحة الفرضيات المتعلقة بإغفال السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، حيث قام بدراسة التغيرات الملحوظة في معدلات النمو في عدة دول لا تقل عن 10 سنوات، واستنتج بأنه غالبا ما يرجع النمو الاقتصادي الى تغيرات محسوسة في السياسات الاقتصادية وذلك ما ينطبق على وضع الدول النامية.

ج- اغفال دور التصرفات الاقتصادية لأطراف النشاط الاقتصادي:

ترى النظرية الاقتصادية بأن النمو الاقتصادي لا يتأثر الا بالعوامل الخارجية لذلك رأت بأن سلوك أو تصرفات أطراف النشاط الاقتصادي (استثماراتهم، بحوثهم....الخ) لا تؤثر على معدل النمو الاقتصادي، فهي تشير الى أن الاستثمار لا يمكن أن يعتبر من بين العوامل التي قد تنعكس على معدل النمو الطويل الأجل، فنموذج سولو يعتبر أن الايرادات الحدية لرأس المال ايرادات متناقصة، مما يعني أنه مع مزيد من الاستثمارات يتحقق المزيد من التراكم في رأس المال، والذي يتجاوب حجمه معدل الحجم الفعال من القوة العاملة كعامل خارجي للنمو.

المبحث الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي(نماذج النمو الداخلي)

إن الاداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في القاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد الى عدم الرضا عن تلك النظريات، والتي تؤكد على أنه هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة، وفي غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي فإن كل هذه الاقتصاديات سوف تصل الى توقف النمو(نمو صفر)، وعليه فليس هناك غرابة بأن هذه النظرية فشلت في اعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصادات المختلفة في العالم[1].

منذ منتصف الثمانينات ظهرت نظريات النمو الداخلي كنتيجة لتنامي الانتقادات التي تم توجيهها لنماذج النمو النيوكلاسيكي، التي أدت بالضرورة الى الابتعاد عن فرضياتها، خاصة ما تعلق بتناقص الانتاجية الحدية للفرد، وبالتالي امكانية تحقيق التقارب الاقتصادي بين الدول المتقدمة و النامية، بالإضافة الى الفرضية المتعلقة بالتقدم التكنولوجي حيث أعتبر في نظرهم متغيرا خارجيا يفسر خارج النمو الاقتصادي باعتباره واحد من العوامل المحددة لمستوى الناتج الاجمالي ولمعدل نموه، حيث أنه في هذه الحالة تصبح التكنولوجية سلعة قابلة للتملك، فمعظم الدول خاصة الغربية منها تعمل حكومتها على

[1]- مدحت القريشي، نفس المرجع السابق ،ص 79

تحصيلها وملكيتها للتكنولوجية عن طريق حماية الملكية الفكرية، وبالتالي أصبح لها ثمن، وليست سلعة شائعة ومتوفرة كما اعتقد الكلاسيك في الخمسينات من القرن العشرين[1].

اعتمدت نماذج النمو الداخلي على مجموعة من الفرضيات اهمها:

- ✓ ثبات عدد السكان وعرض العمل(L) وثبات مخزون رأس المال البشري والجزء المعروض منه بالسوق (H) وامكانية توزيع مخزون رأس المال البشري والموارد الاقتصادية الأخرى المختلفة بين انتاج السلع و المنتجات التقليدية(HY)، وانتاج الأنواع الجديدة من المعرفة التي تؤدي الى التقدم التكنولوجي(HA).
- ✓ وضع التقدم التكنولوجي متغير داخلي بالنموذج وهو ناتج عن انتاج المعارف الجديدة بالاقتصاد والتي يتم توليدها من خلال أنشطة البحث و التطوير.
- ✓ تتميز دالة انتاج السلع و المنتجات بثبات الغلة مع الحجم، بينما تتميز دالة انتاج المعرفة بثبات الغلة مع الحجم، وأنه لا يحدث التقدم التكنولوجي و الابتكارات تناقصا بالعائد الحدي لرأس المال في الأجل الطويل، وذلك لأن التراكم الرأسمالي يؤثر دائما بشكل ايجابي على معدلات النمو الاقتصادي، ويؤدي الى استمرارية زيادة الناتج بالنسبة للعمل في الأجل الطويل.

من أهم هذه النظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي نجد نموذج رومر، نموذج روبرت لوكاس، نموذج بارو، بالإضافة الى نموذج روبيلو 1991، نمو أجيون هويت، نموذج كروسمان

المطلب الأول: نموذج رومر 1986(تراكم رأس المال المادي)، نموذج رأس المال التكنولوجي 1990

من خلال هذا المطلب سنتناول نموذجين رئيسين لرومر ، حيث يتمثل الأول في تراكم رأس المال المادي 1986، أما الثاني المتعلق برأس المال التكنولوجي 1990.

1- نموذج رومر 1986 تراكم رأس المال المادي

قدم بول رومر سنة 1986 ورقة بحثية بعنوان "زيادة العائد و النمو طويل الأجل" نموذجا للنمو طويل الاجل يعتمد على التقدم التكنولوجي الداخلي معتبرا المعرفة كأحد مدخلات دالة الانتاج، كما حول النموذج ايجاد العوامل المحددة للتطور التقني الذي يدعم ذاتيا النمو الاقتصادي، كما راهنت لبناء نماذج تتجاوز فيه العوائد الحدية المتناقصة لكل من العمل ورأس المال، لتضمن تحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى البعيد، فبالإضافة للمصادر التقليدية فإن النمو الاقتصادي وفق النظرية الحديثة يرتبط بعوامل داخلية تمثل محركا لتحفيز التطور التقني،وهو ما يعرف بالإنتاجية الكلية لمجمل عوامل الانتاج[2].

[1]- زعيتري صارة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة من 1980-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر،2019،ص 89

[2]- مرادسي حمزة، النمو الاقتصادي بين المقاربات النظرية وواقع الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية باستخدام نموذج VECM، للفترة 1969-2016، مجلة الاقتصاد الصناعي، الجزائر، المجلد 07، العدد04، 2017، ص190

1-1 فرضيات نموذج رومر 1986:

افترض رومر فرضيتين أساسيتين هما[1]:

- التعلم بالتمرن: من خلال هذه الفرضية، فإن المعارف والأرباح تأتي من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، بحيث أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري تحدث فعالية في الانتاج.
- المعرفة التكنولوجية المتاحة للمؤسسة تعتبر سلعة جماعية، تسمح لها بالاندماج في سوق المعلوماتية مع مختلف المؤسسات الأخرى، كما أن هناك أثر ايجابي للخبرة في تطبيق المعرفة التكنولوجية والتي تعتبر سلعة جماعية، لأن جميع المؤسسات تسعى لتحقيق تكاليف تطبيق معدومة من خلال ميكانيزمات نشر المعلومة.

1-2 شكل نموذج رومر "تراكم رأس المال المادي 1986":

اعتمد رومر في تحليله على دالة الانتاج " كوب دوغلاس"، حيث افترض في النموذج وجود n مؤسسة ولكل دالة انتاجها كمايلي[2]:

$$y_{it} = (k_{it})^{1-\beta}(A_t L_{it})^{\beta} \dots\dots\dots\dots (01)$$

حيث:

y_{it}: تمثل انتاج المؤسسة (i) في الفترة (t)

k_{it}: تمثل رأس المال المستعمل من طرف المؤسسة (i) في الفترة (t)

L_{it}: تمثل كمية العمل من طرف المؤسسة (i) في الفترة (t)

A_t: يمثل رأس المال المعرفة لكل المؤسسات والمرتبطة برأس المال الكلي $\sum k_i$

وليكن لدينا:

$$A_t = (A)^{\frac{1}{\beta}}(\sum K_{it})^{\alpha} \dots\dots\dots\dots (02)$$

حيث: (A) عبارة عن معلمة.

وعليه من المعادلة(01) و (02) يمكن كتابة دالة الانتاج للمؤسسة (i)كما يلي:

$$y_{it} = (k_{it})^{1-\beta}\left[A^{1/\beta}\left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it}\right)^{\alpha}\right]^{\beta} \dots\dots\dots\dots (03)$$

- في حالة وجود تطابق بين جميع المؤسسات في عاملي رأس المال و العمل، أي أن العمل ورأس المال يتوزعان بالتساوي بين المؤسسات فإن الناتج الكلي للاقتصاد يكتب من الشكل:

[1]- Robert j. Barro. La croissance économique. Traduit par Fabrice Mazerolle (paris. Edi science international). 1996. p164

[2]- Ahmed. Zakan. Dépenses publiques productives croissance à long terme et politique économique. Essai d'Analyse économétrique appliquée au cas de L'algerie. Thèse pour l'obtention du diplôme de doctorat d'état en sciences économiques. Université d'alger.2003. p 57

$$\sum_{i=1}^{i=n} y_{it} = \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it}\right)^{1-\beta} \cdot \left[A^{1/\beta}\left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it}\right)^{\alpha} \sum_{i=1}^{i=n} L_{it}\right]^{\beta}$$

$$= \left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it}\right)^{1-\beta} A\left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it}\right)^{\alpha\beta} \left(\sum_{i=1}^{i=n} L_{it}\right)^{\beta}$$

$$\sum_{i=1}^{i=n} y_{it} = A\left(\sum_{i=1}^{i=n} k_{it}\right)^{1-\beta+\alpha\beta} \left(\sum_{i=1}^{i=n} L_{it}\right)^{\beta} \dots\dots\dots\dots\dots (04)$$

نعلم ان:

- ان الانتاج الكلي

$$Y_t = \sum_{i=1}^{i=n} y_{it}$$

- راس المال الكلي

$$K_t = \sum_{i=1}^{i=n} k_{it}$$

- العمل الكلي

$$L_t = \sum_{i=1}^{i=n} k_{it}$$

ومنه يمكن كتابة نموذج رومر الكلي بالصيغة التالية

$$Y_t = \mathrm{A}(K_t)^{1-\beta+\alpha} \ (L_t)^{\beta} \dots\dots\dots (05)$$

نقوم بحساب المردودية الخاصة لراس المال ثم المردودية الاجتماعية لراس المال ونقارن بينهما:

يتم حساب المردودية الخاصة لراس المال من المعادلة رقم (01) وذلك باشتقاقها لإيجاد العائد الحدي الخاص لراس المال(r_{it})، لنجد

$$r_{it} = (1-\beta)(k_{it})^{-\beta}(A_t L_{it})^{\beta}$$

وبتعويض A_{it} بالعبارة(02) نجد:

$$r_{it} = (1-\beta)AL_t^{\beta}K_t^{\beta^{(\alpha-1)}} \dots\dots\dots\dots\dots (06)$$

اما المردودية الاجتماعية لرأس المال(العائد الحدي الاجتماعي لراس المال) فنحسبه من المعادلة (05) عن طريق اشتقاق هذه المعادلة بالنسبة لراس المال K لنجد:

$$r_t = (1-\beta+\alpha\beta)AL_t^{\beta}K_t^{\beta^{(\alpha-1)}} \dots\dots\dots\dots.. (07)$$

يلاحظ من المعادلتين (06) و(07) بان العائد الاجتماعي يفوق العائد الخاص وذلك لأن:

$(1-\beta+\alpha\beta) > (1-\beta)$وهذا ما يفسر وجود وفورات خارجية في نموذج رومر.

لنفترض ان كمية العمل المتاحة ثابتة، وعليه النمو يتوقف على راس المال الاجمالي وبقيمة أسه $(1-\beta+\alpha\beta)$ حسب المعادلة (05)، ومن هنا يمكن عرض ثلاث حالات أساسية[1]:

- اذا كان $\alpha < 1$ هذه الحالة تتطابق مع افتراض اتجاه ايرادات العوامل المتراكمة، تتمثل في المعرفة الكلية نحو التناقص، وعندها لا توجد أثار ايجابية لرأس المال، فالنمو يتوقف عندما تصل الانتاجية الحدية الخاصة لرأس المال الى اقصى معدل فعلي، حيث تبدا بعدها في التناقص نظرا لعدم كفاية الأثار الخارجية لراس المال، لتعويض اثر التناقص في الايرادات الحدية في الاجل الطويل، في هذه الحالة فإن توقف النمو في الأجل الطويل سيكون اكيدا، وتنطبق هذه الحالة مع افتراضات نموذج سولو في ما يتعلق بالتقدم التقني الخارجي.
- اذا كان $\alpha > 1$ في هذه الحالة تتطابق مع دالة الانتاج ذات الايرادات المتزايدة للعوامل المتراكمة، وبذلك يكون معدل النمو في تزايد مستمر ويتجه نحو اللانهاية.
- اذا كان $\alpha = 0$ هذه الحالة تسمى دالة الانتاج ذات الايرادات الثابتة لمجموع العوامل المتراكمة، مما يؤدي الى توازي الألية الوقتية للنمو، اذ أن مسار النمو يتم في شكل معدل ثابت بحيث يشبه خصائص نموذج النمو المدعوم بالتقدم الفني الخارجي، حيث يتسم النمو بالتوازن.

1-3 خصائص نموذج رومر 1986: يتميز نموذج رومر 1986 بمجموعة من الخصائص المتمثلة في[2]:

1-3-1 الوفورات الخارجية المتولدة عن المعرفة:

ركز رومر على الوفورات الخارجية بين الشركات التي يمكن ان تنتج عن المعرفة الفنية، ويمكن ان نميز بين أليتين

[1]- عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي "نظريات النمو الذاتي"، دراسة تحليلية نقدية، دار النهضة العربية، جامعة حلوان، 2000، ص44

[2]- ضيف أحمد، نفس المرجع السابق، ص47-48-49

- ✓ **الألية الاولى:** تتمثل في ما يؤدي اليه الاستثمار في الشركات من زيادة انتاج الشركة المعنية وكذا الشركات الاخرى من خلال الوفورات الخارجية، فالاستثمار في رأس المال المادي يعد مصدرا للمعرفة وذلك من خلال التدريب بالممارسة، التي من بين أشكالها تحسين التجهيزات القائمة(المعدات التكنولوجية الموجودة)، هذه المعرفة لا تظل قصرا على الشركة التي أنتجتها وانما تنتشر وتنتقل الى باقي الشركات الأخرى عن طريق العديد من القنوات التي يمكن أن تنشر المعارف.

تنتج هذه الوفورات الخارجية من تراكم رأس المال المادي الذي نرمز له بالرمز K، الذي ينجم عنه أن الشركة تتعلم وتكتسب المعارف التي تفيد الشركات الأخرى، بحيث أنه اذا كان Kj تمثل مستوى نصيب الفرد من رأس مال الشركة j، وأن K هو المخزون الكلي من رأس المال، فإن دالة الانتاج لهذه الشركة تكون كما يلي:

$$Y_j = \mathrm{F}(Kj, k)$$

- ✓ **الالية الثانية:** تتعلق برأس المال ذاته وليس المعرفة التي تتولد عنه، هذه الفكرة طورها Durluf عام 1991 والتي ترجع الى أعمال Rosenberg عام 1982، حيث تتمثل في وجود تكامل بين الانشطة والمشروعات ومثال ذلك ما يتطلبه تشييد السكك الحديدية من انشاء صناعة الحديد والصلب، فهي تحتاج إليها من أجل أن يكون نشاطها الخاص بوسائل النقل أكثر فعالية، فإذا لم يوجد تنسيق بين نوعي النشاط فإنهما سيشهدان تباطؤا في التطور و النمو.

1- 3- 2 التأثير المستمر للأزمات في مسار النمو:

من أهم خصائص رومر أنه لما تحدث أزمة ما ستؤثر على مخزون رأس المال(المعرفة) في الأجل الطويل حتى مع استعادة التوازن المستقر، وهذا ما يعني التأثير المستمر للأزمة على النمو الاقتصادي، فالاقتصاد الذي يستطيع تجنب صدمات الأزمة ستكون معدلات نموه أحسن من الاقتصاد الذي تأثر بتلك الأزمة، هذا ما يثبت بأن تفاوت معدلات النمو بين الاقتصاديات قد يرجع الى اختلاف الصدمات أو الأزمات التي يعاني منها كل اقتصاد.

1- 3 - 3 الفصل بين النمو المتوازن و النمو الأفضل: إن وجود أثار خارجية لتراكم المعرفة أدى الى وجود معنيين للنمو هما النمو المتوازن Croissance équilibre والنمو الأمثل Croissance optimal، فالفصل بين مفهومها يشكل وجه الاختلاف بين نموذج رومر وسولو، ويترتب عليه امكانية استخدام السياسات الاقتصادية كأداة فعالة في دفع معدلات تراكم رأس المال(العرفة) للحصول على معدل نمو أكثر ارتفاعا(النمو الأمثل).

2- نموذج رومر الثاني 1990 (تراكم رأس المال التكنولوجي)

ينطلق رومر من أن الافكار تختلف عن الاملاك الاقتصادية التقليدية القابلة للتنافس، فالمعارف و الأفكار تعتبر غير قابلة للتنافس حيث يمكن استخدام نفس المعرفة عدة مرات من طرف عدد من الاعوان الاقتصاديين، دون أن يؤدي ذلك الى تدهورها، كما يتم انتقال المعارف و المعلومات بتكلفة مباشرة شبه معدومة، وتكون المعلومة كذلك حصرية جزئيا أي لا يمكن

للمالك أن يراقب استعمالها إلا جزئيا، ويمكن أن تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة جدا لكن الوحدات الأتية تحصل عليها بسهولة، هذا ما يجعل اقتصاد الأفكار مرتبطا بالمدودات ذات غلة الحجم المتزايدة وبالمنافسة غير التامة[1].

2-1فرضيات النموذج: يعتمد هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات هي:

- التقدم التقني داخلي المنشأ وينتج عن انتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
- التقدم التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير RD هو أساس المعرفة.
- دالة الانتاج التي تكون النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الانتاج في الزمن وهي على الشكل التالي:

$$Y = K^{\alpha}(AL_y)^{1-\alpha} 0 < \alpha < 1$$

حيث:

A: رصيد الأفكار

K: رصيد رأس المال

- أن مردودية y هي ذات غلة حجم ثابتة في L_y و K ولكن عندما يتم اعتبار A عامل انتاج تصبح دالة الانتاج المعطاة ذات غلة حجم متزايدة، ويتراكم K مثل نموذج سولو بتحويل الاستهلاك الحالي الى فترة أخرى، أي الادخار بمعدل ثابت s، ويهتلك بمعدل خارجي المنشأ δ وعليه نكتب:

$$K^* = \mathrm{sY} - \Delta\mathrm{k}$$

أن العمل العائد الى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة n حيث $n = \frac{L^*}{L}$.

- كان A في نموذج خارجي المنشأ ويتزايد بمعدل ثابت، أما في نموذج رومر فيكون A هو عدد الأفكار الجديدة في كل لحظة، والتي تساوي عدد الاشخاص الباحثين عن الأفكار الجديدة L_A مضروبا في المعدل الذي يجد به الأشخاص هذه الأفكار (y) وعليه نكتب المعادلة :

$$L = L_A + L_y \text{اذن } A^* = \mathrm{y}L_A$$

حيث : L_y الانتاج المباشر و L_A انتاج الأفكار.

- يمكننا افتراض أن: $y = bA^{\rho}$ وهذا الافتراض استمد من الملاحظة الواقعية، فعندما يكون $\rho > 0$ فإن انتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف و الأفكار المكتشفة، أما عندما يكون $\rho < 0$ فإن الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعبة الاكتشاف ρbوثوابت.

[1]- العقون عبد الجبار، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2020، ص109-110

2- 2 معدل النمو المتوازن: يعطى معدل النمو المتوازن بالشرط التالي:

$$g_y = g_K = g_A$$

ان الانتاج الفردي ورأس المال الفردي ومخزون المعارف يتزايد بنفس المعدل على طول سلسلة النمو المتوازن، بمعنى أن غياب الرقي سيؤدي الى عدم وجود النمو الاقتصادي.

ولدينا: $\frac{\dot{A}}{A} = b\frac{{L_A}^{\lambda}}{A^{1-\rho}}$

وعلى طول خط النمو المتوازن يكون $\left(\frac{\dot{A}}{A} = g_A\right)$ هو ثابت، حيث أنه بعد الاشتقاق اللوغاريتمي ينتج:

$$0 = \lambda\frac{\dot{L}_A}{L_A} - (1-\rho)\left(\frac{\dot{A}}{A}\right)$$

وبمعلومة أن معدل نمو السكان يساوي معدل نمو الباحثين $n = \frac{\dot{L}}{L_A}$ فإنه يمكن كتابة $g_A = \frac{\lambda n}{1-\rho}$

توضح هذه العلاقة أنه في المدى البعيد يحدد g^* بعوامل انتاج دالة المعارف، ومعدل نمو عدد الباحثين الذي يرتبط بمعدل نمو السكان العاملين، حيث أنه عندما تكون $\lambda = 1$ و $\rho = 0$ فإن $\dot{A} = b\dot{L}_A$

فاذا كانت b ثابتة فإن bL_A يكون ثابتا هو الأخر، وعندما يؤول t الى ما لا نهاية فإن $\dot{A}$ يؤول الى الصفر مما يعني عدم حدوث النمو إلا اذا ارتفع عدد الأفكار الجديدة مع الوقت، وهو ما يستلزم أن يكون n كبير بالكفاية، وهي الفرضية التي يصعب اختيارها لدى الدول المتقدمة نظر لأن n متناقصة أو ثابتة، وللخروج من هذا العائق فإن النموذج افترض أن $\rho = \lambda = 1$

ومنه يصبح: $\dot{A} = bL_A A \Rightarrow \frac{\dot{A}}{A} = bL_A$

تبين هذه العلاقة أن انتاجية الباحثين تتزايد مع الوقت حتى لو بقي عددهم ثابتا، غير أن التجارب العالمية بينت خلاف ذلك مقارنة بما تستوجبه هذه النظرية التي تعتمد على ارتفاع L_A حتى يرتفع معدل نمو الاقتصاد g، فمثل لم ينمو الاقتصاد الأمريكي خلال القرن العشرين الا بنسبة 1.8% في السنة بالرغم من كون $\rho > 0$ في النموذج، وهو ما يقود الى الابقاء عليها أقل من الصفر حتى تتحقق شروط النمو في هذا النموذج[1].

2- 3 أهم قطاعات نموذج رومر 1990: يتكون نموذج رومر 1990 من ثلاث قطاعات أساسية قطاع انتاج السلع النهائية وقطاع السلع الوسيطية، وقطاع البحث والتطوير حيث ينتج هذ الأخير المعارف التي تستعمل في الانتاج الجديد للسلع[2].

- ✓ قطاع الانتاج النهائي يعرض سلعا متجانسة وتنافسية Y

[1]- كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص57

[2]- دحمان بوعلي سمير، البشير عبد الكريم، نفس المرجع السابق، ص20-21

$$Y = {L_Y}^{1-\alpha} \cdot \sum_{i=1}^{A} {X_i}^{\alpha}$$

حيث نتحصل على الانتاج Y بمساعدة العمل L، وكذلك بعدد من السلع الوسيطية X_i التي تمثل كل منها نوعا من رأس المال، وα هو عدد السلع الوسيطية حيث تستعمل المؤسسات برنامج تعظيم الربح بشكل تنافسي.

- ✓ قطاع السلع الوسيطية هو قطاع احتكاري وذلك عن طريق شراء الشهادة من قطاع البحث والتطوير، حيث كل مؤسسة تنتج سلعا وسيطية، ويعطى برنامج تعظيم الربح لهذا القطاع كما يلي:

$$Max\pi_{j=P_j(X_j)-r(X_j)}$$

الشرط الأول في حالة الاحتكار هو:

$$P'^{(X)}X + P(X) - r = 0(avecP'(X) < 0)$$

اذن :

$$P'(X) \cdot \left(\frac{X}{P}\right) + 1 = \frac{r}{P}$$

- ✓ قطاع البحث والتطوير فإن المخترعين يبحثون عن تعظيم ربحهم انطلاقا من نشاطهم البحثي، هذا الربح هو مثلا سعر الشهادة أو براءة الاختراع التي يبيعونها لقطاع السلع الوسيطية.

3- نقد نموذج رومر:

تعرض نموذج رومر (النمو من خلال ابتكار سلع رأسمالية جديدة) الى انتقادين هامين نلخصهما في[1]:

- ➢ الانتقاد الأول: وهو متعلق بنظرة النموذج الى راس المال البشري، فالاعتماد على كمية راس المال البشري لا يصلح في كل الحالات (حالات تقهقر الولايات المتحدة الأمريكية أمام بعض منافسيها أصغر منها كألمانيا واليابان)، وافتراض النموذج ثبات مخزون راس المال البشري غير صحيح، فقد ينمو في ظل افتراض ثبات بقية عوامل النمو الاخرى، مما يؤدي الى ارتفاع كبير لمعدل النمو الاقتصادي.
- ➢ الانتقاد الثاني: هو متعلق بفكرة الاحلال التي تجاهلها النموذج ، فتجديد المخزون السلعي في الواقع لا يؤدي الى الغاء المخزون القديم اذ تبقى كذلك من السلع الجديدة، وهو ما يعني تزايد غير محدود وهذا ينافي فرضية شومبيوتر المتعلقة بالهدم البناء(أي السلع الجديدة تؤدي الى هجران السلع القديمة).

[1]- نوري حاشي، نفس المرجع السابق، ص152-153

المطلب الثاني: نموذج لوكاس 1988، ونموذج بارو 1990

1- نموذج روبرت لوكاس 1988 " تراكم رأس المال البشري":

قام لوكاس سنة 1988 بإضافة جملة من البحوث الى نظرية النمو الحديثة، وذلك عن طريق ادخال عنصر راس المال البشري في نموذجه، حيث احتوى على قطاعين اولهما قطاع مخصص لإنتاج السلعة باستخدام راس المال المادي وجزء من رأس المال البشري، وثانيهما قطاع لتكوين راس المال البشري باستخدام الجزء الغير موجه للإنتاج من رأس المال البشري، كما أرجع لوكاس الاختلاف بين معدل النمو بين الدول يرجع الى الاختلاف في مستوى تراكم راس المال البشري بين الدول، وأن المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي يتمثل في ديناميكية تراكم هذا المخزون من رأس المال الناتج من تجميع الفرد البشري للمعارف، ويضيف لوكاس في تحليله لهذا العامل أن فعاليته تكون مرتبطة بمستوى الاقتصاد، فإذاكان الفرد يمتلك مخزون رأس المال جيد فهذا يعني أن مستوى اقتصاد ذلك المجتمع الذي يعيش فيه متطور[1].

1- 1 عرض النموذج:

حسب لوكاس فإن الاستثمار في رأس المال البشري يسمح للأفراد باستعمال التكنولوجية المتاحة، وأن الأفراد سيفاضلون بين المنفعة الحاضرة و المنفعة المستقبلية، مع العلم أنه كلما زاد تكوين رأس المال البشري والاستثمار فيه كلما زادت الانتاجية والدخل مستقبل، ويستغل الأفراد كذلك وقت الراحة من أجل الانتاج أو متابعة التكوين، فالتعليم هو مردود خارجي مرتبط بفعل الاستثمار في التكوين الذي يكون ربحه غير مباشر.

تكتب دالة الانتاج المجتمعة لقطاع انتاج السلع على الشكل التالي:

$$Y_t = {K_t}^{\alpha}[(1-\mu)H_t]^{1-\alpha}$$

حيث:

K_t : تمثل مخزون رأس المال المادي الفردي وهو مجتمعا بعدد من رأس المال البشري الفردي لكل الأعوان المماثلة

μ : متغير يتوفر على وحدة زمنية لكل عون وفي أي فترة و$0 \leq \mu \leq 1$

$1-\mu$: تمثل تراكم رأس المال البشري المكرس للإنتاج بفضل التربية والتكوين[2].

H_t: المستوى المتوسط لكفاءات العمال المشاركين في الانتاج.

1- 2 فرضيات نموذج لوكاس:

يقوم نموذج لوكاس على عدة فرضيات أهمها ما يلي[3]:

- ✓ الاقتصاد قطاع يتكون من قطاعين، القطاع الأول يكون لإنتاج السلع، والقطاع الثاني لتكوين رأس المال البشري.

[1]- Catherine Guio –Anne. Marcus De jardin .article Croissance endogène spatialisée et développement régional.OCDE.2004.p.86

[2]- Jean.olivierhairault. -Analyse macroéconomique. Edition la découverte. Paris.2000.p.399

[3]- Katheline Schubert. Macroéconomie. Comportement ET Croissance. 2eme édition. Vuibut. France.2000.p. 305-306

- ✓ لا وجود للتباين بين الاختبارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة أي أن كل الأعوان الاقتصاديين أحاديين وعددهم n[1]
- ✓ الفرد يتعلم بنفسه ويستعمل الوقت و المهارة المكتسبة انطلاق من نفسه وكل عون مهما كان مستواه الخاص لرأس المال البشري هو أكثر فعالية اذا أحيط بشخص فعال.
- ✓ دالة الانتاج الكلية لقطاع الانتاج هي دالة كوب دوغلاس وتأخذ الشكل التالي: $Y = F(K, I) = K^{\alpha} I^{1-\alpha}$
- ✓ اضافة الى تراكم رأس المال البشري محدد بالمعادلة الخطية التالية: $\dot{h} = \beta(1-\mu)h$ حيث

μ : الوقت المستغرق في العمل، و$1-\mu$: الوقت المستغرق لتراكم المعارف، β مقدار الفعالية (انتاجية رأس المال البشري في انتاج رأس المال البشري)، ومنه يصبح لدينا معدل نمو رأس المال البشري: $\frac{\dot{h}}{h} = \beta(1-\mu)$

هذا النموذج يشبه نمو "سولو"، اذ تلعب h دور الرقي التقني فيه، مما يجعله قابلا للنمو كلما كان هناك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد$(1-\mu)$، الأمر الذي يساعد على زيادة رأسمالهم البشري، وبالتالي زيادة النم الاقتصادي، لذا فإن أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم والتكوين والتدريب، مما أثر على معدلات نمو مؤسساتها، لأن السياسة التي تستطيع أن ترفع من وقت التكوين بشكل مستمر ودائم(تفضيل تراكم رأس المال البشري) سيكون لها أثر مباشر على معدل نمو اقتصادها الوطني[2].

كما يلاحظ أن النموذج يعتمد على نمو رأس المال البشري والذي يعتمد بدوره على الوقت المخصص لتكوين رأس المال البشري وعلى فعالية تراكمه وحجم التأثيرات الخارجية، ومنه فإن مصدر النمو تراكم غير منتهي لرأس المال البشري حيث يتميز بعوائد هامشية غير متناقصة، كما أن زيادة معدل نمو رأس المال البشري تتوقف على مدى زيادة الوقت المسخر للتكوين و التعليم ويصبح نمو الناتج الفردي أسرع، ويزداد النمو الاقتصادي، ومنه فالاختلاف الحاص بين الدول الغنية والفقيرة يكمن في الوقت المخصص للتكوين والتعليم، فدول الجنوب تمتاز بمعدلات نمو ضئيلة لعدم حرصها على تكوين الأفراد، عكس دول الشمال التي نجد فيها ارتفاع معدلات النمو نظرا لحرصها الكبير واعطاء الأولوية والمدة الزمنية الملائمة لتكوين الأفراد، وبالتالي وجب على الدول التي تحاول الرفع من معدلات نموها اعطاء الأولوية لعنصر التعليم، وايجاد السياسات التي تزيد من وقت التكوين بشكل مستمر، وتطور المعارف نظرا لما توليه من أهمية وأثر ايجابي في زيادة معدل النمو[3].

---

[1]- حميداتو محمد الناصر، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، المجلد02، العدد7، جامعة الوادي، 2017، ص15

[2]- زعيتري صارة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة من 1980-2015، نفس المرجع السابق، ص94

[3]- شريفي براهيم، دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية في الفترة 1964-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد2012،08، ص35

1- 3 أهم استنتاجات لوكاس:

استخلص لوكاس من نموذجه نتيجتين مهمتين[1]:

- **الاول:** يتعلق بفصل النمو المتوازن عن النمو الأمثل الناتج عن وجود وفورات خارجية ايجابية(كما في رومر)، فالمعدل الأمثل لنمو راس المال البشري يعد اكثر ارتفاعا من معدله المتوازن الناجم عن فائض الفاعلية الجماعية.
- **الثاني:** هي ان الاقتصاد الذي يجري تخصيص أولي لراس المال المادي والبشري افضل من غيره، حيث سيظل دائما في وضع نمو أفضل من غيره، مما يعني أن النموذج يأخذ بعين الاعتبار استمرار التباعد في مستويات الدخول بين الأفراد.

واخيرا يمكن القول أن حدوث النمو الذاتي حسب لوكاس يرتكز على رأس المال البشري، حيث أن الغاء فرضية تناقص الايرادات الحدية لتراكم رأس المال البشري يعتبر دعامة للنمو الداخلي، ويرى انه يكفي أن تكون عوائد الحدية لرأس المال البشري ثابتة حتى يحدث نمو طويل الأجل، اما اذا كانت متزايدة (كلما زاد مستوى رأس المال البشري زادت معه الانتاجية وبالتالي زاد التفاوت في الانتاجية الحدية) يؤدي ذلك الى حدوث نمو عميق.

2- نموذج بارو 1990:

في بداية تسعينات القرن الماضي عاد الاهتمام بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة الأزمة التي سادت أوروبا، مما أعاد الاعتبار لأهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بسياستها النقدية والمالية، كما أن ضعف البنية التحتية في الولايات المتحدة الأمريكية، أبرز عدم الاهتمام بالنفقات العامة بصفة خاصة والسياسة المالية بصفة عامة[2]. في ظل هذا التوجه عرض روبرت بارو نموذجه للنمو الداخلي في 1990 حيث أضاف عنصر الانفاق الحكومي باعتباره محركا للنمو الاقتصادي، وتقوم فكرة النموذج على فرضية التكامل بين الانفاق الحكومي الاستثماري والانفاق الاستثماري الخاص، ويقص بالاستثمار العام الحكومي في هذا النموذج الانفاق على إنشاء وتطوير البنية التحتية المادية والخدمات الأساسية كالصحة والمدارس وأنظمة الصرف الصحي وغيرها، ومن ثم فالإنفاق الاستثماري العام يزيد من انتاجية الاستثمار الخاص وبالتالي يحرك النمو الاقتصادي، ومن جانب أخر فإن تمويل الانفاق العام الحكومي في نموذج بارو يتم من خلال ضرائب الدخل، وبالتالي فإن وجود معدلات عالية للضرائب قد يكون مقترنا بزيادة أو نقصان النمو الاقتصادي، وهذا يشير النموذج الى أهمية الرشد الاقتصادي في اختيار المعدل الأمثل للضرائب الذي يعظم النمو الاقتصادي في الحالة الراسخة، ينتهي نموذج بارو الى تحديد أن المعدل الأمثل للضرائب ينبغي أن يكون مساويا لنسبة فاعلية الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، اضافة الى ذلك ولأن الانفاق الحكومي يعتمد على الضرائب، فإن الضرائب أثر محفز على النمو الاقتصادي ناجم عن زيادة الانفاق

[1]- اسماعيل محمد بن قانة، نفس المرجع السابق، ص141

[2]- عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي" نظريات النمو الذاتي"، نفس المرجع السابق، ص 107

الحكومي، وأثر مثبط على النمو من خلال الأثر السلبي على استهلاك العائلات، ومن ثم فإن الرشد الحكومي يكمن في الموازنة بين هذين الأثرين[1].

2-1 فرضيات نموذج بارو 1990:

يهدف نموذج بارو الى تعظيم دالة المنفعة ويفترض[2]

- الدولة تتحكم في عدد من المؤسسات مع افتراض ثبات L و$n = 0$
- تمول الدولة الانفاق العام من الضرائب المقتطعة من المداخيل، فبافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت تعظيم الربح وشرط الربح الصفري في حالة المنافسة التامة اذن

$$G = T = t_Y$$

- النفقات العامة منتجة وتظهر كمدخلات في دالة الانتاج.
- الاقتصاد ثنائي القطاعات حيث: $I_i = s_i$
- المردودية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة أي: $K = \frac{\alpha Y}{K}$

2-2 عرض النموذج

افترض بارو أن دالة الانتاج للمؤسسة تأخذ الشكل التالي[3]:

$$Y_i = AL_i^{1-\alpha} \cdot K_i^{\alpha} \cdot G^{1-\alpha} \dots\dots\dots\dots\dots (01)$$

مع

$$0 < \alpha < 1$$

حيث تمثل كل من L_i, K_i, Y_i الانتاج، مخزون رأس المال الخاص والعمل للمؤسسة i على التوالي، أما G فهي مجموع نفقات الدولة على البنى التحتية، A التقدم التكنولوجي وهو ثابت عبر الزمن، ويمثل $1 - \alpha$ مرونة الانتاج بالنسبة للبنية التحتية.

اذا كانت جميع المؤسسات متماثلة فإنه يمكن كتابة دالة الانتاج الاجتماعية بالصيغة التالية:

$$Y_i = AK^{\alpha}L^{1-\alpha} \cdot G^{1-\alpha} \dots\dots\dots (02)$$

حيث تظهر هذه الدالة ثبات العوائد لعوامل الانتاج الخاصة (K) و(L)

تمول النفقات العامة من خلال ضريبة نسبية بمعدل t (ثابت عبر الزمن)، تفرض على كل المداخيل $T = t_y$ وتوازن الميزانية يكون محقق في كل لحظة[4] $T = G$

[1]-محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية، الجزء الأول، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2018، ص303

[2]- مكي عمارية، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، نفس المرجع السابق، ص166

[3]- Jean arrous, les théories de la croissance, éditions du seuil,paris,1999,p195

[4]- Katheline Schubert. Op,cit,p,402

تتكون النفقات العامة من السلع النهائية، حيث أن t هو جزء من الناتج النهائي الذي يمتص من طرف الدولة، وتخصص العائلات الجزء s من الدخل المتبقي للادخار، وتأخذ ديناميكية تراكم رأس المال الشكل

$$\dot{K} = s(1-t)Y - \delta K \dots\dots (03)$$

وتحدد دالة الانتاج الاجتماعية عن طريق استبدال G ب t_y كما يلي:

$$Y = AK^{\alpha}L^{1-\alpha}(t_y)^{1-\alpha} \dots\dots\dots (04)$$

أو

$$Y = t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}A^{\frac{1}{\alpha}}KL^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \dots\dots\dots (05)$$

حيث أن A و L و t ثوابت

وفي غياب النمو السكاني تسمح المعادلتين (03) و(05) بكتابة معدل نمو مخزون رأس المال كالتالي

$$g_K = \frac{\dot{K}}{K} = s(1-t)\frac{Y}{K} - \delta$$

$$= s(1-t)t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}A^{\frac{1}{\alpha}}L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta \dots\dots\dots (06)$$

بحيث هذا المعدل الثابت، وما يمكن ملاحظته أن معدل نمو الاقتصاد يرتبط بطريقة غير منتظمة بمعدل الضريبة المفروض من طرف الدولة.

في نموذج بارو الاقتصاد له معدل ادخار داخلي وثابت، حيث بعد ادخال عنصر النفقات العمومية G فإن توازن السوق يكتب بالمعادلة التالية:

$$Y = C + I + G + \dot{K} + \delta\dot{K} + G \dots\dots\dots (07)$$

ودالة الاستهلاك للعائلات تكتب كما يلي:

$$C = (1-s)(1-t)Y \dots\dots\dots (08)$$

والتوازن على سوق السلع يكون:

$$Y = (1-s)(1-t)Y + \dot{K} + \delta K + G \dots\dots\dots (09)$$

أي أن:

$$s(1-t)Y = \dot{K} + \delta K \dots\dots\dots (10)$$

ومن المعادلة الأخيرة نحصل على ما يلي:

$$\dot{K} = s(1-t)Y - \delta K$$

وبالقسمة على K نحصل على:

$$\frac{\dot{K}}{K} = s(1-t)\frac{Y}{K} - \delta \dots\dots\dots (11)$$

وللحصول على معدل الضريبة الأمثل الذي يعظم النمو نفاضل المعادلة (11) بالنسبة ل (t) ونساويها للصفر

$$\frac{\partial\left(\frac{\dot{K}}{K}\right)}{\partial t} = 0 \Leftrightarrow \left(-t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} + \frac{1-\alpha}{\alpha}(1-t)t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}-1}\right) sA^{\frac{1}{\alpha}}L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} = 0$$

$$\Leftrightarrow t = \frac{1-\alpha}{\alpha}(1-t) \Leftrightarrow t^* = 1-\alpha$$

هذه النتيجة تدل على أن الحكومة ملزمة بتثبيت جزء ثابت من النفقات المخصصة للبنى التحتية التي يعبر عنها بالعلاقة :

$$\frac{G}{Y} = t^* = 1-\alpha$$

وفقا لنموذج بارو فإن الحكومة تستطيع أن تؤثر على الناتج الحدي من خلال قناتين، قناة الزيادة في الانفاق الحكومي من أجل زيادة الناتج الحدي لرأس المال(الأثر الايجابي للاستثمار الحكومي المعبر عنه ب $t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$)، وقناة تأثير الضرائب على عائد رأس المال حيث تؤثر سلبا على رأس المال الخاص(الأثر السلبي للضرائب على الناتج الحدي المعبر عنه ب$(1-t)$[1].

الموالي يبين تأثير الحكومة على النمو

[1]- محمد أحمد الأفندي،النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية، الجزء الاول، ص 308

الشكل رقم 10: تأثير الحكومة على معدل النمو

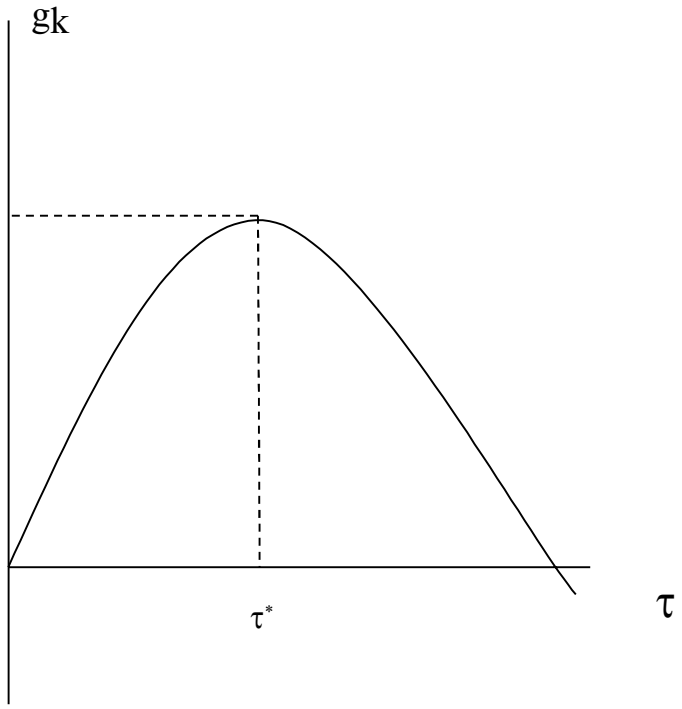

المصدر: محمد أحمد الأفندي، مرجع سابق، ص306

نلاحظ من الشكل السابق أن الأثر الايجابي للنفقات العمومية على الناتج الحدي لرأس المال ترفع معدل النمو g_K مع ارتفاع t الى أن يصل الى أقصى قيمة له، ومع زيادة ارتفاع t يهيمن الأثر السلبي للضرائب وبالتالي يتراجع معدل النمو g_K،

2- 3 نتائج نموذج بارو:

توصل بارو الى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيمايلي[1]:

- تأكيد وجود وفورات إيجابية للنفقات العامة مما يعني أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو الثابت والحصة النسبية للنفقات العامة في الانتاج.
- مع ثبات الايرادات واعتماد الانتاج على تراكم رأس المال العام والخاص فإن النمو لا يولد الا نموا ذاتيا.
- أن معدل الضريبة له دور ايجابي كما له دور سلبي في التأثير على النمو، فهو من جهة عند ارتفاعه الى حد كاف يؤدي الى زيادة مستوى راس المال العام(بفضل الايرادات العامة الناتجة عنه)، ومن ثم المساهمة في نمو الايرادات الخاصة الناجمة عن القطاع الخاص وبالتالي تطور النمو، ومن جهة اخرى فإن ارتفاعه الى حدود لا يقدر عليها القطاع الخاص، تؤدي الى تثبيط أنشطة هذا الاخير ومن ثم انخفاض معدل النمو، والنتيجة انه لابد من معرفة المستوى الأمثل لمعدل الضريبة الذي يحدث أثرا ايجابيا على الاقتصاد.

[1]- العقون عبد الجبار، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016، نفس المرجع السابق، ص117

2- 4 انتقادات نموذج بارو:

بالرغم من أهمية نموذج بارو ألا أنه وجهت له ملاحظتي نقديتين هما:

- الملاحظة الاولى تتصل بالطابع الخارجي للنفقات العامة فالإنفاق قد يكون من الداخل من خلال القطاع الخاص نفسه، الذي قد يسهم في إنجاز البنية التحتية لما تبقى من القطاع.
- الملاحظة الثانية تتصل بالطابع الداخلي للنفقات العامة فالغالب من ايرادات رأس المال، يمكن أن تكون مختلطة بين قطاع عام وخاص، مما يصعب من فصل ودراسة كل قطاع لحاله لمعرفة أثره على النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: بعض النماذج الأخرى المفسرة للنمو الذاتي

1- نموذج روبيلوAK1991:

يعتبر نموذج روبيلو من أبسط نماذج النمو الداخلي، بحيث يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وجاء هذا النموذج ليعالج مشكلة تناقص المردودية الحدية لرأس المال، وعليه لتفادي هذا المشكل افترض روبيلو في نموذجه المطور عن النمو الاقتصادي ثبات الانتاجية الحدية لرأس المال(إلغاء فرضية تناقص الانتاجية الحدية) أي $\alpha = 1$، كما افترض أن حجم الادخار و الاستثمار يكونان أكبر من الاهتلاكات بمعنى[1]

$$sA > \delta$$

1- 1 فرضيات النموذج:

افترض النمو عدة فرضيات نذكر منها[2]

- غياب المردودية المتناقصة لرأس المال.
- رأس المال هو العنصر الوحيد للإنتاج.
- رأس المال يتكون بتراكم حصص الأعوان الاقتصاديين.
- هذا التراكم لا يتوقف من قبل انتاجية حدية متناقصة.

1- 2 عرض النموذج:

إن الشكل المبسط لنموذج AKالمعطى من طرف روبيلو يأخذ الشكل التالي[3]:

$$Y = AK \dots\dots\dots (01)$$

حيث أن:

Y : يمثل الانتاج

[1]Ahmed. Zakan. Dépenses publiques productives croissance à long terme et politique économique. Essai d'Analyse économétrique appliquée au cas de L'algerie, op, cit, p54

[2]-حميداتو محمد الناصر، نماذج النمو، نفس المرجع السابق، ص 13

[3]- زين الدين بن قبلية، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016، ص93

K : رصيد رأس المال

A : معامل ثابت وموجب يشير الى التكنولوجية

بافتراض أن المردودية ثابتة وتراكم رأس المال يكتب على الشكل المعطى في نموذج سولو، بافتراض عدد السكان ثابت

$$\dot{K} = sY - \delta K \dots \dots \dots (02)$$

حيث أن: s نسبة الادخار

من المعادلة (01)و(02) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta \dots \dots \dots . (03)$$

او

$$\frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta \dots \dots \dots (04)$$

أو

$$\frac{\dot{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta \dots \dots \dots (05)$$

حيث:

Y: حجم الانتاج

K: يمثل رأس المال الموسع الذي يتضمن رأس المال العيني- الآلات والمعدات-رأس المال البشري(العمالة)

s: معدل الادخار

بالرجوع الى نموذج سولو مع الأخذ بعين الاعتبار فرضيات نموذجAKيمكننا الحصول على الشكل التالي

الشكل رقم 11: نموذج AK

الادخار والاستثمار يكونان

دائما أكبر من الاهتلاكات

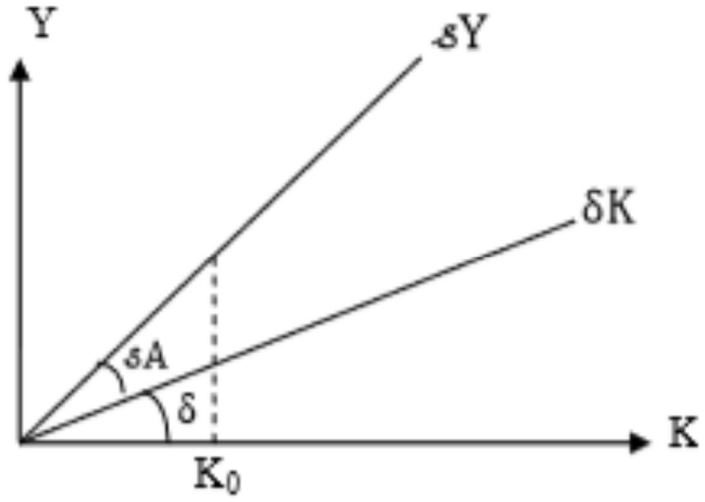

المصدر: عبد الكريم البشير ودحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي- حالة الاقتصاد الجزائري، نفس المرجع السابق، ص15

إن الخط δK يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، أما المنحنى sY يمثل الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال، وكون أن Y في هذا النموذج خطي في K، وعليه فإن المنحنى عبارة عن خط مستقيم وهي أحد خصائص نموذج روبيلو[1].

لنفترض أن اقتصاد ما يبدأ من النقطة K_0، ففي حالة نموذج سولو يكون تراكم رأس المال خاضعا للمردوديات المتناقصة($\alpha < 1$) بمعنى أن كل وحدة جديدة في رأس المال تكون انتاجيتها أقل من سابقتها، فالاستثمار الكلي ينتهي بالوصول الى مستوى δ مع توقف تراكم رأس المال الفردي K، أما في هذا النموذج AK فيتميز تراكم رأس المال بمردودية ثابتة، أي الانتاجية الحدية لكل وحدة رأس المال تساوي التي قبلها والتي تليها، وتكون دائما مساوية ل A[2]، ومن المعادلتين(04) و(05) نستنج:

$$\frac{\dot{Y}}{K} = \frac{\dot{Y}}{Y} \Rightarrow sA - \delta = g_y \dots\dots\dots (06)$$

وبالتالي نستنتج أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الناتج، ومنه g_y الذي يمثل معدل النمو المحمي ذاتيا لاقتصاد معين مرتبط بسلوك العائلات، فما هو الا دالة متزايدة في معدل الاستثمار – الادخار – ونتيجة لذلك فإن أي سياسية تنتجها الدولة من شأنها أن تزيد في معدل الاستثمار كتخفيض الضريبة على المستثمرين، ستعمل على زيادة معدل النمو وهذا ما يميز نموذج روبيلو، ومن ثم فإن السياسة الحكومية باستطاعتها أن تغير معدل النمو الاقتصادي بشكل دائم.

[1]- البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي- حالة الاقتصاد الجزائري نفس المرجع السابق ص15

[2]-زعيتري صارة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة من 1980-2015، نفس المرجع السابق، ص91

2- نموذج قروسمانهيبلمان 1991 (Crossman et Helpmann):

يعتمد هذا النموذج على إمكانية استمرار الأنواع الجديدة من السلع الاستهلاكية، بالإضافة الى تراكم المعرفة والتكنولوجيا بصورة متعمدة، عكس نموذج رومر الذي يرى بأن يتحقق من خلال انتاج المزيد من أنواع السلع الوسيطية، وبذلك حسب هذا فإن استمرار تراكم المعرفة التكنولوجية واستمرار ابتكار الأنواع الحديثة للسلع الاستهلاكية، سيؤدي الى استمرار النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وتقوم الشركات الهادفة الى تعظيم أرباحها بالاشتراك في عملية البحوث والتطوير، وذلك بهدف ابتكار أنواع أحدث من السلع الاستهلاكية في ظل وجود حرية الدخول والخروج من الأسواق[1].

تمتلك هذه الشركات قوة احتكارية للسلع الحديثة داخل السوق، مما يشكل حافزا قويا للقيام بالابتكارات التكنولوجية، بغرض الحصول على الارباح الاحتكارية عن هذه السلع الى مالا نهاية، وتتمتع السلع الاستهلاكية المبتكرة ضمن هذا النموذج بالتجانس، أو بنفس دالة الانتاج ونفس مستوى التفضيلات لدى المستهلكين ونفس سعر البيع ونفس مرونة الطلب، على الرغم من تمتع منتجي كل منها بقوة احتكارية داخل السوق.

ويمكن التعبير عن اجمالي الناتج كما يلي:

$$Y = N_X$$

حيث أن:

N: عدد السلع الاستهلاكية

X: الناتج الخاص بكل سلعة

تقوم الشركات المحتكرة لإنتاج الأنواع الحديثة من السلع الاستهلاكية بمقارنة تكلفة ابتكار السلع الاستهلاكية الحديثة مع القيمة الحالية لتدفق الأرباح(V) منذ الزمن (t) وما بعده الى مالا نهاية، وفي حالة التوازن تتساوى قيمة الأرباح مع تكلفة الابتكارات، أما في حالة ارتفاع قيمة الأرباح عن تكلفة الابتكارات تحدث زيادة في حجم الدخول الى السوق أو زيادة عدد الشركات، مما يؤدي الى انخفاض قيمة الأرباح، وفي حالة ارتفاع تكلفة الابتكارات عن قيمة الأرباح فلن يتوافر الدافع للقيام بالابتكارات التكنولوجية في مجال السلع الاستهلاكية، وتحسب تكلفة الابتكارات التي يتحملها المحتكر بالعلاقة التالية:

$$R = \frac{aw}{K_n}$$

حيث

a: معامل تكلفة الابتكارات

w: أجور العاملين في الابتكارات

K_n : الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية والذي يعتمد على الابتكارات السابقة.

[1]- رواسكي خالد، أثر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في اقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط، دراسة قياسية للفترة 2001-2011، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر03، 2013، ص40.

وتنعكس الزيادة في الرصيد المتاح من المعرفة على انتاجية البحوث في الاقتصاد مما يعني انخفاض تكلفة مع زيادة عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها.

يتم توزيع إجمالي العمالة داخل الاقتصاد بين قطاعين أساسيين هما: قطاع البحوث، وقطاع انتاج السلع والمنتجات وذلك كالتالي:

$$L = L_y + L_A$$

حيث

L_y : حجم العمالة التي تنتج السلع المعروفة سابقا داخل الاقتصاد.

L_A : حجم العمالة التي تعمل في مجال البحوث، ولدينا: $L_{A=\frac{a}{n}.\frac{d_n}{d_t}}$، حيث

$\frac{a}{k_n}$: يمثل حجم العمالة المطلوبة لإيجاد الابتكارات

$\frac{d_n}{d_t}$: يمثل التغير في عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها أو عدد الابتكارات التي يجري اعدادها وبالتالي:

$$L = L_{y+}\left(\frac{a}{k_n} \cdot \frac{d_n}{d_t}\right)$$

وبافتراض أن دالة الانتاج داخل الاقتصاد تعتمد فقط على عنصر العمل، فالناتج يختلف باختلاف العوامل المؤثرة على عنصر العمل، أي باختلاف الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية.

ومن ثم يتطلب النمو الداخلي المستمر أن يكون الرصيد المتاح من العرفة التكنولوجية k_n دالة متزايدة بالنسبة لعنصر عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها (N)، وقد افترض قروسمان وهيبلمان أن: $K_{n=N}$ وبالتالي:

$$L = L_y + a \cdot g \cdot N$$

ويشير النموذج الى أن زيادة معدل الابتكارات يرتبط بزيادة حجم العمالة، أي أن الاقتصاد الذي يتمتع بحجم أكبر من العمالة سينمو أسرع من الاقتصاد الذي ينخفض لديه حجم العمالة، كما يشير النموذج الى انخفاض معدل الابتكارات داخل الاقتصاد مع زيادة تكلفة الابتكارات.

3- نموذج أجيون وهويت 1992 (Aghion et Howitt):

اقترح فيليب اجيون وبيتر هويت نموذجا يعتمد على ثلاث قطاعات هي السلع الوسيطية وعددها محدد، سلع الاستهلاك، البحث والتطوير، يتمثل التقدم الفني في اختراع سلعة وسيطية جديدة تحل محل السلع التي كانت موجودة سابقا، حيث يترتب عليها أثرين إما زيادة كفاءة الانتاج، وإما نقص تكاليف الانتاج، وعليه يؤدي التجديد الى القضاء على احتكار منتج السلع

القديمة، والى زيادة واضحة في معدل الانتاجية للاقتصاد في المستقبل، حيث تستخدم السلعة الوسيطية الجديدة في انتاج سلعة نهائية اكثر فاعلية من الموجود بالفعل، ويسمح هذا النموذج بثلاث انواع من الحلول[1]:

- **تحقيق معدل نمو متوازن ثابت croissance équilibré stationnaire :** في هذه الحالة يتم تخصيص حجم كافي وثابت من الموارد للبحث، وبالنظر للطبيعة الاحتمالية للتجديدstochastique ، يوجد مسار احتمالي لنمو الناتج المحلي pib، يدور حول متوسط معين(معدل متوسط النمو)،وبعد دالة متزايدة لهذا الحجم من الموارد المخصصة للبحث والتطوير من جهة، ومستوى التجديدات أو الاكتشافات من جهة أخرى.
- **تحقيق معدل نمو باطلcroissance nulle :** في هذه الحالة يتم تخصيص حجم ضعيف من الموارد للبحث والتطوير، حيث تكون العلاقة بين ما يخصص من موارد تجديد والتجديد اللاحق عليه علاقة عكسية، مما يؤدي الى أن يشهد الاقتصاد عدم تحقق في ارتفاع في معدلات النمو في بعض الحالات(نمو باطل) ناتج عن عدم التشجيع الضروري للبحوث.
- **تحقيق وضع وسط بين الوضعيتين السابقتين:** يشهد الاقتصاد في هذه الحالة، تعاقب مرحلتين من التخصيص (القوي والضعيف)للموارد الموجهة للبحث والتطوير، تؤديان الى دخول الاقتصاد فيما يشبه دورة النمو، اذ يمر بمرحلة من النمو المشهود تتعلق بالفترة التي يتوافر فيها التشجيع الضروري للبحوث، ثم يحدث أثر عكسي على الفترة التالية التي تشهد تشجيعا سلبيا للبحث والتطوير يرجع الى التخصيص الضعيف للموارد ...وهكذا.

4- نموذج مانيكوورومروويل 1992MankiwRomer Weil: أطلق عليه نموذج النمو النيوكلاسيكي الموسع(نموذج MRW)، حيث اعتمدا على تطوير نموذج سولو 1956، حيث تم اضافة تراكم رأس المال البشري الى رأس المال المادي، وكانت صيغة هذا النموذج عل التالي[2]:

$$Y_t = \mathrm{K}(t)^{\alpha} H(t)^{\beta} [A(t)L(t)]^{1-\alpha-\beta}$$

حيث أن:

H: مخزون رأس المال البشري

K: رأس المال

L: العمل

A: مستوى التكنولوجيا

$$\alpha + \beta < 1$$

مع $\alpha > 0$و$\beta > 0$

[1]- زيرمي نعيمة، اثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص166

[2]- بدر حمدان، ابتسام علي حسين، فاتح سردوك، رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد11، العدد01، 2021، ص31- 53

مع افتراض ايضا أن L العمل وA مستوى التكنولوجيا ينموان بشكل خارجي(خارج النموذج) بمعدلات n وg على التوالي كما يلي:

$$L(t) = L(0)e^{nt}$$

$$A(t) = A(0)e^{gt}$$

$L(t)$: عدد الوحدات الفعالة من العمالة

$A(t)$: تنمو بمعدل $g + n$

معدلات نمو كل من رأس المال المادي ورأس المال البشري هي على التوالي:

$$K(t) = S_k Y(t) - (n + g + \delta)K(t)$$

$$H(t) = S_n Y(t) - (n + g + \delta)H(t)$$

حيث أن:

S_k : جزء من الدخل مستثمر في رأس المال المادي

S_n : جزء من الدخل مستثمر في رأس المال البشري

وتكون $Y = \frac{Y}{AL}$،$K = \frac{K}{AL}$،$H = \frac{H}{AL}$ هي الكميات من الناتج ورأس المال المادي ورأس المال البشري لكل وحدة عمل فعالة على التوالي.

المطلب الرابع: تقييم نظرية النمو الذاتي والانتقادات الموجهة اليها

1- تقييم نظرية النمو الذاتي:

أسهمت نظرية النمو الداخلي بتركيزها على رأس المال البشري، بالخصوص في فك الغموض الذي خلفته النظرية النيوكلاسيكية في الفكر الاقتصادي في العديد من المجالات يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- حاولت تفسير ظاهرة تدفق الاستثمارات والعمالة الماهرة من البلدان الأقل نموا(حيث الندرة) الى البلدان المتقدمة(حيث الوفرة).
- أصبح موضوع اختلاف معدلان النمو الاقتصادي في ما بين البلدان المختلفة أمرا منطقيا في التحليل الحديث بعد أن كان أمرا شاذا وغير متصورا.
- بين إقتصاديو هذه النظرية أن معدلات العائد المرتفعة على الاستثمار في الدول النامية ذات معدلات رأس المال/ العمل المنخفضة، تتضاءل بشدة بسبب تدهور مستوى الاستثمارات المكملة في البحث والتطوير، وفي البنية الأساسية وفي رأس المال (وبخاصة التعليم)، كما أن حصول نفس العامل الذي يتمتع بمستوى معين من المهارة وعلى

[1]- العقون عبد الجبار، نفس المرجع السابق، ص 117-118

دخل أعلى، عند انتقاله من بلد متخلف الى أخر أكثر تقدما، أصبح أيضا شيئا له ما يبرر على عكس ما توصل إليه النيوكلاسيك من تقارب في معدلات الأجور بين البلدان المختلفة.

- من خلال اهتمام نظرية النمو الداخلي بالعنصر البشري، جعل أفكارها واقع عمل بالنسبة للبرناج الانمائي للأمم المتحدة، من خلال حثه على تبني مفاهيم التنمية البشرية من خلال تقاريره التي دأب على إصدارها منذ بداية التسعينات، ومن جهة أخرى فإن مفاهيم التنمية البشرية واقتصاد المعرفة أصبحت مادة استهلاكية للكثير من المفكرين والباحثين، سواء في مؤلفاتهم أو في الندوات و المؤتمرات التي يعقدونها.
- أظهرت إضافة الانفاق الحكومي الى نماذج النمو الداخلية أهمية السياسات المالية و الاقتصادية الضامنة لحماية حقوق الملكية للأفكار و الاختراعات، التي من شأنها تحفيز أنشطة وبرامج البحث والتطوير، كما أن تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإستثمار البشري في التعليم والتدريب المقترن بمعدلات متزايدة للأرباح والعوائد، يدعم مسار النموالاقتصادي المستدام، وعموما فإن الانفاق على برامج وأنشطة الانتاج المعرفي وزيادة عدد الباحثين والمخترعين ومراكز البحث والتطوير، يسهم في زيادة الابتكارات ويحفز معدلات مرتفعة ومستدامة للنمو الاقتصادي.

2 - الانتقادات الموجهة لنظرية النمو الداخلي:

قدمت النماذج الحديثة للنمو إسهاما نظريا مميزا في في حقل نظريات النمو الاقتصادي، إلا أنها قد خضعت أيضا للعديد من الانتقادات (خاصة من جانب مؤيدي الفكر النيوكلاسيكي)، ويمكن تلخيص أهم الانتقادات في مايلي[1]:

- أكدت نماذج النمو الحديثة على أن تناقص العائد للإستثمار في رأس المال البشري سوف يجعلها غير قادرة على تفسير النمو طويل الأجل، فإن " **سولو**" قد أثبت أن تزايد العائد بالنسبة لرأس المال سيكون له أيضا نفس التأثير، وهذا قلما يتحقق في الواقع.
- أوضحت بعض الدراسات أن تزايد العائد والوفورات الخارجية ليس ضروريين لإحداث النمو التابع من الداخل، طالما وجد نوع من السلع الرأسمالية، لا يتضمن إنتاجه استخدام عوامل غير قابلة لإعادة الانتاج مثل الأرض.
- يمكن أن تنتج ظاهرة هجرة عبر البلدان المختلفة بحثا عن تقدير أعلى، أي أن الدافع للهجرة قد يكون السياسات الحكومية وليس الوفورات الخارجية.
- هناك العديد من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي لم يلتفت إليها في النماذج الحديثة للنمو مثل التنظيم، حيث أكدت بعض الدراسات العملية على أهميته كمحرك رئيسي للنمو في الأجلين المتوسط و البعيد.

[1]- عبد الصمد بن عبد الرحمان، التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه علوم أقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس ، الجزائر، 2021، ص112-113.

- هناك دول عديدة فقيرة ولم تنمو بمعدلات ملحوظة، رغم أن معدل الاستثمار البشري فيها(التعليم وغيره) كان أعلى منه في العديد من البلدان الأخرى الأكثر تقدما.
- إذا كانت النماذج الحديثة قد أكدت على أهمية الوفورات الخارجية للتعليم لتفسير النمو طويل الأجل، فإنه من الصعب بناء نماذج أو اختبارات تؤكد وجودها.
- تتمثل المساهمة الحقيقية لنماذج النمو الحديثة في محاولتها إدخال المكون الداخلي للتقدم التكنولوجي في نموذج النمو الاقتصادي، إلا أن هذه المحاولة تواجه العديد من الصعوبات، التي من بينها أن انتاج التكنولوجية الجديدة قد لا يخضع للعلاقات البسيطة بين المدخلات والمخرجات، حيث كثيرا ماتنتج الأبحاث أشياء معروفة مسبقا بدلا من أن تبتكرتكنولوجية جديدة.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل إستعراض لمختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، الذي يعني كلاهما زيادة الانتاجية للاقتصاد، كما تم إبراز أوجه الإختلاف بينهما، فالنمو الاقتصادي يشير الى درجة تقدم الدولة أو تخلفها لأنه يقيس كمية الناتج أو إجمالي الدخل الوطني من سنو لأخرى، الذي يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، أما التنمية الاقتصادية فهي مصطلح أوسع من النمو الاقتصادي، لأنها تشمل جميع المجالات التي تهدف الى إحداث تغييرات جذرية في البنى الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية، كما تم تحديد أنواع النمو الاقتصادي وأهم مؤشرات قياسه ومحددات قياسه، وكذا الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

وتطرقنا الى إلقاء نظرة على نظريات ونماذج النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي، إنطلاقا من التفسير الكلاسيكي التي قام بها كل من أدم سميث، روبرت مالتوس، دافيد ريكاردو، كارل ماركس، ثم النظرية الكينزية التي تميزت بالتحليل الكلي وفكرة الطلب الفعال، وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فقد عالجت النمو الاقتصادي من خلال نموذج هارود دومار اللذين أعتبر أن معامل رأس المال هو المصدر الرئيسي لإحداث النمو.

أما النظرية النيوكلاسيكية فقد ربطت النمو الاقتصادي أساسا بالادخار والتقدم التكنولوجي وعملية تكوين رأس المال، حيث ركز سولو على أهمية التقدم التكنولوجي والبحث في أسباب التفاوت بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

ومع بداية الثمانينات أصبح نموذج سولو غير قادر على تفسير التفاوت المتزايد في معدلات النمو بين الدول المتقدمة و النامية، حيث حاولت نظريات النمو الداخلي تفسيره مرجعة ذلك الى سببين رئيسيين هما: إفتراض ثبات معدل نمو المعامل المتعلق بالتقدم التكنولوجي، وكذا إفتراض دالة الانتاج فردية متزايدة بمعدل متناقص، وهناك من يسلط الضوء على الهياكل القاعدية، أو ما يسمى برأس المال العمومي كمصدر لعوائد متزايدة تضمن نموا اقتصاديا طويل الأجل، أي أن النفقات العامة تلعب دور المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي المستمر في المدى الطويل.

الفصل الثالث: الإنفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر

تمهـــــــــيد:

بعد ما تطرقنا في الفصل الاول الى الإطار النظري لسياسة الانفتاح التجاري، وفي الفصل الثاني الى كل المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما، واهم نظريات ونماذج النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي، سنتطرق في هذا الفصل الى دراسة تحليلية لاقتصاد الجزائر، وذلك من خلال التطرق الى التحرير التجاري في الجزائر ومراحله ابتداءا من سنة 1990، والى اهم البرامج التنموية التي انتهجتها الجزائر خلال مرحلة الدراسة، بالاضافة سياسة الانفتاح التجاري في ظل مسعى الشراكة مع الاتحاد الاوربي، المنظمة العالمية للتجارة. منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

ولدراسة جميع جوانب الموضوع قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث كالاتي:

- ✓ المبحث الاول: التحرير التجاري في الجزائر ومراحله
- ✓ المبحث الثاني: البرامج التنموية المنتهجة من قبل الجزائر من 1990- 2022
- ✓ المبحث الثالث: سياسة الانفتاح التجاري في ظل مسعى الشراكة الاقليمية والدولية

المبحث الأول: التحرير التجاري ومراحله في الجزائر

المقصود بهذه السياسة عدم تدخل الدولة او الحكومات في التجارة بين الدول، من خلال إلغاء كافة القيود والحواجز والرسوم على التجارة الداخلية والخارجية، وإفساح المجال للمنافسة الحرة في التبادل والانتاج، وبذلك يمكن للأفراد تصدير واستيراد ما يرغبون فيه من سلع مختلفة دون تدخل الدولة أو أي فرد قيود تفرضها عليهم.

حيث يرتبط نظام حرية التجارة بفكرة التوافق بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع، بمعنى أن المصالح الفردية تلتقي دائما مع مصالح المجتمع، فإذا توافرت للفرد حرية العمل لتحقيق مصالحه الخاصة، تتحقق مصالح المجتمع بصورة ألية، فالحرية الفردية تفتح المجال للتنافس في شتى ضروب الانتاج [1].

المطلب الأول: دوافع وأهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

شهدت فترة الثمانينات من القرن العشرين تحولات عميقة في البنية الاقتصادية ، من تدهور في معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية وضعف المبادلات التجارية وإنهيار أسعار المواد الأولية، وإنعكس ذلك على اقتصاديات الدول النامية ومنها الجزائر، حيث عانى الاقتصاد الجزائري من تدني معدل النمو الاقتصادي وإرتفاع عجز الميزانية، وإرتفاع معدلات التضخم والبطالة وتفاقم عجز ميزان المدفوعات، حيث أظهرت أزمة النفط سنة 1986 هشاشة الاقتصاد الوطني وكذا عيوب الأسلوب التنموي المتبع، وهذا بإعتراف السلطات أنذاك، وبحلول سنة 1989 كان الاقتصاد الوطني في وضعية حرجة على جميع الأصعدة تنيجة إنخفاض أسعار البترول، حيث إنخفض الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 1.5% في المتوسط للفترة من 1986-1991، وتأثرت الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الأسعار وتسريح العمال، وبالتالي جاءت فترة التحولات التي زادت من حجم الأزمة، وأصبحت الطاقة المالية للجزائر مرهقة من جراء تدفق الأموال لتطهير المؤسسات وبقية المتطلبات خاصة مع التغير الذي طرأ على السياسة الاقتصادية عقب دستور 1989 مغايرة لما قبل الاصلاحات[2].

يعود التفكير في منح استقلالية فعلية لقطاع التجارة الخارجية غداة إثراء الميثاق الوطني سنة 1986، حيث خلص هذا الاتفاق الى ضرورة الانفتاح على المبادلات الاقتصادية الدولية، وذلك راجع الى عدم نجاعة مبدأ احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية، وكذا وراء هذا الخيار ثلاث أسباب موضوعية تتمثل أساسا في[3]:

- الانخفاض المحسوس للموارد النفطية: خاصة بعد الازمة النفطية 1986 ووقوع الجزائر في ازمة اقتصادية ، وغياب البديل الذي من شأنه أن يحل محل النفط لتمويل الاستثمارات العمومية والحاجيات الأساسية للمواطن.

---

[1]- فاتحي رضوان، دولي لخضر، برباوي كمال، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، المجلد 06، العدد01، افريل 2020، الصفحات 140-155

[2]- مدني بن شهرة، سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، درار هومة، الجزائر ، 2008، ص 108

[3]- عجة الجيلالي، نفس المرجع السابق، 203-204

- تميز الاقتصاد الوطني بالندرة: وقد ظهرت هذه الندرة بشكل جلي في غياب المواد الأساسية للمواطن، ونقص المواد الأولية الضرورية لإستمرار المصانع، حيث كشفت هذه الندرة عن الدور الجوهري الذي يلعبه النفط في الاقتصاد الوطني.
- تبني السلطة العمومية لمنهج استقلالية المؤسسات: الذي بدأ مع صدور القانون 19/87 المتعلق بالقطاع الفلاحي، وبلغ أوجه مع صدور القانون التوجيهي رقم 01/88 المتعلق باستقلالية المؤسسات، ومثل هذه القوانين تتطلب من السلطة ضرورة منح الاستنقلالية لقطاع التجارة الخارجية.

1- اسباب تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

من أهم أسباب لجوء الجزائر الى تبني تحرير التجارة الخارجية، نجد أسباب داخلية وأخرى خارجية نذكرها في الأتي[1]:

ا- الأسباب الخارجية

أ- 1 التحولات الاقتصادية العالمية:

والتي من أهمها وجود أسواق خارجية معتبرة، اضافة الى النمو الهائل للاقتصاديات الغربية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وانعدام السيطرة على البنوك المركزية نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات ، واختلال توزيع الثروات بين الفقراء و الأغنياء.

ا- 2 انهيار الاتحاد السوفياتي:

وذلك سنة 1989 وتوحيد الألمانيتين سنة 1990، أحدثت صدمة على العالم عامة وعلى الجزائر خاصة، إذ فرض عليها إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية بعد خروج العالم من القطبية الثانية الى القطبية الأحادية التي تزعمها المعسكر الليبيرالي، الذي فرض سياسته الاقتصادية على العالم بأسره.

ا- 3 الأزمة البترولية لسنة 1986:

إن اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق 95% من ايرادات الصادرات، و60% من ايرادات الميزانية، أحدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986، حيث لم يتعدى سعر البرميل 12 دولار بعدما كان 34 دولار سنة 1981، و29 دولار سنة 1983، و27 دولار سنة 1985، اضافة الى انخفاض سعر صرف الدولار التي هي عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات، حيث وصل هذا الانخفاض الى 05 دولار سنة 1986 بعدما كان 30دولار سنة 1985.

ب- الأسباب الداخلية: من بين أهم الأسباب الداخلية نذكر

ب- 1 فشل سياسة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية:

عانى الميزان التجاري من عجز كبير وذلك رغم تكفل الدولة المتزايد بالتجارة الخارجية من طرف هياكل الدولة المختلفة في هذه الفترة، بسبب الاعتماد على صادرات القطاع الوحيد وهو المحروقات، مما أدى الى عدم تحقيق الأهداف التي كانت مسطرة

[1]- زيرمي نعيمة، اثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص المالية الدولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص 205-206

لقطاع التجارة الخارجية، والمتمثلة أساسا في ترقية المبادلات التجارية نحو اعطاء دفع قوي لتطوير فعلي، وبالتالي كان لابد من إدخال تعديلات جذرية عل قطاع التجارة الخارجية، والتحول الى اقتصاد السوق.

اتسمت سياسة احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية بعدة نقائص أهمها[1]:

- ✓ توجه مختلف القطاعات للتمويل الخارجي للحصول على مدخلات العملية الانتاجية بسبب عدم وجود علاقات بين هذه القطاعات.
- ✓ الاعتماد على صادرات المحروقات بالدرجة الأولى دون ترقية منتوجات أخرى، وتحقيق عجز في الميزان التجاري.
- ✓ زيادة مستمرة في حجم الواردات دون الصادرات خاصة السلع الاستهلاكية الزراعية.
- ✓ ضعف التفاوض الوطني على مستوى الأسواق الخارجية، أدى الى سوء استخدام الموارد المالية المخصصة لذلك.

ب- 2 تفاقم ازمة المديونية:

عانت الجزائر خلال السبعينات والثمانينات ن القرن العشرين أزمة مديونية خانقة، وذلك بفعل السياسات المنتهجة بعد الاستقلال، والحقيقة أن الدول المانحة للقروض كانت تعاني من أزمة ركود اقتصادي خلال نفس الفترة، فخفضت معدلات الفائدة الحقيقية عبر المؤسسات المالية العالمية لإستقطاب المزيد من الدول الباحثة عن رؤوس الأموال الأجنبية، وخرجت بذلك الدول المتقدمة من وضعها المالي الصعب وأوقعت الدول المتخلفة والنامية في فخ المديونية، الأمر الذي أدى في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات الى اللجوء لمؤسسات النقد الدولية طالبة منها المساعدة للخروج من ورطتها، ومن ثم تدخلت المؤسسات المالية الدولية فاضة شروطا مجحفة لتقديم المساعدة و تسهيل عملية إعادة جدولة الديون[2].

ب- 3 القيود الهيكلية:

افرز نمط التنمية المعتمد في الجزائر منذ الاستقلال حتى نهاية المخطط الخماسي الثاني، واحتكار الدولة للاقتصاد الوطني الى جانب الأزمة المالية التي وقعت فيها الجزائر سنة 1986 جملة من القيود [3]

- ✓ عدم فعالية الأداة الانتاجية والتي بقيت غير كافية من الزاوية المالية، والسبب في ذلك يعود بالأساس الى نظام التسيير الاقتصادي وإغفاله لإدماج مستلزمات النجاعة.
- ✓ ارتفاع التكاليف وكثرة التبذير، وكذا ضعف نسب إستعمال القدرات المتوفرة الى تدهور الهيكل المالي للمؤسسات العمومية الصناعية والفلاحية الاشتراكية، مما فاقم من عجز الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة.
- ✓ وجود نظام أسعار إداري ساهم في ديمومة صفة المديونية على غالبية المؤسسات العمومية، أحجمها أكثر نظام بنكي متسامح ونظام جبائي غير ملائم.

---

[1]- فريال فراح، الاصلاحات الجمركية كأداة لتحرير التجارة الخارجية وتعزيز الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة الجزائر من 2005-2017، أطروحة دكتوراه ل م د في علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، جامعة الجزائر 3، 2018، ص28

[2]- عابي وليد، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة ، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2019، ص262

[3]- عابي وليد، نفس المرجع السابق ، ص 262

- ✓ ضعف نمط تسيير الاقتصاد الذي ترجم بظهور علامات في بداية الثمانينات، وجاء أكبر في النصف الثاني منها، تشير الى تراجع استراتيجية التنمية التي كانت مطبقة في السبعينات.

ب- 4 إرتفاع معدل التضخم:

يعود السبب الى التوسع المستمر للكتلة النقدية حين عرفت زيادة ب 20% كل سنة منذ بداية الثمانينات، ويرجع ذلك الى[1]:

- العجز النقدي للخزينة حيث بلغ 190مليار دج (مايعادل 9.5 مليار دولار) والعجز المالي للمؤسسات العمومية.
- عجز المنظومة المصرفية ففي سنة 1990 كانت 50% من الكتلة النقدية تتداول خارج المنظومة البنكية، أي مايعادل 170 مليار دج.
- تطور كبير للأجور دون أن يقابله تطور في الانتاجية، إذ في الوقت الذي عرفت فيه هذه الأخيرة انخفاض، فإن الأجور ارتفعت ب 33%

2- أهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

يهدف تحرير قطاع التجارة الخارجية في الجزائر الى تجاوز الأزمة الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد بعد الأزمة النفطية سنة 1986، وما نجم عنها من تدهور في ميزان المدفوعات، والتفاقم الخطير للمديونية الخارجية للبلاد، وبالتالي كان لابد من الإعداد لمرحلة مابعد البترول من جهة، والتحكم في التضخم وتحسين نوعية المنتجات من جهة أخرى.

أ- الإعداد لمرحلة مابعد البترول[2]:

يلعب قطاع المحروقات دورا هاما في الاقتصاد الوطني حيث يمثل ما نسبته 98% من مجموع الصادرات، وبالتالي فهو يحتل مركزا هاما في تمويل ميزانية الدولة والتجارة الخارجية، فيعد فرع حيوي في المبادلات التجارية، لكن كون المحروقات ثروة زائلة جعل الاقتصاد الوطني مرهون بتغيرات أسعاره، ومع تدهور السوق البترولي وانعكاساتها السلبية على اقتصاديات البلاد، أضحى من الضروري البحث على سبل أخرى غير قطاع المحروقات في السياسات الاقتصادية للبلاد، وعلى إثره رسمت الدولة عدة بدائل كالعمل على أن تكون إيرادات التصدير مستقبلا كافية لتغطية الفاتورة الغذائية التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني، والعمل على تنويع الصادرات للتحضير ما بعد البترول.

ب - التحكم في التضخم:

وذلك عن طريق إمتصاص فائض المعروض النقدي عبر السياسة النقدية و الائتمانية، بالقدر الذي يضبط معدل التغير في نصيب الوحدة من كمية النقود، سعيا وراء المحافظة على إستقرار مستويات الأسعار، ويكون امتصاص فائض العرض بتوجيه وسائل السياسة المالية نحو تخفيض الانفاق العام، وترشيد زيادة حصيلة الدولة من الضرائب وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات، بغية القضاء التدريجي على عجز الموازنة العامة بدلا من الاعتماد على التوسع في إصدار نقود جديدة،

[1]- عماري جمعي، استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011، ص07.

[2]- مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة مستغانم، العدد03، مارس 2017، الصفحات 157-136

كما يتكامل مع وسائل السياسة النقدية والمالية الهادفة لإمتصاص الفائض النقدي والإنفاقي، وبالتالي يكون على الجزائر توسيع طاقاتها الانتاجية وتنويعها لتصحيح الاختلالات السابقة، وتجاوزها بإستخدام كل الطاقات المتاحة في هياكلها الانتاجية، لهذه الأسباب قامت الجزائر بانتهاج أسلوب جديد تهدف من ورائه الى خلق الظروف الضرورية من أجل تدعيم القدرات التصديرية مع التقليل من التبعية.

ج - تحسين الجودة:

كانت تهتم المؤسسات الوطنية في الفترة السابقة بالانتاج الكمي بغض النظر عن الانتاج النوعي، ولابد عند انتاج سلعة ما أن تكون مقبولة في السوق وقابلة للبيع بالسعر الأمثل الذي يرضي المنتج و المستهلك، ومن هذه القاعدة ينتج رقم أعمال انتاجي ايجابي كفيل بتحسين الحالة المالية للمؤسسة، ولهذا فإن هدف تحقيق الجودة في المنتج يقابله هدف أخر هو الانتاج بأقل التكاليف الممكنة، وهذا الهدف له أهمية في جانب تحديد السعر الذي يجب أن يكون تنافسيا لضمان بيع المنجات بدون خسارة.

تتمثل اهداف تحرير التجارة الخارجية الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها[1]:

- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية وإزالة العوائق الادارية والتدخل المباشر للدولة.
- البحث عن الفعالية الاقتصادية والمردودية المالية بالنسبة لعمليات التجارة الخارجية بتحمل الأعوان الاقتصاديين لمسؤولياتهم.
- ضمان تموين منتظم للجهاز الانتاجي بكل مستلزمات الانتاج والمواد الأولية قطع الغيار، تجهيزات ..الخ.
- ترشيد عمليات إستعمال العملة الصعبة من الموارد عن طريق تخطي عقبة التسيير الاداري المسبق.
- توسيع عمليات السوق الحر خاصة في مجال الأسعار لإحداث تقارب بين السعر الداخلي والسعر في السوق الدولي، وهو مايتطلب إستعمال نظام صرف ملائم وعمليات جارية بعملات قابلة للتحول.
- إضفاء طابع المنافسة في السوق المحلي لتحسين مستويات الأداء والجودة للمنتجات المحلية في السوق الدولي

المطلب الثاني: مراحل وإجراءات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

1- مراحل تحرير التجارة الخارجية:

عرفت مرحلة التسعينات من القرن الماضي تحولات عالمية كبيرة أدت إلى التخلي على النظام الإشتراكي وتبني نظام إقتصاد السوق كأسلوب للتنمية، والذي لعبت فيه المؤسسات النقدية والمالية الدولية دورا هاما خاصة في مجال تحرير التجارة الخارجية، وعرفت هذه المرحلة بالنسبة للجزائر إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني عن طريق تحرير التجارة الخارجية[2]، وجاء هذا على مراحل

[1]- بوشناقة الصادق، الأثار المحتملة لإنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية، حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 202-203.

[2]- يحي مناصري، علي مكيد، دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 06، العدد01، 2020، ص ص 829- 845

أ- مرحلة التحرير المقيد(1989-1991):

بدات بوادر تحرير قطاع التجارة الخارجية بموجب إصدار المرسوم رقم 37/91 الصادر بتاريخ 13 فبراير 1991، المتعلق بإلغاء إحتكار الدولة للتجارة الخارجية ، والذي منح عملية الاستيراد لتجار الجملة والوكلاء المعتمدين عن مجلس النقد والقرض، وبموجبه أصبح بإمكان كل مؤسسة عمومية أو خاصة وكل شخص طبيعي أو معنوي منتجين أو تجار الجملة، التدخل في التجارة الخارجية لإستيراد وتصدير كل البضائع، ومكن وكلاء وبائعي الجملة من الحصول على هياكل التخزين، وتم إسناد مهمة الرقابة الى البنك المركزي[1].

كما تم اصدار قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 الذي أحدث تعديلات في مجال الإحتكار من ضمنها إزالة القيود عن رؤوس الأموال وحرية حركتها من والى الجزائر.

لكن هذه المرحلة عرفت أثار سلبية على الاقتصاد الوطني بسبب تطبيق بطريقة عشوائية، وتم التأثير على رصيد الدولة من العملة الصعبة وزاد من عبئ المديونية، وأدى الى ظهور خلافات بين البنك المركزي والحكومة حول معايير التمويل.

ب- التحرير الجزئي للتجارة الخارجية (1991-1994):

يعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 في هذه الفترة النواة الحقيقية لهذا التغير إذ اشار في مادته 40 الى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية، عن طريق الاستثمار الأجنبي في الجزائر وتوسيع سلسلة الشراكة في الجزائر.

أما في مايخص المادة 40 من قانون المالية 1990، والتي ترخص باستيراد البضائع من أجل بيعها على حالتها مع الاعفاء من الاجراءات التجارية الخارجية، كما سمحت لكل متعامل اقتصادي التدخل في ممارسةحيازته على السجل التجاري، وهذه الأحكام لاتطبق الا على المتعاملين المعتمدين، أما في قانون المالية لسنة 1992 فتنص على التخصيص الجوهري للرسوم الجمركية والتي وصلت 120%، ثم تم تخفيضها الى 60% كحد أقصى وفقا لنظام الضرائب التصاعدية[2]،بالاضافة الى فرض معدلات ضعيفة من 0% الى 7% على الوردات من المواد الأولية ومعدلات متوسطة تتراوح بين 15% و25% على المنتجات نصف مصنعة، أيضا تعريفة جمركية تتراوح بين 40% و 60% على المنتجات تامة الصنع، كما عرفت العملة الوطنية تخفيضا صريحا أمام الدولار الأمريكي قدر ب 22% سنة 1991 ثم 40.14% سنة 1994[3].

ج- مرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية منذ 1994:

في إيطار الانفتاح التجاري والاندماج الدولي حدث تحرير كلي للتجارة الخارجية في ظل الاصلاحات الاقتصادية المعمقة 1994-1998، ومنذ ذلك الوقت صدرت نصوص تشريعية تعمل على الحد من إحتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية، وتشجيع الخواص على عملية الاستيراد والتصدير، وهذا بفضل التعليمة 20-94 الصادرة في 12 أفريل 1994 التي تحدد الشروط المالية

[1]- بن زكري بن علو مديحة، شيبان نصيرة، دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري، التجارة الخارجية من التقييد الى التحرير، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 04، العدد03، سبتمبر 2019، الصفحات 382-392

[2]- بوبقرة ناصر، تيفالي بن يونس، التجارة الخارجية بين الجزائر و الاتحاد الأوربي في ظل إتفاقية الشراكة الأورمتوسطية، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة مستغانم، المجلد 10، العدد01، جوان 2021، الصفحات 312-334

[3]- بونوة سمية، نوري منير، النمذجة القياسية لإنعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعةحسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 14، العدد19، أكتوبر 2018، الصفحات 123-136

لعمليات التصدير والاستيراد، كما نصت التعليمة أيضا على حل اللجنة الخاصة AD-HOC المكلفة بعملية تمويل الواردات، وأسندت المهمة للبنوك في أداء مهمتها كممول رئيسي للتجارة الخارجية، وتجسيد مبدأ الحرية للحصول على العملة الأجنبية من قبل كل متعامل إقتصادي تتوفر فيه شروط معينة[1].

وتم تخفيض الرسوم الجمركية من 60 % الى 50 %سنة 1996، وفي أول جانفي سنة 1997 تم تخفيضها الى 45%، كما تم إلغاء كل القيود على الاستيراد وهذا عبر مراحل، أما بالنسبة للصادرات فقد ألغي الحضر الذي كان مفروضا عليها في السابق[2]،

في هذه المرحلة سجل الميزان التجاري وضعية إيجابية، غير أنها لم تكن نتيجة قدرة الجهاز الانتاجي على إحداث تغيرات جوهرية، بل هذه الوضعية كانت كانت نتيجة إرتفاع أسعار البترول حيث بلغ 21.7 دولار سنة 1996، في حين الصادرات خارج المحروقات بقيت محدودة لا تتعدى 5% سنة 1995 في أحسن الأحوال[3].

2- إجراءات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

لقد تعددت التعديلات التي أجريت على قوانين وقواعد وسياسات وممارسات التجارة الخارجية من الدعم والرقابة والتسهيلات الموجهة في سبيل تحقيق التوازن الخارجي[4].

أ- خوصصة المؤسسات العمومية:

تمثل الخوصصة الموضوع الرئيسي التي راهنت عليه الجزائر بالانتقال من سياسة الاقتصاد المخطط الى سياسة إقتصاد السوق، في إطار برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي طبق في الجزائر خلال الفترة 1994 الى غاية 1998 وذلك لعدة أسباب منها[5]:

- ✓ تنظيم القطاع الخاص من خلال إتباع سياسة الباب مفتوح أمام الرأسمال الخاص الوطني، بغية تنمية وتطوير القطاع.
- ✓ محاولة الفصل بين السيادة والتجارة التي كانت تمارسها الدولة وذلك من خلال التنازل على السلطة الادارية والاقتصادية لصالح شركات ذات رؤوس الأموال.

ولذلك حرصت الجزائر على أن يكون برنامج الخوصصة في إطاره التشريعي والقانوني من خلال إصدار القوانين التشريعية لذلك، حيث أصبحت مؤسسات القطاع العام قابلة للخوصصة من المنظور التشريعي بعد إصدا الأمرين التنفيذين التاليين[6]:

---

[1]- نصيرة أحمد وأخرون، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، دراسة قياسية بإستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة من 1970-2017، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول المناجمنت المالية و الاقتصاد المستدام، الطبعة الثالثة ، يومي 22،23 فيفري 2019، جامعة عبد الملك السعدي، المغرب، ص06

[2]- بكريتي بومدين، ودان بوعبدالله، قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 11، العدد01، جانفي 2021، ص 366-385

[3]- بيبي يوسف، الثابت والمتغير في إصلاح سياسةالتجارة الخارجية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 11، العدد 01، سيبتمبر 2007، ص 43-66

[4]- بن جوال البشير، قصري محمد عادل، بهناس العباس، فعالية إصلاحات التجارة الخارجية وأثرها على أداء الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 07، العدد 02، جوان 2022،ص ص 1194- 1215

[5]- محمد زايد بن غيوة، الأثار الاقتصادية لإنظمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة، دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلوان، القاهرة ، 2006، ص 135

[6]- الامر التنفيذي 22/95 المؤرخ في 26 اوت 1996، الأمر التنفيذي 25/95 المؤرخ في 25سيبتمبر 1995، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

- ✓ الامر التنفيذي رقم 95-22 المؤرخ في 26 اوت 1995 الذي ينص على خوصصة قطاع مؤسسات القطاع ، وتحويل الملكية ونقل وتسييرها الى اشخاص ماديين أو معنويين، الذي عدل بالأمر 97-12 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية.
- ✓ الامر التنفيذي رقم 95- 25 المؤرخ في 25 سيبتمبر1995، الذي ينص على الانتقال من التسيير العام الى التسيير الخاص لراسمال الدولة، وشملت عملية الخوصصة سنة 1995 خمس فنادق كتجربة اولى، إلا أن العملية لم تنجح ولم تتلق عروضا لشرائها سواء من طرف المتعاملين المحليين او الاجانب، ويرجع هذا الفشل لاسباب أمنية وتنظيمية.

وبعد مرور ثلاث سنوات من الخوصصة بقي الغموض يميز مسار العملية، ففي سنة 1998 تم الاعلان عن قائمة تضم 140 مؤسسة تعرض للخوصصة، كما ركزت السلطات العمومية على حل وتصفية المؤسسات العمومية المحلية بدل إختيار الخوصصة، فقد تم حل 935 مؤسسة من اصل 1324، وما يجدر ذكره ان 486 مؤسسة محلية تم التنازل عنها لصالح الأجراء والتي بموجبها تم إنشاء 1152 مؤسسة جديدة للعمال، الا انه مايعيب على عملية الخوصصة في الجزائر إستهلاكها الكثير من الوقت دون تحقيق النتائج المرجوة[1].

ب - مجهودات الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات:

سعت كل الحكومات المتعاقبة في الجزائر الى ترقية الصادرات خارج المحروقات كهدف استراتيجي، وذلك بتقديم العديد من الامتيازات للمصدرين وإنشاء إطار مؤسساتي جديد يعمل على توفير الدعم والمرافقة لقطاع التصدير، ويسهر على تطبيق سياسة الحكومة في مجال تنويع الصادرات وذلك من خلال:

- ➢ إعطاء الأولوية للصادرات على الواردات.
- ➢ تشجيع وتطوير الانتاج الوطني بما يضمن تنافسيته في الأسواق الدولية .
- ➢ العمل على الحد من التبعية النفطية عبر تنويع الصادرات.
- ➢ تنظيم دخول المؤسسات المحلية الخاصة أو العمومية الى الأسواق الدولية.
- ➢ توجيه التعاون الاقتصادي الدولي كأداة لتصريف المنتوج الوطني.

1-التعديل في القوانين والتشريعات:

في كل مرة كانت تقوم الدولة بإدخال تعديلات على القوانين والتشريعات المنظمة لنشاط التصدير نحو الخارج، وهذا بغية تشجيع الصادرات والتخلص من التبعية للمحروقات، ومن أهم التعديلات الموجودة حاليا مايلي[2]:

- ➢ إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب الخاصة بعمليات التصدير نحو الخارج.
- ➢ إقرار تعويضات مالية للمصدرين عن تكاليف نقل منتجاتهم نحو الخارج.
- ➢ منح المصدرين حق الاحتفاظ بجزء من العملة الصعبة المتأتية من عملية التصدير.

[1]- عماري جمعي، نفس المرجع السابق، ص 13

[2]- زهرة مصطفى ، واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الفترة من 2010-2021، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد05، العدد02، جوان 2021، ص ص135-148

- زيادة المدة الازمة لإدخال العائدات المادية عن عملية التصدير.

2- إنشاء الرواق الأخضر الخاص بعملية التصدير:

خاصة بالنسبة للمنتجات الفلاحية التي تتميز بسرعة التلف، ويمكن هذا الرواق المصدرين من تصدير منتجاتهم للخارج في أقصر وقت ممكن، وتجنيبهم مختلف الاجراءات الادارية المعقدة والتي قد تتسبب في تلف منتجاتهم.

3- التحفيزات والتسهيلات الممنوحة لترقية الصادرات خارج المحروقات:

من خلال الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر قصد ترقية الصادرات خارج المحروقات، تم وضع إطار قانوني ينظم قطاع التصدير خارج المحروقات بتقديم تسهيلات على المستوى المالي والضريبي والجمركي، تتمثل هذه الإجراءات في مايلي[1]:

3-1 التحفيزات الجمركية:

تتمثل أهم التحفيزات الجمركية في مجموعة من التسهيلات هي:

- ✓ الإعفاء من إيداع ضمانات في إطار نظام القبول المؤقت عند إستيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير، أو السلع الموجهة قصد تحويلها لاحقا وهذا ماينطبق على التصدير المؤقت للسلع من أجل تحين الصنع السلبي والموجهة للتصدير.
- ✓ التخليص الجمركي عن بعد.
- ✓ إصدار وصل العبور بالجمارك(TPD) وذلك بالنسبة للصادرات التي تتم عبر الطرق البرية.
- ✓ إنشاء الرواق الأخضر الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينته للسلع.
- ✓ تفعيل الدفع (ATA) بمدة صلاحية سنة واحدة، وهو عبارة عن إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات، وكذا للمشاركة في المعارض والصالونات في الخارج، ويسلم حصريا من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة(CACI).
- ✓ التصريح المسبق وتقديم البيان قبل وصول البضائع.

3-2 التحفيزات المالية:

إن عملية تمويل الصادرات تعتمد على مؤسسات وهيئات يتم استحداثها لذلك، والجزائر كغيرها من الدول قامت باستحداث الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE) الذي تم تأسيسه بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق هذا الصندوق لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات لكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير، يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة[2].

---

[1]- صالحي سلمى، واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة من 2010-2020، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس، المجلد 04، العدد 01، جوان 2021، ص 410-431

[2]- وزارة التجارة الجزائرية على الموقع التالي

Http//www.comerce.gov.dz/ar/a. fonds special.pour la promotion. Des.exportations.fspe

وهناك خمسة مجالات إعانة مقررة

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية.
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج.
- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.
- تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير.
- تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

وتتجلى مظاهر الدعم الموجه للتجارة الخارجية من خلال تقديم الإعانات المالية عن طريق هذا الصندوق والمتمثلة في[1]:

- 50% من تكاليف النقل الدولي للمنتجات الزراعية القابلة للتلف الموجهة للتصدير، تعوض بعد عملية التصدير بتقديم الوثائق الثبوتية.
- 50% من تكاليف المنتجات غير الزراعية الموجهة للتصدير، تعوض بعد عملية التصدير بتقديم الوثائق الثبوتية.
- 50%من تكاليف النقل البري للمنتجات المصدرة، تعوض بعد عملية التصدير بتقديم الوثائق الثبوتية.
- التكفل بجزء من نفقات المشاركة في المعارض والصالونات بالخارج وذلك بالنسب التالية
  - 80% للمشاركة الجماعية في المعارض المدرجة في البرنامج الرسمي للمعارض والصالونات بالخارج.
  - 50% للمشاركة الفردية في التظاهرات غير المدرجة في البرنامج الرسمي.
  - 100% بالنسبة للمشاركات التي تكتسي طابعا إستثنائيا، أو تلك التي تكون في شكل شباك موحد.
  - 50% من نفقات إعداد تشخيص للتصدير وإنشاء خلايا تصدير داخلية.
  - التكفل بنسب تتراوح بين 10% و25% و50% بنفقات إستكشاف للأسواق الخارجية، والإنشاء الأولي لكيانات تجارية فردية أو جماعية على مستوى الأسواق الخارجية.
  - التكفل بنسب تتراوح بين 25% و50% بنفقات متعلقة بدراسة الأسواق الخارجية لفائدة المصدرين وتزويدهم بالمعلومات وتحسين جودة المنتجات الموجهة للتصدير وتكييفها.
  - التكفل بنسبة50% بالنفقات المتعلقة بنشر وتوزيع المواد الترويجية للمنتجات والخدمات الموجهة للتصدير وإستخدام التقنيات الحديثة للإعلام والإتصال.
  - التكفل بنسب تتراوح بين 10% و25% و50% بنفقات إنشاء علامات تجارية وحمايتها في الخارج، وإعداد أوسمة تمنح للمصدرين المبتدئين، وتقديم مكافأة للدراسات والبحوث الجامعية التي تساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

[1]- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الدليل الإرشادي للمصدرين، 2022، ص 05 على الموقع https://www.algex.dz/ar/component/k2/item/617-guide-export

3- 3 التحفيزات الجبائية:

يلعب النظام الجبائي دورا مهما في التأثير على التجارة الخارجية وتنشيط الصادرات، لهذا كان لابد من تنظيمه ليصبح قادرا على التكيف مع مختلف التغيرات الاقتصادية، ولتشجيع الصادرات عملت الدولة على منح اعفاءات ضريبية على النشاط المهني والقيمة المضافة والضريبة على أرباح الشركات[1].

- **الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني:** تم إستثناء من حساب الضريبة على النشاط المهني مبلغ عمليات البيع، النقل، التسويق المتعلق بالأشياء أو السلع الموجهة مباشرة للتصدير.

- **الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات:**حسب المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة، فإن الاعفاءات الضريبية تمنح حسب رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة، وللإستفادة من هذه الاعفاءات يتم تقديم وثيقة للمصالح الضريبية المختصة من طرف الشركات، تثبت تحويل المداخيل بالعملة الصعبة لأحد البنوك الجزائرية.

- **الإعفاء من الضريبة على رقم الأعمال:** وهي تخص

- ✓ الشراء بالاعفاء من الرسم على القفيمة المضافة ، يكون الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة على شراء أو استراد السلع المنجزة من طرف مصدر أو موجهة للتصدير أو إعادة التصدير، أو إشتراكهما في تعليب أو تغليف المنتجات الموجهة للتصدير، وكذلك الخدمات المرتبطة مباشرة بعملية التصدير.
- ✓ الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة: حسب المادة 13 من قانون الضرائب على رقم الأعمال فإن الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة تخص عمليات البيع المتعلقة بالسلع المصدرة.
- ✓ إرجاع الرسم على القيمة المضافة: حسب المادة 42 و50 من قانون الضرائب على رقم الأعمال، يمكن إرجاع الرسم على القيمة المضافة على عمليات تصدير سلع الأعمال والخدمات أو تسليم المنتجات بالنسبة لكل المنتجات والخدمات المعنية بالاعفاء عند الشراء.

د- الاطار المؤسساتي لترقية الصادرات خارج المحروقات:

وضعت السلطات العمومية منذ أكثر من عشرية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر في صلب اهتماماتها، حيث أرست إجراءات تأطيرية تهدف الى ترقية الانتاج الوطني على مستوى الأسواق الخارجية، لذلك تم إنشاء العديد من الهيئات بغرض ترقية الصادرات خارج المحروقات ومرافقة المصدر وأهمها:

د- 1 تنظيم دوروزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية:

تكونت وزارة التجارة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94/207 المؤرخ في 16 يوليو 1994، لا سيما المادة الثامنة منه بعد ما كانت تحت وصاية وزارة الاقتصاد.

حيث تم تكليفها ب[1]:

[1]- بن طبرش عطاً الله، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تجارة دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017، ص 112

- ✓ يعد وزير التجارة ويساهم في وضع الإطار المؤسساتي والتنظيمي المتعلق بالمبادلات التجارية.
- ✓ ينظم تحضير الاتفاقيات التجارية الدولية والتفاوض بشانها، بالاتصال مع المؤسسات المعنية ويتولى تنفيذها ومتابعتها.
- ✓ يسهر على جعل القوانين والتنظيمات مطابقة للنصوص التي تسير التجارة الدولية.
- ✓ ينشط ويحفز عبر الهياكل الملائمة بالاتصال مع الدوائر الوزارية والمؤسسات المعنية، الاعمال التجارية الخارجية الثنائية والمتعددة الاطراف.
- ✓ يعالج في حدود صلاحياته الخلافات المتعلقة بالتجارة الدولية.
- ✓ يعد ويقترح كل إستراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ يسهل ويشجع مشاركة المتعاملين الاقتصاديين في التظاهرات الاقتصادية داخل الوطن وخارجه.
- ✓ ينشط بالتنسيق مع الهيئات المعنية بالمصالح الموضوعة لدى الممثليات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج والمكلفة بالشؤون التجارية.
- ✓ يساهم في وضع وتنظيم سير مناطق التبادل الحر.
- ✓ يسهر على وضع وتطوير نظام إتصال وإعلام إحصائي حول المبادلات التجارية الدولية.

د- 2 إنشاء الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX): وهذا سنة 1971، وهي مؤسسة ذات طابع إقتصادي تعمل على ترقية الصادرات، من خلال توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية، والتعريف بالمنتجات الوطنية في الخارج، وتنظيم معارض وطنية ودولية لخلق جسور التواصل بين المؤسسات الوطنية و الأجنبية والتعريف بالمنتوج الوطني، كما تعمل على تمكين المؤسسات الوطنية من المشاركة في المعارض خارج الوطن.[2]

د- 3 إنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات (FSPE): عملت الجزائر منذ تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية الى دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات، من خلال تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات(FSPE) وهذا بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أوتقدم خدمات، ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير، وهماك خمس مجالات إعانة مقررة

د- 4 إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI): هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تخضع لوصاية وزارة التجارة، تم إنشاءها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96- 93 المؤرخ في 03 مارس 1996، مهامها الأساسية هي تمثيل الشركات ، تنشيط وترقية ودعم الشركات، التكوين والتعليم والتأهيل، وفي سنة

[1]- المرسوم التنفيذي 207-94 المؤرخ في 16 يوليو 1994، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

[2]- زهرة مصطفى، واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الفترة من 2010- 2021، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، سيبتمبر 2021، ص 135- 148

2000تم توسيع صلاحيات الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة في مجال التكوين بموجب المرسوم التنفيذي 2000- 312 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000.

وفي سنة 2010 تم تعديل أجهزة الغرفة إثر الانتقال التدريجي من 20 الى 48 غرفة تجارية للصناعة وذلك لتغطية حاجيات وتطلعات المتعامليناالاقتصاديين بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10- 319 المؤرخ في 21 ديسمبر 2010.

د- 5 الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX):هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تأسست عام 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04- 174 المؤرخ في 12 جوان 2004 في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي ومن مهامها مايلي:

- ✓ تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين.
- ✓ وضع السياسات والاستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات.

د- 6 الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ANEXAL): تم إنشاء الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين بتاريخ 10 جوان 2001 بموجب القانون 31/90 المؤرخ في 24 ديسمبر 1990، وذلك من أجل الدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين الجزائريين المادية و المعنوية تضم أكثر من 100مصدر، من أهم أهدافها نذكر[1]:

- ✓ جمع وتوحيد المصدرين الجزائريين والمساهمة في تطوير إستراتيجية التصدير.
- ✓ تعزيز البحث عن الشراكة من خلال شبكات المعلومات، وتنظيم المشاركة في المعارض الوطنية بالخارج.
- ✓ المشاركة في ترقية الانتاج من أجل تطوير القدرة التصديرية.

د- 7 إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX): تخضع هذه الشركة للمادة 4 من القانون رقم 96- 06 المؤرخ 10 يناير 1996، الذي ينص على أن تأمين الصادرات يمنح الى الشركة المسؤولة عن الضمان، من مهامها:

- ✓ تأمين وإئتمان الصادرات(تغطية المخاطر التي قد تحدث عند التصدير).
- ✓ التأمين والإئتمان الداخلي.
- ✓ تأمين المعارض.
- ✓ تغطية الديون.

د- 8 تنصيب المجلس الوطني لترقية الصادرات خارج المحروقات:

تم تنصيب المجلس الوطني لترقية الصادرات خارج المحروقات يوم 04 ماي 2019 من قبل وزير التجارة، وهو يخضع لسلطة الوزير الأول، ويضم ممثلين عن مختلف القطاعات المتمثلة في التجارة، المالية، الداخلية والجماعات المحلية، الشؤون الخارجية، النقل والأشغال العمومية، إضافة الى رؤساء الغرف الوطنية للفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات والصناعة

[1]- http// www. Exportateur. Algerie. Org / presentation. Bien venue. Anexal. Consulté le 01 fevrier 2022

التقليدية والحرف، وممثلين عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، والجمارك، والجمعية الوطنية للمصدرين، والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، وتتمثل مهام المجلس[1]:

- ✓ إتخاذ جميع القرارات الرامية الى تطوير الصادرات خارج المحروقات، ومرافقة المصدرين، وقد تم إنشاء هذا المجلس وتحديد تشكيلاته وصلاحياته بموجب المرسوم التنفيذي 173-04 الصادر ب 12 جوان 2004.

3- سبل و أفاق ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

3-1 سبل ترقية الصادرات خارج المحروقات:

من أجل النهوض بقطاع التصدير في الجزائر وترقية الصادرات خارج المحروقات، لا بد من تحقيق مجموعة من السبل وهي[2]:

3-1-1 تحسين المناخ الاستثماري:

لتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر لابد من توفير الشروط التالية[3]:

- ✓ تحسين الإطار التشريعي والقانوني بتوفير العوامل الملائمة لجذب الاستثمار من خلال إيجاد قانون موحد للإستثمار، يتمتع بالشفافية كما يكفل تقديم حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية للمستثمر.
- ✓ إصلاح وتحرير القطاع المالي عن طريق إصلاح القطاع المصرفي، خاصة وأن سوء أداء وإستقبال العاملين والقائمين للمستثمرين تفوت فرص إستثمارية على الدولة، حيث يعكف المستثمر على تحويل أمواله الى وجهات أجنبية أخرى ذات أداء وإستقبال أحسن.
- ✓ إرساء معالم الحوكمة ومحاربة الفساد، حيث تحتل الجزائر مرتبة جد متأخرة مما جعلها مصنفة ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم.
- ✓ التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي خاصة وأن الجزائر تعتبر من بين أكثر الدول النامية التي تعاني من إستفحال هذه الظاهرة.

3-1-2 إرساء معالم الذكاء الاقتصادي في المؤسسات المصدرة:

يعتبر الذكاء الاقتصادي أداة فعالة للحصول على المعلومات المتعلقة بالأسواق المحلية والدولية، ويهتم الذكاء الاقتصادي بالبحث عن إيجاد كافة المعلومات المتعلقة بجميع الأطراف المتواجدة في بيئة المؤسسةوإستخدامه بالطريقة الملائمة، حتى يتم إتخاذ القرار والتأثير على المحيط وفقا لما يخدم المؤسسة وأهدافها[4].

---

[1]- وكالة الانباء الجزائرية من الموقع https://www.aps.dz/ar/economie/70405-2019-05-04-16-28-52

[2]- صالحي سلمى، واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة من 2010 الى 2020، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جوان 2021، ص ص 410- 431

[3]- جباري شوقي، متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 07، العدد 01، جويلية 2014، ص ص 71- 88

[4]- حمزة العوادي، واقع الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات وسبل ترقيتها خلال الفترة 2008-2012، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 09، العدد 04، ديسمبر 2015، ص ص 499-525

3-1-4 تشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، من خلال الدور الذي تلعبه في خلق القيمة المضافة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أن هذا النوع من المؤسسات في الجزائر مازالت بعيدة كل البعد عن التصدير فجلها موجهة للسوق الداخلية، فهي تتمركز في قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية، وحتى المؤسسات الموجهة للتصدير فهي تعمل في الصناعات التحويلية المعتمدة على المحروقات، ورغم كل الجهود المبذولة من قبل السلطات العمومية في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن النتائج جاءت دون ذلك، فالصادرات خارج المحروقات لم تتعدى 8% من مجمل الصادرات، هذا ما جعل الصادرات الجزائرية أحادية القطب تعتمد بشكل كبير على تصدير المحروقات، مما يبقيها رهينة لتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية.

3-1-4 إقامة مناطق صناعية للتصدير:

يظهر ذلك من خلال الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في أماكن متقاربة، مما يسمح بالاستفادة من عوامل التكتل التي يحققها الموقع المشترك ووفرة العمالة وتقاسم التكنولوجيا، وقد تزايد الاهتمام العالمي بالمناطق الصناعية بعد بروز تجارب ناجحة في فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، بسبب ازدهار عدد من القطاعات الصناعية التي تسودها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]

3-1-5 إنشاء هيئات لتحسين الجودة:

تأخذ على عاتقها مهمة تقديم منتوج يتحلى بجميع المواصفات ومقاييس الجودة، التي تتوافر في المنتجات المنافسة الموجودة في الأسواق العالمية، كما تقوم بإعادة النظر في سياسة التسعير لجعل المنتج لا يتأثر بالتكاليف الناتجة عن إستخدام الجودة.

3-1-6 الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة في المؤسسات المصدرة:

إن ضرورة اهتمام المؤسسات الجزائرية بالجودة الشاملة، تنبع من حاجتها الماسة الى إكتساب مزايا تنافسية مستدامة في منتجاتها بما يضمن سهولة نفاذها الى الأسواق الدولية[2].

3-2 أفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

من خلال تصريحات المسؤولين الجزائريين، خاصة أولائك الذين لديهم علاقة مباشرة بعملية التصدير، نجد أن هناك إختلاف في نظرتهم لمستقبل الصادرات خارج المحروقات بين متفائل ومتشائم، فالسلطة الرسمية ممثلة في رئيس الجمهورية وضعت 05 ملاير دولار لصادرات خارج المحروقات لسنة 2021، و07 مليار دولار لسنة 2022، وهذا ماصرح به في خطاب ألقاه بمناسبة

[1]- حمزة العوادي، الجودة الشاملة كمحدد أساسي لترقية صادرات المؤسسات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات دراسة إستشرافية، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص تحليل قطاعي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018، ص13

[2]- حمزة العوادي، واقع الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات وسبل ترقيتها خلال الفترة 2008-2012، نفس المرجع السابق، ص ص 499-525

إفتتاح " الندوة الجهوية حول مخطط الانعاش الاقتصادي" حيث تهدف خطة الانعاش الاقتصادي المعلنة من قبل رئيس الجمهورية الى تقليص التبعية للمحروقات كمورد للعملة الأجنبية من 98 % الى 80 % في نهاية 2021[1].

وفي هذا الخصوص اتجهت الحكومة وبالخصوص المسؤول الأول عن قطاع التجارة ممثلا في وزير التجارة، الذي صرح في العديد من المناسبات، على أن الجزائر قادرة على تحقيق الهدف الذي وضعه رئيس الجمهورية فيما يخص الصادرات خارج المحروقات، على المدى القصير، أما على المدى البعيد فهم يرون بأن الاقتصاد الجزائري سيتحرر من التبعية للمحروقات، لكن المعطيات الداخلية والخارجية لن يكون في أحسن حال على الأقل في المدى القصير والمتوسط، خاصة في ظل جائحة كورونا وما تعرض له الاقتصاد الجزائري من ركود، وتوقف العديد من المؤسسات الاقتصادية عن النشاط أو إنخفاض وتيرة نشاطها، مما أدى الى إنخفاض مداخيلها وأرباحها، مما ينعكس سلبا على الصادرات خارج المحروقات، اضافة الى ذلك فالركود الاقتصادي العالمي الذي صاحب جائحة كورونا جعل من الطلب العالمي على السلع والخدمات ينخفض، مما سيزيد من المنافسة بين الشركات والدول على الأسواق العالمية، وهذا بطبيعة الحال ينعكس على حصة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الأسواق العالمية وبالتالي سيخفض من صادرات هذه المؤسسات[2].

المبحث الثاني: البرامج التنموية في الجزائر في ظل سياسة الانفتاح التجاري من 1990- 2022:

أظهرت الأزمة النفطية لسنة 1986 هشاشة النظام الاقتصادي الجزائري خاصة ما تعلق بكيفية الحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، وأيضا هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي[3]، خاصة بعد عجز الجزائر عن تسديد ديونها ولجوءها للمساعدة من المؤسسات المالية الدولية(صندوق النقد الدولي، البنك الدولي)، وفي ظل هذه المشاكل والوضع المزري الذي آل إليه الاقتصاد، أوجب على الدولة القيام بسياسات التصحيح الذاتي للإقتصاد وإنتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، تمثلت في عقد إتفاقيات التثبيت الاقتصادي من 1989- 1995، برنامج التعديل الهيكلي 1995- 1998، وإقرار مخططات تنموية موسعة خلال الفترة من 2001- 2019 نلخصها في مايلي:

المطلب الأول: برامج الاصلاحات الاقتصادي من 1989- 2000

1- برنامج التثبيت الاقتصادي (1989- 1995):

نتيجة إنخفاض عوائد العملة الصعبة وعدم فعالية الخطط التنموية المتبعة وعدم الإستخدام الأمثل لعناصر الانتاج، لجأت الجزائر الى صندوق النقد الدولي في 30ماي 1989 من أجل طلب المساعدة المالية في إطار إتفاقية STAND – BY، حيث تم إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم متمثلة في صدور القانون 02/90 الذي منح حق الحيازة والتصرف للمصدرين في إيراداتهم من العملة الصعبة خارج المحروقات، بين 10% و 100% حسب طبيعة السلعة المصدرة بهدف تنويع الصادرات.

---

[1]- جريدةالعرب الاقتصادية الدولية، الجزائر تطمح لتقليص التبعية للنفط الى 80% بدل 98%، 18 أوت 2020، تاريخ الاسترداد 26 سبتمبر 2021، من الموقع الالكتروني http/www.alegt .com/2020/08/18/article- 1900581. html

[2]- زهرة مصطفى، واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الفترة من 2010- 2021، نفس المرجع السابق، ص 135- 148

[3]- داود سعد الله، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 176

كما صدر قانون النقد والقرض رقم 90- 10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 الذي ينص على حرية الاستثمار الأجنبي المشجع لمختلف أنواع الشراكة، وصدور القانون 93- 12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بالاستثمار الذي يهدف الى تحرير الاقتصاد من خلال حرية الاستثمار والمساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب، كما أن الاتفاقيات مع المؤسسات الدولية ألزمتها الرضوخ لقواعدها الصارمة بغية إستقرار الاقتصاد الوطني، ومنه عملت على إجراء إصلاحات هيكلية موجهة بالأخص لتحرير المبادرات الخاصة للقطاع الخاص، ودعم النمو وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وتم التوقيع مجددا مع صندوق النقد الدولي على إتفاق قصير المدى(التثبيت الهيكلي) يدوم من ماي 1994 الى أفريل 1995، ويهدف الى تخفيض قيمة الدينار، تحرير التجارة الخارجية، الحد المؤقت من الواردات، تحرير الأسعار المحلية، وتخفيض العجز في كل من الميزانية وخدمات المديونية الخارجية، كما تضمنت المرحلة الثانية من التعديل الهيكلي بإبرام عقد مع صندوق النقد الدولي في 22 ماي 1995، تحصل من خلاله على قرض بمبلغ 1.8 مليار دولار مخصص لدعم البرنامج الحكومي للإصلاحات الهيكلية وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، مع إلتزام الحكومة بتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة والتحرير الكلي للأسعار والتجارة الخارجية[1].

1-1 الاتفاق الأول للإستعداد الإئتماني(stand by 1):

وقعت الجزائر على إتفاقية الاستعداد الإئتماني الأول في 30 ماي 1989، وكان الهدف الرئيسي من وراء هذا الاتفاق هو القيام بمجموعة من التدابير المتمثلة في[2]:

- ✓ إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا وتقييدا.
- ✓ العمل على معالجة العجز في الموازنة العامة ومن ثم تحسين الوضعية المالية العامة.
- ✓ تخفيض سعر العملة.
- ✓ إدخال نظام مرن للأسعار.

إستفادت الحكومة الجزائرية في إطار برنامج الاستعداد الإئتماني الأول من قرض بمبلغ 480 مليون وحدة حقوق خاصة، وهو مايعادل 584 مليون دولار دفعة واحدة وذلك في إطار مايعرف بإتفاق stand by، والذي قامت على إثره الجزائر بعدة إجراءات تمثلت في[3]:

- ✓ ضغط عجز الموازنة عن طريق التقليل من الانفاق الحكومي وتخفيض قيمة الدينار.
- ✓ تحريرالتجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي.
- ✓ إنهاء إحتكار الدولة للتجارة الخارجية.
- ✓ تنظيم القطاع المصرفي وإعادة الاعتبار لمساهمة السوق النقدي في رسم الملامح العامة للاقتصاد الوطني.

---

[1]- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة،الجزائر، 2007، ص 90-91

[2]- مياسي إكرام، الاندماج في الاقتصاد العالمي وإنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص184

[3]- كبير مولود، الادخار ودوره في النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016، ص175-176

- ✓ الإعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد سعر الفائدة وأسعار الصرف، وتقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها، بالاضافة الى منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية.

1- 2 برنامج الاستعداد الإئتماني الثاني 1991:

بعد إنتهاء برنامج الاستعداد الإئتماني الأول سنة 1989، ونظرا لعدم تحقيق الاهداف المرجوة من هذا الاتفاق ابرمت الجزائر إتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي لمدة 10 اشهر (03 جوان 1991- 30مارس 1992)، تحصلت بموجبه على قرض قيمته 300 مليون وحدة سحب خاصة أي 403 مليون دولار وفق الشروط التالية[1]:

- ✓ التحرير التام للتجارة الخارجية عن طريق قابلية تحويل الدينار.
- ✓ تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية.
- ✓ رفع معدلات الفائدة على القروض البنكية.
- ✓ تحقيق فائض في الميزانية قصد توجيهه للتطهير المالي للمؤسسات العمومية.
- ✓ التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وتخفيض حجم النفقات العمومية.
- ✓ خوصصة المؤسسات العمومية وتحرير الأسعار لأكثر من 75% من الأسعار المتعلقة بالنشاط الاقتصادي كالمواد الغذائية.
- ✓ إصلاح النظام الضريبي والجمركي.

وبموجب هذا الاتفاق تمت الاستفادة من 03 دفعات فقط، كل دفعة قيمتها 75 مليون دولار، الدفعة الاولى في جوان 1991، الثانية في سيبتمبر 1991، الثالثة في ديسمبر 1991، لكن الدفعة الرابعة توقفت لأن حكومة أحمد غزالي واجهت صعوبة كبيرة في تنفيذ برنامج الاستعداد الإئتماني الثاني، خاصة أن الحكومة الجديدة التي أشرفت على انتخابات 1991 وضعت الاصلاحات جنبا تخوفا من إنزلاق الوضع الاجتماعي، بسبب المصاعب المالية والاجتماعية والسياسية، إلا أن الجزائر حققت من خلال البرنامج النتائج التالية[2]:

- ✓ إنخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990 الى 26.7 مليار دولار سنة 1992، مع ارتفاع معدل خدمات الدين حيث انتقلت من 73.9% سنة 1991 الى 76.5% سنة 1992.
- ✓ تحقيق 14 مليار دج فائض في الميزانية نتيجة ارتفاع الايرادات وتطبيق سياسة الترشيد في النفقات.
- ✓ تحقيق فائض في الميزان التجاري يقدر ب4.70 مليار دولار.
- ✓ رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10.5% الى 11.5% سنة 1992.
- ✓ زيادة الاستهلاك الحكومي مع بداية سنة 1992.

[1]- مكي عمارية، اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1986-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي وتقنيات كمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018، ص 215

[2]- مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، 2008، ص 113-114

2- برنامج التثبيت الهيكلي (1994- 1995):

قامت السلطات الجزائرية بعد فشل البرنامج السابق وعدم إكماله ببعث رسالة نية في مارس 1994 الى صندوق النقد الولي، تطلب فيها إعادة جدولة ديونها الخارجية مع القيام بإصلاحات إقتصادية هيكلية تحت إشراف هذه الهيئة، وهذا راجع للأسباب التالية[1]:

- ✓ ظهور عجز في الميزانية العامة نتيجة زيادة الانفاق على تنشيط الاقتصاد.
- ✓ ضرورة توفر ما يقارب 7.6 مليار دولار لإستمرار العملية الإنتاجية.
- ✓ عجز في ميزان المدفوعات يقدر ب 1.3 مليار دولار سنة 1994.
- ✓ إرتفاع حاد في التضخم وعجز في إستيراد قطع الغيار والألات الصناعية ما أدى الى ضعف الطاقة الانتاجية للمؤسسات.
- ✓ إمتناع بعض الدول عن منح الجزائر قروض إلا بعد إتفاقها مع صندوق النقد الدولي.

ومن بين الأهداف التي كانت تسعى الجزائر الى تحقيها من خلال تطبيق هذا البرنامج واللجوء الى صندوق النقد الدولي مايلي[2]:

- ✓ الحد من توسع الكتلة النقدية M 2 بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 الى 14% سنة 1994، وبالتالي التحكم في التدفق النقدي.
- ✓ تقليص الفرق بين أسعار الصرف الاسمية وأسعار الصرف في السوق السوداء، من خلال تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% في أفريل 1994(01 دولار مقابل 36 دج).
- ✓ تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام مع إحداث مناصب شغل لإمتصاص البطالة.
- ✓ تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار، وبالتالي تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة.
- ✓ جعل معدل تدخل البنك الجزائري في السوق النقدي عند مستوى 20%.
- ✓ تحقيق إستقرار مالي بتخفيض معدل التضخم الى أقل من 10%.
- ✓ توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية وذلك تمهيدا للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة.
- ✓ رفع إحتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.

من خلال هذا البرنامج تحصلت الجزائر على قرض قدره 731.5 مليون وحدة سحب خاصة أي مايعادل تقريبا مليار دولار، ووزع هذا القرض الى قسطين الأول قدر ب389 مليون وحدة سحب خاصة تستلمه مباشر بعد الاتفاق، والثاني سلم خلال السنة على شكل دفعات.

وأما النتائج المتوصل إليها بعد تطبيق هذا البرنامج نذكر من أهمها

---

[1]- مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 138-139

[2]- مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 08- 09 مارس 2005، ص299

- ✓ تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري ب50% حيث أصبح سنة 1995 (1دولار يساوي 47.6دج)، وإنخفاض معدل التضخم ب 29.05%.

3- برنامج التعديل الهيكلي(1995/03/31- 1998/04/01):

رغم برامج الاصلاح المطبقة سابقا، ونظرا للنتائج التي ظهرت خلال التثبيت الاقتصادي الثالث، لم تجد الجزائر مانعا الى توقيع إتفاق مع صندوق النقد الدولي في بداية 1994، والذي إنبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى الذي غطى الفترة من 01 أفريل 1994 الى 31 مارس 1995 إتفاق آخر سنة 1995، تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى يغطي الفترة من 31 مارس 1995 الى 01 أفريل 1998

وبعد موافقة صندوق النقد الدولي على تقديم القرض المقدر ب1169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة[1].

وقامت أيضا بإعادة جدولة 13 مليار دولار من ديون المؤسسات الخاصة مع نادي باريس، و3 ملياردولار مع نادي لندن، وجراء هذا الاتفاق حققت الجزائر النتائج التالية:

- ✓ تسجيل تحسن طفيف في معدلات النمو الاقتصادية وإنخفاض معدل التضخم.
- ✓ إنخفاض نسبة العجز في الميزانية العامة من 13.7% من الناتج المحلي الخام سنة 1988 الى 1.3 % سنة 1997.
- ✓ إرتفاع معدلات البطالة بسبب تطهير الهيكل المالي كليا ل 23 مؤسسة في نهاية 1997 ووضع برنامج من أجل تحسين الوضعية المالية للمؤسسات العمومية الكبرى، وغلق تلك التي لايمكن إنعاشها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 95-22والمتعلق بخوصصة بعض المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ تراجع المديونية الخارجية وخدماتها.
- ✓ دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية وتحرير أسعار السلع والخدمات[2].

المطلب الثاني: البرامج التنموية من 2000- 2022

1- برنام ج الانعاش الاقتصادي PSRE(2001- 2004):

يعتبرمخطط دعم الانعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل سنة 2001 عبارة عن مخططات مالية، موزعة على طول الفترة 2001- 2004 بنسب متفاوتة تبلغ قيمتها الاجمالية حوالي 525 مليار دج، أي مايقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسيا بإحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000ب 11.9 مليار دولار، وقد تمحور هذا البرنامج حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالانتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الاصلاحات في مختلف القطاعات، وكذا

[1]- زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي، تحليل دروس الأمس للاستفادة لأزمة اليوم، مجلة المالية والأسواق جامعة مستغانم، الجزائر، العدد 05، 2016، ص 263-289

[2]- بن سمية عزيزة، مكانة السياسة المالية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 09، العدد 17، نوفمبر 2009، ص 103- 115

ما يخص بالتنمية المحلية والبشرية[1]، إذ يعتبر هذا المخطط الانطلاقة الحقيقية لسياسة التوسع في الانفاق العام التي إنتهجتها الدولة، بغية إيجاد الظروف المثلى للنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع النمو الاقتصادي عن طريق تنشيط الطلب الداخلي وإعادة تحريكه ويهدف الى تحقيق مايلي[2]:

- ✓ معالجة أشكال الفقر والتهميش التي عانى منها المجتمع إضافة الى تحسين المستوى المعيشي.
- ✓ العمل على توفير مناصب شغل خاصة في ما تعلق بالبنى التحتية ومواصلة المجهودات المبذولة في مجال المناطق الصناعية.
- ✓ إعادة تنشيط الفضاءات الريفية وتشجيع الأنشطة الانتاجية عن طريق إطلاق مجموعة من البرامج المدعمة لعودة السكان الى الريف والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي

الجدول رقم 01: مضمون مخطط الانعاش الاقتصادي (2001- 2004)

القطاعات	المجموع (مليار دينار)	النسبة
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	204.2	%38.9
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.3	%12.4
دعم الاصلاحات	45	%8.6
المجموع	**525**	**%100**

المصدر: مسعودي زكرياء، تقييم أداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري، دراسة للفترة من 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، جامعة ورقلة، المجلد 04، العدد 06، جوان 2017،ص 215- 228

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن البرنامج ركز بشكل كبير على الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بنسبة 40.1%، وذلك نظرا للصعوبات التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبل سنة 2000 من تدهور البنى القاعدية التحتية، إضافة الى هدف إنعاش المؤسسات الوطنية الانتاجية العامة و الخاصة منها، من خلال زيادة طاقاتها الانتاجية مايساهم في تحسين النشاط الاقتصادي وفتح مناصب شغل جديدة، وبالتالي تخفيض نسبة البطالة، بالاضافة الى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية عن طريق توفير جو ملائم للاستثمار[3].

أما قطاع التنمية المحلية أحتل المرتبة الثانية بنسبة 38.9% من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج، نظرا لما يكتسيه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية.

---

[1]- عقون شراف، بوقجان وسام، بوفنغور خديجة، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001- 2019)، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المجلد 02، عدد خاص، أفريل 2018، ص 195-212

[2]- بلعايش ميادة، زير ريان، تطور السياسة المالية في الجزائر ودورها في تحقيق الاصلاح الاقتصادي خلال الفترة 2000- 2014، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 03، سيبتمبر 2017، ص 91- 109

[3]- بوفليح نبيل، دراسة تقيمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة من 2000- 2014، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد12، ديسمبر 2012، ص 243- 266

كما تم تخصيص لقطاع الفلاحة والصيد البحري مبلغ 65.3 مليار دج بنسبة 12.4%، في حين وجه الباقي لدعم الاصلاحات بنسبة 8.6% بهدف تطوير وعصرنة الادارات والمؤسسات العامة.

ومن أجل الوصول الى الأهداف المسطرة في البرنامج قامت الحكومة الجزائرية بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة التي تدعم أهداف البرنامج التي نوجزها في الجدول التالي

الجدول رقم 02: السياسات المصاحبة لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001- 2004

الوحدة: مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والمشاركة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	0	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	0	0	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر: عقون شراف وأخرون، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001- 2019)، نفس المرجع السابق، ص201

ومن بين أهم الانجازات المحققة في هذا البرنامج مايلي:

- ✓ توفير أكثر من 1100000 منصب شغل ومنه انخفضت نسبة البطالة من 29.3% الى 23.3%.
- ✓ بناء ما يقارب 600000 مسكن و 256000 في قيد الانجاز.
- ✓ بناء 232 ثانوية، 563 متوسطة، 19546 قسم إبتدائي، 149 داخلية، 336 مطعم نص داخلي.
- ✓ إنجاز 180معهد ومركز جديد خاص بالتكوين المهني، وما يقارب 200000 مكان بيداغوجوي.
- ✓ إنجاز أكثر من 230000 مكان بيداغوجي في التعليم العالي و 90000 مكان إيواء.
- ✓ إنشاء 08 مستشفيات، وما يقارب 150 عيادة متعددة الخدمات ومركز للصحة و548 قاعة علاج.
- ✓ إنجاز 100 ملعب جديد و 200 قاعة متعددة الرياضات وبناء 09 سدود.
- ✓ إنجاز 4000 من الطرق الجديدة وإصلاح 3000كلم من الطرق القديمة.
- ✓ إنفاق 23000 مليار دينار على ميزانية التجهيز.

إضافة الى ذلك إستثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3700مليار دينار و نمو متوسط يساوي 3.8% طوال السنوات الخمس[1].

[1]- هني عامر، قراءة في مخططات التنمية بالجزائر(1967- 2014)، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 02، العدد 02، سبتمبر 2018، ص 214- 228

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005- 2009):

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط الانعاش الاقتصادي للفترة 2001- 2004، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة الإرتفاع الذي سجله النفط الجزائري الذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار، وتزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية للدولة.

أقر هذا البرنامج الذي أعتبر دفعا قويا لعجلة الاقتصاد، وخلق ديناميكية نشاط في الاقتصاد الجزائري، وبلغت قيمته في شكله الأصلي 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين أحداهما يخص مناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج، وآخر يخص مناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من برنامج الإنعاش الاقتصادي والمقدرة ب 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 114مليار دج[1].وذلك كما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم 03: مضمون البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي(2005- 2009)

البرنامج	المبالغ المخصصة بمليار دج	النسبة
- تحسين ظروف معيشة السكان(السكن، التربية، التعليم العالي، التكوين المهني، برامج البلدية للتنمية، تنمية مناطق الهضاب العليا والجنوبية، تزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز، باقي القطاعات)	1908.5	%45.5
تطوير الهياكل القاعدية (قطاع الأشغال العمومية، والنقل، قطاع المياه، قطاع التنمية العمرانية)	1703.1	%40.5
دعم التنمية الاقتصادية(الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الصناعة وترقية الاستثمار، السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	337.2	%8
تطوير الخدمة العمومية(العدالة والداخلية، المالية والتجارة وباقي الادارات العمومية، البريد والتكنولوجيا الحديثة للإتصال)	203.9	%.4
تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال	50	%1.2
	4202.7	%100

المصدر: معلم جميلة، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة أقتصاد وتنمية، جامعة باتنة 1، 2017، ص151

[1]- بودخدخ كريم، إتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض، دراسة حالة الجزائر 2001- 2014، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2015، 208

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ زيادة إهتمام الدولة بتحسين ظروف معيشة السكان من تربية وتعليم عالي، وتكوين مهني وتنمية مناطق الهضاب العليا والجنوبية، إذ خصص له مبلغ 1908.5 مليارد ج بنسبة 45.5% من المبلغ الاجمالي للبرنامج، وهذا راجع لرغبة الدولة في تحقيق الهدف النهائي وهو القضاء على الفقر، لتليه في المرتبة الثانية تطوير الهياكل القاعدية بمبلغ 1703.1 مليار دج، أي أنه إستحوذ على ما نسبته 40.5% من المبلغ الاجمالي للبرنامج، أما في مايخص دعم برامج التنمية الاقتصادية فإحتلت المرتبة الثالثة بمبلغ 337.2 مليار دج، أما قطاع الخدمة العمومية فخصص له مبلغ 203.9 مليار دج، بهدف تطوير قطاع البريد وتكنولوجية الإعلام والاتصال، وتطوير جهاز العدالة وقطاع التجارة والمالية وباقي الادارات العمومية الأخرى، وفي المرتبة الأخيرة فخصص مبلغ 50مليار دج لتطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال.

إضافة الى ماسبق فقد تم إدراج برنامجين مكملين خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو وهما[1]:

- برنامج تنمية جنوب الجزائرفي 15 جانفي 2006: قرر مجلس الوزراء زيادة كبيرة في تمويل برامج تنمية ولايات الجنوب للسنوات من 2006- 2009، ورفع ذلك التمويل من 250 الى 377مليار دج، حيث يشمل هذا البرنامج 10ولايات تمتد على أكثر من 80% من أراضي الجزائر وهي كل من: أدرار، الأغواط، بشار، تمنراست، ورقلة، بسكرة، الوادي، إيليزي، تندوف، غرداية

ويتضمن البرنامج عدد من المشاريع الرامية الى تحسين ظروف حياة سكان هذه المناطق الصحراوية منها 110 مليار دج لبناء المنازل و 8 مليار دج للتزويد بمياه الشرب.

- برنامج تنمية الهضاب العليا لسنة 2007: تضمن العديد من المشاريع التي تخص عددا من الولايات الداخلية منها، سطيف، برج بوعريريج، باتنة، تبسة، الجلفة، خنشلة، والتي من شأنها فك العزلة التي تشهدها هذه المناطق بالدرجة الأولى وتنمية منطقة الهضاب العليا من خلال توفير المرافق الضرورية لمواطني هذه المناطق، وهذا من خلال توسيع شبكة الطرقات ومد المسالك بين القرى والمداشر النائية عن المدينة الأم، إضافة الى توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب، الكهرباء، والغاز الطبيعي، ومحاولة إستصلاح أكبرقدر ممكن من المناطق الفلاحية والحقول وإستغلالها، خاصة تلك التي هجرها الفلاحون أثناء العشرية السوداء، وإنشاء المركبات الرياضية، المسابح النصف أولمبية، والنوادي الثقافية لترفيه الشباب.

[1]- معطاي الله خير الدين، بزازي سامية، البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001- 2014، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 11، 12 مارس 2013، ص14- 15

ومن بين النتائج المحققة مايلي[1]:

- ✓ وضع هدف إنجاز مليون سكن ليصل الى 1.65 مليون سكن، أي بزيادة 65% لفائدة قرارات رئيس الجمهورية مخصصا له غلاف مالي يقدر ب 1581 مليارد ج.
- ✓ وصل عدد السكنات المنجزة من 2005- 2009 الى 326912 سكن أي مايقدر ب 91.2 % من البرنامج الذي وعد به الرئيس من خلال تسليم مليون وحدة سكنية سنة 2009، ووصل عدد السكنات المنجزة الى غاية ديسمبر 2010 الى غاية 1.048 مليون وحدة، منها 42%(سكن ريفي)، 58% سكن حضري.
- ✓ أما في مايخص الهياكل القاعدية فقد مح بترميم وتطوير 67369 كلم من شبكة الطرقات وبناء 1250 وحدة فنية.
- ✓ سجل الناتج الداخلي الخام الحقيقي معدلات نمو موجبة حيث بلغت 5.90% كأقصى نسبة سنة 2005، وأدنى قيمة 1.60% سنة 2009، ويعزي ذلك الصدمة النفطية وتراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية(الأزمة المالية العالمية 2008).
- ✓ تسجيل معدلات نمو موجبة وأخرى سالبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي، التي بلغت 4.16% كأقصى قيمة سنة 2005 و -0.35% كأدنى قيمة سنة 2009.
- ✓ تراجع محسوس لمعدلات البطالة حيث إنخفضت من 15.30% سنة 2005 الى حدود 10.2% سنة 2009.
- ✓ إرتفاع معدل التضخم من مستوى 1.40 % سنة 2005 الى 4.90% سنة 2008، ليتراجع في سنة 2009 في حدود 4.40%.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (برنامج التنمية الخماسي 2010-2014):

اطلق على هذا البرنامج عنوان" برنامج الاستثمارت العمومية" ويندرج ضمن سياسة الدولة لإعادة الإعمار الوطني، والتي كان قد تم إنطلاقها قبل 10سنوات من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 على حسب الإمكانيات المتوفرة آنذاك، وخصصت له الحكومة غلافاماليا قدر بحوالي 21214 مليار دج للإستثمارت العمومية أي مايعادل 286 مليار دولار، خاصة بالنسبة لمنشآت الطرق والنقل بالسكة الحديدية، الصحة، الكهرباء الريفية، التزويد بالمياه الصالحة للشرب، أي أن الحكومة ركزت في هذا البرنامج على المشاريع الخاصة بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية ويشمل هذا البرنامج قسمين أساسين هما[2]:

- إستكمال المشاريع الجاري إنجازها ب 9700مليار دج(أي مايعادل 130 مليارد دولار).
- إنطلاق مجموعة جديدة من المشاريع بمبلغ 11534 مليار دج(أي مايعادل 155 مليارد دولار).

[1]-معطاي الله خير الدين، بزازي سامية، البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001- 2014، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 11، 12 مارس 2013، ص14- 15

[2]- مناد العالية، مزريق عاشور، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة من 2001 الى غاية 2019، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد16، العدد22، مارس 2020، ص 207- 222

3-1 مميزات برنامج توطيد النمو الاقتصادي:

تميز هذا البرنامج بوضع جملة من الترتيبات من اجل ترشيد الانفاق العام أكثر فأكثر وتعزيز مكافحة اعمال المساس بالأملاك العمومية و الوقاية منها، ومن هذه الترتيبات[1]:

لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد مالم تستكمل دراسته وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه.

- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج فيجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.
- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية، يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني.
- تنصيب لجنة حكومية مكلفة بالفصل في إقتطاع العقارات الازمة، بعد إجراء تحقيق ميداني، وذلك بهدف التعجيل بتعبئة الأوعية العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية، مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الجيدة.
- إتخاذ التدابير اللازمة من أجل تسريع إجراءات الصفقات، وكذا إحترام الاجراءات في مجال النفقات العمومية، ومن أهم هذه التدابير إعادة تنظيم لجنة الصفقات من خلال تفرعها الى ثلاثة لجان مختصة بدلا من إثنين، بالاضافة الى تعزيز دور المراقبين الماليين في مجال الرقابة القبلية والبعدية.
- تعزيز أدوات الدراسة والإنجاز من خلال إعادة تاهيل المؤسسات العمومية المعنية.
- وبغرض الوقاية من أعمال المساس بالأموال العمومية وقمعها عند الاقتضاء، وقصد تعزيز إجراءات مكافحة الفساد، فإن أحكاما جديدة وضعت حيز التنفيذ طبقا للتعليمة الرئاسية رقم 03 الصادرة في ديسمبر 2009، من أجل توسيع رقابة المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة الى المؤسسات العمومية.
- عن هذا البرنامج سيتم تمويله حصرا من الموارد الوطنية، وكل إستدانة خارجية ستظل مستبعدة، ومن هذا المنطلق لن يترتب عن هذا البرنامج أي أثر على ميزان المدفوعات للبلاد، ولا على إستقلاليتها المالية تجاه الخارج في المستقبل.

3-2 أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي:

إن أهداف برنامج التنمية الخماسي إتخذت طابعا إستراتيجيا، وذلك على أساس الميزانية الكبيرة التي خصصت لهذا البرنامج الممتد من 2010 الى 2014، وتمثلت هذه الأهداف في مايلي[2]:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.
- مكافحة البطالة من خلال إستحداث 03 ملايين منصب شغل جديد.
- تحسين ظروف العيش في العالم الريفي من خلال التزويد بالمياه الصالحة للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة 2010، الجزائر، اكتوبر 2010، ص 40.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة 2010، الجزائر، اكتوبر 2010، ص50.

- ترقية وتطوير إقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم إستعمال تكنولوجيات الإعلام والإتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.
- تحسين مناخ الاستثمار وإتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الاداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- الإستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الإعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية.
- مواصلة التجديد الفلاحي والأمن الغذائي للباد.
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.
- الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

3- 3 محتوى برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014:

إن هذا البرنامج يمثل إمتداد للجهود المبذولة خلال الخماسي السابق، وهو يشمل على ستة محاور رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 04: مضمون برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014

المحاور	المبالغ بمليار دج	النسبة
التنمية البشرية	10122	%49.6
المنشآت الأساسية	6448	%31.6
تحسين الخدمة العمومية	1666	%8.1
التنمية الاقتصادية	1566	%7.7
مكافحة البطالة	360	%1.8
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإتصال	250	%1.2
المجموع	20412	%100

المصدر:جلول ياسين بن الحاج، عابد شريط، تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014 وإنعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 04، العدد04، ديسمبر 2016، ص111- 136

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن الدولة أولت أهمية كبيرة ب

- التنمية البشرية: حيث خصص لها مبلغ 10122 مليار دج لرفاهية السكان في ظل إحترام قواعد العدالة الاجتماعية، تعزيز التماسك الوطني وتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية للتنمية الاقتصادية، من خلال إنجاز المؤسسات التعليمية، مؤسسات التكوين المهني، وتوفير المقاعد والتجهيزات البيداغوجية في الجامعات، وذلك من أجل ترقية

إقتصاد المعرفة، وإنشاء المستشفيات العمومية وتحديث الأجهزة الطبية وتحسين المستخدمين الطبيين وشبه الطبيين، تمويل ودعم إنجازات السكنات، الربط بالكهرباء والغاز والمياه الصالحة للشرب، والعناية بقطاع الشباب والرياضة من خلال إنشاء المركبات الرياضية ومراكز الترفيه العلمي، وتكوين مؤطري التربية الرياضية، صون ذاكرة ثورة التحرير الكبرى، ترقية الثقلفة الوطنية من خلال إنشاء دور الثقافة والمسارح وغيرها، تحديث وسائل الاتصال العمومي وتكريس التضامن الوطني من خلال مساعدة المحرومين ومعدومي الدخل، وإنشاء شبكة من المؤسسات المفتوحة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

- المنشآت الأساسية[1]: خصص لهذا المحور 6448 ملياردج منها أزيد من 3132 مليار دج للأشغال العمومية، بهدف إستكمال طريق السيار شرق غرب، 830 مليار دج من الطرق السريعة وإنجاز عمليات إزدواجية لحوالي 700كلم من الطرق الوطنية، و2500كلم من الطرق الجديدة، وتحديث وترميم أكثر 8000 كلم من الطرق، وإنجاز وتحديث حوالي 20 ميناء صيد بحري، وكسح وتدعيم 25 ميناءا، وكذا تعزيز ثلاث مطارات.

أما قطاع النقل فقد إستفاد من 2816 مليار دج، من أجل إنجاز17 خط للسكة الحديدية(6000كلم)، وإزدواجية 800كلم من السكك على مستوى الجنوب الغربي، وتسليم مترو الجزائر، وإنجاز تراموای في 14 مدينة، وإستحداث 17 مؤسسة جديدة للنقل الحضري، وإنجاز 35 محطة برية وكذا تحديث 08 مطارات وتوسعة 04 موانئ

كما حظي قطاع تهيئة الاقليم والبيئة بحوالي 500مليار دج، موجهة خصوصا لإنجاز 04 مدن جديدة وكذا مختلف عمليات المحافظة على البيئة بما في ذلك تسيير النفايات.

- تحسين الخدمة العمومية: إستفاد هذا المحور من 1666 ملياردج، منها أكثر من 895 مليار دج للجماعات المحلية و الأمن الوطني والحماية المدنية، حيث تم إنجاز 04 مقرات للولايات و103 مقرات للدوائر، و06 مراكز لتكوين المستخدمين، وحوالي 450 مقر لأمن الولايات والدوائر والأمن الحضري، وأزيد من 180فرقة للشرطة القضائية، وفرق لشرطة الحدود ووحدات جمهورية للأمن

وكذا أزيد من 330 وحدة للحماية المدنية.

وحوالي 370مليار دج لقطاع العدالة، موجها لإنجاز 110 مجالس قضائية ومحاكم ومدارس للتكوين، وأكثر من 120مؤسسة عقابية، وكذا تحديث عمل العدالة.

أما قطاع المالية فخصص له أكثر من 295 مليار دج، لإنجاز 250 هيكل للضرائب 70هيكل للخزينة و50 هيكل للجمارك، وكذا مصالح جديدة لمسح الأراضي،

[1]- شريط عابد، جلول ياسين بن الحاج، أدا ء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية، البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 06، العدد01، ديسمبر 2015، ص 93- 108

بينما إستفاد قطاع التجارة من حوالي 39 مليار دج لتحديث وتعزيز مصالح ووسائل الرقابة، وإعادة تأهيل أكثر من 250سوق للبيع بالتجزئة والجملة، أما قطاع العمل فتحصل على أكثر من 56 مليارد ج بهدف تعزيز وتحديث وسائل المراقبة والضبط.

- دعم التنمية الاقتصادية: خصص لهذا المحور مبلغ 1566 مليار دج أي مايعادل 7.7% من المبلغ الاجمالي للبرنامج موزعة كما يلي[1]:
  - أزيد من 1000 مليارد ج لدعم قطاع الفلاحة من خلال توسيع المناطق الغابية والزراعية وكذا تحديث تقنيات هذا النشاط ووسائله.
  - أزيد من 16 مليارد ج بالنسبة للصيد البحري موجهة خصوصا لمرافقة تطوير هذا النشاط ودعمه بمنشآت أساسية جديدة.
  - حوالي 100مليار دج بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها 16 مليار دج مخصصة لمرافقة إستحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة، و80 مليارد ج موجهة لدعم تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من خلال مساعدتها مباشرة أو عن طريق قروض بنكية ميسرة.
  - حوالي 400 مليار دج لإنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تحوز على حصص في السوق المحلية، من خلال تدخلات الخزينة في شكل تطهير وتخفيض فوائد القروض البنكية.
  - حوالي 50 مليارد ج من أجل تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي.
- مكافحة البطالة: رصد لهذا المحور 360 مليار دج، منها 150مليارد ج لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني في إطار برامج التكوين والتأهيل، و80 مليارد ج لإستحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة، و130 مليار دج موجهة لترتيبات التشغيل المؤقت.
- البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإتصال: حيث خصص لها 250 مليار دج من خلال تطوير البحث العلمي(100 مليارد ج)، التجهيزات الموجهة لتعميم الاعلام الألي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية والتعليم والتكوين(50مليار دج)،إقامة الحكم الإلكتوني(100 مليارد ج)[2].

3- 4 نتائج برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014: تمثلت في

أ–معدل النمو الاقتصادي: شهدت معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة من 2010- 2014 تذبذبا عند مستويات مختلفة بحيث لم تتجاوز 3.4%، وهذا راجع الى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات نتيجة إنخفاض الانتاج والطلب على المحروقات بسبب الازمة الاقتصادية 2008، بالاضافة الى التوجهات العالمية نحو الطاقات البديلة، في المقابل حافظت

[1]- شريط عابد، جلول ياسين بن الحاج، أدا ء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية، البرنامج الخماسي 2010-2014، نفس المرجع السابق، ص 93- 108

[2]- حبيب كريمة، رقرير عادل، إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الانعاش والرؤية الجديدة للنمو في أفاق 2030 مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد05، ديسمبر 2018، ص 111- 129

معدلات النمو خارج المحروقات على مستواها المقبول نتيجة الأثر الايجابي لبرنامج التنمية الخماسي، والجدول الموالي يبين تطور معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة من 2010- 2014

الجدول رقم 05: تطور معدلات النمو الحقيقي 2010- 2014(الوحدة: %)

السنوات / القطاعات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو قطاع المحروقات	2.6 -	3.2 -	3.4 -	5.5 -	1.8
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	06	05.2	07.1	0.7	5.1
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	3.4	2.4	3.3	2.8	4.1

المصدر: جلول ياسين بن الحاج، عابد شريط، تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014 وإنعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 04، العدد04، ديسمبر 2016، ص111- 136

ب- تأثير برنامج التنمية الخماسي على التشغيل: سجل معدل البطالة مستويات ثابتة تقريبا نتيجة وجود تقارب ما بين الزيادة في العمالة النشطة مقارنة بالعمالة المشغلة، فعلى الرغم من خلق 1052000 منصب عمل بين 2010- 2013، إلا أن حجم العمالة النشطة إرتفع بما يشير الى زيادة صافي الداخلين الجدد لسوق العمل بحوالي 1152000، وبالتالي فإن هذا البرنامج لم يؤثر بشكل كافي على معدل البطالة مقارنة بالبرنامج السابق[1]، كما التقليل من حجم البطالة ب 9.8% سنة 2013، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 06: تطور معدل البطالة وحجم العمالة 2010- 2014

الوحدة: فرد عامل/ نسبة مئوية%

السنوات / البيان	2010	2011	2012	2013	2014
حجم العمالة النشطة	10812000	10661000	11423000	11964000	11453000
حجم العمالة المشغلة	9736000	9599000	10170000	10788000	10239000
معدل البطالة(%)	%10	%10	%11	%9.8	%10.6

Source : rapport annuel 2013 bank d'algerie annexe, tableaux statistique, alger, juillet 2014, p 158

ج- تأثيربرنامج التنمية الخماسي على المتغيرات الاقتصادية الأخرى: حقق الميزان التجاري فائض ب 0.59 مليار دولار سنة 2014، وفائض في ميزان المدفوعات بلغ 0.13 مليار دولار ستة 2013، تحسن حجم المديونية الخارجية ب 3.39 مليار دولار، إحتياطات من العملة الصعبة بلغت 190.66 مليار دولار سنة 2012.

[1]- بودخدخ كريم، إتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض، دراسة حالة الجزائر 2001- 2014، نفس المرجع السابق، ص 229- 230

رغم هذه النتائج وتحسن المؤشرات تبقى بين من يرى أن الاقتصاد حقق نتائج إيجابية، نظرا لتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية، إلا أن البعض الآخر لا ينظر للواقع الاقتصادي الجديد الذي أفرزته برامج الاصلاح والاستثمارات بنفس المنظار، وذلك بإعتبار التوازن الداخلي والخارجي حالات ظرفية، وليست أداة لتحقيق أهداف قاعدية وأساسية ولم تساهم في تحفيز النمو وخلق الشروط الضرورية للإقلاع[1].

4- البرنامج الخماسي 2015- 2019:

بتحسن المؤشرات الاقتصادية في السنوات الأخيرة لوصول إحتياطي الصرف 178.93 مليار دولار سنة 2014، وتسجيل معدل نمو إقتصادي متوسط على طول الفترة 2010- 2014 قدر ب 4%، عزمت الحكومة على مواصلة توسيع وإنجاز المشاريع البنية التحتية ببرمجتها المشروع الخماس 2015- 2019، الذي رصد له مبلغ مالي قدر ب 21000 مليار دج وجاء هذا لتحسين مراتب التنافسية العالمية[2]، بدأ الشروع في هذا البرنامج سنة 2015 وتم فتح حساب 302- 143 عنوانه " صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية" المسجل بعنوان برنامج توطيد النمو 2015- 2019.

4- 1 أهداف البرنامج الخماسي (2015- 2019): وتتمثل أهدافه في مايلي[3]:

- ✓ الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان، في قطاع السكن التربية والتكوين، الصحة العمومية، الربط بشبكات الكهرباء، الماء، الغاز،...الخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية، دعم الطبقات المحرومة العاملة.
- ✓ بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام بمستوى نمو قدره 6% مع حلول سنة 2019.
- ✓ إيلاء إهتمام أكثر بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج المحروقات، والاهتمام بالتنمية المحلية والريفية بسبب مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتنويعه.
- ✓ إستحداث مناصب الشغل ومواصلة مكافحة البطالة، وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
- ✓ إيلاء عناية خاصة بالتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

مع إستمرار إنخفاض أسعار البترول مع حلول سنة 2015 بسبب الأزمة العالمية 2014، أدي بالسلطات الجزائرية تبني مجموعة من الاجراءات الهدف منها ترشيد النفقات العامة، ومن أجل تدارك الوضع الاقتصادي تم قفل حساب هذا البرنامج في تاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب أخر بعنوان " برامج الاستثمارات العمومية" قدر بمبلغ 300 ملياردج خلال الفترة 2017- 2019 وهي الفترة المتبقية، وهذا دليل على إنخفاض معدل تمويل برامج الاستثمارات العمومية، بالاضافة الى تجميد جميع المشاريع التي لم يكن قد تم الانطلاق في تنفيذها، والحفاظ فقط على الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع

[1]- أوكيل حميدة، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم إقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس، الجزائر، 2016، ص 245.

[2]- بوبكر محمد، مكاوي هجيرة، تحليل العلاقة الديناميكية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، جوان 2021، ص 199- 218.

[3]- مناد العالية، مزريق عاشور، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة من 2001 الى غاية 2019، نفس المرجع السابق، 2020، ص 207- 222

الأولوية القصوى، وهذا يؤدي بالضرورة الى التأثير السلبي على الأهداف التي كان يطمح لها البرنامج وخاصة المتعلقة بالنمو والتشغيل.

4- 2 نتائج البرنامج الخماسي (2015- 2019): حقق هذا البرنامج جملة من النتائج تخص معدل النمو الاقتصادي، التضخم وإستقرار الأسعار، البطالة، التوازن الخارجية يمكن إيجازها في مايلي[1]:

4- 2- 1 معدل النمو الاقتصادي: حقق الاقتصاد الجزائر معدلات نمو مختلفة منذ الألفية الثالثة، خاصة في ظل البرامج التنموية السابقة، والجدول التالي يبين تطور معدلاته خلال الفترة 2015- 2019

الجدول رقم 07: تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015- 2019)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
معدل النمو%	%3.7	%3.2	%1.3	%1.4	%0.8

المصدر: قاعدة بينات البنك الدولي 2020 من الموقعhttps://data.albankaldawli.org

تاريخ الاطلاع 2022/03/05

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان معدلات النمو المسجلة خلال الفترة 2015- 2019 موجبة، ولكنها في تراجع مستمر من سنة الى أخرى، حيث بلغ سنة 2015 معدل 3.70% مسجلا بذلك إنخفاض طفيف مقارنة بسنة 2014 التي بلغ حينها 3.80%، ثم إستمر في الانخفاض للسنة الثانية على التوالي ليبلغ سنة 2016، 3.20% أي بتراجع 0.5%، وهذا في ظل الظرف الذي إتسم بالعجز الكبير والقياسي المسجل في ميزان المدفوعات الناتج عن الانخفاض القوي في أسعار المحروقات، حيث تراجع سعر البرميل الى أقل من 45 دولارفي سنة 2015 مقابل 110دولار في سنة 2014، وفي نفس السنة سجل عجز الميزانية العامة مبلغ قدره 2553.2 مليار دج، أي زيادة في العجز ب 103% مقارنة بسنة 2014، أي ما يعادل نسبة 15.4% من إجمالي الناتج الداخلي الخام[2].

وسجل خلال السنوات المتبقية من البرنامج معدلات منخفظة ب 1.3%، 1.4%، 0.80% للسنوات 2017، 2018، 2019 على التوالي وهذا راجع الى الاجراء الذي إتخذته الحكومة بقفل الحساب وتعويضه بحساب برنامج الاستثمارات العمومية في 31 ديسمبر 2016 من جهة، وسياسة التقشف المنتهجة بداية من جانفي 2017 في إطار قانون المالية 2017 من جهة أخرى.

4- 2- 2 إستقرار الأسعار والتحكم في التضخم: بلغ معدل التضخم هو الأخر خلال فترة البرنامج معدلات متذبذة كما هو مبين في الجدول التالي.

[1]- إكن لونيس، تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر في ظل برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015- 2019)، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 01، مارس 2022، ص 11- 30

[2]- مسعودي زكرياء: تقييم أداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001- 2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 04، العدد 06، جوان 2017، ص 215- 228

الجدول رقم 08: أسعار الاستهلاك ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2015- 2019 **(الوحدة: %)**

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
مستوى الأسعار	172.65	183.70	193.97	202.25	206.20
معدل التضخم	%4.78	%6.40	%5.59	%4.27	%1.95

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات 2021 على الموقع www.onc.dz //http

Collections statistiques n 219-2021.serie E- Statistiques Economiques N 106 p08

يلاحظ من خلال الجدول أن مستوى الأسعار المعبر عنه بمؤشر الاستهلاك، أن معدل التضخم سجل خلال الفترة من 2015 الى غاية 2019، 4.78%، 6.40%، 5.59%، 4.27%، 1.95% على التوالي، هذا التذبذب راجع الى إرتفاع وأنخفاض أسعار السلع الغذائية المصنعة.

4- 2- 3 معدل البطالة: سجل معدل البطالة خلال فترة البرنامج متوسط معدل يقدر ب 11 % كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 09: تطور معدل البطالة في الجزائر من 2015- 2019

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
البطالة %	11.2	10.5	11.7	11.7	11.4

Source : international labour organisation 2021, catalogue of national data source 05/03/2022

نلاحظ من الجدول رقم 09 أن معدل البطالة بلغ سنة 2015 نسبة 11.2%، في حين انخفض ب 0.7%نقطة مئوية سنة 2016 مسجلا 10.5%، ليعاود الارتفاع في سنوات 2017 و 2018 وهذا راجع الى الانخفاض المسجل في تمويل الاستثمارات العمومية، حيث تم تجميد العديد من المشاريع التي لم تنطلق بعد تنفيذا لإجراءات سياسة التقشف المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية، ليسجل سنة 2019 أنخفاض طفيف ب 0.3%مسجلا معدل 11.4%،وهذا راجع التحفيزات الضريبية والادارية لإنشاء مؤسسات متوسطة وصغيرة.

4- 2- 4 التوازن الخارجي:سجل الميزان التجاري وميزان المدفوعات عجزا خلال خلال السنوات 2015 الى غاية 2019 كما هو مبين في الجدول التالي

الجدول رقم 10: تطور رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات وسعر الصرف خلال الفترة 2015- 2019

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الميزان التجاري	18.03 -	20.12 -	14.41 -	7.46 -	2.74 -
ميزان المدفوعات	27.53 -	26.03 -	21.76 -	15.82 -	5.90 -
سعرف الصرف	107.13	110.52	114.93	118.29	119.31

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر 2019 من الموقع

http/ www.bank of algerie évolution économique et monitaire en algerie2019. P 164

من الجدول يلاحظ أن الميزان التجاري سجل عجزا متتاليا من سنة الى أخرى، حيث بلغ سنة 2015 عجزا ب 18.03 مليار دولار وهذا راجع الى انخفاض أسعار المحروقات بسبب الازمة العالمية 2014، ليستمر في الانخفاض الى غاية 2018 مسجلا عجزا ب 7.46 وهذا بسبب التحسن الطفيف في أسعارالمحروقات، بالاضافة الى سياسة الدولة تجاه التقليل من فاتورة الواردات في إطار سياسة ترشيد النفقات العمومية.

أما رصيد ميزان المدفوعات هو الأخر سجل عجزا مستمر خلال الفترة من 2015 الى 2019 ويرجع ذلك الى إنخفاض قيمة الصادرات، أما سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي سجل إرتفاعا ممتاليا، هذا يعني أن هناك تدهور في قيمة العملة الوطنية، حيث إنتقل من 107.13سنة 2015 الى 119.31 سنة 2019، أي تراجع قيمة العملة الوطنية ب 11.36%مقارنة بسنة 2015.

المطلب الثالث: نموذج النمو الاقتصادي الجديد(2020- 2030):

عمدت الحكومة الجزائرية على تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد ، الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016، في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه وتحويله هيكليا، وخاصة منه الجوانب المتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار وعصرنة النظام الجبائي والبنوك والعمومية والسوق المالية.

1- مراحل تنفيذ نموذج النمو الاقتصادي الجديد(رؤية الجزائر2030):

تتوقع الحكومة الجزائرية من تنفيذ برنامج النمو الاقتصادي الجديد الذي سيمتد الى أفق 2030، الى تحقيق معدل نمو الناتج الداخلي الخام ب 6.5%سنويا خارج المحروقات خلال الفترة مابين 2020- 2030.

كما أقرت أنه من المستحيل تحقيق نمو إقتصادي قوي دون كبح تدفق الواردات وإستنزاف في إحتياطات العملة الصعبة، وذلك من خلال تطبيق نموذج النمو الاقتصادي الجديد على ثلاث مراحل متتالية[1]:

- المرحلة الاولى من النموذج الممتدة من 2016- 2019، مرحلة الاقلاع وتتمحور حول بعث السياسة التنموية الجديدة، وتتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات بإتجاه المستويات المستهدفة.
- المرحلة الثانية التي تمتد من 2020- 2025: وهي مرحلة التحول هدفها تدراك الاقتصاد الوطني.
- المرحلة الثالثة الممتدة من 2026- 2030: هي مرحلة إستقرار وتوافق، يكون الاقتصاد قد إستنفذ قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الإلتقاء عند نقطة التوازن.

2- أهداف نموذج النمو الاقتصادي الجديد:

تتمحور أهداف نموذج النمو الجديد حول جانبان أساسيان، الأول يتعلق بالميزانية والثاني يتعلق بتنويع الاقتصاد الوطني[2]:

---

[1]- خمخام عطية، الجودي محمد علي، خطة الانعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي(رؤية الجزائر 2030) وتدعيات جائحة فيروس كوفيد 19، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، المجلد 07، العدد 02، جانفي 2021، ص 351- 370

[1]- وافي ناجم، جلالية عبد الجليل، نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الحوار الفكري، المجلد 15، العدد 02، ديسمبر 2020، ص1 - 18

أ- في جانب الميزانية:

يهدف نموذج النمو الاقتصادي الجديد في جانبه المتعلق بسياسة الميزانية الى ثلاث أهداف رئيسية أفاق 2019. تتعلق بتحسين إيرادات الجباية العادية لتغطي على الأقل نفقات التسيير، تقليص معتبر في عجز الميزانية، تعبئة الموارد الإضافية الضرورية من السوق المالي الداخلي[1].

أ- 1 تحسين إيرادات الجباية العادية لتغطي على الأقل نفقات التسيير:

تشمل الجباية العادية كل العناصرالتي تشكل الجباية بصفة عامة، ويتحملها الأفراد والوحدات الإقتصادية التي لاتنشط في مجال المحروقات سواء من حيث الاستكشاف أو الاستغلال، ونظرا للأهمية البالغة التي تكتسيها الجباية العادية كمورد أساسي في الميزانية العامة للدولة خاصة مع عدم إستقرار الجباية البترولية، فإن نموذج النمو الاقتصادي الجديد يولي لها أهمية بالغة من أجل الرفع من مساهمتها في تغطية نفقات الميزانية العامة للدولة، خاصة نفقات التسيير الخاصة بتسيير المؤسسات والإدارات العمومية وأجور الموظفين وذلك من خلال[2]:

- ✓ إصلاح نظام الجباية لتدارك بعض النقائص التي أدت في كثير من الأحيان الى التهرب الضريبي.
- ✓ عصرنة الادارة الجبائية من خلال تكوين الموارد البشرية وتأهيلها بما يتماشى والتطورات الحاصلة في مجال التسيير والادارة.
- ✓ الانتقال الى التعاملات الالكترونية بين الدولة والأفراد والمؤسسات الخاضعة للضريبة، والتي تخص المتعاملين الاقتصاديين في قطاعات التوزيع والخدمات والصناعة بالخصوص، وهذا من اجل توفير الجهد والوقت على المكلفين بالضريبة والحد من التهرب الضريبي.
- ✓ تحسين تحصيل الرسم على القيمة المضافة TVA من خلال الرفع من نسبتها على بعض المواد خاصة المواد الكمالية، ومواد الرفاهية المستوردة ومراجعة الاعفاءات الجبائية.
- ✓ تطوير الجباية المحلية التي تبقى مردوديتها أقل من المستوى المأمول من خلال تطوير الضريبة العقارية.

ا- 2 تقليص معتبرفي عجز الميزانية: يعد عجز الميزانية من أقدم وأخطر المشاكل المالية التي تواجه كافة دول العالم وبصفة خاصة الدول النامية، فعجز الميزانية هو إحدى الظواهر الأساسية للمالية العامة، ويقصد به زيادة الانفاق الحكومي عن الايرادات الحكومية أي عدم توازن الميزانية العامة[3]، كما يمكن إعتباره على أنه رصيد ميزاني سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيرادتها[4].

ولذلك كان الهدف تقليص العجز في الميزانية العامة للدولة وجعلها متوازنة على طول الفترة 2016- 2019، عن طريق ترشيد والتحكم في حجم الانفاق الحكومي دون التخلي عن الطابع الاجتماعي للدولة، المتمثل في سياسة الدعم الموجه للطبقات

2- Ministere des Finances. Le Nouveau modèle deCroisance (synthese). Juillet 2016. P.02

[2] -Ministere des Finances. Le Nouveau modèle deCroisance (synthese). Juillet 2016. P.09-10

[3]- عبد اللطيف ماجد، مامون دقامسة، الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة للدولة، مجلة أفاق إقتصادية، المجلد 22، العدد 87، الامارات العربية، 2001، ص 52

[4] - Jean- Yves capul .Olivier Garnier. Dicionnaire d'économie et de siences sociales. Hatier Scolairene. Paris 2002. P 26

الفقيرة مع البحث عن الاليات الكفيلة لتوجيه هذا الدعم لمستحقيه الفعليين(إحصاء الفئات الفقيرة، وضع بطاقات، تخصيص اسواق..)، كما يتم التقلبص من عجز الميزانية من خلال وضع الاجراءات التي تزيد حجم الموارد العامة للدولة، كالزيادة الأفقية في الضرائب وفرض ضرائب جديدة كالضريبة المفروضة على المواد الطاقوية، من أجل تقليص حجم الاستهلاك الداخلي للطاقة وتوفير الفائض منها للتصدير.

الجدول رقم 11: رصيد الميزانية خلال الفترة 2016- 2019

السنة	2016	2017	2018	2019
رصيد الميزانية(مليار دج)	2343.7 -	1590.3 -	2110.1 -	1664.3 -

المصدر: https://www.mf.gov.dz/pdf/rapports/RPLF2016.2017.2018.2019pdf

أ- 3 تعبئة الموارد الاضافية الضرورية من السوق المالي الداخلي:

إعتمدت الجزائر في مجال تعبئة الموارد الاضافية لتجسيد برنامج النمو الاقتصادي الجديد عن طريق السوق المالي الداخلي، من خلال اللجوء الى الاستدانة الداخلية بدلا من الخارجية، وفي هذا الإطار أصدرت الخزينة العمومية الجزائرية القرض السندي في 2016 في شكل سندات إسمية أو سندات لحاملها حسب إختيار المكتتب لمدة 03 سنوات أو 05 سنوات بقيمة 50000دج لكل واحدة، بنسبة فائدة سنويا 5% لمدة 03 سنوات و5.75% لمدة 05 سنوات، ويتم دفع الفوائد الناتجة عنها سنويا مع إعفائها من الضرائب[1]،كما تم اللجوء الى التمويل غير التقليدي ولهذا تم تعديل قانون النقد والقرض في المادة 45 منه التي تمنع بنك الجزائر من شراء السندات التي تصدرها الخزينة العمومية، وإستبدالها بالمادة 45 مكرر التي تسمح لبنك الجزائر بالشراء المباشر لسندات الخزينة، على أن يتم تنفيذه لمدة 05 سنوات بصفة إستثنائية كحد أقصى تتمكن الخزينة العامة من الاقتراض مباشرة من بنك الجزائر، بهدف تمويل عجز الميزانية، وتمويل الصندوق الوطني للاستثمارات لتمكينه من المساهمة في التنمية الاقتصادية، إلا أنه بعد الظروف السياسية التي شهدتها الجزائر(الحراك الشعبي) سنة 2019 تم التخلي عن التمويل غير التقليدي من طرف الحكومة الجديدة.

ب- في جانب تنويع الاقتصاد الوطني أفاق 2030

أقر نموذج النمو الاقتصادي الجديد في مجال تنويع الاقتصاد الوطني الأهداف التالية

ب- 1 مسار متنوع في النمو: يسعى نموذج النمو الاقتصادي الجديد الى تنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر خاصة في قطاع الفلاحة، والطاقات المتجددة، والصناعات التحويلية، والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال وفي هذا السياق يسعى نموذج النمو الى:

- ✓ ضمان نسبة نمو منتظمة للناتج المحلي الخام في مستوى 6.5% خلال الفترة من 2020- 2030، والرفع من مستوى الناتج المحلي الخام الفردي ومضاعفته 2.3 مرة.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، وزارة المالية، قرار رقم 21 المؤرخ في 28 مارس 2016، المتعلق بالكيفيات والشروط التي تصدر وفقه سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي من قبل الخزينة العمومية.

- ✓ رفع نسبة القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام الى 10% بعدما كانت 5.3 % في سنة 2015.

ب- 2 عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي والتصدير:

تتوفر الجزائر على مؤهلات فلاحية هامة سواء في المجال الزراعي(موارد مائية متنوعة، أراض زراعية شاسعة، مناخ متنوع) أو في مجال تربية الحيوانات(ثروة حيوانية متنوعة، اراضي رعوية، شريط بحري كبير)، وينتظر من هذا القطاع تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء ويساهم في تركيبة الصادرات الجزائرية افاق 2030 وذلك بالاعتماد على[1]:

- ✓ الاستثمار الخاص كقوة دافعة جديدة في الانتاج الفلاحي.
- ✓ التكامل القطاعي لبناء سلسلة تساهم في رفع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي.
- ✓ الابتكار كمفتاح للتحديث والتنمية الزراعية والصيد البحري.
- ✓ الري لزيادة مستمرة في الانتاجية.
- ✓ الشمولية لضمان المشاركة الفعالة لجميع جهات الوطن.

ب- 3 تحقيق الانتقال الطاقوي:

من خلال إدماج الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة الوطنية الذي يمثل تحديا كبيرا من أجل الحفاظ على الموارد الأحفورية، وتنويع فروع إنتاج الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة[2]. والجزائر كغيرها من الدول رصدت مبلغ 120مليار لتفعيل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة من أجل الوصول الى نسبة 27 % من مصادر الطاقة المتجددة، ووضع آليات تسمح بالاستهلاك الامثل للطاقة ووضع تسعيرة مبنية على اساس التكلفة، لتخفيض الاستهلاك المحلي الى نصف ماتم استهلاكه سنة 2015، على ان تنخفض الى 3%أفق 2030، وعدم إستخراج من باطن الأرض إلا الكميات الضرورية للتنمية[3]

ب- 4 تنويع الصادرات التي تسمح بدعم تمويلالنمو الاقتصادي المتسارع:

- ✓ تملك الجزائر كل المؤهلات التي تسمح لها بتنويع صادرتها خاصة في مجال الفلاحة، السياحة والصناعة البتروكيماوية، كما أن موقع الجزائر يمكنها من إكتساح السوق الأوربية والأفريقية، ومن أجل الوصول الى هذا الهدف لابد من القيام ب[4]:
- ✓ تحديد استراتيجية واضحة المعالم للعملية التصديرية وتحديد الأسواق المستهدفة.
- ✓ مراجعة نظام الحوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوطين الاستثمارات المحلية.
- ✓ تطوير البنية التحتية الخاصة بالتصدير.

---

[1]- Minstère de l'agriculture et Developpement Rural et de peche. Objectifs de developpement des filières statégiques de l'agriculture 2016, p 16

[2]- عمامرة ياسمينة، ممو سعيدة، إستراتيجية تطوير إستثمارات الطاقات المتجددة في الجزائر في ظل التوجه نحو الاستدامة، قراءة في الواقع واستشراف المستقبل، مجلة دفاتر أقتصادية، المجلد 10، العدد 02، ديسمبر 2018، ص 391-409

[3]- Ministere des Finances. Le Nouveau modèle deCroisance (synthese). Juillet 2016. P.02

[4]- وافي ناجم، جلالية عبد الجليل، نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الحوار الفكري، نفس المرجع السابق، 2020، ص1 - 18

- ✓ جعل المنظومة المالية والبنكية في صالح المصدرين داخليا وخارجيا.
- ✓ مواكبة التكنولوجيات الحديثة في مجال التصدير.
- ✓ الاهتمام بكل جوانب المنتج محل التصدير وجعله مطابق للمواصفات الدولية.

3- مجالات تنفيذ نموذج النمو الاقتصادي الجديد:

من أجل تحقيق الأهداف المشار إليها سابقا، يحدد النموذج ثلاثة إستراتيجيات لإحداث التغييرات الكمية والنوعية اللازمة في الاقتصاد وهي كالأتي[1]:

3- 1 ديناميكية القطاعات المطلوبة: تتجوب عملية تنويع الاقتصاد الوطني تنمية فروع نشاطات جديدة بما يسمح بإستخلاف القطاع الطاقوي والبناء والأشغال العمومية، مما يتطلب تسريع النمو، فالهدف بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات هوبلوغ 10% من القيمة المضافة أفاق 2030، ولبلوغ ذلك يتطلب انتاج قيمة مضافة صناعية معتبرة، يقابله نمو للقطاعات الأخرى يتراوح بين 6.5% و 7.4% لقطاع الخدمات، على أساس حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح الذكاء الاستطناعي الذي يبلغ نمو 1.7%خلال فترة النموذج.

3- 2 تعزيز نظام الاستثمار: وذلك من أجل تحقيق التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط النمو في قطاع خارج قطاع المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر، وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمارالكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من ضرورة العمل على إستهداف القطاعين العام والخاص، مما يتوجب تدخل جديد من خلال الميزانية بداية من العام 2025، بشكل تدريجي من أجل خفض نفقات التجهيز المسجلة في ميزانية الدولة شريطة وضع نظام إستثماري وطني في التجهيزات العمومية بإشراط نموذج الشراكة العمومية الخاصة (ppp) وهذا يتطلب:

- ❖ تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو.
- ❖ سياسة قوية للتحول التكنولوجي وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسة.

3- 3 الملاءمة الخارجية: تمثل الاستدامة الخارجية تحديا رئيسيا في المرحلة القادمة، وفي ظل الاطار الاقتصادي الذي يتم بتسارع النمو وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات، حيث سترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي سيسجل نموا ب6.5% سنويا، في حين ستكون الصادرات مرتبطة بالمحروقات الذي سيكون نموه 3% خلال السنوات الأولى من التحول، على إعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد فترة زمنية معينة، وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض طاقة أحفورية قابل للتصدير، ومن جهة ثانية تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية وصناعية وخدماتية، مع العلم أن إستيراد المواد الطاقوية لا يمكن تحملها بداية من العام 2020.

[1]-بوكروح عبد الوهاب، النموذج الاقتصادي الجديد، ستة توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الاقلاع، جريدة الجزاير اليوم، 10 أفريل 2017 على الموقع .http/ www Aljazairalyoum.com

وأكدت الوثيقة على أن الاقتصاد الوطني خلال عملية تحوله في غضون 2030، تواجهه أربع تحديات رئيسية:

متمثلة في درجة التغير في الهيكل الانتاجي، تطور الدين الداخلي، الملاءمة الخارجية والانتقال الطاقوي الذي يسمح بزيادة صادرات النفط والغاز، والاندماج في مسار التحول الطاقي العالمي.

المبحث الثالث: سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر في ظل مسعى الشراكة الإقليمية والدولية

إن ظاهرة التكتلات والتجمعات الاقتصادية، أصبحت ضرورية تفرضها الأحداث والتطورات الدولية خاصة إذا تعلق الأمر بمجموعات الدول التي تربطها جملة من المقومات التاريخية والاقتصادية أو الثقافية أو السياسية والاجتماعية، لاسيما أن الانضمام أوإقامة إحدى صور التكتلات الاقتصادية يمثل أبرز المعايير للحكم على مدى إندماج الدولة على الصعيد الإقليمي أو العالمي[1]، وتظهر تلك التكتلات في شكل إتحادات أو عقد شراكات بين دولتين أو أكثر.

والجزائر على غرار الدول النامية كان عليها مسايرة هذه التغيرات والتطورات والاندماج في الاقتصاد العالمي بعدما كانت تحتكر تجارتها الخارجية وتتبع السياسة الحمائية الى غاية بداية التسعينات، حيث دخلت في مارس 1997 في مفاوضات إتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي الى حين توقيع الاتفاقية سنة 2005، ومحاولة الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، توقيع اتفاقية الشراكة مع المنطقة التجارية العربية الحرة في 2009 بالاضافة الى الاندماج في تكتل المغرب العربي، وأخيرا أبرام اتفاقية التجارة الاقليمية الافريقية في سنة 2018.

المطلب الأول: إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية كآلية لتحرير التجارة الخارجية

أبدت الجزائر سنة 1993 رغبتها الدخول في مفاوضات من أجل توقيع إتفاقية الشراكة مع دول الإتحاد الأوروبي،وفي مارس 1997 إنطلقت المفاوضات بصفة رسمية، ثم توقفت في شهر ماي من قبل الطرف الجزائري، وفي أفريل 2000أستأنفت المفاوضات الى أن تم توقيع الاتفاقية في 22أفريل 2002، ودخولها حيز التنفيذ سيبتمبر 2005، وذلك بإنشاء تدريجي لمنطقة التبادل الحر لفترة إنتقالية 12 سنة والتي تم تمديدها الى سنة 2020[2].

1- محتوى إتفاق الشراكة:

إحتوى إتفاق الشراكة الأوروجزائرية على 110 مادة تمثلت في ثمانية جوانب اساسية هي[3]:

ا- الجانب الأول: يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين والذي تناولته المواد 3،4،5، مما يسمح للطرفين بإقامة علاقات دائمة تساهم في تحقيق الرفاهية والأمان للمنطقة المتوسطية.

[1]- بوبقرة ناصر، بن يونس تيفالي، التجارة الخارجية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في ظل الشراكة الأور- متوسطية، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة مستغانم، المجلد 10، العدد 01، جوان 2021، ص 312- 334

[2]- خداش حنان، حداد بختة، أثر إتفاق الشراكة الأوروجزائرية على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة شركة حمود بوعلام، مجلة المؤسسة، المجل 09، العدد 01، جامعة الجزائر 3، الجزائر، جوان 2020، ص 379- 391

[3]- مياسي إكرام، الإندماج في الاقتصاد العالمي وإنعكاسه على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2012، ص 215.

ب- **الجانب الثاني:** يتمثل في حرية التبادل التجاري أي حرية تنقل البضائع وتضمنته المواد 6- 19، وذلك بإقامة منطقة التبادل الحر وهذا خلال فترة إنتقالية، تم تحديدها ب 12 سنة إبتداءا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ[1]، إلا أن الجزائر سنة 2015 طلبت بمراجعة بنود الاتفاقية وتم تمديد هذه الفترة ب 03 سنوات الى غاية 2020، وكانت السلع محور التفاوض تشمل

- **المنتجات الزراعية:** منجات الصيد البحري، والمنتجات الزراعية المحمولة، ويكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بها جزئيا وتدريجيا، وهذا عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغاء بعضها وفق نظام الحصص، وكذا وضع إطار زمني الذي يتم فيه التعامل بهذه الإجراءات مع إمكانية توسيع التنازلات المتبادلة بين الطرفين على أساس المعاملة بالمثل.
- **المنتجات الصناعية:** يتم إلغاء جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية على جميع المنتجات المصنعة في إطار إقامة منطقة التبادل الحر، وهذا من خلال تنفيذ رزنامة بين الطرفين على أن تكون وفق قوائم.

ج- **الجانب الثالث:** يتمثل في تجارة الخدمات التي نصت عليه المواد 30- 37، حيث ينص إتفاق الشراكة على صيغة إنتقالية يلتزم بموجبها الاتحاد الأوروبي بتمكين الجزائر من الاستفادة من إلتزامات دول الاتحاد الأوروبي الخاصة بتحرير تجارة الخدمات، في إطار الاتفاق العام لتجارة الخدمات، مقابل إلتزام الجزائر بتمكين الاتحاد الأوروبي من الاستفادة من مبدأ الدول الأكثر رعاية.

د- **الجانب الرابع:** يتعلق بالمدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، بالاضافة الى وضع إجراءات وقواعد مشتركة لتنظيم حرية إنتقال رؤوس الأموال بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي(المواد 38،39) وكذا القواعد التي تحكم المنافسة.

هـ- **الجانب الخامس:** ويتمثل في التعاون الاقتصادي ويغطي المجالات التالية: التعاون الجهوي، العلوم التقنية ةالتكنولوجية البينية، الصناعة وتأهيل الهياكل الاقتصادية، حماية وترقية الاستثمارات، تقارب التشريعات، الخدمات المالية، الفلاحة والصيد، النقل والاتصالات، مؤسسات الإعلام، الطاقة والمناجم، السياحة والصناعة التقليدية، الجمارك والإحصاء، حماية المستهلكين، حوار حول السياسة الاقتصادية الكلية ووسائل تطبيق هذه الاجراءات(المواد 40- 60).

و- **الجانب السادس:** يتمثل في التعاون الاجتماعي والثقافي، الهدف منه ترقية الحوار الثقافي والتعاون، ويشمل كل المجالات، تشجيع تبادل الشباب(تكوين أشخاص يشتغلون في المجالات الثقافية)، الصحافة والوسائل السمعية البصرية، الإرث الثقافي(المواد 67- 78).

ي- **الجانب السابع:** يتمثل في التعاون المالي(المادة 74) والذي يقوم على[2]:

- ✓ إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.
- ✓ ترقية الاستثمارات.

[1]- خروبي مراد، الشراكة الأورومتوسطية وأثارها على المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2014، ص 190.

[2]- مياسي إكرام، الإندماج في الاقتصاد العالمي وإنعكاسه على القطاع الخاص في الجزائر، نفس المرجع السابق، 2012، ص 215

- ✓ الأخذ بعين الاعتبار الأثار الناجمة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.

ن- الجانب الثامن: يتعلق بالتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية وذلك ب:

- ✓ تقوية مؤسسات الدولة والقانون.
- ✓ التعاون في مجال رقابة الهجرة غير الشرعية.
- ✓ التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة.
- ✓ مقاومة تبيض الأموال.
- ✓ التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومكافحة الفساد والرشوة.

2- أهداف إتفاق الشراكة: تتمثل أهداف إتفاق الشراكة الأوروجزائرية في[1]:

2- 1 بالنسبة للإتحاد الأوروبي: ركز الاتحاد الأوروبي على أربعة أهداف

- ✓ دعم الاصلاحات الاقتصادية وبناء المؤسسات لمواجهة الانفتاح الاقتصادي.
- ✓ تنمية البنية التحتية الاقتصادية.
- ✓ تنمية الموارد البشرية.
- ✓ توحيد سياسة القانون والحكم الراشد.

2- 2 بالنسبة للجزائر: صرحت الجزائر بخمسة أهداف رئيسية تمثلت في:

- ✓ توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطرف بهدف تدعيم العلاقات فيمابينهم.
- ✓ توسيع التبادلات وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية المتوازنة بين الطرفين، وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- ✓ تشجيع الاندماج المغاربي بتشجيع المبادلات داخل المجموعة المغاربية، وبين هذه الأخيرة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها.
- ✓ ترقية التعاون في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية.
- ✓ تشجيع التبادلات البشرية في إطار الاجراءات الادارية.

3- أثر الشراكة الأوروجزائرية على الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2005- 2021

من خلال هذا المطلب نحاول عرض تطور المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ابتداءا من تاريخ سريان إتفاق الشراكة خلال الفترة من 2005- 2021.

[1]- بضياف صالح، إتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة(2005- 2019)بين الواقع والمأمول، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد02، فيفري 2020، ص 1113- 1126.

3- 1 تقييم حصيلة الصادرات الجزائرية مع الاتحاد الاوروبي خلال الفترة من 2005- 2021:

الجدول الموالي يوضح تطور الصادرات الجزائرية مع الاتحاد الاوروبي خلال الفترة 2005- 2021

الجدول رقم 12: حصيلة الصادرات الجزائرية مع دول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة(2005- 2021)

الوحدة: مليون دولار

البيان / السنوات	الصادرات الجزائرية الى الإتحاد الأوروبي	الصادرات الجزائرية الى العالم الخارجي	النسبة %
2005	25593	46495	%55.04
2006	28750	54791	%52.47
2007	26833	60916	%44.05
2008	41216	79146	%52.07
2009	23186	45477	%50.98
2010	28009	57762	%48.49
2011	37307	73802	%50.55
2012	39797	72620	%54.80
2013	42773	65823	%64.98
2014	40378	61172	%66
2015	25801	35138	%73.43
2016	17221	29698	%57.99
2017	20291	35132	%57.76
2018	23654	41115	%57.31
2019	20428	35312	%57.85
2020	13395	21915	%61.12
2021		38553	/

المصدر: https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

تاريخ الإطلاع 05 مارس 2022

الشكل رقم 12: حصيلة الصادرات الجزائرية الى الاتحاد الأوروبي (2005- 2021)

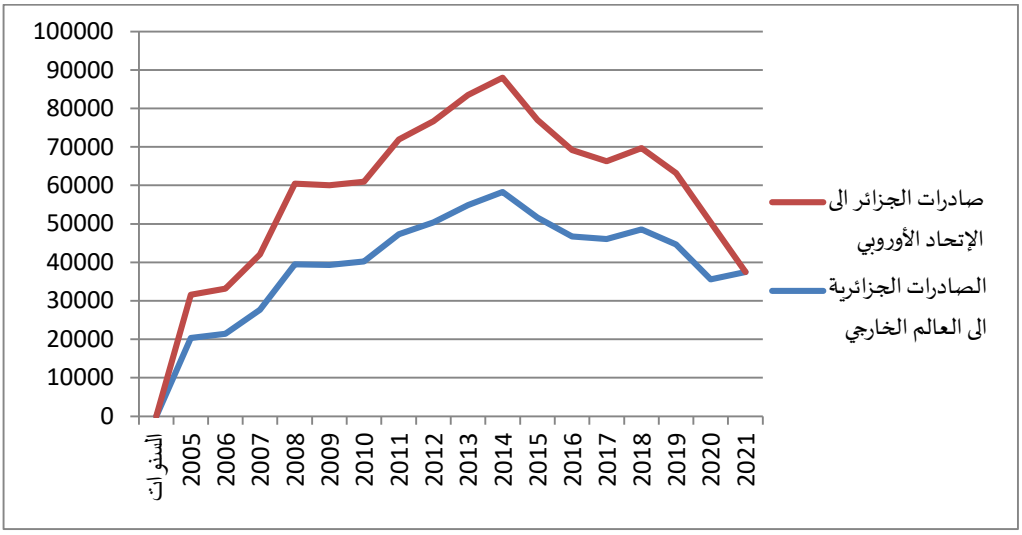

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 12

نلاحظ من خلال الاحصائيات المدونة على الجدول والشكل أعلاه أن مخلفات تطور قيم الصادرات، عرفت تذبذبا واضحا بين الارتفاع والانخفاض وبفارق متباين أحيانا، إذ بلغت حصيلة الصادرات الى الاتحاد الأوروبي سنة 2013 مبلغ 25.801 مليار دولار الذي يمثل نسبة 73.43% من إجمالي الصادرات الجزائرية نحو العالم الخارجي وهي أعلى حصيلة خلال الفترة من 2005-2021، حيث يمكن أن نحلل تطور الصادرات عبر مراحل، أولها المرحلة الممتدة من 2005-2008 سجلت قيمة تتروح بين 25 و40مليار دولار أمريكي، أما في سنة 2009 تراجعت الصادرات الى مادون ذلك متأثرة بأزمة الرهن العقاري 2008 وتهاوي أسعار البترول، لتعود في الارتفاع بعد سنة 2010 الى غاية 2014 محققة 40،42 مليار دولار سنتي 2012 و 2013، نتيجة تحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية، وبعد ذلك عرفت تراجعا شديدا إبتداءا من سنة 2015 تجاوز فقدان أكثر من 23 مليار دولار أمريكي سنة 2016 بسبب تبعات الأزمة المالية العالمية 2014، هذا مادفع بالدولة الى اللجوء الى صندوق ضبط الايرادات لتحقيق التوازن في الميزان التجاري.

وفي سنوات 2017،2018،2019 بدأ تحسن في قيمة حصيلة الصادرات بمبلغ 03 مليار دولار و لكل سنة نتيجة الاجراءات المتخذة من قبل الجهاز التنفيذي مع تعافي أسعار البترول في الأسواق العالمية مع مبدأ تنويع الصادرات، والاهتمام بقطاع خارج المحروقات.

أما في سنة 2020،2021 فقد فقدت الصادرات الجزائر أكثر من 14 مليار دولار و لكل سنة بتراجع الصادرات الى 21915مليون دولار ، وهذا راجع الى جائحة كورونا التي أصابت العالم بداية جانفي 2020، مادفع بدول الاتحاد الأوربي الى إتخاذ إجراءات وقائية لمجابهة هذه الجائحة مما أدى الى إنخفاض الطلب العالمي(الركود الاقتصادي)، وبلغ متوسط نسبة الصادرات الجزائرية الى الاتحاد الأوروبي الى أكثر من 56.55% كمتوسط للفترة من 2005- 2020.

3- 2 تقييم حصيلة الواردات الجزائرية من الاتحاد الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005- 2021):

شهدت الورادات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي تزايد مستمر خاصة منذ دخول الاتفاقية حيز التطبيق إبتداءا من 2005 الى غاية 2021، والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم 13: تطور حصيلة الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي خلال الفترة(2005-2021)

الوحدة: مليون دولار

البيان / السنوات	الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي	إجمالي الواردات الجزائرية من العالم الخارجي	النسبة%
2005	11219	20357	%55.11
2006	11729	21456	%54.66
2007	14427	27631	%52.21
2008	20985	39479	%53.15
2009	20772	39297	%52.86
2010	20704	40212	%51.49
2011	24616	47300	%52.04
2012	26333	50376	%52.27
2013	28582	54903	%52.06
2014	29684	58330	%50.89
2015	25344	51646	%49.07
2016	22472	46727	%48.09
2017	20236	46059	%43.93
2018	21099	48573	%43.44
2019	18563	44632	%41.59
2020	14813	35547	%41.67
2021	/	37464	/

المصدر:https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

تاريخ الإطلاع 05 مارس 2022

الشكل رقم 13: تطور حصيلة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة(2005- 2021)

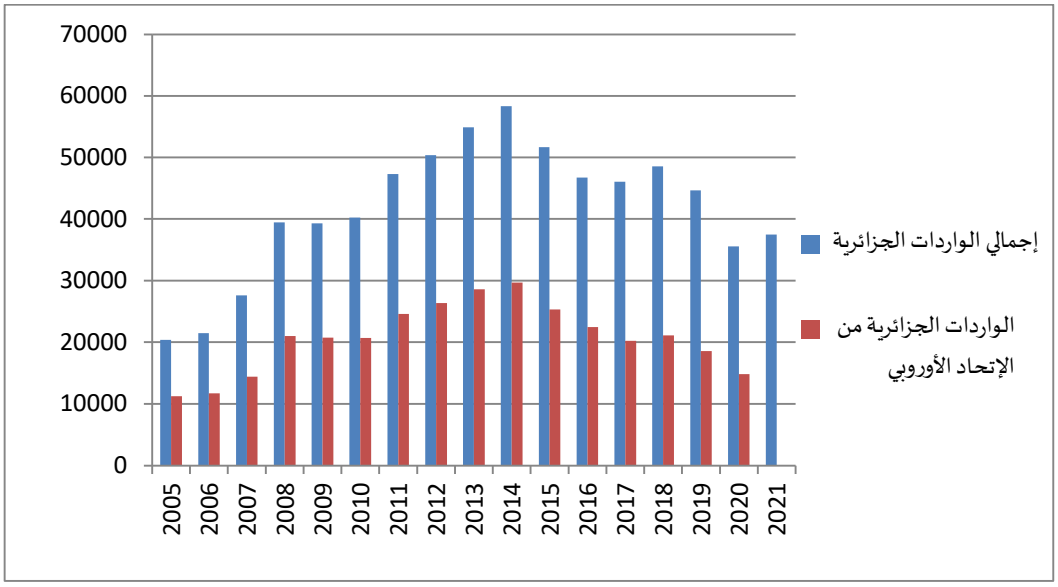

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول 13

من خلال الجدول رقم 13والشكل 13 يؤكد بأن الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للجزائر من ناحية الواردات بأكثر من 50%، إذ عرفت الواردات الجزائرية خلال الفترة (2005-2012) إرتفاعا تدريجيا قارب 26333مليون دولار أمريكي، أما خلال الفترة من(2012-2015) فقد شهدت قفزة نوعية وتضاعف خاصة مع العالم الخارجي، أين إرتفعت حصيلة الواردات بأكثر من 55مليار دولار، بينما الواردات من الاتحاد الأوروبي بقيت مستقرة في حدود 25مليار و 30 مليار دولار، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2014 بـ29.6 مليار دولار أي بنسبة 50.89% من أجمالي الواردات الجزائرية خلال الفترة من 2005- 2015.

أما الفترة الممتدة من 2016- 2021 شهدت تراجعا واضحا خاصة خاصة ماتعلق بالتعاملات مع العالم الخارجي وهذا راجع الى سياسة التقشف المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية في أطار ترشيد الانفاق العام، وكبح الواردات (الحديد، السيارات، إستيراد الاسمنت، المواد الكمالية... وغيرها).

بالاضافة الى تدعيات الأزمة الصحية التي أصابت العالم عموما والجزائر خاصوصا(جائحة كوفيد 19) . التي ترتبت عنها أثار إقتصادية وإجتماعية مست قطاع التجارة العالمية.

المطلب الثاني: الإنفتاح التجاري الجز ائري في ظل محاولة الإنظمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

1- تعريف المنظمة العالمية للتجارة:

لم تكن منظمة التجارة العالمية إلا نموذج لمنظمة دولية حكومية، أريد لها أن تكون منتدى عالمي للتعاون والحوار والتفاوض بشأن الموضوعات المتصلة بالتجارة الدولية، والتي نتجت عن تطور شامل للإتفاقية "الجات" بعد مفاوضات مستمرة دامت خمسون سنة، ألى أن توجت بدورة مراكش التي أسستها، وقد عرفت المادة الأولى والثامنة من إتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة

التجارة العالمية على أنها[1]" إتفاقية تدعى المنظمة العالمية للتجارة تتمتع بالشخصية القانونية ، ويتمع أعضاؤها بالأهلية القانونية الضرورية لممارسة وظائفهم، وتعد المنظمة الإطار المؤسساتي للعلاقات التجارية بين أعضائها في المسائل المرتبطة بميدان تداخلها، والأدوات القانونية المرفقة للإتفاقية وكذلك الاتفاقيات المسماة بالاتفاقيات التجارية المتعددة للأطراف والتي تعتبر جزءا لايتجزأ من إتفاقية المنظمة العالمية للتجارة".

كما تعرف منظمة التجارة العالمية على أنها[2]: منظمة إقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة، تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي، وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل التجاري والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم.

وتعرف منظمة التجارة العالمية من منظورين قانوني وأخر إقتصادي[3].

- **من المنظور القانوني:** تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها إتفاقية أرجواي.
- **من المنظور الاقتصادي:** تعرف بأنها منظمة دولية تعمل على تحرير التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول، ومايترتب على ذلك من أثار إقتصادية، سياسية، إجتماعية، ثقافية، بيئية وحماية الملكية الفكرية.

يعتبر إنشاء المنظمة العالمية للتجارة من أهم أحداث القرن العشرين بإعتبارها المنظمة الدولية الوحيدة التي تعمل على تحرير التجارة الدولية.

2- دوافع إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة:

تتمثل الدوافع التي جعلت الجزائر تسرع في إتخاذ قرار الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة فيمايلي[4]:

- **الاندماج في الاقتصاد العالمي:** أمام التطورات في الاقتصاد العالمي المتميزة بالسرعة في النمو ، نجد الجزائر مجبرة على الإندماج في الاقتصاد العالمي.
- **إنعاش الاقتصاد الوطني:** عن طريق إرتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية، والامتناع عن إستعمال القيود الكمية وزيادة في الواردات من الدول الأعضاء، وبالتالي إرتفاع المنافسة التي يمكن أن تستعملها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني.
- **تحفيز وتشجيع الاستثمارات:** حيث أن تقوية الاستثمارات خاصة الخارجية منها عامل هام في الاقتصاد الوطني.

---

[1]- سلامي ميلود، بوستة جمال، المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تنظيم المنافسة العادلة للتجارة الدولية، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 07، العدد 01، ماي 2019، ص 139-165

[2]- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، المجلد 03، العدد 03، 2004، ص65- 78

[3]- بوخاري أمنة، براهيمي بن حراث حياة، جدلية مشروع إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، دراسة تحليلية حول الأثار المحتملة عن الانضمام، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 12، نوفمبر 2018، ص 129- 160

[4]- نصر الدين عدون دادي، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 134

- **مسايرة التجارة الدولية:** تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في الاقتصاد الوطني للجوء الجزائر الى الأسواق العالمية، من أجل الحصول على مستلزماتها من المواد والسلع، فلايمكن لها أن تبتعد عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية إن أرادت أن تساير التطورات الحديثة.
- **إستنجاد الجزائر بصندوق النقد الدولي :**خلال التسعينات أجبر الجزائر خاصة على مستوى التجارة الخارجية، على حتمية الإنضمام والاستفادة من قوانين المنظمة العالمية للتجارة.
- **توسيع ميدان المنافسة:**خاصة بالمشاريع القادرة على فرض منتجاتها سواء في السوق المحلية أو العالمية، وتسهيل عملية فتح وتمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر والتي تعمل على تسهيل عملية التبادل التجاري.
- **الاستفادة من التكنولوجية العالية التي تتمتع بها الدول الصناعية الكبرى.**

3- تطور مسار أنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة: بتاريخ 05 جوان 1996تقدمت الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بتسليم طلب الانضمام وتقديم مذكرة تبين فيها السياسة التجارية.

بعدها دخلت الجزائر في مفاوضات نلخص أهم الجولات في مايلي[1]:

- **الجولة الأولى:** تمت في إطار هذه الجولة الإجابة على الأسئلة المطروحة قبل الجلسة الأولى للمفاوضات التي جرت في شهر أفريل 1998بجنيف. أجبت الجزائر على 300 سؤال تتمحور حول هيكلة الاقتصاد الوطني وتطوره بغية التعرف أكثر على إقتصاد الجزائر من قبل المنظمة.

- **الجولة الثانية:** لم تبدأ المفاوضات الفعلية إلا في سنة 2001، وخلال سنة 2000 تم إنشاء مجالس تنسيق يشرف على عمل اللجان الخاصة بالقطاعات الوزارية والمجلس الوطني، استفاد الخبراء الجزائريون خلال تلك الفترة من دورات تكوينية في مقر المنظمة العالمية للتجارة، تم التطرق خلالها الى أساليب عملها، كما عرفت الدورة التفاوضية توجيه إنتقادات وملاحظات للملف الجزائري من قبل خبراء المنظمة، تم على إثره تعيين حميد تمار على رأس وزارة التجارة في جويلية 2001 إعادة بعث ملف العضوية، وتمت مناقشة المذكرة في صياغتها الجديدة من قبل الخبراء على مستوى وزارة التجارة.

- **الجولة الثالثة:** عقد الاجتماع في جنيف في 16 نوفمبر 2000 وكان مناسبة لإثارة موضوع الملكية الفكرية ومكافحة التقليد، الى جانب التعريفة الجمركية بموجب الأمر 01.02 تم تحديد ثلاث نسب للحقوق الجمركية وهي 5%، 15%، 30%، وتعهدت بإخضاع التخفيضات المتعلقة بالواردات الى تشريع يتطابق مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة.

- **الجولة الرابعة:** عرفت هذه الجولة إيداع مذكرة إيضاحية في شهر جانفي 2002، تطرقت الى مواضيع مختلفة كالخوصصة، قطاع الإتصال، الطاقة والمناجم، كما تعرض لموضوع عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إذ يؤكد هذا الأمر إهتمام الجزائر لجعل أقتصادها مفتوحا، ومنه إعادة النظر في علاقات الجزائر الاقتصادية الدولية، وكان ذلك بتطبيق برنامج واسع للإصلاحات القانونية والتشريعية وحتى المؤسساتية.

[1]- بن شريف أحلام، بوغرارة الصالح، التجارة الخارجية في الجزائر وتحديات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة OMC، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2020، ص 66-90

- **الجولة الخامسة:** عرف هذا اللقاء عقد مفاوضات مع الوفد الجزائري المكون من 23 ممثلا وزاريا في عام 2003، صرح على إثرها السيد نورالدين بوكروح وزير التجارة أنذاك، على أن الجزائر تسعى لأقلمة تشريعاتها مع تلك المطبقة في مختلف دول العالم، وذلك بالمصادقة على قوانين الملكية الصناعية وفتح قطاع الخدمات وملاءمة نظامها الجمركي للنظم المعمول بها عالميا.

- **الجولة السادسة:** طالبت منظمة التجارة العالمية خلال الدورة التفاوضية المنعقدة في شهر جانفي من عام 2004 بالجزائر، بمراجعة جميع النصوص القانونية غير المطبقة مع شرط الإنضمام، وهذا ما تحث عنه الوزير السابق نورالدين بوكروح، بحيث صرح بأنه من أجل تحقيق الإنضمام الى المنظمة العالمية للتجارة "على الجزائر إن تسرع في أقلمة سياساتها وتشريعها الاقتصادي مع القواعد الدولية لإقتصاد السوق وحرية التجارة خلال السنوات الأخيرة".

أدى هذا برئيس الجمهورية الى إستعمال حقه الدستوري، فقام بتعديل التشريعات دون إنتظار إفتتاح دورة البرلمان، وقد قاد الوزير نورالدين بوكروح الوفد الجزائري في المفاوضات التي تمت بعد ندوة "**كمكون الخامسة**" في المكسيك من 10 الى 14 سبتمبر 2003، وتم عرض أهم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي إتخذتها الدولة الجزائرية خلال الفترة التي سبقت دورة كمكون، وتأكد الأمر أن جملة تلك التعديلات التشريعية والقانونية ماهي إلا بمثابة عربون لحسن سير المفاوضات[1].

- **الجولة السابعة:** ترأس أنذاك السيد وزير التجارة نورالدين بوكروح الوفد المفاوض من 36 خبيرا من مختلف الوزارات، ولقد ركزت المفاوضات على دراسة مشاريع الأوامر الرئاسية التي مست العديد من المواضيع، وصرح سفير الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر أن بلده يساند الجزائر في الإنضمام السريع الى المنظمة، مقابل ذلك ذلك الدعم طالب الوفد الأمريكي برفع الدعم عن المواد الزراعية في الجزائر، وكان رد وزير التجارة الجزائري بعدم رضاه بمثل هذا الأمر، لإعتبار أن المزارع الأمريكي يتلقى الدعم والمنافسة النزيهة، تقتضي التمتع بالحقوق نفسها لتستفيد من الامتازات نفسها.

- **الجولة الثامنة:** لقد طرح على الوفد الجزائري ما يقارب 3000 سؤال حتى نهاية 2004، إذ كرست الجولة الثامنة للإجابة عليها، زيادة على التعرض ل 11 قطاع في مجال الخدمات و161 قطاع فرعي للمنافسة من بينها الإتصالات السلكية والفندقية والمياه، وقد ساهمت هذه الجولة الى دفع مجموعة التفاوض لإعداد محضر أنضمام الجزائر رسميا نهاية 2005، فتمت لقاءات مع العديد من الدول الأعضاء في المنظمة كالو. م.أ، سويسرا إضافة الى دول أخرى.

- **الجولة التاسعة:** تعرضت الدورة سنة 2005 لعدة مواضيع من بينها الحماية التعريفية، وصرح الوزير نورالدين بوكروح أن الاقتراح الذي سوف يصدر بخصوص هذا الموضوع سوف ينصب على مستويات تعريفية قد تكون أقل مماهي عليه في تلك الفترة، كما صرح الوزير نفسه إن إجراء إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة متابع بشكل عادي، لكن مع ذلك يعترف أن المسار شاق وطويل المدى وأكد أن الجزائر ما كانت من إستطاعاتها تلبية شروط الانضمام.

- **الجولة العاشرة:** تم إقرارها في 10 جوان 2006، عرفت هذه السنة محاولة أعضاء المنظمة العالمية للتجارة إعادة دفع دورة الدوحة عبر عقد الكثير من الاجتماعات بين شهري ماي وجوان، خصصت لقطاع الفلاحة، وقد طلب المدير العام للمنظمة من الأعضاء العمل من خلال الوصول الى إتفاق قبل نهاية 2006، نظرا لهذا النشاط المكثف لم يكن يسير الوصول الى إتفاق

[1]- بن شريف أحلام، بوغرارة الصالح، التجارة الخارجية في الجزائر وتحديات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة OMC، نفس المرجع السابق، ديسمبر 2020، ص 66- 90

إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، رغم تصريح الوزير الهاشمي جعبوب بذلك حيث أدلى بأن سنة 2006 ستشهد إنضمام الجزائر الى هذه المنظمة.

- **الجولة الحادي عشر:** هذه الجولة تمت في مناقشة المسائل المرتبطة بنظام التجارة الخارجية وما إرتبط بها من أحكام، ووضع إجراءات الانضمام في إطار تقرير مشروع إتفاق الانضمام" بروتوكول الانضمام وقائمة التعهدات للعضو الجديد"، وجاءت هذه الجولة بعد توقف المفاوضات في 2010و2011و2012 إذ تأتي هذه الجولة في 2013.

- **الجولة الثانية عشر:** إنعقدت هذه الجولة في 13 أفريل 2013 بجنيف، حيث أكد وزير التجارة مصطفى بن بادة بأن" دراسة النظام التجاري الجزائر لا يزال متواصلا في الجانب المتعلق بنظام رخص الاستيراد، والعراقيل التقنية التي تواجهها التجارة وتنفيذ الاجراءات الصحية الخاصة بالصحة النباتية، وتطبيق الرسوم الداخلية والمؤسسات العمومية وعمليات الخصحصة والاعانات، وبعض الجوانب المتعلقة بحماية الملكية الفكرية التي تخص التجارة"[1] وتمت خلال هذه الجولة دراسة حوالي 20 مشروع إتفاق إلتزام حول المسائل المتعلقة بهذا النظام.

- **الجولة الثالثة عشر:** جرت هذه الجولة في 31 مارس 2014 بجنيف حيث سمحت بدراسة الاصلاحات التشريعية والتنظيمية، وفي هذا الصدد تلقت الجزائر 170 سؤال جديد وطلبات توضيح من طرف الدول الأعضاء.

- **الجولة الرابعة عشر:** حددت هذه الجولة خلال الثلاثي الأول من سنة 2015، وحسب وزير التجارة أنذاك عمارة بن يونس أن هذا الاجتماع سيكون حاسما بالنظر الى كونه سيسمح للجزائر بتحديد تاريخ إنضمامها للمنظمة العالمية للتجارة.

مرت الجزائر بعدة مفاوضات من أجل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، فمنذ 1996 الى حد الأن لاتزال المفاوضات متواصلة حول مشروع الانضمام.

4- أهمية إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:

إن الجزائر بحاجة الى إجراء إصلاحات جذرية والانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، وذلك يحقق الاصلاح للأسباب التالية:

- ✓ تكفل المنظمة العالمية للتجارة الاصلاح من خلال التفاوض متعدد الأطراف الذي يؤدي الى تحرير التجارة في السلع والخدمات، وتعطي مصداقية أكبر لعملية الاصلاح أكثر من أن تكون الجهود محلية.
- ✓ الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة يوفر قواعد وشروط محددة للإصلاح، هذه القواعد والشروط تصبح لازمة ويجب على الجميع الإلتزام بها، وهي خاضعة لنظام فض المنازعات في حال إخلال بعض الدول بهذه القواعد والشروط.
- ✓ الجزائر وعلى غرار الدول النامية الأخرى بحاجة الى هذه الشروط الواضحة بسبب صغر حجمها ومحدودية السلع التي تمتلك بها ميزة نسبية.
- ✓ نظام التفاوض المتعدد يعد مفيدا للدول النامية مقارنة بالمفاوضات الثنائية،والتي تمتلك فيها الدول المتقدمة قوة تفاوضية لا تتوفر للدول النامية.

[1]- بوخاري أمنة، براهيمي بن حراث حياة، جدلية مشروع إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، دراسة تحليلية حول الأثار المحتملة عن الانضمام، نفس المرجع السابق، نوفمبر 2018، ص 129- 160

- ✓ زيادة الجودة في الانتاج المحلي نتيجة للمنافسة من خلال التجارة الدولية، والتقليل من القوة الاحتكارية في الأسواق المحلية.
- ✓ تشجيع الصناعات المحلية التي تتمتع بوفرات الحجم، ويمكن أن تستفيد من الأسواق العالمية الواسعة مما يقلل من تكاليف الانتاج وزيادة الفعالية.
- ✓ القواعد التي تنظمها المنظمة العالمية للتجارة تفترض زيادة درجة العقلانية في الانتاج، وهذا يساعد على تخصيص الموارد بصورة أكثر فعالية في الاقتصاد.
- ✓ الاقتصاديات الضعيفة في العالم يمكن أن تستخدم الموثوقية المتأتية من الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، بسبب الالتزامات التي تقدمها هذه الاقتصاديات، وبالتالي الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة يحسن من صمعة الاقتصاد عالميا، ويجعل من البنية المؤسسية في هذا الاقتصاد أكثر موثوقية.
- ✓ عملية الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة التي تتضمن الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، يمكن أن تساعد على إستقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الاقتصاد الوطني، وما يترتب عن هذا من نقل التكنولوجيا وغيره من الفوائد والمزايا، وكل ذلك يمكن أن يخلق بيئة تنافسية تتسم بالشفافية والأمان وبساطة الإجراءات وشرعيتها.

المطلب الثالث: الإنفتاح التجاري في الجزائر في ظل الانضمام الى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

من خلال هذا المطلب سنحاول تسليط الضوء على إنظمام الجزائر الى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، وكذا الأهداف التي تسعى الجزائر الى تحقيقها بالاضافة الى دراسة تطور التجارة الخارجية الجزائرية العربية.

1- إنضمام الجزائر الى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

قامت الجزائر بالمصادقة على إتفاقية تسهيل المبادلات التجارية بين الدول العربية في أوت 2004[1]، وفي سنة 2007 أعلن رئيس الجمهورية في القمة الاقتصادية والاجتماعية بالرياض الانضمام رسميا لهذه المنطقة كخطوة نحو الوحدة الاقتصادية العربية، وكوسيلة لتعزيز التنمية العربية الشاملة، وتقدمت الجزائر بملف الانضمام لمنطقة التجارة العربية الكبرى لدى الأمانة العامة للجامعة العربية في 31 ديسمبر 2008، وإبتداءا من 01 جانفي 2009 أصبحت المبادلات التجارية بين الجزائر والبلدان العربية أعضاء المنطقة تستفيد من الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية.

ومن اجل التطبيق الصارم والموحد لأحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تم وضع مجموعة من الأحكام حيث[2]:

- ✓ كل المنتجات التي لها صلة المنشأ يمكن تبادلها بين الجزائر والدول العربية الاعضاء بالمنطقة، في إطار نظام تعريفي تفضيلي بإستثناء المنتجات المستثناة من المنطقة لأسباب دينية، صحية، أمنية وبيئية.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 49، الصادرة بتاريخ 08 أوت 2004، ص05

[2]-دحماني الهوارية، دربال عبد القادر، أثار إنضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد 05، 2017، ص 178- 204

- ✓ كل المنتجات غير المستثناة من المنطقة والتي منشؤها غحدى الدول الأعضاء بالمنطقة عند إستيرادها من الجزائر، تستفيد من الإعفاء الكلي للحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل ابتداءا من الفاتح جانفي 2009.
- ✓ تستفيد المنتجات ذات المنشأ غير المستناة من المنطقة من نفس النظام التفضيلي عند إستيرادها من طرف دولة عربية عضو بالمنطقة، فيما يتعلق بالإعفاء الكلي للحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل.
- ✓ إن التفضيلات التعريفية والتجارية الممنوحة بين الجزائر والدول العربية في إطار المنطقة تنحصر في البضائع التي يكون منشؤها الجزائر أو هذه الدول

2- الدول العربية الاعضاء في المنطقة:

بلغ عدد الدول العربية التي إنظمت الى منطقة التجارة الحرة العربية حاليا 19 دولة عربية هي: الجزائر، الاردن، سوريا، الغمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، المملكة العربية السعودية، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن، موريتانيا، فلسطين، السودان، في حين لم تنظم بعد كل من الصومال، جيبوتي، وجزر القمر، وتجدر الإشارة الى أن موريتانيا كانت من بين الدول التي صادقت على إتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري، إلا أنها لم تطبق البرنامج التنفيذي للإتفاقية.

3- البرنامج الزمني لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تميزت إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ببرنامج تنفيذي وبرنامج زمني واقعي، يحدد الواجبات والإلتزامات لكلدولة عضو والذي تضمن مايلي[1]:

- ✓ معاملة السلع التي تنطبق قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية.
- ✓ يتم تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية وفقا لمبدأ التحرير التدريجي والذي يطبق بنسب متساوية خلال عشر سنوات، تبدأ من 1998/01/01 وتنتهي في 2007/12/31، وقد تم تعديل الفترة الزمنية لإستكمال المنطقة، وتم رفع نسبة التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية في بداية سنة 2004 وبداية سنة 2005 الى 20% في كل منهما.
- ✓ السلع التي يتم تبادلها في إطار البرنامج التنفيذي لا تخضع لأي قيود غير جمركية تحت أي مسمى.
- ✓ منح معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا وقد إستفادت من هذه المعاملة التفضيلية كل من السودان واليمن.
- ✓ مراعاة الأحكام والقواعد الدولية في مايخص إجراءات الوقاية والدعم والإغراق، والخلل في الميزان التجاري الناجم عن تطبيق البرنامج.
- ✓ تحديد أسلوب متابعة التنفيذ وفض أي منازعات تنشأ عند التطبيق من خلال لجان متخصصة.

[1]- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، ص 199

4- الأهداف التي دفعت الجزائر بالإنضمام الى المنطقة:

لعل من بين أهم الأهداف التي دفعت الجزائر الى الإنضمام الى المنطقة هي[1]:

- ✓ تنويع ممولي الجزائر من السلع وولوج المنتجات الجزائرية للأسواق العربية، والرفع من وتيرة التصدير خارج قطاع المحروقات.
- ✓ تشجيع الاستثمارات المباشرة الخارجية والشراكة.
- ✓ تدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية وضمان إستقرار الأسعار ووفرة المنتوج.

5- و اقع التجارة الخارجية الجزائرية مع دول منطقة التجارة الحرةالعربية الكبرى للفترة الممتدة من (2004- 2020):

مع إنضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أصبحت السلع المتبادلة بين الجزائر ودول المنطقة لا تخضع لأي رسوم جمركية، وعلية سنقوم بدراسة تطور التجارة الخارجية للجزائر مع دول المنطقة بشقيها الصادرات وكذلك الواردات خلال الفترة من 2004- 2020، مع تقييم أثار الإنضمام على التجارة الخارجية من سنة 2009 بإعتبارها سنة تنفيذ الإتفاقية.

الجدول والشكل المواليين يوضح مسار تطور الصادرات الجزائرية البينية العربية خلال فترة الدراسة كما يلي:

[1]- دحماني الهوارية، دربال عبد القادر، أثار إنضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد 05، 2017، ص 178- 204

جدول رقم 14: التجارة الخارجية الجزائرية البينية العربية خلال الفترة (2004- 2020)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان / السنوات	الصادرات الجزائرية البينية العربية	الواردات الجزائرية البينية العربية	إجمالي التجارة الخارجية الجزائرية العربية	إجمالي التجارة الخارجية الجزائرية الى العالم الخارجي	النسبة (%)
2004	1003.77	576.94	1580.71	50391	%3.14
2005	1036.79	566.01	1602.80	66852	%2.40
2006	1102.47	650.16	1752.63	76247	%2.30
2007	1016.90	627.85	6644.75	88547	%7.50
2008	2403.65	964.58	3368.23	118625	%2.84
2009	1418.31	1435.20	2853.51	84774	%3.37
2010	1952.05	1661.75	3613.80	97974	%3.69
2011	2384.20	2291.34	4675.54	121102	%3.86
2012	3026.10	2198.87	5224.97	122996	%4.25
2013	2954.07	3236.96	6191.03	120726	%5.13
2014	3266.90	2586.12	5853.02	119502	%4.90
2015	2088.07	2468.93	4557	86784	%5.25
2016	1575.87	2513.56	4089.43	76425	%5.35
2017	2067.73	2041.73	4109.46	81191	%5.06
2018	2531.67	2376.04	4907.71	89688	%5.47
2019	2695.91	2235.52	4931.43	79944	%6.17
2020	1883.24	2039.40	3922.64	57462	%6.83

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية،على الموقع

https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

الشكل رقم 14: تطور التجارة الخارجية الجزائرية البينية العربية (2004- 2020)

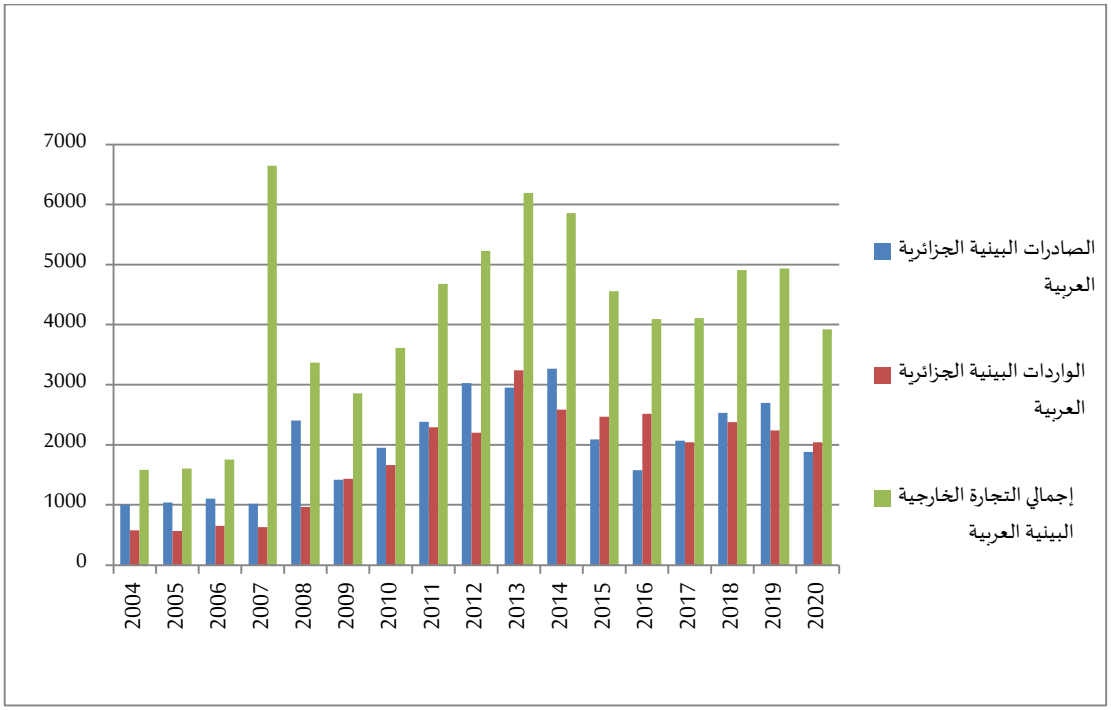

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 14

من خلال الجدول والشكل أعلاه بلغ مجوع الصادرات الجزائرية البينية العربية قبل الإنضمام من 2004 الى غاية 2008 نحو6563.58مليون دولار أمريكي بمتوسط قدره 1312.72 مليون دولار، أما من 2009 تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ الى غاية 2020، مبلغ قدره 27844.12مليون دولار بمتوسط قدره 2320.34مليون دولار، ومنه نستنج أن الصادرات الجزائرية البينية العربية خلال الفترة من 2009- 2020 تضاعفت أربع مرات من الفترة الممتدة من 2004- 2008 أي قبل الانضمام، وسجلت أعلى قيمة سنة 2014ب 3266.90مليون دولار أي بنسبة 5.96 % من إجمالي الصادرات الجزائرية، أما أدنى قيمة سجلت سنة 2009 بقيمة 1418.31 مليون دولار أي بنسبة 3.14%، أما في يتعلق بالواردات الجزائرية البينية العربية فإنه يلاحظ من خلال الشكل السابق أنه بلغت قيمة واردات الجزائر من المنطقةالعربية خلال الفترة من 2004- 2020 حوالي 30470.96 مليون دولار، بمعدل متوسط قدره 1792.41 مليون دولار، ففي الفترة الممتدة من 2004- 2008 أي قبل تاريخ سريان الاتفاقية فقد بلغ متوسط قيمة677.11مليون دولار، في حين بلغ متوسط قيمة الواردات من المنطقة خلال الفترة من 2009- 2020 أي فترة دخول الاتفاقية حيز التنفيذ مبلغ 2257.12مليون دولار، وهذا ما يفسر تضاعف الواردات الجزائرية مع المنطقة، حيث سجلت أدن قيمة سنة 2009 ب1435.20مليون دولار بنسبة 3.97% من إجمالي الواردات الجزائرية من العالم الخارجي، أما أعلى قيمة سجلت فكانت في سنة 2013 ب 3236.96مليون دولار بنسبة 6.27% من إجمالي الواردات.

وفي الأخير يمكن القول أن ورغم إنضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أن التجارة الخارجية للجزائر بشقيها الصادرات والوردات لم تتجاوز7.50% في أحسن أحوالها، حيث تبقى هذه النسب المسجلة ضعيفة لا تعكس حقيقة

إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي نصت عليها الاتفاقية، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أنه توجد عوامل أخرى غير القيود الجمركية تحد من نمو التجارة البينية للجزائر مع دول المنطقة متمثلة في[1]تبعات الأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار النفط سنة 2014، وبعض التطورات الداخلية السياسية والأمنية خاصة في بعض البلدان مثل اليمن، سوريا، ليبيا، إظافة الى الأزمة الصحية العالمية (كورونا 2019) التي أثرت هي الأخرى على التجارة الخارجية الجزائرية البينية العربية سواء ماتعلق بالصادرات أو الواردات وكان ذلك جليا خلال سنة 2020 بسب الإجراءات الوقائية المتخذة من قبل دول العالم.

المطلب الرابع: الانفتاح التجاري في ظل الشراكة مع منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية و إتحادالمغرب العربي

1- منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية عبارة عن منطقة تجارة حرة تضم في عضويتها كافة دول الإتحاد الإفريقي (55 دولة)، تهدف إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية أمام حركة التجارة البينية الإفريقية، وبالتالي خلق سوق قاري لكافة السلع والخدمات داخل القارة الإفريقية يضم أكثر من مليار نسمة ويفوق حجم الناتج المحلي الإجمالي له عن 3 تريليون دولار، مايؤدي الى إنشاء إتحاد جمركي إفريقي تطبق من خلاله تعريفة جمركية موحدة إتجاه واردات القارة الإفريقية من الخارج، الأمر الذي يؤدي من خلالها الى الإعلان عن قيام الولايات المتحدة الإفريقية وفقا لقرارات القمة الافريقية[2].

حيث تم الاتفاق خلال إجتماع القمة العادي للإتحاد الإفريقي الثامن عشر (يناير 2012 بأديساباا أثيوبيا) والتي عقدت تحت عنوان تعزيز التجارة البينية في إفريقيا**Boostingtra intra- trade in africa (BIAT)**على أهمية المضي قدما نحو التكامل الإقليمي، والتي سعة من خلالها الدول الإفريقية للوصول الى إنشاء الإتحاد الجمركي في القارة الإفريقية مرورا بمنطقة التجارة الحرة القارية كخطوة أولية، وذلك في إطار تنفيذ الإطار الأوسع لمعاهدة أبوجا للجماعات الاقتصادية الإفريقية، وإنطلقت مفاوضات دول الإتحاد الافريقي بشأن منطقة التجارة القارية الإفريقية في 2015، ليكون التوقيع التاريخي خلال أعمال الدورة الاستثنائية العاشرة لمؤتمر الاتحاد الافريقي ،المنعقدة بكيغالي برواندا في 21 مارس 2018 معلما هاما للتكامل الإفريقي ، وإشارة الى صانعي السياسات الأفارقة بمواصلة التنفيذ في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في القارة الإفريقية في شهر جويلية 2020[3].

[1]- حساني عمر، إنعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية، التطورات، المشاكل والحلول، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 06، العدد01، ديسمبر 2019، ص 127- 145.

[2]- حفاف وليد، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، المزايا والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، ديسمبر 2020، ص 600-610

[3]- دلال عرامة، لطرش ذهبية، دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تعزيز إندامجها في سلاسل القيمة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، المجلد21، العدد01، ديسمبر 2021، ص 213- 229

1-1 أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

تماشيا مع الأهداف الاستراتيجية لمبادرة أجندة الإتحاد 2063 كخطة رئيسية للتحول الذاتي،الذي تسعى القارة الافريقية الى تحقيقه والتي تعبر عن تطلع القارة الافريقية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال جدول أعمال إنمائي لمدة 50عاما إبتداءا من عام 2013 تضمن سبع محاور هي[1]:

- إفريقيا تنعم بالازدهار القائم على النمو الشامل والتنمية المستدامة.
- قارة متكاملة ومتحدة سياسيا ومعتمدة على المثل العليا للوحدة الافريقية الشامل ورؤية النهضة الافريقية.
- إفريقيا قارة يسودها الحكم الراشد والديمقراطية وإحترام حقوق الانسان والعدالة وسيادة القانون.
- إفريقيا قارة تتمتع بالسلم والأمن.
- إفريقيا قارة ذات هوية ثقافية قوية، تراث وقيم وأخلاقيات مشتركة.
- إفريقيا قارة تقود فيها الشعوب التنمية بإطلاق الطاقات الكامنة للمرأة والشباب.
- إفريقيا بإعتبارها لاعبا وشريكا عالميا قويا وذي نفوذ.

1-2 أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

تتمثل الأهداف العامة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بموجب المادة الثالثة من إتفاق تأسيس المنطقة الى[2]:

- ✓ خلق سوق موحدة للسلع والخدمات ميسرة بتنقل الأشخاص من أجل تعميق التكامل الإقتصادي للقارة الإفريقية وفقا للرؤية الإفريقية المتمثلة في " إفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة" كما وردت في أجندة 2063.
- ✓ خلق سوق محررة للسلع والخدمات من خلال جولات متتالية من المفاوضات تساهم في حركة رأس المال للأشخاص الطبيعيين.
- ✓ تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- ✓ إرساء الأسس لإقامة إتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة.
- ✓ تشجيع وتحقيق التنمية الإجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة، والمساواة بين الجنسين والتحول الهيكلي للدول الأطراف.
- ✓ تحسين القدرة التنافسية لإقتصاديات الدول الأطراف داخل القارة وفي السوق العالمية.
- ✓ تشجيع التنمية الصناعية من خلال التنويع وتنمية سلاسل القيمة الاقليمية والتنمية الزراعية والأمن الغذائي.
- ✓ حل تحديات تعدد وتداخل العضوية داخل المجوعات الإقتصادية الإقليمية، وتسريع عملية التكامل الاقليمي والقاري.

[1]- Africaine, C , D, Document . cadre de l'agenda 2063. Septembre 2015. P 132

[2]- الاتفاق الاقليمي المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية المادة 3، مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات، ص04

1- 3بروتوكولات إتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

كمرحلة أولئ سيتم التفاوض على ثلا بروتوكولات[1]، لتبقى مفاوضات المرحلة الثانية حول إتفاقيات حقوق الملكية الفكرية واللإتفاق بشأن سياسة المنافسة.

أ- **بروتوكول التجارة في السلع:** يهدف الى تعزيز التجارة الإفريقية البينية في السلع، يتكون من 09 ملاحق تتمثل في: جداول الإلتزامات، قواعد المنشأ، التعاون الجمركي والدعم الإداري المشترك، تسهيل التجارة، القيود غير الجمركية، القواعد الفنية على التجارة، الاجراءات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية، تجارة الأنترنت وملحق المعالجات التجارية.

ب- **بروتوكول التجارة في الخدمات:** والذي يهدف الى التحرير التدريجي لتجارة الخدمات من خلال إزالة العوائق التجارية، وفيه 06 ملاحق هي: جداول الإلتزامات المححدة، إعفاءات الدولة الأولى بالرعاية، خدمات النقل الجوي، برنامج العمل الإنتقالي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، قائمة القطاعات ذات الأولوية، الوثيقة الإطارية حول التعاون التنظيمي.

ج- **بروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات:** يهدف الى تحديد وتوضيح القواعد والإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات، يتكون البروتوكول من 03 ملاحق تتمثل في: ملحق عمل فريق التحكيم، ملحق مراجعة الخبراء، ملحق قواعد(مدونة) سلوك المحكومين والأعضاء في فريق التحكيم.

1- 4 أهمية منطقة التجارة الحرة الإفريقية بالنسة للجزائر:

بحكم أن الجزائر معنية مباشرة بإنشاء هذا الفضاء الاقتصادي، فقد إلتزمت بالإتفاق المبرم بخصوص إقامة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، من خلال التوقيع عليه خلال القمة الاستثنائية التي عقدها الإتحاد الإفريقي في 21 مارس 2018 بكيغالي(رواند)، لتنظم الى 52دولة موقعة من أصل 55 من أعضاء الاتحاد الإفريقي، بما فيها 22 دولة صادقت على الإتفاقية وأخطرت رسميا المنظمة القارية بذلك[2].

إن توقيع الجزائر على هذه الإتفاقية المهمة يثبت مرة أخرى وفاءها بإلتزاماتها تجاه القارة الإفريقية المكرس في دستورها، وبناءا على إيمانها القاطع بأن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ستحقق لها منافع إقتصادية على المدى المتوسط، خاصة في إطار سياسة التنمية والتنويع الإقتصادي التي تنهجها.

يجدر القول أن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية قد يشكل حسب الملاحظين فرصة سانحة للجزائر، لمواصلة مسار تطوير وإنعاش صادراتها خارج المحروقات، مما يفتح أمامها أبواب السوق الإفرقية التي ستنفتح بدورها على المنتج الجزائري.

---

[1] - Accord portant création de la zone de libre – échange continentale africaine. Article 09, kigali, 21 mars 2018, p 06-07
https://au.int/sites/default/files/treaties/36437-treaty-consolidted_text_on_cfta_-_fr.pdf

[2]- عبد الحميد عائشة، دخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ وأثره على الجانب السياسي والأمني في الجزائر، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 04، العدد 08، ماي 2020، ص 285-296

كما يرى البعض بأن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تتماشى مع السياسة الإقتصادية للجزائر بما يعود عليها بالفائدة، خاصة في مسار تنويع إقتصادها والرفع من صادراتها من خلال البحث عن أسواق جديدة في إفريقيا، بمأأن المنتجات الجزائرية قادرة على المنافسة وخوض غمار السوق القارية، وبالتالي توفر منطقة التجارة الحرة الإفريقية فرصا هائلة بالنسبة للجزائر في سبيل تطوير وتكثيف تعاملتها التجارية مع الدول الإفريقية، بعد أن شهدت تراجعا ملحوظا في السنوات الأخيرة، حيث بلغ حجم المبادلات التجارية سنة 2018 حوالي 3.9 مليار دولار،منها 1.7 مليار دولار من الواردات(ما يعادل 3.49% من إجمالي الواردات الجزائرية)، و2.2 مليار دولار من الصادرات(مايعادل 5.25% من إجمالي الصادرات الجزائرية).

ومن الناحية الإقتصادية يدعم المسؤولون والمتعاملون الإقتصاديون في الجزائر هذه المبادرة القارية، من خلال تقديم مساهمتهم في تنفيذها، لاسيما وأن بلادنا تزخر بموقع جغرافي إستراتيجي مميز يؤهلها لأن تشكل بوابة إفريقيا شمالا، بالإضافة الى توفرها على الكثير من المؤهلات والإمكانيات بشرط أن يتم تبني ديناميكية إقتصادية حقيقية، وخلق بيئة مناسبة لتقوية الإنتاج وتعزيز الاستثمار ورفع حجم الصادرات.

إن كل هذا الإهتمام بدخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ، لا يجب أن يغطي جملة من النقائص والتحيات المستقبلية المتعلقة بالتكامل الإقليمي الإفريقي، لذا فإن الكرة اليوم في مرمى القادة الإفريقية من أجل أن يلعبوا دورهم الكامل في المساهمة في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية، ومن ثمة تحقيق حلم إفريقي طار إنتظاره[1].

1- 5 تطور التجارة الخارجية الجزائرية البينية الإفريقية (2001- 2021)

لمعرفة تطور مسار التجارة الخارجية البينية الإفريقية قبل إبرام الاتفاقية وأثناء دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وهذا مايوضحه الجدول الأتي

[1]- جنادي إسماعيل، دخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ، مجلة الجيش، العدد 672، جويلية 2019. ص53.

الجدول رقم 15: المبادلات التجارية البينية الافريقية للفترة الممتدة من 2001- 2021

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان / السنوات	الصادرات الجزائرية البينية الافريقية	الواردات الجزائرية البينية الافريقية	اجمالي التجارة الخارجية البينية الافريقية
2001	301.156	163.668	464.824
2002	503.603	215.869	719.472
2003	643.863	279.544	923.407
2004	828.397	359.105	1187.502
2005	1254.667	401.909	1656.576
2006	1290.129	553.553	1843.682
2007	1534.694	697.847	2232.541
2008	2374.666	1120.789	3495.455
2009	2259.567	1772.322	4031.889
2010	2761.490	1934.617	4596.107
2011	3111.201	6081.537	9192.738
2012	3365.841	3132.472	6498.313
2013	2997.712	2073.330	5071.042
2014	3281.390	1681.295	4962.685
2015	2191.513	1485.020	3676.533
2016	1791.394	1510.395	3301.789
2017	1801.390	1201.245	3002.635
2018	2263.397	1730.965	3994.762
2019	2639.353	1262.566	3901.919
2020	751.363	742.360	1493.723
2021	88.443	14.649	103.092

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على احصائيات من الموقع

https://www.trademap.org/Bilateral.TLS. ASPX ? NVPM

تاريخ الاطلاع 17 مارس 2022

الشكل رقم 15: تطور التجارة الخارجية البينية الإفريقية من(2001- 2021)

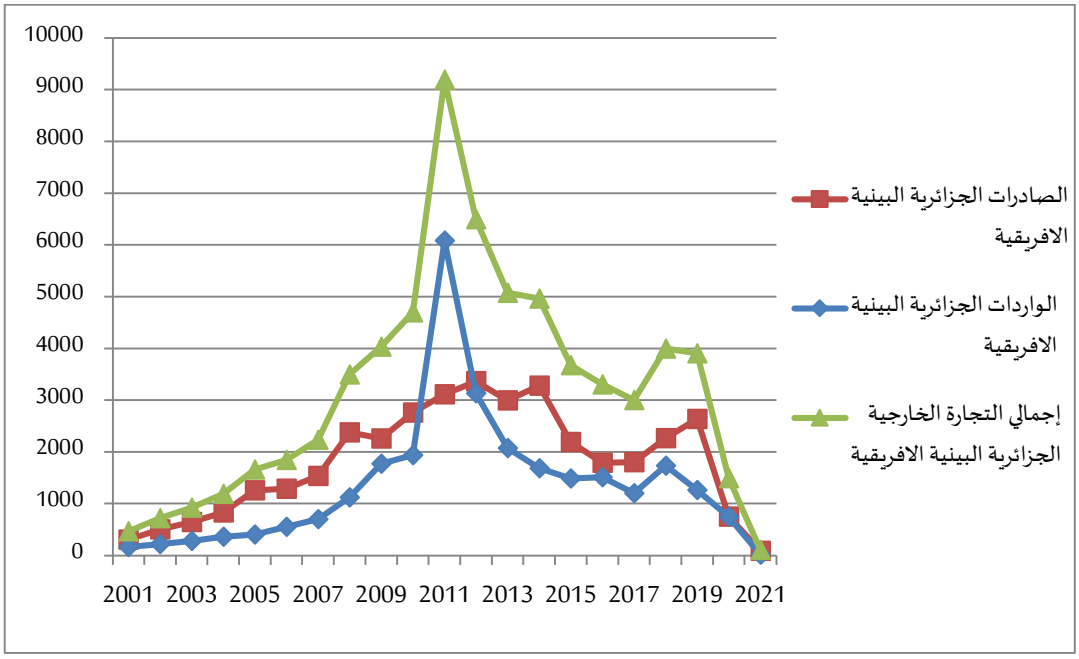

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات الجدول 16

من خلال الجدول رقم15والشكل رقم 15 نلاحظ أن التجارة الخارجية الجزائرية البينية الافريقية بقيت ضئيلة جدا خلال الفترة 2001 الى غاية 2017(أي قبل إبرام الاتفاق)، فهي لم تتجاوز 10 مليار دولار في أحسن الأحوال، حيث سجلت سنة 2011 حوالي 9مليار دولار وهذا راجع الى أن الدول الافريقية غالبية صادراتها موارد طاقوية هذه الأخيرة تنتج في معظم دول الاتحاد الافريقي، كما أن الفترة الممتدة من 2018- 2021 هي الأخرى لم ترق الى تطلعات القارة رغم دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، حيث سجل إجمالي المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الأعضاء في المنظمة حوالي 9.5 مليار دولار، وبلغت أعلى قيمة سنة 2019،2018 بحوالي 4 مليار دولار ، لتنخفض سنة 2020 و2021 على التوالي مسجلة 1493 و 103مليون دولار وهذا راجع الى إجراءات الغلق المتخذة من قبل معظم دول العالم بسبب جائحة وكورونا وما سببه من أثار إقتصادية على مختلف إقتصاديات الدول.

2- إتحاد المغرب العربي:

2-1 مسيرة إتحاد المغرب العربي:

تمتد الجذور التاريخية لفكرة المغرب العربي الى فترة النضال المشترك ضد الاستعمار الفرنسي، وقد تاسست الفكرة في أوائل القرن الماضي وتطورت عقدا بعد عقد، ورغم أن فكرة إتحاد المغرب العربي التي كانت أقدم فكرة لتجمع إقليمي عربي، إلا أن الاتحاد لم يتشكل إلا بعد ثلاثين سنة من أول لقاء، وكان القاء وتوقيع معاهدة مراكش في 17 فبراير 1989، حيث توفرت

مجوعة من الشروط الموضوعية والذاتية، متمثلة في مجوعة من الأخطار الأمنية والاستراتيجية والاقتصادية التي فرضت على دول الإتحاد المغاربي موجهة بشكل جماعي وهي[1]:

- الإعتداءات الخارجية التي تعرضت لها جل أقطار المغرب العربي، خاصة بعد الهجمات المتتالية التي تعرضت لها ليبيا خلال السنوات السابقة عن تشكل من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا الإعتداءات الاسرائلية على تونس، إظافة الى النزاع حول الصحراء الغربية ، والحرب الليبية التشادية والتوتر السنغالي الموريتاني.
- أما الدافع الأساسي لتشكيل الإتحاد هو التهديد الاقتصادي الذي يواجهه، مع تطبيق القانون الأوروبي الموحد والإنتقال الى السوق الموحدة عام 1992، وهو تهديد يواجه دول الإتحاد المغاربي أكثر من أية منطقة أخرى، حيث ترتبط المنطقة بدول غربي أوروبا بروابط خاصة، وإذا كانت هذه الأخيرة تجد جذورها في العوامل التاريخية، فإن نتائجها ومظاهرها مازالت تظهر في حجم وكثافة التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بين المنطقتين,

2- 2 الأبعاد الاقتصادية لمعاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي:

بتصفح نص معاهدة إتحاد المغرب العربي، تبين أنها جاءت لتفسح المجال للإندماج الاقتصادي للدول المغاربية، كما أعطت أهمية للتعاون الإقتصادي حيث تمحورت الأبعاد الاقتصادية لمعاهدة الإنشاء في[2]:

- إقامة منطقة للتبادل الحر: وتهدف هذه المرحلة الى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتنمية التبادل التجاري، على أن يتم تحقيق هذا الهدف قبل نهاية سنة 1992.
- إقامة إتحاد جمركي قبل نهاية سنة 1995: وتهدف هذه المرحلة الى توحيد الأنظمة والتشريعات الجمركية، توحيد الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة على كل الأطراف، ووضع تعريفة جمركية موحدة إتجاه العالم الخارجي.
- إقامة سوق مشتركة: ويتم ذلك قبل نهاية سنة 2000 وذلك بالعمل على إرساء نظام موحد للأسواق.
- إقامة إتحاد إقتصادي: لم تحدد الإستراتيجية المغاربية أي إستحقاق لتحقيق هذا الهدف، لكنها أكدت أن ذلك يتم بتوحيد سياسات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وركزت على مجالات تتم من خلالها دمج الاقتصاديات الوطنية[3].

وكانت حصيلة هذه الاستراتيجية لتحقيق التكامل حوالي 37 إتفاقية، شملت مختلف المجالات وغطت أغلب الميادين، لكن لم يستوف من هذه الاتفاقيات شروط دخول حيز التنفيذإلا ستة إتفاقيات فقط هي:

- ✓ الاتفاقية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول المغرب العربي.
- ✓ الاتفاقية المتعلقة بإنشاء المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية بين دول إتحاد المغرب العربي.

[1]- شوبار لياس، زكان أحمد، تحديات التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 01، جوان 2019، ص 160- 172

[2]- بوقاعة زينب، دور التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي في تعزيز تكاملها الاقتصادي، مجلة معارف، السنة الثانية عشر، العدد 23، ديسمبر 2017، ص 307- 316

[3]- بهلولي فيصل، إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، مجلة الباحث، المجلد 14، العدد 14، 2014، ص 193- 208

- ✓ تركيز المؤسسات الرئيسية في الاتحاد التي تركز عملها في مرحلة أولية على وضع الاطار القانوني للعملية التكاملية، ولقد إستمر عمل هذه المؤسسات الى غاية 1995 تاريخ تجميد الاتحاد.

وبعد أكثر من ست سنوات على تجميد نشاط مؤسسات إتحاد المغرب العربي بطلب من المغرب في سيبتمبر 1995، إستطاعت الدول المغاربية من جديد إحياء نشاط مؤسسات الاتحاد ولو بشكل محتشم، وكانت البداية بإجتماع وزراء الخارجية يوم 18-19 مارس 2001 بالجزائر.

2- 3 التجارة البينية لدول المغرب العربي و اقعهاوتطورها:

تشير إحصائيات الدليل السنوي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)، وإحصائيات صندوق النقد العربي من خلال التقارير السنوية للاقتصاد العربي الموحد، الى الحجم الضئيل الذي سجلته التجارة الخارجية البينية للدول المغاربية، وذلك ما يترجم الخطوات المتواضعة والمبادلات المتلاشية بين دول المنطقةفي سبيل إنشاء وحدة إقتصادية متكاملة، تجابه الظروف والمتغيرات التي تفرضها المنظومة الاقتصادية العالمية الراهنة، والجدول الموالي يبين تطور حجم التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي للفترة 1995- 2020، معبرا عنه بقيمة الصادرات البينة والواردات البينية للدول الأعضاء في الإتحاد.

الجدول رقم 16: التجارة البينية لإتحاد المغرب العربي للفترة (1995- 2020)،الوحدة: مليون دولار

البيان / السنوات	قيمة الصادرات البينية	قيمة الواردات البينية
1995	860	/
2000	1487	1953
2001	1636	1459
2002	1967	1624
2003	2011	1819
2004	2405	1872
2005	1312	1226
2006	3616	5564
2007	2362	2379
2008	3301	3404
2009	2693	2539
2010	2895	2672
2011	3485	2782
2012	4082	3543
2013	4345	3785
2014	5053	4368
2015	4024	2856
2016	2962	2674
2017	2731	2456
2018	2415	3436
2019	2847	3468
2020	2096	2810

المصدر: إحصائيات من 1995-2005 من الموقع

http// manuel de statistique de la commerce 2017. P 22

إحصائيات من 2006- 2020، صندوق النقد العربي، أعداد مختلفة من التقرير الاقتصادي الموحد، الفصل الثامن

الشكل رقم 16: التجارة البينية لدول إتحاد المغربي (1995- 2020)

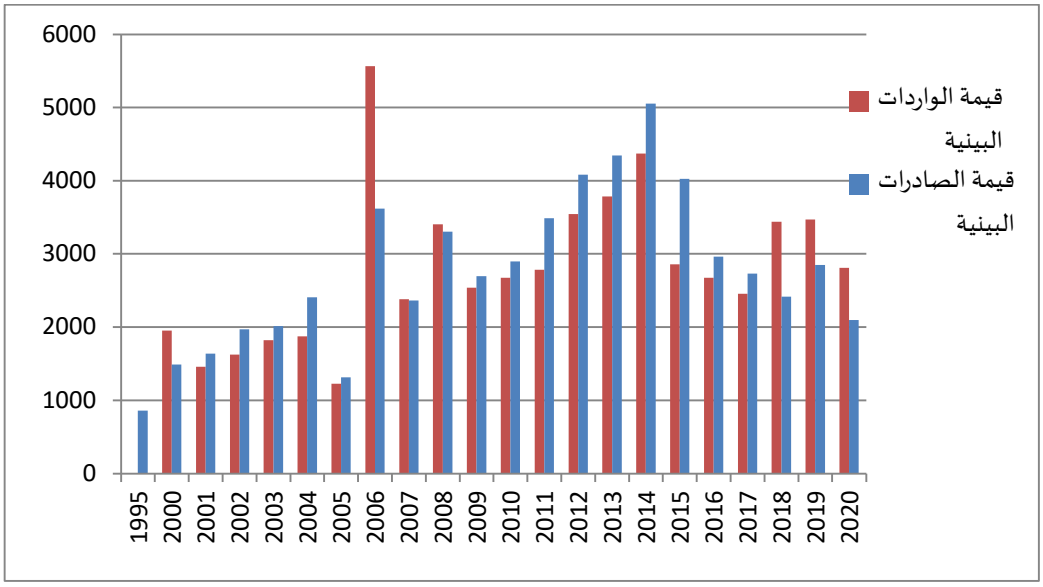

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 16

من خلال الجدول والشكل أعلاه يلاحظ أن حجم التجارة البينية بين الدول المغاربية، والمعبر عنه بقيمة إجمالي الصادرات البينية للمنطقة وإجمالي الواردات البينية قد عرف نمو متذبذا خلال الفترة الممتدة من 1995 الى غاية 2020، حيث سجلت سنة 2006، 2014 أعلى قيمة بمتوسط التجارة البينية(الصادرات + الواردات)/2 حوالي 4.5 و 4.65 مليار دولار على التوالي، وهي قيم جد متواضعة إذا قرنت بماتم تداوله بين تجمعات إقتصاديات أخرى، مثل الإتحاد الأوروبي، السوق المشتركة لجنوب أمريكا، المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا، كل هذه الأرقام والإحصائيات تدل على التشتت والإختلاف العميق في التوجهات الاقتصادية والتنموية للدول المغاربية، وعدم وضوح الرؤية بشأن مستقبل التكامل الاقتصادي المغاربي لأسباب سياسية (الأزمة السياسية بين الجزائر والمغرب)، بالاضافة الى المخاطر الأمنية (ليبيا) والربيع العربي في تونس

خلاصة الفصل:

إن إنتهاج الجزائر لسياسة الانفتاح التجاري لم تكن مباشرة، وإنما مرت بعدة مراحل وإجراءات تدريجية بدءا بالتحرير الجزئي ثم المقيد وصولا الى التحرير الكلي، بغية تأهيل تركيبة التجارة الخارجية لتحديات السوق العالمي من منافسة، نوعية وجودة المنتوج، مع تحقيق معدلات نمو إقتصادي عالية، ولغرض تحقيق ذلك أطلقت الجزائر عدة برامج أقتصادية منذ 1994، منها ماكانت تحت ضغوطات إقتصادية وأصلاحات إجبارية، ومنها ماكانت تهدف الى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتحسين البنية التحتية، وتحسين الظروف المعيشية للسكان، التنويع الاقتصادي والبحث عن مصادر أخرى خارج قطاع المحروقات.

كما سعت الجزائر من أجل مسايرة الوضع الاقتصادي العالمي، الى إبرام العديد من الاتفاقيات الاقليمة والدولية، حيث حاولت من خلال عقد جولات ثنائية ومتعددة الأطراف الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، إبرام إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، المنطقة العربية الحرة للتجارة، منطقة التجارة الأفريقية الحرة، إتحاد المغرب العربي، وما يلاحظ على هذه الشراكة من خلال تحليل تطور مسار التجارة الخارجية طيلة الفترة من 1995- 2021 ، أن الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك الأول للجزائر من مجمل المبادلات التجارية العالمية، في حين نجد التجارة العربية البينية والتجارة البينية الإفريقية لم ترق بعد الى الهدف المنشود، رغم كل المجهودات المبذولة من قبل الجزائر، فهي لم تتعدى نسبة 15% من إجمالي التجارة الخارجية الجزائرية.

الفصل الرابع: أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية(1990- 2022)

تمهيـــد:

نظرا للاعتماد الكبير الذي يعاني منه الإقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات، وما عرفه من تطورات إبتداءا من مرحلة الإصلاحات التي عمدت إليها الجزائر، بغية تنويع صادراتها.

سنحاول في هذا الفصل تحليل مؤشرات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1990- 2022، وهذا من خلال محاولة دراسة تطور الصادرات والواردات، وضعية الميزان التجاري، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي، مؤشر الانفتاح التجاري.

ولمعرفة العلاقة التي يؤثر بها الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، إرتأينا فحصها عن طريق دراسة قياسية بإستخدام الاقتصاد القياسي وإختيار نموذج قياسي ملائم لهذه الدراسة.

ومن أجل ذلك نقسم هذا الفصل الى المباحث التالية:

- ✓ تحليل مؤشرات التجارة الخارجية للفترة من 1990- 2022.
- ✓ تحليل تطور الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة من 1990- 2022.
- ✓ النمذجة القياسية لأثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990- 2022.

المبحث الأول: تحليل تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة من 1990- 2022

مايميز التجارة الخارجية هو المساهمة الكبيرة في الصادرات من المحروقات، بحيث تمثل نسبة 97%من إجمالي الصادرات نحو العالم الخارجي خاصة خلال السنوات من 1990- 2022، التي عرفت إرتفاعا محسوسا في أسعار البترول، ولهذا سنتناول في هذا المبحث تطور حجم المبادلات التجارية الجزائرية، وذلك بمحاولة تحليل تطورمسار الصادرات والواردات، وتسليط الضوء على التركيبة السلعية لكل منهما والتوزيع الجغرافي لكليهما مع باقي دول العالم وكذا رصيد الميزان التجاري الجزائري ومعدل التغطية.

المطلب الأول: تطورحجم المبادلات التجارية الجزائرية خلال الفترة 1990- 2022.

تعتبر الصادرات عنصر جوهري في سياسة الانفتاح التجاري، لكن الملاحظ على الاقتصاد الجزائري أنه إقتصاد ريعي، اي يغلب في صادراتها منتوج واحد وهو البترول، وفي المقابل نجد ان الجزائر تستورد تقريبا كل شيء وخاصة اثناء البحبوحة المالية، فهي تستورد بكميات كبيرة المواد الغذائية والمواد الخام والسلع نصف مصنعة وسلع التجهيز وغيرها من السلع.

1- تطورقيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2022.

يوضح الشكل الموالي تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1990- 2022، والذي نحاول من خلاله تحليل وتفسير التطورات والتغيرات التي حدثت خلال هذه الفترة.

الشكل رقم 17: تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2022.

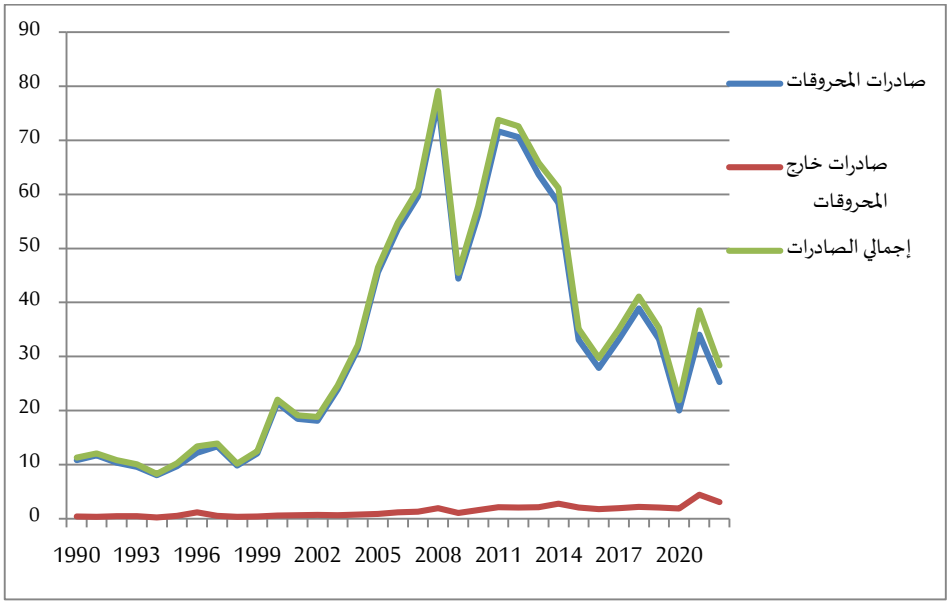

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات الملحق رقم01

من خلال الشكل رقم17نلاحظ أن الصادرات الجزائرية تميزت بالتذبذب خاصة خلال الفترة من 1990- 2002، مرة بالارتفاع ومرة بالانخفاض وهي المرحلة التي شهدت إصلاحات إقتصادية بداية من سنة 1994 والتوجه نحو الإنفتاح على العالم الخارجي، حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2000 ب 22031 مليون دولاروأدنى قيمة سنة 1994 ب 8340 مليون دولار، كما مثلت

صادرات المحروقات النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات، في حين أن الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة من 1990- 2002 كانت ضئيلة جدا ولم تتعدى في أحسن أحوالها 1000مليون دولار.

وإبتداءا من سنة 2003 سجلت الصادرات الجزائرية إرتفاعا محسوسا من سنة لأخرى، بلغت أعلى قيمة لها سنة 2008 ب 79146 مليون دولار، وهذا راجع الى إرتفاع أسعار البترول في السوق العالمي بسبب تداعيات حرب الخليج وإحتلال العراق سنة 2001، كما بلغت ادنى قيمة سنة 2005 ب 46495 مليون دولار.

وفي سنة 2009 إنخفظت الصادرات الجزائرية الى 44411 مليون دولار وهذا بسب تهاوي أسعار البترول جراء الأزمة المالية العالمية سنة 2008. أما الفترة الممتدة من 2010-2014 سجلت الصادرات الجزائرية قيم مرتفعة وصلت سنة 2011 و 2012 قيمة 71662 مليون دولار. 70571 مليون دولار على التوالي.

أما في السنوات 2015- 2020 شهدت الصادرات الجزائرية إنخفاظا حادا بلغت سنة 2020 قيمة 21.925 مليار دولار وهي أدنى قيمة مسجلة خلال هذه الفترة بسبب تداعيات أزمة 2014 (أزمة الرهن العقاري) والأزمة الصحية العالمية جائحة كورونا 2019 ، وما أصاب الاقتصاد العالمي من ركود إقتصادي ، وإنخفاض الطلب العالمي على البترول بسبب الإجراءات الوقائية المتخذة من قبل معظم الدول خاصة الصناعية منها.

إبتداءا من سنة 2021 الى غاية السداسي الأول من سنة 2022، بدأت الصادرات تسجل إرتفاعا بسبب التعافي من جائحة كوفيد 19 والحرب الروسية الأكرانية وأثارها على أسعار البترول.

2- التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة من 1990- 2022

من خلال ماتقدم نلاحظ أن الصادرات الجزائرية تمتاز بأحادية الصادرات، حيث تشكل الصادرات النفطية النسبة الأكبر من الصادرات الجزائرية، وهو ما يعكس مدى هشاشة الاقتصاد الوطني وتأثيره الشديد بالصدمات النفطية حيث تعتبر أزمة 2008 وأزمة 2014 والأزمة الصحية العالمية كوفيد 19 خير دليل على ذلك، يقابله في ذلك ضعف القطاعات الأخرى ومساهمتها الضئيلة في جانب الصادرات حيث لم تتعدى 4 %من إجمالي الصادرات الجزائرية باستثناء سنوات 2021،2022 مسجلة نسبة 11.66%، 10.83% على التوالي وهذا مايوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم 18: مساهمة الصادرات النفطية وغير النفطية في الصادرات الجزائرية (1990- 2022)

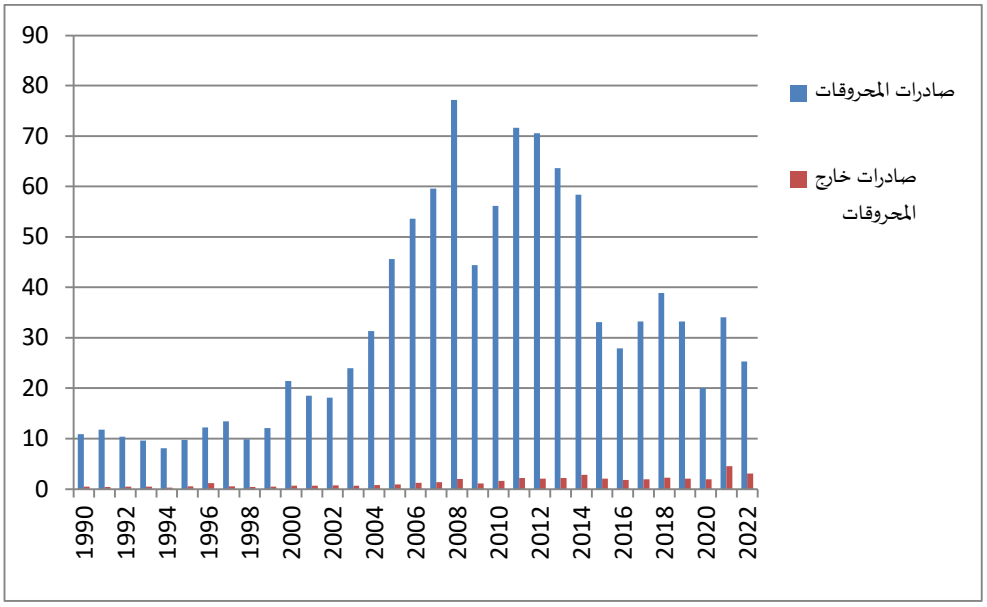

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الملحق رقم01

من خلال الشكل رقم 18 نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري هو رهين قطاع وحيد متمثل في المحروقات، وذلك لنسبته المرتفعة في الصادرات حيث تتراوح مساهمته مابين 93% و 94% من إجمالي الصادرات الجزائرية، في حين أن القطاعات الأخرى تبقى مساهمتها تتراوح بين 02% و7%، إذا ماقرنت بالإجراءات والتسهيلات الممنوحة من قبل الدولة من أجل الرفع من معدلاتها، ويرجع إنخفاض نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات الى عدة أسباب حالت دون تحقيق الهدف المنشود، وهو ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات نذكر منها[1].

- ✧ غياب إستراتيجية واضحة المعالم للتصدير ، زيادة الى ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية.
- ✧ إنعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الخارجية.
- ✧ غياب الثقافة التصديرية لدى أصحاب المؤسسات وتركيزهم على الأسواق الوطنية فقط.
- ✧ غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي وهذا راجع الى ضعف ميزانية البحث والتطوير.
- ✧ عدم تطابق المنتجات الوطنية مع المقاييس العالمية المطبقة في الأسواق الدولية.
- ✧ التدخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات مما أدى الى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة.

[1]- عبد الحميد بن الشيخ، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لإختراق الأسواق الدولية، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 11، العدد 03، أكتوبر 2017، الصفحات 317-308

✧ الصدمة النفطية لسنة 2014 أين هوى سعر البترول الى دون 50دولار للبرميل[1]، حيث أثر سلبا على إجمالي الصادرات التي إنخفظت بشكل كبير سنة 2016، وكذا الأزمة الصحية العالمية 2019.

لقد شهدت قيمة الصادرات خارج المحروقات تذبذبا بين الصعود والنزول، الى غاية السنوات الأخيرة للفترة الممتدة من 2016-2022، حيث شهدت إرتفاعا متواصلا حيث وصلت سنة 2021 قيمة 4.495 مليار دولار، بنسبة مساهمة تقدر ب 11.62%، وفي 30جوان2022 بلغت 3.070 مليار دولار،وحسب تصريحات الوزير الأول أيمن عبد الرحمان في منتدى التجديد الاقتصادي الجزائري،ستبلغ 7 مليار دولار نهاية نفس السنة[2]. هذه القيم تعتبر هي الأعلى خلال فترة الدراسة.

يعتبر ضعف حصيلة الصادرات خارج المحروقات نقطة ضعف الاقتصاد الوطني، مما يستوجب البذل الكثير من الجهود على المستوى المحلي من طرف المؤسسات والتأقلم السريع مع التطورات الجديدة التي تميز الاقتصاد العالمي والقدرة على المنافسة، إضافة الى مرافقة ودعم الدولة على إختراق الأسواق الدولية من خلال تفعيل مايسمى بالدبلوماسية الاقتصادية، هذا التحدي يستوجب[3]:

- تدعيم الدور الأساسي الذي يجب أن تقوم به التمثيليات الدبلوماسية.
- إختيار القطاعات أو المنتوجات ذات القيمة المضافة المعتبرة لترقيتها.
- تطوير برامج عمومية ملائمة لمرافقة الشركات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الدولي.

3- تطورقيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة من 1990- 2022

الشكل الموالي يوضح تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2022

الشكل رقم 19 : تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2022

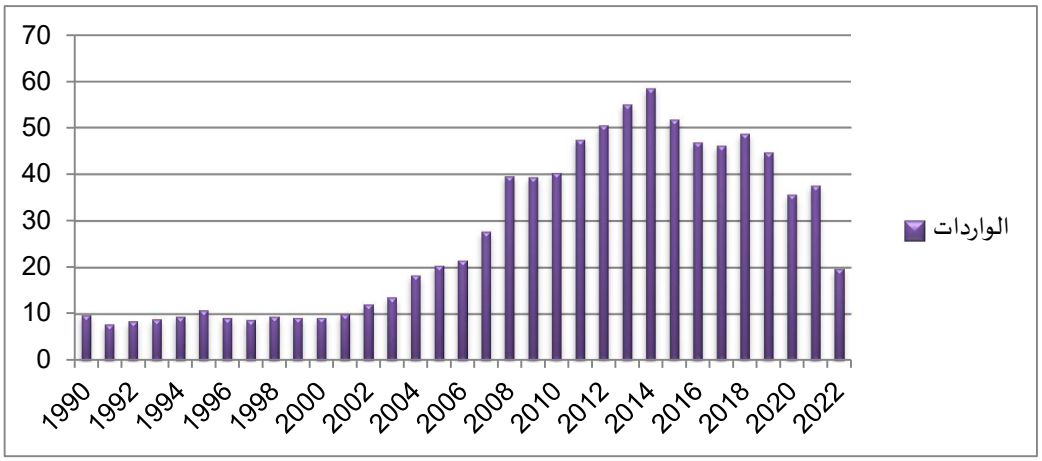

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الملحق01

[1]- العياطي جهيدة ، بن عزة محمد، إشكالية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة البقار للدراسات الاقتصادي، المركز الجامعي تندوف، العدد02، جوان 2018، الصفحات 07- 28

[2]- وكالة الأنباء الجزائرية 2022

[3]- بوجمعة وعثمان بلال وملوك، تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001- 2016، مجلة الحوار الفكري، المجلد 11، العدد 12، ديسمبر 2016، ص ص 140- 173

من خلال قراءة الشكل رقم 19 يمكن تحليل تطور الواردات الجزائرية الى ثلاثة مراحل هي:

- **الفترة 1990- 2001**: تميزت هذه الفترة بإنخفاض قيمة الواردات، حيث لم تتجاوز خلال هذه الفترة 10 مليار دولار بإستثناء سنة 1995 بلغت 10.7 مليار دولار وهي تمثل أعلى قيمة مسجلة، في حين أدنى قيمة كانت سنة 1991 ب 7.681 مليار دولار ، ويرجع هذا الإنخفاض الى برامج الإصلاح المطبقة على قطاع التجارة الخارجية، بإتخاذ جملة من التدابير منها تخفيض قيمة الدينار ورفع الدعم عن بعض السلع، وخصخصة المؤسسات العمومية، إضافة الى عجز الدولة عن تسديد ديونها مما جعلها رهينة الإصلاحات المفروضة من الهيئات الدولية، هذا ما إنعكس على إنخفاض قيمة الواردات[1].

- **الفترة 2002- 2014:** ما يلاحظ في هذه الفترة التزايد الكبير في قيمة الواردات طوال الفترة، حيث إرتفعت من 12009 مليون دولار سنة 2002 الى 58330 مليون دولار في 2014، أي تضاعفت بحوالي خمس مرات عما كانت عليه في 2002، ويرجع هذا الارتفاع المستمر في قيمة الواردات الى الزيادة في الأجور، وبالتالي زيادة الطلب على السلع خاصة السيارات، كذلك إرتفاع المواد الاساسية كالقمح وبودرة الحليب والسكر [2]، بالاضافة الى برامج الاستثمارات الضخمة التي أطلقت منذ سنة 2001، زيادة الطلب نتيجة زيادة عدد السكان، ضعف القطاع الفلاحي والصناعي وعجزه عن تلبية الحاجيات[3].

- **الفترة من 2015- 2022:** تميزت هذه الفترة بإنخفاض معتبر في قيمة الواردات من سنة الى أخرى، حيث بلغت أعلى قيمة سنة 2015 ب 51646 مليون دولار، لتواصل الواردات في الانخفاض إبتداءا من 2016 الى غاية السداسي الأول 2022 ، أين سجلت سنة 2016 قيمة 46727 مليون دولار ثم 46059 مليون دولار في 2017، لتعاود الارتفاع في 2018 الى 48173 مليون دولار، ثم إنخفضت في 2019 أين بلغت 44632 مليون دولار، واستقرت في 2020 و2021 في حدود 35 مليار دولار ، وسجلت خلال السداسي الأول 2022 قيمة 19667مليون دولار، ويرجع انخفاض الواردات خلال هذه الفترة الى الصدمة البترولية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري حيث كانت لها إنعكاسات مباشرة، من خلال إقرار الحكومة بإتباع سياسة التقشف(ترشيد الواردات وتسقيف العديد من السلع والمواد المستوردة كمنع إستيراد الحديد والاسمنت، ورخص استيراد السيارات وإلزام كافة وكلاء السيارات بالاستثمار محليا)، بالاضافة الى سياسة التعويم المعتمدة من طرف بنك الجزائر للدينار الجزائري أمام العملات الرئيسية [4].

[1]- عابي وليد، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص 292

[2]- بسطالي حداد، نفس المرجع السابق، ص 137

[3]- بوجمعة وعثمان بلال وملوك، تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001- 2016، مجلة الحوار الفكري، المجلد 11، العدد 12، ديسمبر 2016

[4]- بوجمعة وعثمان بلال وملوك، تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001- 2016، مجلة الحوار الفكري، المجلد 11، العدد 12، ديسمبر 2016

4- التركيبة السلعية للواردات الجزائرية للفترة من 1990-2022

الملاحظ من الاحصائيات المدونة في الملحق رقم 03هيمنة سلع التجهيزات الصناعية والتي إستحوذت على ثلث إجمالي الواردات، وكذا المواد نصف مصنعة إضافة الى السلع الغذائية الاستهلاكية فهما يستحوذان على 3/1 أيضا من إجمالي الواردات من الفترة 2000-2021[1]. وهذا ما يوضحه الشكل التالي

الشكل رقم20: التركيبة السلعية للواردات الجزائرية للفترة 1990- 2022

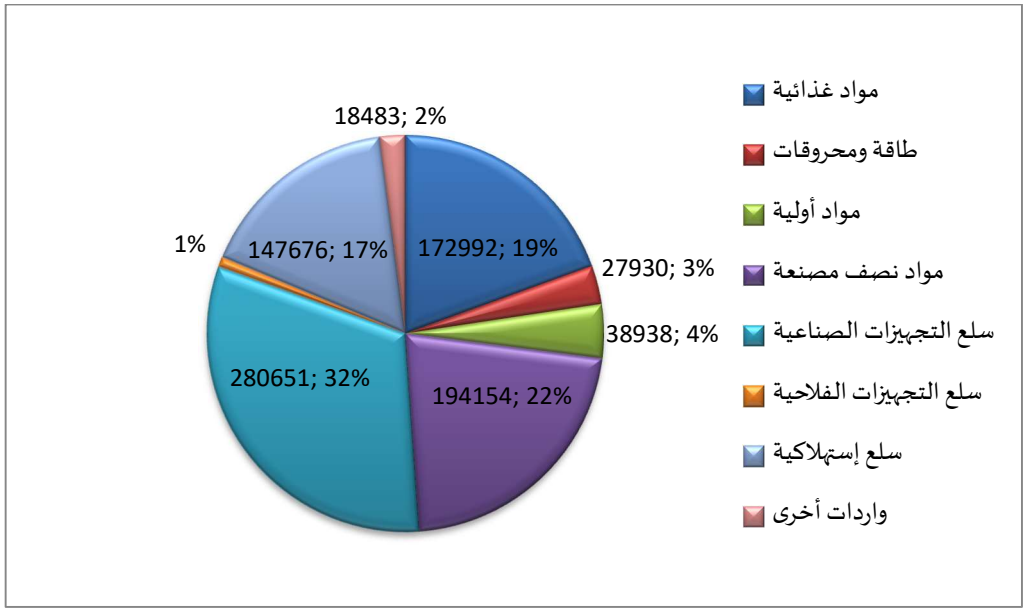

المصدر: من إعدادالطالب بناءا على إحصائيات الملحق رقم03

يوضح الشكل أعلاه أن التجهيزات الصناعية قد إحتلت المرتبة الأولى من إجمالي الواردات طوال فترة الدراسة، بحيث قدرت بقيمة خلال الفترة 1990- 2021 ، هذا مايفسر ضعف الإنتاج الصناعي الجزائري، إضافة الى الطلب الكبير على التجهيزات الصناعية خاصة في الفترة الممتدة من 2000- 2021 وهذا بسبب برامج الانعاش الاقتصادي والنمو الاقتصادي، تأتي في المرتبة الثانية المواد نصف مصنعة التي قدرت خلال الفترة 1990- 2021 ب22%، وإحتلت المرتبة الثالثة المواد الغذائية التي تشكل نسبة19% من الواردات، ثم المواد الإستهلاكية غير الغذائية، ثم تأتي توالي انتاج الخام، الطاقة، سلع التجهيزات الفلاحية.

ويرجع سبب هيمنة سلع المعدات الصناعية في الواردات الجزائرية بصفة عامة الى توجه الدولة نحو الصناعة رغبة منها للنهوض بهذا القطاع، كما أن المؤسسات الجزائرية معظمها تركيبية وخاصة السيارات، التي عرفت إنتعاشا في الفترة من 2008- 2017، حيث سجلت سلع المعدات الصناعية أعلى قيمة 18906 مليون دولار سنة 2014 وأدنى قيمة سنة 1991 ب2343مليون دولار .

[1]- زاوي عبير، أثر تقلبات أسعار البترول على قيمة الواردات 1990- 2017، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2020، ص 51

- المواد نصف مصنعة: تأتي واردات السلع نصف مصنعة في المرتبة الثانية خلال الفترة الممتدة من 1990- 2021 بنسبة22%، ومن خلال قراءة الشكل رقم20 نلاحظ أن هذه الأخيرة تتميز بالتباين من حيث قيمتها، أنتقلت سنة 1990 من 1806 مليون دولار الى 2372 مليون دولار سنة 1995، وهي أعلى قيمة مسجلة في الفترة الممتدة من 1990- 2002 ويرجع ذلك الى الوضعية الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري، وإبتداءا من 2003 سجلت الواردات من المواد نصف مصنعة إرتفاعا مستمرا بلغت أعلى قيمة سنة 2014 ب 12740 مليون دولار وهذا راجع إلى إنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية في مجال التركيب(الإلكترونية، السيارات 2014)، وهذا يعترض تطوير قطاع الصناعة بالجزائر وتلبية السوق المحلي.

- المواد الغذائية: نلاحظ من بيانات الشكل رقم20 أن قيمة الواردات من المواد الغذائية شهدت تذبذبا من سنة الى أخرى، وبلغت أعلى قيمة سنة 2014 ب 11مليار دولار، وأدنى قيمة سنة 1991 ب 1.9 مليار دولار، حيث تعتبر الجزائر أكبر مستورد القمح في العالم، وهو ما يعكس وضعية قطاع الزراعة في الجزائر رغم الجهود المبذولة لتطوير القطاع (PNDA)، وتراوحت قيمة الواردات خلال الفترة من 1990- 2003 مابين 2 و3 مليار دولار ، وبلغت أعلى قيمة لها سنة 1995 ب 2.8 مليار دولار بسبب أزمة الجفاف التي مرت بها الجزائر.

وإبتداءا من 2004 الى غاية 2021 سجلت واردات المواد الغذائية أرتفاعا في قيمتها حيث تراوحت بين 3.5 مليار دولار و11 مليار دولار خلال الفترة من 2004- 2014، ومنذ 2015 إنخفضت قيمتها الى 9329 مليون دولار وهذا راجع الى الاجراءات المتخذة من طرف الحكومة بفرض قيود على الواردات وذلك بحضر إستيراد بعض السلع، والعمل بنظام الحصص لسلع أخرى، كما يلاحظ أن كل المجموعات سجلت تراجع خلال الفترة من 2014- 2021 ، ويرجع أساسا الى الاجراءات التي إتخذتها الجزائر في النصف الثاني من 2015 للحد من ارتفاع الواردات وعجز الميزان التجاري، والتي كان أبرزها المرسوم التنفيذي رقم 306/15 المؤرخ في 06 ديسمبر 2015 الخاص بأنظمة الاستيراد والتصدير، بالاضافة الى رفع الكثير من التعريفات الجمركية وصولا الى التوقيف التام لإستيراد بعض السلع[1].

- السلع الاستهلاكية: تأتي السلع الاستهلاكية غير الزراعية في المرتبة الرابعة بنسبة مساهمة في الواردات الجزائرية بلغت حوالي17%خلال فترة الدراسة من 1990- 2021، والملاحظ أن قيمة واردات السلع الاستهلاكية هي الأخرى عرفت إرتفاعا كبير، حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2013 ب 12205 مليون دولار، وأدنى قيمة سنة 1991 ب 720 مليون دولار، وإبتداءا من 2008 بدأت واردات السلع الاستهلاكية في إرتفاع مستمر حيث تراوحت ما بين 5 ملياردولار سنة 2008، و12.205 مليار دولار سنة 2013 و10مليار دولار سنة 2014، وذلك راجع الى تنامي الطلب على السلع الاستهلاكية خاصة السيارات وغيرها، وإبتداءا من 2015 شهدت واردات السلع الاستهلاكية تراجعا مستمرا، حيث سجلت سنة 2015 قيمة 9.7 مليار دولار الى أن وصلت قيمة 5.5 مليار دولار في سنة 2020.

[1]- مسعود طحطوح، إلياس بوقرورة، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية 2000- 2019، مجلة دراسات وأبحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 08، العدد 02، سبتمبر 2021، الصفحات 255- 274

- أما بالنسبة لباقي الواردات مجتمعة(سلع التجهيز الفلاحي، المواد الأولية، والطاقة والمحروقات) تبقى مساهمتها ضعيفة خلال الفترة من 1990-2021، حيث بلغت نسبة المواد الأولية4%، الطاقة والمحروقات3%، سلع التجهيز الفلاحي1%، حيث سجلت أعلى قيمة للطاقة والمحروقات سنة 2012 ب 4955 مليون دولار، وأدنى قيمة سنة 1994 ب 56 مليون دولار، أما بالنسبة للمواد الأولية فيلاحظ أنه سجلت إرتفاع مستمر إبتداءا من 2007، أين بلغت 1325 مليون دولار بعد أن كانت لم تتجاوز 1 مليار دولار خلال الفترة من 1990- 2006، وسجلت أعلى قيمة لها سنة 2020 ب 2199 مليون دولار ، وبالنسبة لسلع التجهيز الفلاحي التي لم تتجاوز نسبة مساهمتها1% خلال فترة الدراسة، نجد أنها بلغت أعلى قيمة سنة 2014 بقيمة 658 مليون دولار، لتنخفض في 2020 الى 198 مليون دولار بسبب جائحة كورونا 19، أما في السنوا من 1990- 2008 لم تتجاوز في أحسن أحوالها 180 مليون دولار.

ومن خلال تحليل التركيبة السلعية للمبادلات التجارية الجزائرية خلال مرحلة التحرير التجاري، أنه عدم تحسن وضعية الاقتصاد الجزائري حيث أنه لم يساهم التحرير التجاري في الخروج من التبعية لقطاع المحروقات، وتبقى الأزمة النفطية لسنة 2008 و2014 وكوفيد 19 خير دليل على ذلك، أما جانب الواردات فالملاحظ أن ما نسبة 54% سلع التجهيز الصناعي والمواد النصف المصنعة، وهذا ما يدل على عدم تحسن القطاع الصناعي وقدرته على التصدير، وهو ماتعكسه النسبة المنخفظة للصادرات خارج المحروقات، ونسبة 20% من الواردات هي سلع زراعية بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحسين وضعية القطاع الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وبالتالي فإن الجهاز الإنتاجي في الجزائر لم يكن مهيأ لتحرير التجارة الخارجية، وعوائق المنافسة التي كانت في الغالب غير شرعية جعلته يفقد جانبا هاما من أسواقه مما أدى الى تقهقره، فعلى مستوى الممارسات التجارية نجد أن تحرير التجارة الخارجية تم دون وجود هيكل مناسب لتأطيرها مما خلف أثارا سلبية على الاقتصاد الوطني بصفة عامة وعلى قطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة، وذلك رغم الاجراءات المتخذم من طرف السلطات للنهوض بالقطاع، الأمر الذي بين عدم فعالية الاجراءات المتخذة والمرافقة لإنفتاح السوق[1].

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية خلال الفترة 1990- 2021

تربط الجزائر مع مختلف بلدان العالم علاقات تجارية متنوعة خاصة بعد التحرير التجاري المنتهج إبتداءا من سنة 1990، وفي مايلي بيانات عامة تتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية على النحو التالي.

1- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2021

الشكل الموالي يوضح أهم الشركاء التجاريين للجزائر حسب المناطق الاقتصادية للفترة الممتدة من 1990- 2021.

[1]- عبد الرشيد ديب، نفس المرجع السابق، ص 419- 420

الشكل رقم 21: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة 1990- 2021

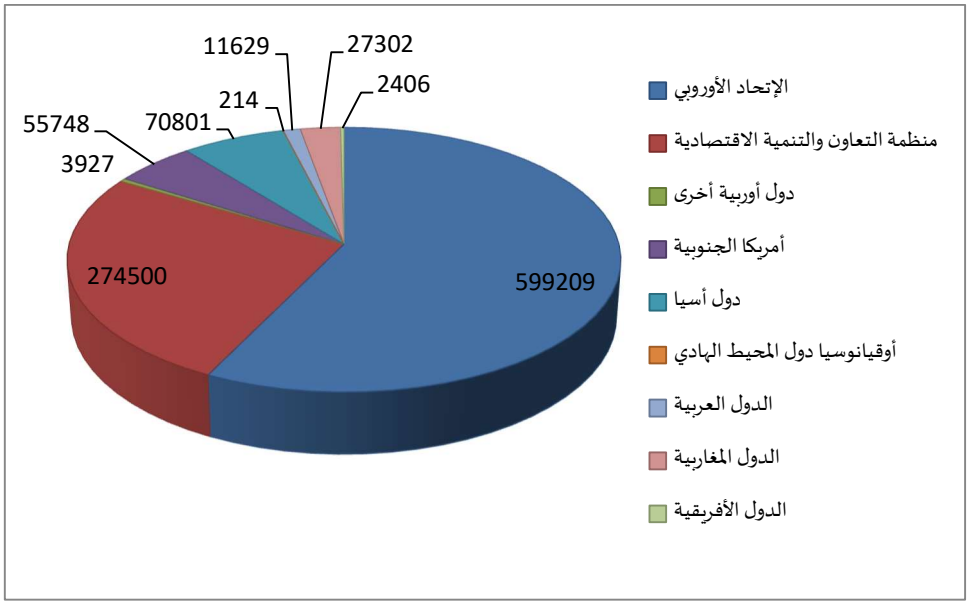

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق رقم 04

الملاحظ من الشكل رقم21 أن الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هم الشركاء الأساسين للجزائر، بحيث يستحوذان على نسبة ما تقارب 83% من إجمالي الصادرات الجزائرية (الاتحاد الأوروبي 57%، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 26%)، تليها في المرتبة الثانية كل من دول آسيا ب 7% ورابعا دول أمريكا اللاتينية ب 5% وباقي الدول5%.

1- الإتحاد الأوروبي: تعتبر بلدان الإتحاد الأوروبي الشريك الأول والرئيسي للجزائر، بحيث يستحوذ على نسبة 57% من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2021، وهذا راجع لكون بلدان الإتحاد الأوروبي دول صناعية كبيرة وبالتالي فهي من أكبر المستهلكين من المواد الأولية والخام، بإعتبار أن صادرات الجزائر تهيمن عليها المحروقات بحيث تصدر مايفوق 97% صادرات المحروقات، ومن جهة أخرى الى قرب المسافة بين القارة الأوربية والجزائر، هذا مايؤدي الى التقليل من تكاليف النقل، بالاضافة أيضا الى إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2002، وسجلت أعلى قيمة سنة 2013 ب 42733 مليون دولار وأدنى قيمة سنة 1994 ب 5734 مليون دولار.

2- بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية: تعتبر دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الشريك التجاري بمعدل متوسط خلال الفترة من 1990- 2021 بلغ حوالي8578 مليون دولار ، كما يلاحظ التطور المستمر للصادرات الجزائرية نحول دول المنظمة، حيث تراوحت بين 2 مليار و7 مليار دولار خلال الفترة من 1990- 2003، وإبتداءا من سنة 2004 إرتفعت الى 10 مليار دولار ، وسجلت أعلى قيمة خلال الفترة 2004- 2014 سنة 2008 ب 28614 مليون دولار، لتشهد بعد ذلك تراجعا إبتداءا من سنة 2015 الى 5428 مليون دولار وهي أدنى قيمة سجلت خلال الفترة الممتدة من 2015- 2021، بينما أعلى قيمة كانت سنة 2018 ب6950 مليون دولار، وهذا راجع الى إنخفاض الطلب على المحروقات من جراء تداعيات الأزمة الاقتصادية 2014 وأثارها السلبية على أسعار النفط في الأسواق العالمية.

3- دول أمريكا اللاتينية وآسيا: تحتل دول أمريكا اللاتينية والدول الأسيوية المرتبة الثالثة بنسبة بلغت خلال الفترة 1990-2021 حوالي5%و 7%، من سنة 1990- 2006بنسبة تراوحت بين 2.10% و 7.60%، وحلت دول أسيا في نفس الفترة المرتبة الرابعة بنسبة تراوحت بين 0.33% سنة 1998 و3.38% في سنة 2006، ومنذ عام 2007 الى غاية 2021 إحتلت الدول الأسيوية المرتبة الثالثة تراوحت نسبتها مابين 6% و8% خلال السنوات الأخيرة، حيث سجلت أعلى سنة 2019 ب 9217 مليون دولار، كما إحتلت دول أمريكا اللاتينية في نفس الفترة من 2007- 2021 المرتبة الرابعة، حيث تراوحت نسبة الصادرات الموجهة لدول أمريكا اللاتينية ما بين 3% و7%، وبلغت أعلى قيمة سنة 2011 و2012 ب 4270 مليون دولار و4228 مليون دولار على التوالي، وإبتداءا من سنة 2015 تراوحت بين 2 مليار دولار و 3.8 مليار دولار ، وهذا راجع الى إنتهاج الجزائر لسياسة تنويع شركائها التجاريين والتوجه نحو السوق الأسيوي، الذي تعتبر سوق مهم لتصريف المنتجات الجزائرية.

4- باقي دول العالم: تحتل الدول العربية والإفريقية والمغاربية المراتب الأخيرة، حيث أنها لم تتجاوز في أحسن أحوالها 2 مليار دولار بالنسبة للصادرات الموجهة للدول العربية، أما الدول الإفريقية لم تتجاوز 0.5 مليار دولار في أغلب سنوات الدراسة، أما دول المغرب العربي فبلغت أعلى قيمة سنة 2014 ب 3 مليار دولار

وفي الأخير يمكن القول أن الصادرات الموجهة نحو دول المغرب العربي والدول العربية والافريقية لم ترق الى المستوى العالي وهذا راجع الى عدة أسباب.

- ✓ تماثل وتشابه الهيكل الاقتصادي والانتاجي لهذه الدول الناجم خاصة عن التقسيم الدولي للعمل، بحيث نجد هذه الدول تتخصص أساس في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية وتستورد التجهيزات الصناعية والسلع الانتاجية من الدول الصناعية.
- ✓ غياب إستراتيجية تكاملية بين هذه الدول(تكتل دول المغرب العربي الذي لم يفعل بعد لأسباب سياسية).
- ✓ ضعف التجارة البينية العربية.

2- التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة 1990- 2021:

من أهم الشركاء التجاريين للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990- 2021 نجد دول الإتحاد الأوروبي بنسبة 51% من إجمالي الواردات، ثم تليها الدول الأسيوية بنسبة 19%، وثالثا دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بنسبة 15%، وهذا مايوضحة الشكل الموالي:

الشكل رقم 22: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2021

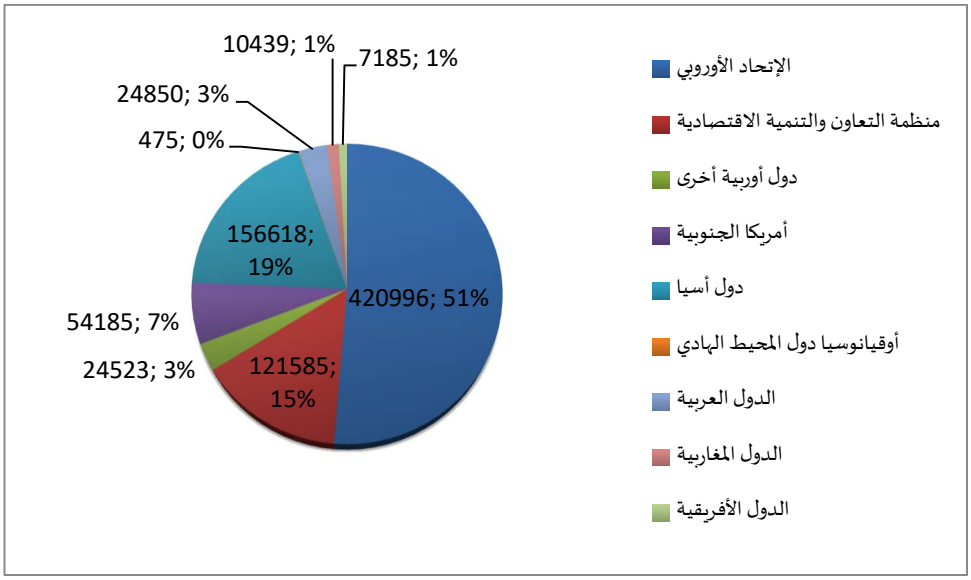

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق رقم05

من خلال الشكل رقم22 نلاحظ أن الواردات الجزائرية تخطو نفس خطوات الصادرات، حيث تحتل دول الإتحاد الأوروبي المرتبة الأولى بالنسبة للمبادلات التجارية سواء الصادرات أو الواردات، فهي تستحوذ على نسبة 51 % من إجمالي الواردات خلال فترة الدراسة، وعلى العموم سجلت الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي تطورا ملحوظا من 1990- 2014، حيث سجلت سنة 1990 قيمة 5583 مليون دولار، وفي 2014 قيمة 29684 مليون دولار بإعتبارها أعلى قيمة، بينما أدنى قيمة سجلت سنة 1997 ب 4930 مليون دولار، وهذا راجع للوضعية الاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر أنذاك، وللأوضاع السياسية والأمنية التي مرت بها الجزائر خلال العشرية السوداء.

وإبتداءا من سنة 2015 الى 2021 لوحظ أن الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي بدأت تسجل إنخفاض محسوسا بسبب أثار الأزمة الاقتصادية 2014، حيث سجلت سنة 2015 أعلى قيمة ب 25344 مليون دولار، وفي الفترة الممتدة من 2016- 2018 بلغت حوالي 22.4 مليار دولار و 20.2 ملياردولار و 21.0 مليار دولار على التوالي، وفي سنتي 2019، 2020 سجلت إنخفاظا آخر مادون 18.5 مليار دولار ، وهذا بسبب كبح الاستيراد من جراء سياسة محاربة الفساد التي إنتهجتها الجزائر بعد الحراك الشعبي 22 فيفري 2019 وكذا الأزمة الصحية العالمية كورونا 2019.

أما الشريك الثاني والمتمثل في الدول الأسيوية فيلاحظ من الشكل 22 أن الوردات الجزائرية من هذه الدول كانت لا تتعدى 161 مليون دولار سنة 1991 و 155 مليون دولار سنة 1997، لترتفع سنة 2019 بقيمة 14087 مليون دولار وهي أعلى قيمة سجلت خلال الفترة 1990- 2021، وهذا ما يفسر الى إعتماد الجزائر بشكل كبير على الدول الأسيوية خاصة في ما يتعلق باستيراد قطع غيار السيارات المستعملة في تركيب السيارات الأسيوية.

أما الشريك الثالث المتمثل في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، كانت نسبة مساهمتها في الواردات الجزائرية نسبة15%، حيث تراوحت قيمتها في حدود 2 و 3مليار دولار بين 1990- 2003 ، وبين 3 و4 مليار دولار سنة 2004- 2006،

لتتجاوز بعد ذلك 5 مليار دولار إبتداءا من 2007 الى 8.4 مليار دولار سنة 2014، وهي أعلى قيمة مسجلة، لكن بداية من سنة 2015 الى غاية 2021 إنخفضت قيمتها الى 6 و7 مليار دولار، وحلت مكانها الدول الأسيوية .

أما باقي دول العالم فكانت مساهمتها في الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2021 لا تتعدى نسبة6% ، وهي ضئيلة جدا، وهذا راجع الهيكل الانتاجي للدول النامية التي معظمها مواد أولية، وخاصة التجارة البينية العربية والمغاربية.

ومن خلال ماسبق نلاحظ أن أهم مورد للجزائر هو نفسه أهم زبون لها خلال فترة الدراسة، وهذا بسبب الإرتباط الوثيق بين دول الإتحاد الأوروبي والجزائر، وكذا الموقع الجغرافي المساعد على تقوية المبادلات التجارية بين الضفة الشمالية والجنوبية، كما يلاحظ ضعف المبادلات التجارية بين الدول العربية والافريقية والمغاربية وذا لتشابه المنتجات.

المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية للفترة من 1990- 2022

1- تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1990- 2022

شهد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990- 2022 عدة تقلبات وتطورات تمثلت في تسجيل فائض في بعض الفترات وعجزا في فترات أخرى، ويمكن أن نوضح هذه التطورات من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم 23: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990- 2022

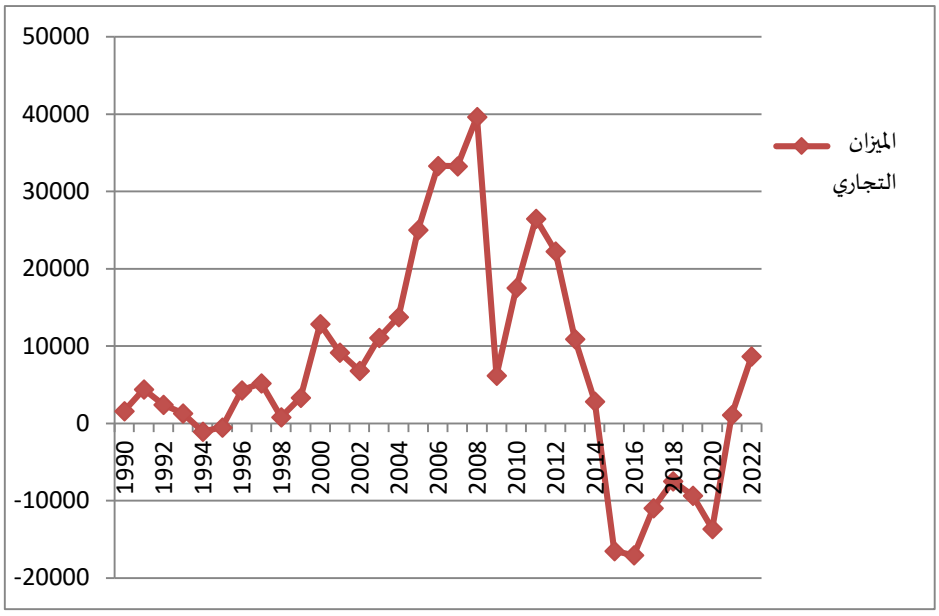

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات الملحق رقم 06

من خلال قراءة الشكل رقم23 نلاحظ أن الميزان التجاري الجزائري سجل فائضا في أغلب فترات الدراسة من 1990- 2022، حيث حقق خلال الفترة 1990- 1993 قيمموجبة على التوالي 1.63 مليار دولار، 4.42 مليار دولار، 2.431 مليار دولار، 1.303 مليار دولار، وهذا الفائض راجع الى الإرتفاع النسبي في أسعار المحروقات من جراء حرب الخليج وإنسحاب العراق من السوق

العالمية للبترول[1]، لكن في سنتي 1994، 1995 سجل الميزان التجاري عجزا قدر ب 1.025 مليار دولار، 0.521 مليار دولار بسبب تراجع أسعار البترول بعد إنتهاء الحرب وإرتفاع نسبة خدمة الدين الخارجي.

خلال السنوات1996- 2014 حقق فائض طوال هذه الفترةحيث سجل سنة 1996، 1997 فائض بمبلغ 4277 مليون دولار و 5202 مليون دولار على التوالي نتيجة إرتفاع أسعار البترول وإنخفاض قيمة الواردات بسبب حل الكثير من المؤسسات العمومية، وغلق بعض وحدات الانتاج الخاصة بسبب المنافسة نتيجة تحرير التجارة الخارجية، أما في سنة 1998 فقد شهد إنخفاض في رصيد الميزان التجاري أين بلغ 810 مليون دولار بسبب إنخفاض أسعار البترول الى 11 دولار للبرميل الواحد نتيجة تداعيات الأزمة الأسيوية لسنة 1997، وكذا إرتفاع الواردات[2].

وواصل الميزان التجاري في تحقيق فائض الى أن وصل مستوى 12858 مليون دولار سنة 2000، ليعاود الإنخفاض في سنة 2001، 2002 حيث بلغ 9192 مليون دولار و 6816 مليون دولار بسبب إنخفاض الطلب على البترول جراء أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، ليتعافى تدريجيا ويحقق نموا إبتداءا من 2003 الى غاية 2008 بسبب إرتفاع أسعار البترول من 40 دولار للبرميل الى 82.9 دولار للبرميل في أكتوبر 2007، وفي 2008 حقق الميزان التجاري أكبر فائض خلال فترة الدراسة بقيمة 39667 مليون دولار مستفيدا من أسعار البترول أين بلغ مستوى قياسي وصل 147 دولار للبرميل في جويلية 2008، وفي سنة 2009 سجل رصيد الميزان التجاري إنخفاضا حادا بلغ 6180مليون دولار متأثرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، أين بلغت أسعار البترول 40 دولار للبرميل مع نهاية 2008[3].

وإبتداءا من سنوات 2015 الى غاية 2020 سجل رصيد الميزان التجاري في الجزائر رصيدا سالبا على التوالي، حيث بلغ – 16508 مليون دولار، و - 17029 مليون دولار، و – 10927 مليون دولار، و – 7418 مليون دولار، و- 9320 مليون دولار، و - 13622 مليون دولار ، وهذا مايدل على هشاشة الإيرادات الخارجية إزاء تقلبات أسعار البترول، وأمام الضعف الهيكلي في إيرادات الصادرات خارج المحروقات، وهو أمر يلح بقوة على مرافقة القطاعات المصدرة بإستمرار [4]. نفس الشيء بالنسبة لسنة 2020 حقق أيضا رصيدا سالبا بسبب الأثار السلبية للأزمة الصحية العالمية كورونا 2019، وفي سنتي 2021 و2022 حقق فائضا ب 1089 مليون دولار و 8.689 مليار دولار خلال السداسي الأول 2022 بسبب تعافي الاقتصاد العالمي، والعودة التدريجية للنشاط الاقتصادي من جراء رفع القيود والاجراءات الاحترازية المنهجة من مختلف بلدان العالم، بالاضافة الى الحرب الروسية الأكرانية وماتولد عنها من أزمة طاقة في العالم منذ جانفي 2022، وإنعكاسها الايجابي على صادرات الدول المنتجة والمصدرة للنفط.

[1]- عابي وليد، نفس المرجع السابق، ص 285

[2]- عابي وليد، نفس المرجع السابق، ص 286

[3]- عابي وليد، نفس المرجع السابق، ص287

[4]- تدخل محافظ بنك الجزائلر أمام المجلس الوطني الشعبي، التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة الأشهر الأولى من 2016 وسياسات التصدير والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة، بنك الجزائر، ص 94

2- معدل تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة 1990- 2022

سنحاول معرفة مدى تغطية الصادرات للواردات الجزائرية خلال الفترة من 1990- 2022 كما هو مبين في الشكل الأتي.

الشكل رقم 24: معدل تغطية الصادرات للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2022

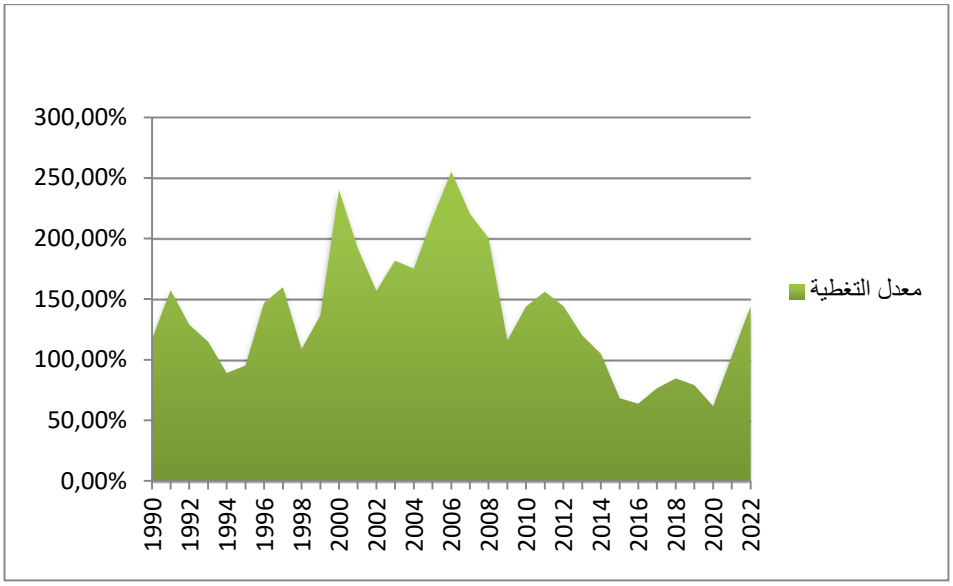

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات الملحق رقم 06

نلاحظ من الشكل السابق أن الصادرات كانت تغطي الواردات خلال فترة الدراسة، حيث نجد أن معدل التغطية من 1990-1993 كان ضعيفا يتراوح من 114% الى 128%، بإستثناء سنة 1991 أين شهد معدل التغطية 157.54% نتيجة إنخفاض الواردات، لكن في سنوات 1994، 1995 سجل معدل التغطية مادون 100% أي 89% و95%على التوالي وهذا ما يدل على أن الصادرات غير قادرة على تغطية الواردات بسبب تراجع أسعار البترول وإرتفاع الواردات، وفي سنوات 1996، 1997 تحسن معدل التغطية حيث وصل 147 159.88% % على التواليوهذا نتيجة إرتفاع الصادرات وإنخفاض الواردات، لكن في سنة 1998إنخفظت الصادرات وإرتفعت الواردات وهذا ما جعل معدل التغطية ينخفض الى 108%.

وإبتداءا من سنوات 1999- 2008 أصبح معدل التغطية يعرف مستويات قياسية وصلت أقصاها سنة 2006 معدل 255.36%، وهي أعلى نسبة مسجلة خلال فترة 1990- 2022 مرده إرتفاع أسعار البترول .

وفي الفترة الممتدة من 2009- 2014إنخفض معدل التغطية الى 104.87% في 2014، وإبتداءا من سنة 2015- 2020 أصبحت الصادرات غير قادرة على تغطية الواردات، حيث سجل إنخفاض كبير في 2016 الى 63.56% بسبب الصدمة البترولية سنة 2014، التي عصفت بالاقتصاد الجزائري وفي سنة 2020نسبة 61.68% وهي أدنى نسبة خلال فترة الدراسة بسبب الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19.

أما في سنتي 2021، 2022 فإن معدل تغطية الصادرات للواردات تحسن مقارنة بالسنوات الماضية بحيث بلغ معدل 102.92% و144.18% وهذا بسبب التعافي من جائحة كورونا والحرب الروسية الأكرانية جانفي 2022.

المبحث الثاني: تطور مؤشر الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

من خلال هذا المبحث نحاول معرفة تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر ، الذي تم حسابه بواسطة مجموع التجارة الخارجية على الناتج المحلي الاجمالي أي

مؤشر الانفتاح التجاري = مجموع (الصادرات + الواردات) / الناتج المحلي الاجمالي مضروب في 100، وعليه سنقوم بدراسة تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1990- 2022، ومعدل النمو الاقتصادي، مؤشر الانفتاح التجاري والعلاقة بينة وبين معدل النمو الاقتصادي. وأخير سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي لنفس الفترة.

المطلب الأول: تطور الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990- 2022

1- تطور الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو الاقتصادي:

سعت الجزائر منذ سنة 1990 الى تحسين مستواها الاقتصادي، ببذل العديد من الجهود من أجل الرفع من معدل النمو الاقتصادي، غير أن هذا الأخير من خلال المعطيات الواردة في الجدول بعيدة عن المستوى المطلوب، وفي مايلي تطور الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة من 1990- 2022.

جدول رقم17: تطور الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1990- 2022

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النموالاقتصادي	السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو الاقتصادي
1990	62.05	%0.80	2007	134.98	%3.40
1991	45.72	% 1.20-	2008	171	%2.40
1992	48.00	%1.80	2009	137.21	%1.60
1993	49.95	%2.10 -	2010	161.21	%3.60
1994	42.54	%0.90 -	2011	200.01	%2.90
1995	41.76	%3.80	2012	209.06	%3.40
1996	46.94	%4.10	2013	209.76	%2.80
1997	48.18	%1.10	2014	213.81	%3.80
1998	48.19	%5.10	2015	165.98	%3.70
1999	48.64	%3.20	2016	160.03	%3.20
2000	54.79	%3.80	2017	170.10	%1.30
2001	54.74	%3.00	2018	174.91	%1.10
2002	56.76	%5.60	2019	171.77	%1.00
2003	67.86	%7.20	2020	145.01	%5.10 -
2004	85.33	%4.30	2021	163.04	%3.5
2005	103.20	%5.90	2022	187.16	%4.7
2006	117.03	%1.70			

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات البنك الدولي

من الموقع:https://data.albankaldawli.org

سنة 2022 توقعات صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي (أكتوبر2022) على الموقع

https://www.imf.org/external/datamapper/NGDPD@WEO/DZA?zoom=DZA&highlight=DZA

الشكل رقم 25: تطور الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو الاقتصادي للجزائر من 1990- 2022

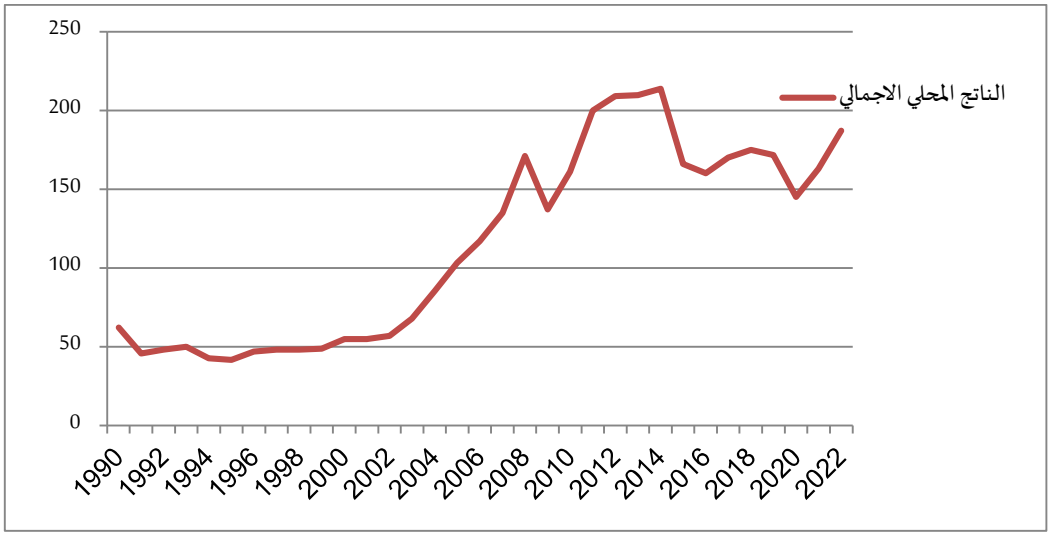

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات الجدول رقم 17

نلاحظ من الجدول رقم17 والشكل أعلاه أن معدلات النمو الاقتصادي متذبذبة، حيث سجل في الفترة الممتدة من 1990-1994 معدلات نمو منخفظة وسالبة تراوحت بين -2.10 % و 1.80% نتيجة الأزمة النفطية أواخر الثمانينات، ويرجع ذلك الى إنخفاض في أسعار البترول، بإعتبار الجزائر تعتمد إعتمادا شبه كلي على قطاع المحروقات، بالاضافة الى تدهور الحالة الأمنية وإنخفاض قيمة العملة المحلية خلال تلك الفترة، وبلغ الناتج المحلي أعلى قيمة سنة 1990 ب 62.05 مليار دولار وأدنى قيمة سنة 1994 ب 42.54 مليار دولار.

أما في الفترة الممتدة من 1995- 1999 فقد تحسنت معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بالسنوات السابقة، إذ بلغ نسبة 5.10% سنة 1998، ويرجع ذلك الى التحسن في أسعار النفط، ولم يتعدى الناتج المحلي الاجمالي طوال هذه الفترة عتبة 50 مليار دولار.

وفي مطلع الألفية الجديدة، سجل معدل النمو إرتفاعا محسوسا نتيجة تحسن أسعار النفط وقيام الحكومة بالعديد من البرامج التنموية الضخمة متمثلة في برنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والبرنامج الخماسي للتنمية التي إمتدت الى غاية 2014، حيث سجل أقص معدل له 7.20% سنة 2003، كما شهد معدل النمو الاقتصادي إنخفاض خلال سنتي 2008، 2009 إذ بلغ نسبة 2.40% و1.60% على التوالي، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي أثرت علبى الطلب العالمي للطاقة، وأما في السنوات الأخيرة من 2014، 2015،2016 كانت معدلات النمو مستقرة بلغت 3.80%، 3.70%، 3.20%.

أما إبتداءا من سنة 2017 بدأ بالانخفاض بنسبة تقدر 1.30%ليصل 1.00% سنة 2019[1]، وفي سنة 2020 سجل معدل النمو الاقتصادي معدل سالب قدر ب- 5.10% متأثر بالأثار السلبية لجائحة كورونا على العالم عموما والجزائر خصوصا، وبداية من 2021 تحسن معدل النمو الاقتصادي والناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ 163.04 مليار دولار بمعدل نمو موجب

[1]- سميرة حفاصي، عبد القادر خليل، دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر بإستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1990- 2019، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2020، ص ص 137- 156

3.50%بسبب التعافي التدريجي للاقتصاد الجزائر من خلال رفع الاجراءات الاحترازية المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية للحد من إنتشار كوفيد 19، ومن المتوقع حسب توقعات صندوق النقد الدولي من خلال تقرير أفاق الاقتصاد العالمي(أكتوبر 2022)[1]،أن يصل معدل النمو الاقتصادي لسنة 2022 نسبة4.7%، ويرجع ذلك ألى تحسن الايرادات العامة للجزائروهذا من المتوقع بلوغ الصادرات قيمة 57 مليار دولار جراء إنتعاش أسعار البترول بسبب الحرب الروسية الأكرانية، و07 ملايير دولار خارج المحروقات.

وأخيرا يمكن القول أن[2]:

- ✓ لاتزال السياسة الاقتصادية والاستثمارية رغم الجهود المبذولة تفتقد لنسيج أنتاجي متنوع، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي في الجزائر ليس بالقوي والمستدام.
- ✓ النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بقطاع المحروقات، الذي هو مرتبط بالظرف البترولي العالمي والذي لا تسيطر الجزائر على أليات(عمليات البيع، تحديد الأسعار)، وبذلك يظل النمو الاقتصادي تابعا للظروف والتقلبات السائدة على مستوى السوق العالمية.
- ✓ النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذب وضعيف نسبيا، وهذا مرتبط أساسا بضعف فعالية مؤسسات القطاع الصناعي.

2- مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر من 1990- 2022

يتحدد الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر بنسبة كبيرة بقطاع المحروقات، والذي يمثل نسبة كبيرة جدا تقارب النصف، ثم تاتي في المرتبة الثانية قطاع التجارة والخدمات يبلغ في المتوسط للفترة 1990- 2021 نسبة 15.86%، وبعدها قطاع الاتصالات والنقل ثم قطاع البناء والأشغال العمومية، واللذان يبلغان نفس النسبة تقريبا، لتجد في الأخير قطاع الصناعة خارج المحروقات بنسبة ضعيفة جدا لاتتعدى 7.19% كمتوسط لفترة الدراسة، أما بقية القطاعات نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ضئيلة جدا رغم المجهودات المبذولة للخروج من تبعية قطاع المحروقات، أو مايسمى بالمرض الهولندي[3]. والشكل التالي يوضح مساهمة كل القطاعات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

[1] -world economic outlook. International Monetary Fund | October 2022 p45

[2]- حسيبة مداني، أثر الانفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980- 2014، مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد 03، العدد 01، أفريل 2017، ص ص 11- 21

[3]- الشارف بن عطية سفيان، حاكمي بوحفص، التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لتأثير القطاعات الاساسية خارج المحروقات خلال الفترة 1990- 2017، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 10، العدد02، 2018، ص ص 321- 335

الشكل رقم 26: مساهمة القطاعات الإقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر من 1990- 2022 (ملياردينار)

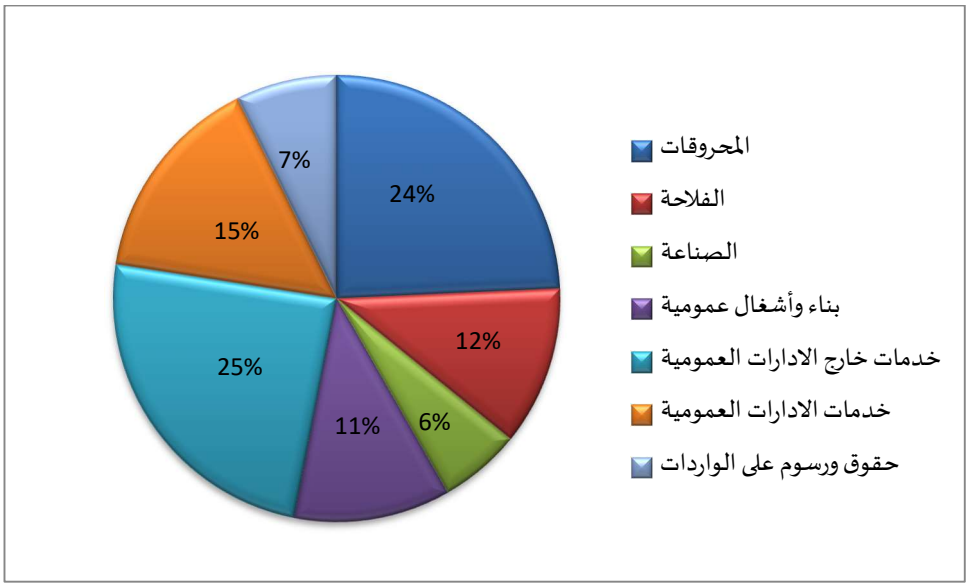

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات الملحق رقم 08

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات شهدت تراجعا في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، بالرغم من الاجراءات التي إتخذتها الدولة من أجل النهوض بمختلف القطاعات المحركة للنمو في الجزائر، حيث تمثل مداخيل المحروقات أكثر من 80% من إجمالي المداخيل السنوية.

1- قطاع المحروقات: إستحوذ هذا القطاع على حوالي 24% في المتوسط للفترة من 1990- 2022 من الناتج الداخلي الخام، وهذا ما يؤكد مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، وهذا بسبب الطفرة النفطية خلال الفترة، غير أن هذا القطاع يبقى عرضة للصدمات النفطية وتقلبات ظروف الطلب والعرض، كما حدث في 2009، 2014، 2020 وإنخفاض الصادرات من النفط والغاز.

2- قطاع الفلاحة: سجل هذا القطاع في المتوسط خلال الفترة من 1990- 2022 حوالي 12% من الناتج الداخلي الخام، وهذا ما يعكس ضعف مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام، وهذا بسبب إرتباط نمو هذا القطاع بالظروف المناخية، كما أن ضعفه يفاقم تبعية الجزائر الغذائية خاصة في حالى إرتفاع أسعار المنتجات الفلاحية في الأسواق العالمية، كما نستنتج أن هذا القطاع لم يستفد من المبالغ المالية الكبيرة التي ضخت من أجل النهوض به وتحقيق الإكتفاء الذاتي.

3- قطاع الصناعة: بلغ قطاع الصناعة خلال الفترة 1990- 2021 معدل 6% في المتوسط من الناتج المحلي الاجمالي، وهذا ما يعكس ضعف مساهمة القطاع الصناعي، ويعزي ذلك الى ضعف معدلات نمو القطاعات المعملية بالنظر لمتطلبات السوق المحلية، ناهيك عن ضعف القدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية.

4- قطاع البناء والأشغال العمومية: إستحوذ هذا القطاع على حوالي 11% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام وهذا ما يعكس ضعف مساهمة هذا القطاع، رغم الاستفادة من برامج النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014، نتيجة إنخراط

الدولة في الأشغال الكبرى للبنية التحتية(الطريق السيار، الميترو، الترمواي، السكنات بأنواعها)، لكن تطور هذا القطاع يبقى رهينة إرتفاع وإنخفاض الاستثمارات العمومية.

5- قطاع الخدمات: بلغ قطاع الخدمات بشقيه خدمات خارج الادارات العمومية وخدمات الادارات العمومية على حوالي 24% و 15%على التوالي في المتوسط، أي أن مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام بلغت 39%، ما يعكس قوة مساهمة قطاع الخدمات ويرجع ذلك الى ديناميكية بعض قطاعات التجارة والنقل، ومجهودات تحسين الخدمات العمومية.

6- حقوق ورسوم على الواردات:بلغت مساهمة حقوق ورسوم على الواردات في المتوسط خلال الفترة من 1990- 2021 معدل7%من الناتج الداخلي الخام، ويرجع ذلك الى الاتجاه التصاعدي للواردات التي تشمل السلع الغذائية والمواد الأولية والنصف مصنعة.

المطلب الثاني: مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائروعلاقته بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1990- 2022

1- تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر للفترة 1990- 2022

يعبر مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر عن حاصل قسمة مجموع التجارة الخارجية على الناتج المحلي الاجمالي مضروب في مئة، حيث عرف عدة تغيرات خلال الفترة 1990- 2022، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الأتي:

الشكل رقم 27: مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر للفترة 1990- 2022

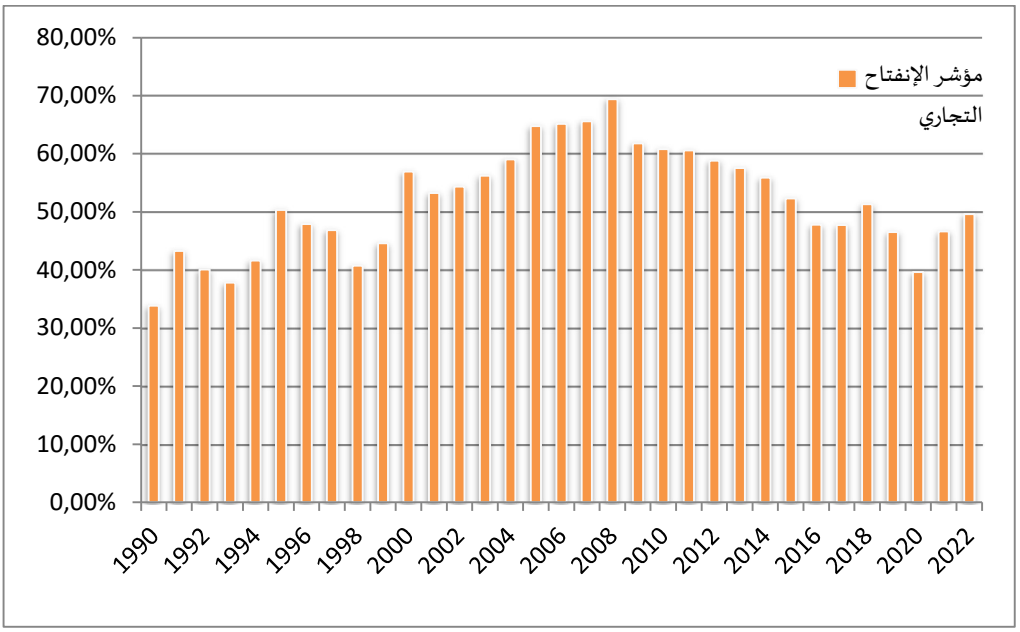

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات الملحق رقم 07

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن مؤشر الإنفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990- 2022، شهد تذبذبا ملحوظا بالارتفاع والانخفاض، ففي الفترة الممتدة من 1990- 1999 سجل معدل الانفاح التجاري معدلات منخفظة في أغلب سنوات هذه الفترة بإستثناء سنة 1991 مسجلا نسبة43.27%، لينخفض في سنتي 1992، 1993 بمعدل 40.08% و37.80% على التوالي، ثم إرتفع في سنة 1994، 1995 ويرجع ذلك الى الاتفاق الإئتماني الموقع مع صندوق النقد الدولي، وسن بعض القوانين

لتحرير التجارة الخارجية، وفي سنوات 1996، 1997، 1998 إنخفض معدل الانفتاح التجاري إلى نسبة47.88%، 46.86%، 40.71%

أما بداية من الفترة 1999 سجل مؤشر الانفتاح التجاري معدلات مرتفعة خاصة خلال سنوات 2000- 2008، وهذا بسبب العائدات البترولية وكانت أكبر درجة للانفتاح التجاري سنة 2008 ب 69.45%، ثم عاود الانخفاض من جديد الى غاية 2019 ويرجع ذلك الى الأزمة المالية العالمية سنة 2008 والأزمة الاقتصادية 2014، بالاضافة الى الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية (سياسة التقشف)، وقدر متوسط درجة الانفتاح التجاري من 1990- 2022 بمعدل51.66%، وهو مايعني أن المبادلات الخارجية من السلع قد ساهمت أثناء هذه الفترة بما يفوق51.66% في النشاط الاقتصادي الوطني.

2- علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990- 2022

يوضح الشكل الموالي علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990- 2022.

الشكل رقم 28: علاقة الانفتاح التجاري بمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990- 2022

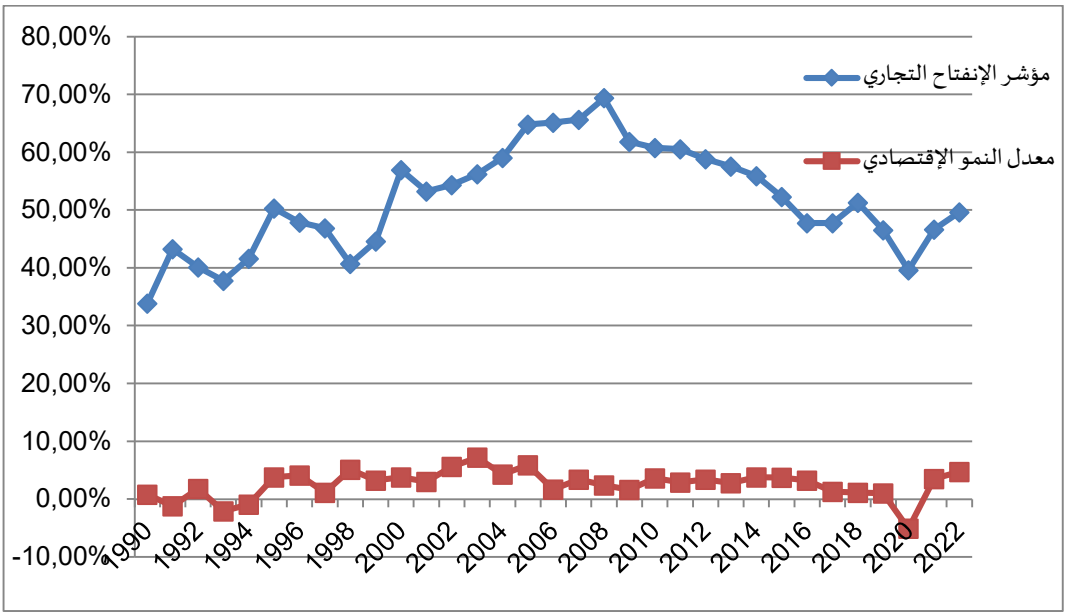

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات الملحق رقم07

نلاحظ من الشكل28 أن مؤشر الإنفتاح التجاري خلال الفترة 1990- 1993 قد إرتفع عكس معدل النمو الاقتصادي الذي شهد إنخفاظا خلال نفس الفترة، أما الفترة الممتدة من 1994- 1998 فقد عرف كل من مؤشر الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي تذبذبا واضحا، ويرجع ذلك الى الأحداث السياسية والأمنية التي مرت بها الجزائر، ثم واصل معدل النمو الاقتصادي في الارتفاع الى غاية 2005 بإستثناء سنة 1999، 2001، 2004، أما مؤشر الإنفتاح التجاري فسجل إرتفاعا ملحوظا الى غاية 2008، لينخفض مجددا على خلاف النمو الاقتصادي الذي واصل التذبذب مرة بالإرتفاع ومرة بالإنخفاض، خاصة الانخفاض الملحوظ في سنوات 2018، 2019، 2020، 2021، وهذا كله راجع الى تهاوي أسعار البترول بعد أزمة 2014، جائحة كورونا 2019، أما في سنة 2022 فبدأ يسجل معدل مرتفع بسبب التعافي من الجائحة.

وما يمكن أن نستنتجه أنه عدم وضوح العلاقة بين مؤشر الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي

3- تطور سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990- 2022

ينظر الى سعر الصرف على أنه مبادلة عدد من الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وبذلك يكون سعر الصرف أداة ربط بين الإقتصاد المحلي والإقتصاد العالمي من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات[1].

يعبر الشكل الموالي عن تطور سعر صرف الدينارالجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة من 1990- 2022

الشكل رقم29: تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990- 2022

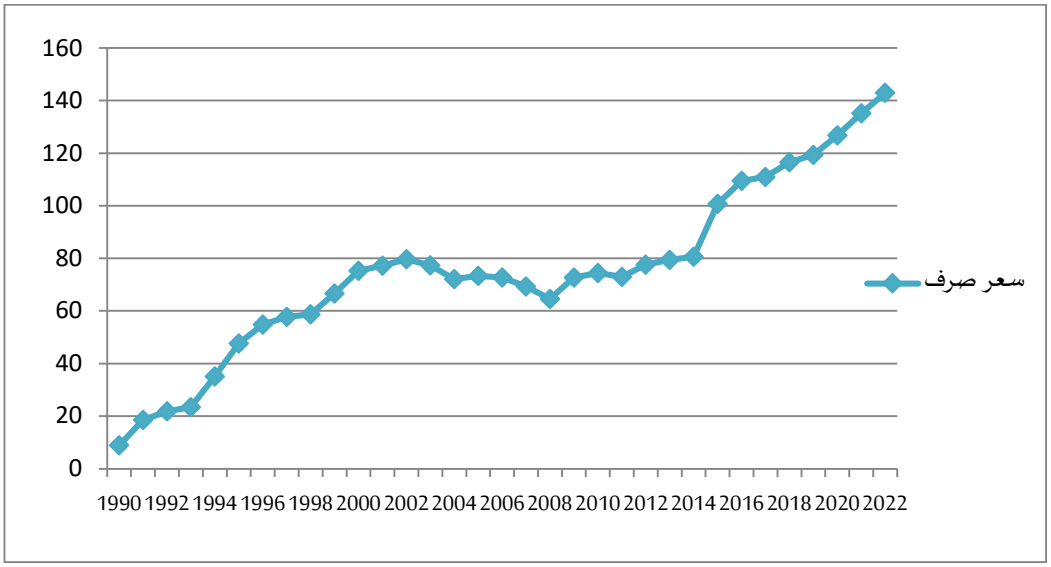

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات الملحق رقم 09

نلاحظ من خلال الشكل البياني اعلاه أن سعر صرف الدينار الجزائري عرف عدة تطورات بداية من سنة 1990، منها تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 22% بالنسبة للدولار الامريكي نهاية سبتمبر 1991(حيث إستقر سعر صرف الدينار في حول هذه النسبة الى غاية مارس 1994، اين تم تخفيض الدينار بنسبة 40.17%

وعلى ضوء هذا التخفيض أصبح سعر صرف الدينار هو 35.06دج، وواصل الاستقرار الى غاية 1998 أين وصل سعر الصرف الى58.74 دج في إطار لجوء الجزائر الى المؤسسات المالية الدولية، بموجب إتفاقية مع صندوق النقد الدولي تم تخفيض سعر صرف الدينار ب 22% سنة 1991 الى غاية 1994، كما فرضت هذه على الجزائر التخلي تدريجيا عن وسائل الرقابة المباشرة على الصرف ورفع القيود على التجارة الخارجية، وهذا بهدف تخفيض قيمة الدينار، وبداية من سنة 1998 تقلصت إيرادات صادرات المحروقات الى 9.58 مليار دولار بعدما كانت 13.38 مليار دولار سنة 1997بسبب إنهيار أسعار البترول، وبعدها شهد سعر صرف الدينار إنخفاضا ليصل 6.57 سنة 1999، ليستمر في الإنخفاض الى غاية 2006 حيث سجل أكبر قيمة سنة 2002 ب 79.68 دج، وإنطلاقا من سنة 2008 سجل تحسنا معتبرا نظرا لإرتفاع إحتياطات الصرف الأجنبي الذي ساهم في

[1]- زيتوني عبد الكريم، بديار أحمد، أثر متغيرات الإقتصاد الكلي على حجم التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2019، دراسة قياسية بإستخدام نموذجardl، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 12، العدد 01، جانفي 2022، ص ص 82- 99

تقوية المركز المالي الخارجي للجزائر وتعزيز إستقرار سعر صرف الدينار، وخلال سنة 2009 بدأ الدينار الجزائري يفقد قيمته تدريجيا لينتقل من 64.58 دج سنة 2008 الى 72.65 دج سنة 2009 ثم 79.39 سنة 2013 ثم 80.58 سنة 2014[1].

وإبتداءا من سنة 2014 تراجعت قيمة الدينار الجزائري بسبب إنخفاض أسعار البترول (الأزمة النفطية 2014)، حيث تهاوى سعر البترول الى 60دولار للبرميل في منتصف سبتمبر 2014، ثم مادون 50 دولارفي جانفي 2015 وأقل من 30دولار في جانفي 2016على التوالي، بالإضافة الى أنتعاش الدولار مقابل الأورو[2]، ومن جهة أخرى يرى بعض المراقبون أن هناك تخفيض للعملة وليس إنخفاضا، مايعني أن الدولة تسببت بشكل متعمد في تخفيض قيمة الدينار الجزائري عن طريق البنك المركزي من أجل رفع الجباية النفطية عند التحويل من الدولار الى الدينار، بحيث لما يكون الدينار ضعيفا أمام الدولار إذا بيع به النفط يكون العائد أوفر، بالإضافة الى سعي الدولة الى تقليل الإستيراد، أي إنخفاض نسبة واردات السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الى 29.23%، بعدا كانت نسبتها 36.52% سنة 2015، وتخفيض الإستهلاك الداخلي[3].

وكانت تشير التوقعات الى نسبة نمو 4% سنة 2019، لكن في الواقع تحقق في حدود 1.8%، ورغم تحسن أسعار البترول 2018 مقارنة بالسنوات الماضية، فإن قيمة الدينار الجزائري واصلت تراجعها أمام الدولار الأمريكي، ولم تساهم الإجراءات الحكومية الأخيرة في وقفه خاصة ماتعلق بقرار بنك الجزائر في جويلية 2017 بتخفيض قيمة صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنحو 20%، كما أنه من بين الأسباب التي أدت إلى تراجع الدينار الجزائري، طبع العديد من الأوراق النقدية (التمويل غير التقليدي)، وماترتب عنه من فائض في الكتلة النقدية في الأسواق دون مقابل في الإنتاج، وتراجع إحتياطات الصرف الجزائرية مازاد من عدم إستقرار العملة الوطنية[4].

وعلى العموم يمكن القول أن تراجع قيمة الدينار الجزائري يرجع الى عوامل متعددة تتمثل في[5]:

- ✓ التخفيض الرسمي من قيمة الدينار الجزائري خلال عامي 1991، 1994 بضغط من صندوق النقد الدولي مقابل تقديمه للمساعدات المالية للجزائر، وهذا بهدف تصحيح الإرتفاع في سعر الصرف الحقيقي وتقليص الفرق بين السعر الرسمي والموازي الذي يزداد بشكل حاد.
- ✓ التوجه إلى سياسة التعويم المدار منذ سنة 1995 بهدف حماية القدرة التنافسية على المدى المتوسط، من خلال الحفاظ على إستقرار قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي عبر تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف.

---

[2]- مداني حسيبة، مزارشي فتيحة، أثر التقلبات في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الأسعار المحلية في الجزائرخلال الفترة (1990- 2019)، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 01، جوان 2022، ص ص 313- 330

[3]- أوباية صالح، خليل عبد الرزاق، أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر(199- 2016)، مجلة العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 02، جوان 2018، ص ص 161- 180

[3]- بن عبيزة دحو، أسعار البترول وسعر الصرف في الجزائر، المجلة الجزائرية في الاقتصاد والإدارة، المجلد 08، العدد 01، 2017، ص ص 58- 65

[4]- المومن عبد الكريم، أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الميزان التجاري الجزائري، دراسة قياسية بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ardl للفترة 1990- 2019، مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2020، ص ص 38- 58

[5]- بخيت حسان، قراءة تحليلية لتطور العرض النقدي، ، سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة(1990- 2016)، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 20، مارس 2019، ص ص 217-230

- ✓ النمو المفرط للواردات في الجزائر حيث وصلت سنة 2014 قيمة 58.33 مليار دولار، الأمر الذي هدد إستقرار قيمة الدينار الجزائري، وهذا نتيجة الطلب المرتفع على النقد الأجنبي.
- ✓ تبني الحكومة الجزائرية رفع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل البترول المقومة بالدولار عند تحويلها الى الدينار الجزائري وخاصة في فترات إنهيار أسعار البترول.

وبعد 2014 أخذ سعر صرف الدينار في الارتفاع نتيجة تآكل إحتياطات الصرف، وأثار الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19، ليبلغ مستويات قيلسية لم تشهدها الجزائر حيث بلغ في سنة 2019 حوالي 119.35 دج، أي بإنخفاض في قيمة العملة ب 20%، وفي 2020 بقيمة 126.78 دج، وفي 2021 ب135.11 دج، وبلغ قيمة 142.98دج في 2022.

المبحث الثالث: محاولة نمذجة أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990- 2022

قبل بناء النموذج القياسي لأثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2022، لابد من عرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع،ثم محاولة نمذجة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تأثير الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي، وعلى عقود من الزمن في الجزائر وبلدان أجنبية، غير أننا سنركز على عرض بعض الدراسات الحديثة نذكر مايلي.

1- دراسات جزائرية

- **دراسة بلقاسم طراد(2022):** أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في ظل التطورات الدولية الراهنة، دراسة مقارنة(الجزائر، تونس، المغرب)، اطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيثر، بسكرة، الجزائر ، هدفت هذه الدراسة الى مقارنة أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول الثلاث خلال الفترة 2005- 2018، وتم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة الى أن التحرير التجاري يدعم النمو الاقتصادي في الإقتصاد التونسي الذي يتمتع بالتنافسية والتنوع، أما في الجزائر والمغرب يصعب تحليل تأثرها بالسياسات التجارية المنتهجة في هذين البلدين.
- **دراسة بسطالي حداد(2020):** أثر سياسة الإنفتاح التجاري على نمو إقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1990- 2019، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص علوم إقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى تأثير سياسة الإنفتاح التجاري على نمو إقتصاديات الدول النامية، وبالخصوص الإقتصاد الجزائري، حيث تم إستخدام منهجية الإنحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وتوصلت الدراسة الى أنه توجد علاقة طردية في الأجلين القصير والطويل، تتجه من المتغير المفسر(الانفتاح التجاري) نحو المتغير التابع(النمو الإقتصادي).

- **دراسة بن سليمان محمد(2020):** أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980- 2016، أطروحة دكتوراه علوم إقتصادية، تخصص دراسات إقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، هدفت الدراسة الى قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980- 2016، تم الإعتماد على معطيات بانيل، كما تم إستخدام التكامل المشترك، بالإضافة إختبار السببيةARDL، ومن بين النتائج وجود علاقة طويلة المدى وقصيرة المدى بين الإنفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية.
- **دراسة سداوي نورة(2019):** أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1980- 2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة وهران 02، الجزائر، سعت هذه الدراسة الى توضيح العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الداخلي المحقق، حيث تم إستخدام النموذج الساكن والديناميكي، ومن بين النتائج هو أن التغير في درجة الإنفتاح التجاري خلال الفترة 1980- 2014، يؤثر في التغير في الناتج الداخلي الخام لنفس الفترة لكن سلبي.
- **دراسة زيرمي نعيمة(2016):**أثر التحرير التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص المالية الدولية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، هدفت الدراسة الى إختبار أثر التحرير التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970- 2013، تم إستخدام نموذج جوهاستون وسببية جرانجر، توصلت الدراسة الى وجود علاقة تكامل تتزامن بين متغيرات النموذج على المدى الطويل، ووجود علاقة طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي والنمو الإقتصادي، لكن تباين العلاقة السببية.
- **دراسة زكريا جرفي، الناصر الناصر بوطيب، شهرزاد إسماعيل (2021):**قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2019، المجلد 05، العدد02، بإستخدام نماذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة ARDL، مقال منشور في مجلة البحوث والدراسات التجارية، تهدف هذه الدراسة الى تحديد العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي خلال 2000- 2019، وخلصت الدراسة الى وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل، إضافة الى عدم مشكلة الإرتباط الذاتي لتسلسل الأخطاء مع ثبات المقدرات عبر الزمن.
- **دراسة خالد بن جلول، حمزة بعلي، أحمد بن خليفة (2021):** دراسة العلاقة السببية بين الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال 1990- 2018، بإستخدام سببية(TYDL) TODA YAMAMOTO ، مقال منشور في مجلة دراسات العدد الإقتصادي، المجلد 12، العدد02، الذي يعتمد على إختبار والد الموسع(MWALD)، توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية على إتجاه واحد فقط، تتجه من الإنفتاح التجاري نحو النمو الإقتصادي، كما خلصت الدراسة أن النمو الإقتصادي لا يستفيد كثيرا من الإنفتاح التجاري في ظل وحدوية التصدير.
- **دراسة فرحول ميلود، بوكدرون يوسف (2020):** دراسة العلاقة الديناميكية بين الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال 1980- 2017، مقال في مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد01، وتم إستخدام تقنيات القياس

الفني للصيغة الرياضية كوب دوغلاس، وتوصلت الى وجود علاقة بين متغير الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي على المدى البعيد.

- **دراسة بن يبا محمد، فودوا محمد (2020):** أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018، مقال في مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد04، العدد02، هدفت الدراسة الى قياس أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980- 2018، بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي (VAR)، وقد توصلت الدراسة الى معنوية التأثير الإيجابي للإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الأجل القصير، مع غياب علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين في الأجل الطويل.
- **دراسة زعيتري صارة، شويكات محمد (2019):** الإنفتاح التجاري وأثره على النمو الإقتصادي في الجزائر بإستخدام منهجية ARDL خلال الفترة 1980-2017، مقال منشور في مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد03، العدد02، هدفت الدراسة الى قياس أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980- 2017، بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المبطأة ARDL، وتوصلت نتائج الدراسة الى أن للإنفتاح التجاري أثر إيجابي ومعنوي للنمو الإقتصادي في الجزائر.

2- دراسات أجنبية:

- **دراسة احمد عزت محمود المتولي، فايز عبد الهادي (2021):** أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي المصري (2000- 2018)، مقال منشور في المركز الديمقراطي العربي، هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي المصري، ومن بين النتائج المتوصل إليها، وجود علاقة غير معنوية بين الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي في مصر.
- **دراسة منار موسى يحي اللحام (2021):** تأثير الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي حالة فلسطين (1995- 2019)، مقال منشور في مجلة رؤى إقتصادية، المجلد11، العدد02، حيث هدفت الى دراسة العلاقة المؤثرة بين الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي في ظل تقلبات أسعار الصرف من 1995- 2019، تم إستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS وإختبار جذر الوحدة ADF، أثبتت الدراسة أن الإنفتاح التجاري في فلسطين لا يؤدي إلى النمو الإقتصادي.
- **دراسة حسين فرج الحويج، محمد لحسن علاوي، عطية المهدي الفيتوري (2021):** الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي في ليبيا، رؤيا جديدة في ظل الإعتبارت البيئية، مقال في مجلة الباحث، المجلد21، العدد01، هدفت الدراسة إلى قياس أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي بمفهومه التقليدي والمستدام في الإقتصاد الليبي خلال الفترة 1962- 2017 من خلال تحليل الإرتباط، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين مؤشر الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي بمفهومه التقليدي، وعلاقة سلبية بمفهومه المستدام، بإستخدام التكامل المشترك إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات البحث، وبينت أن تأثير الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي بمفهومه التقليدي والمستدام كان سالبا في المدى القصير، بينما في المدى الطويل فكان سالبا بمفهومه المستدام، وموجبا بمفهومه التقليدي.

- **دراسة سمير مصطفى أبو مد لله، عيسى شحدة المغربي(2018):** الإنفتاح الإقتصادي وأثره على النمو الإقتصادي، دراسة تحليلية على المملكة الأردنية الهاشمية (1995- 2015)، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد21، العدد02، هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الإنفتاح الإقتصادي على النمو الإقتصادي في الأردن للسنوات 1995- 2015، أستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن للصادرات أثر إيجابي على النمو الإقتصادي، بينما الواردات دور غير إيجابي في النمو بسبب طبيعة الإستيراد الموجه نحو الإستهلاك.
- **دراسةj .Abdulrahman AL SHAYEB. AbdulnasserHatemi(2016):** Trade Openness and EconomicDevelopement in the UAE Anasymmetricapproach. Journal of économicstudies. Emerald group publishing vol 43(4)، هدفت الدراسة إلى إجراء البحث التجريبي في تأثير الإنفتاح التجاري على إقتصاد التنمية في الإمارات، أستخدمت وظائف إستجابة النبضات غير المماثلة، وإختبارات السببية غير المماثلة، كما إستخدم نموذج الإنحدار التلقائي (VAR)، أظهرت الدراسة إلى أن حدوث صدمة إيجابية في الإنفتاح التجاري يؤثر على الأداء الإقتصادي إيجابيا، كما وجد أن النمو الإقتصادي أو الركود لايؤثر على الإنفتاح التجاري في الإمارات في أي إتجاه.
- **دراسة.NwabisaKolisi and HlalefangKhobai(2018) The relationshipclement Mayo Betweentradeopenness and economicgrowth. The case of Ghana and negerianelson Mandela universsitésouthAfrican.internationalofeconomics and financial issues vol 8(1)،**

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة الطويلة الأجل بين الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي في غانا ونيجيريا خلال الفترة 1980- 2016، تم إستخدام المنهج الكمي القياسي، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات معنوية 1% بين النمو الإقتصادي والإنفتاح التجاري في غانا، وعلاقة عكسية في دولة نيجيريا لكن غير معنوية عند نفس مستوى المعنوية.

المطلب الثاني: الدراسة القياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر(1990- 2022)

حاولنا في هذا المطلب قياس أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990- 2022، حيث اعتمدنا على بيانات احصائية سنوية من قاعدة بيانات البنك الدولي، تقارير بنك الجزائر، وصندوق النقد الدولي.

1- توصيف متغيرات النموذج

إعتمدنا في عملية إختيار المتغيرات التي تؤثر على النمو الإقتصادي الممثل بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر على النظرية الإقتصادية من جهة ، ومن جهة أخرى الإعتماد على الدراسات السابقة، حيث نستخلص مما سبق بأن الناتج المحلي الإجمالي تتأثر بالمتغيرات الإقتصادية وهي الصادرات والواردات وسعر الصرف ومجموع التجارة الخارجية ومؤشر الإنفتاح التجاري، وأن النموذج القياسي يتكون من متغير تابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي و المتغيرات المستقلة السابقة الذكر، والجدول التالي يبين المتغيرات المستعملة في النموذج :

الجدول رقم 18: المتغيرات المستعملة في النموذج

إسم المتغير	رمز المتغير	نوع المتغير
الناتج المحلي الإجمالي	PIB	متغير تابع
الصادرات	EX	متغير مستقل
الواردات	IM	متغير مستقل
سعر الصرف	TCH	متغير مستقل
التجارة الخارجية	CE	متغير مستقل
مؤشر الإنفتاح التجاري	IOC	متغير مستقل

المصدر: من إعداد الطالب

1 -1تقدير النموذج القياسي

لتقدير النموذج القياسي المعبر عن العلاقة الإقتصادية نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية MCO لأنها تعطي مقدرات خطية غير متحيزة، ومنه تعتبر طريقة المربعات الصغرى من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك لما تمتاز به من خصائص وفرضيات لتقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد :

$$H_1 : E(\varepsilon_i) = 0 \qquad ,\forall i$$
$$H_2 : var(\varepsilon_i) = E(\varepsilon_i^2) = \sigma_u^2$$
$$H_3 : cov(\varepsilon_i \varepsilon_j) = E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = 0 \qquad ,\forall\, i \neq j$$
$$H_4 : cov(\varepsilon_i X_i) = E(\varepsilon_i X_i) = 0$$
$$H_5 : \varepsilon_i N(0, \sigma^2)$$

و بعد التعرف على المتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي، وجمع البيانات الخاصة بكل متغير يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج و يكون شكل الدالة كمايلي :

$$PIB = f(EX\,, IM\,, TCH\,, CE\,, IOC)$$

حيث يتم إستخدامأسلوب الإنحدار الخطي المتعدد في تقدير النموذج القياسي لهذه الدراسة، وتكتب صيغته على الشكل التالي :

$$PIB_t = \beta_0 + \beta_1 EX_t + \beta_2 IM_t + \beta_3 TCH_t + \beta_4 CE_t + \beta_5 IOC_t + \varepsilon_t$$

حيث أن :

t : تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة t

$\beta_5 ،\beta_4 \beta_3 \beta_2 \beta_1 \beta_0$: تمثل معلمات النموذج

ε_t: يمثل المتغير العشوائي أو حد الخطأ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي و التي لم ندرجها في النموذج .

1- 2دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية :

قبل تقدير النموذج لابد من التأكد من إستقرارية السلسلة الزمنية ،إن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها و ذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا أي السلسلة لا يوجد فيها إتجاه لا نحو الزيادة و لا نحو النقصان أما السلسلة غير المستقرة فإن المستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار نحو الزيادة، فنقول على أن السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت توقعها، تباينها، وتبايناتهاالمشتركة ثابتة عبر الزمن أي[1] :

$$E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu$$

$$Var(Y_t) = E[Y_t - E(Y_t)]^2 = E[Y_{t+k} - E(Y_{t+k})]^2 = \gamma(0) = \sigma^2 < \infty, \forall t$$

$$Cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = cov(Y_{t+k}, Y_{t+k+s}) = \gamma(k)$$

1-3إختبار جذر الوحدة لديكي فولرDickey-Fuller :

تعمل إختبارات ديكي فولر على البحث في الإستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما وذلك بتحديد مركبة الإتجاه العام سواء كانت تحديدية أو عشوائية لعرض هذا الإختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى و لقد جرت العادة على إجراء إختبار **Dickey-Fuller**باستخدام عدد من صيغ الإنحدار تتمثل في :

$$\nabla Y_t = (\emptyset - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_t$$
$$\nabla Y_t = (\emptyset - 1)Y_{t-1} + c + \varepsilon_t$$
$$\nabla Y_t = (\emptyset - 1)Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t$$

إذا وضعنا $\lambda = \emptyset - 1$تصبح:

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$
$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$
$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث أن إختبار الفرضية $H_0: \lambda = 0$ هو نفسه إختبار الفرضية $H_0: \emptyset = 1$.

و في كل صيغة من الصيغ الثلاثة تكون الفرضيات من الشكل:

$$\begin{cases} H_0: \lambda = 0 (\emptyset = 1) \\ H_1 : \lambda \neq 0 \ (\emptyset \neq 1) \end{cases}$$

إن مبدأ هذا الإختبار بسيط هو :

_ إذا تحققت الفرضية $H_0: \emptyset = 1$ في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسلة غير مستقرة .

_ في النموذج الثالث إذا قبلنا الفرضية البديلة $H_1: \emptyset \neq 1$ وكانت bمعنويا يختلف عن الصفر فإن النموذج من نوع TS ويرجع مستقرا بطريقة الإنحدار.

[1] شيخي محمد ، طرق الإقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن عمان ، الطبعة الأولى 2012 ، ص 200 ، 201

في النماذج السابقة عند إستعمالنا لاختبار ديكي فولر البسيط فإن النموذج ε_t عبارة عن صدمات عشوائية إفتراضا ففي حالة وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء طور ديكي فولر إختبارا يسمى إختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey- Fuller ADF test) .

إن إختبارات ADF ترتكز على الفرضية $H_1: |\emptyset| < 1$ و على التقدير بواسطة المربعات الصغرى :

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \nabla Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \nabla Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \nabla Y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots (6)$$

بعد القيام بتطبيق هذا الإختبار على متغيرات الدراسة على حدى ، والجدول التالي يظهر نتائج إختبارات جذر الوحدة عند المستوى والفروقات :

جدول رقم 19 : نتائج إختبار ADF على سلاسل المتغيرات عند المستوى 0

المتغيرات	النماذج	معالم	الإحتمالات	المقارنة	التعليق

		النموذج			
PIB	النموذج السادس	الجذر الأحادي	0.578	0.05<.0.578	قبول H_0
	النموذج الخامس	الجذر الأحادي	0.266	0.266<0.05	قبول H_0
	النموذج الرابع	الجذر الأحادي	0.781	781<0.05.0	قبول H_0
EX	النموذج السادس	الجذر الأحادي	0.000	0.000>0.05	رفض H_0
	النموذج الخامس	الجذر الأحادي	0.000	0.000>0.05	رفض H_0
	النموذج الرابع	الجذر الأحادي	0.000	0.000>0.05	رفض H_0
IM	النموذج السادس	الجذر الأحادي	0.000	0.000>0.05	رفض H_0
	النموذج الخامس	الجذر الأحادي	0.000	0.000>0.05	رفض H_0
	النموذج الرابع	الجذر الأحادي	0.000	0.000>0.05	رفض H_0
TCH	النموذج السادس	الجذر الأحادي	0.206	0.206<0.05	قبول H_0
	النموذج الخامس	الجذر الأحادي	0.594	0.594<0.05	قبول H_0
	النموذج الرابع	الجذر الأحادي	0.001	0.001>0.05	رفض H_0
CE	النموذج السادس	الجذر الأحادي	0.509	0.509<0.05	قبول H_0
	النموذج الخامس	الجذر الأحادي	0.190	0.190<0.05	قبول H_0
	النموذج الرابع	الجذر الأحادي	0.673	0.673<0.05	قبول H_0
IOC	النموذج السادس	الجذر الأحادي	0.082	0.082<0.05	قبول H_0
	النموذج الخامس	الجذر الأحادي	0.033	0.033>0.05	رفض H_0
	النموذج الرابع	الجذر الأحادي	0.885	0.885<0.05	قبول H_0

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

من خلال جدول نتائج إختبار ADFنلاحظ أن سلسلتي الصادرات والواردات لا تحتوي على جذور الوحدة في كل النماذج الثلاث وبالتالي السلسلتين مستقرتين عند المستوى 0، أما باقي سلاسل المتغيرات فهي تحتوي على جذور الوحدة وبالتالي هذه السلاسل غير مستقرة عند المستوى 0 .

جدول رقم 20 : نتائج إختبار ADF على سلاسل المتغيرات عند الفرق الأول

المتغيرات	النماذج	معالم النموذج	الإحتمالات	المقارنة	التعليق

PIB	النموذج السادس	الجذر الأحادي	0.000	0.05>.0.000	رفض H_0
	النموذج الخامس	الجذر الأحادي	0.000	0.000>0.05	رفض H_0
	النموذج الرابع	الجذر الأحادي	0.000	000>0.05.0	رفض H_0
TCH	النموذج السادس	الجذر الأحادي	0.000	0.000>0.05	رفض H_0
	النموذج الخامس	الجذر الأحادي	0.000	0.000>0.05	رفض H_0
	النموذج الرابع	الجذر الأحادي	0.004	0.004>0.05	رفض H_0
CE	النموذج السادس	الجذر الأحادي	0.000	0.000>0.05	رفض H_0
	النموذج الخامس	الجذر الأحادي	0.000	0.000>0.05	رفض H_0
	النموذج الرابع	الجذر الأحادي	0.000	0.000<0.05	رفض H_0
IOC	النموذج السادس	الجذر الأحادي	0.000	0.000>0.05	رفض H_0
	النموذج الخامس	الجذر الأحادي	0.000	0.000>0.05	رفض H_0
	النموذج الرابع	الجذر الأحادي	0.000	0.055.0.000>	رفض H_0

المصدر:من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

من خلال جدول نتائج إختبار ADF نلاحظ أن السلاسل لا تحتوي على جذور الوحدة و بالتالي هي مستقرة من الفرق الأول وعند إدخال بيانات متغيرات الدراسة في البرنامج الإحصائيEviews تحصلنا على تقدير النموذج إنطلاقا من الملحق رقم 39(الملحق الخاص بنتائج تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد) كمايلي :

$$\widehat{\boldsymbol{PIB}} = 65{,}727 - 0{,}331\boldsymbol{EX} + 0{,}341\boldsymbol{IM} + 0{,}170\boldsymbol{TCH} + 1{,}762\boldsymbol{CE} - 1{,}370\boldsymbol{IOC}$$

$$\boldsymbol{t_c}: (10{,}079)(-3{,}604)(3{,}604)(5{,}540)(65{,}609)(-8{,}423) \quad \boldsymbol{prob_{\widehat{\beta_i}}}: (0{,}000)(0{,}001)$$

$$= 392{,}046 \qquad \boldsymbol{R^2} = 0{,}9966 \qquad \overline{\boldsymbol{R^2}} = 0{,}9960$$

$$\boldsymbol{Dw} = 1{,}169 \qquad \boldsymbol{F_c} = 1613{,}933 \qquad \boldsymbol{n} = 33$$

2- التحليل الاحصائي والاقتصادي والقياسي للنموذج:

2-1التحليل الإحصائي والإقتصادي للنموذج :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i = 0 \\ H_1 : \beta_i \neq 0 \end{cases} \quad ; \quad \forall i = 0,1,2,\dots.,5$$

من خلال نتائج تقدير النموذج نلاحظ أن كل معالم النموذج جاءت معنوية إحصائيا لأن الإحتمالات المرافقة للمعالم المقدرة أصغر من 0,05 ، مما يقودنا إلى رفض فرضية العدم H_0وقبول الفرضية البديلة H_1كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم 21: إختبار معنوية معالم النموذج

معالم النموذج	المقدرات	الإحتمالات	القرار
β_0	65,727	0,000	أصغر من 0,05 رفض H_0
β_1	−0,331	0,001	أصغر من 0,05 رفض H_0
β_2	0,341	0,000	أصغر من 0,05 رفض H_0
β_3	0,170	0,000	أصغر من 0,05 رفض H_0
β_4	1,762	0,000	أصغر من 0,05 رفض H_0
β_5	−1,370	0,000	أصغر من 0,05 رفض H_0

المصدر:من إعداد الطالب

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0 \\ H_1 : \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq 0 \end{cases}$$

النموذج ككل له معنوية كلية من خلال إحصائية فيشر فالإحتمال المرافق لها أصغر من 0,05

$(ProbF = 0,000)$،في هذه الحالة نرفض فرضية العدمH_0ونقبل الفرضية البديلةH_1القائلة بأن النموذج له معنوية كلية أي يوجد تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع .

تدل قيمة معامل التحديد على أن النموذج المقترح له قدرة تفسيرية عالية حيث أن 99,60 % من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي تشرحها المتغيرات المستقلة وتبقى 0,40 % لعوامل غير مشخصة يمثلها المتغير العشوائي .

إشارة المعالم لكل من الواردات والتجارة الخارجية وسعر الصرف موجبة و هذا يدل على وجود العلاقة الطردية بين هذه المتغيرات والناتج المحلي الإجمالي وهي إشارة صحيحة وتتفق مع منطق النظرية الإقتصادية .

إشارة المعلمتين لكل من الصادرات ومؤشر الإنفتاح التجاري سالبة وهذا يدل على وجود العلاقة العكسية بين هاتين المتغيرتين والناتج المحلي الإجمالي وهي إشارة غير صحيحة و لا تتفق مع منطق النظرية الإقتصادية .

2 -2التحليل القياسي للنموذج.

بعد دراسة النموذج من الناحية الإحصائية والاقتصادية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه وتطابقه مع الفرضيات الخاصة به.

2-2-1 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء : للكشف عن وجود أو عدم وجود الإرتباط الذاتي للأخطاء نستخدم إختبار دربين – واتسن لدراسة وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى وفق الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \rho_i = 0 \\ H_1 : \rho_i \neq 0 \quad (\rho < 0 \ ou \rho > 0) \end{cases}$$

الشكل رقم 30: تحديد مناطق القبول و الرفض لإحصاءة DW :

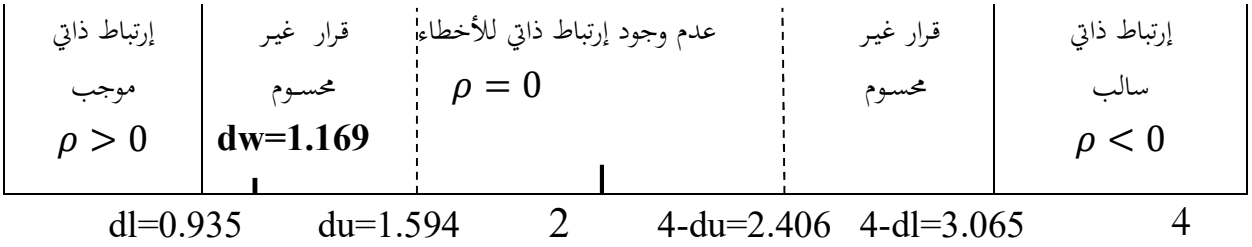

المصدر:من إعداد الطالب

نلاحظ أن DW تقع في منطقة اختبار غير محسوم أي منطقة الشك يمكن أن نستبعد وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الاولى و للتأكد نستخدم اختبار Breusch-Godfrey والذي يدرس الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية فأكثر

جدول رقم 22: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء Breusch-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.243241	Prob. F(3,24)	0.1091
Obs*R-squared	7.226907	Prob. Chi-Square(3)	0.0650

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

نلاحظ من خلال الجدول أن : $0,05 < \text{prob}_{LM} = 0,0650$ ومنه نقبل H_0 ونرفض H_1 وبالتالي لايوجد إرتباط ذاتي للأخطاء .

2-2-2 اختبار تجانس تباين الأخطاء : سيتم اعتماد اختبار وايت Breusch-Pagan-Godfreyللكشف إذا كان هناك تجانس أو عدم تجانس الأخطاء ، والذي يعتمد على إختبار الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \sigma_1^2 = \sigma_2^2 = \ldots\ldots = \sigma_K^2 \\ H_1 : \sigma_1^2 \neq \sigma_2^2 \neq \ldots\ldots \neq \sigma_K^2 \end{cases}$$

جدول رقم 23: نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.495858	Prob. F(5,27)	0.0555
Obs*R-squared	10.43120	Prob. Chi-Square(5)	0.0639
Scaledexplained SS	5.031901	Prob. Chi-Square(5)	0.4120

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

نلاحظ من خلال الجدول أن: $prob_{LM} = 0{,}0639 < 0{,}05$ ومنه نرفض H_1 ونقبل H_0 وبالتالي يوجد تجانس تباين الأخطاء.

3-2-2 إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: سنعتمد على اختبار Jarquebera و الذي يسمح باختبار الفرضية التالية :

H_0 : الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي

H_1: الخطأ العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي

شكل رقم 31: اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء jarqueBera

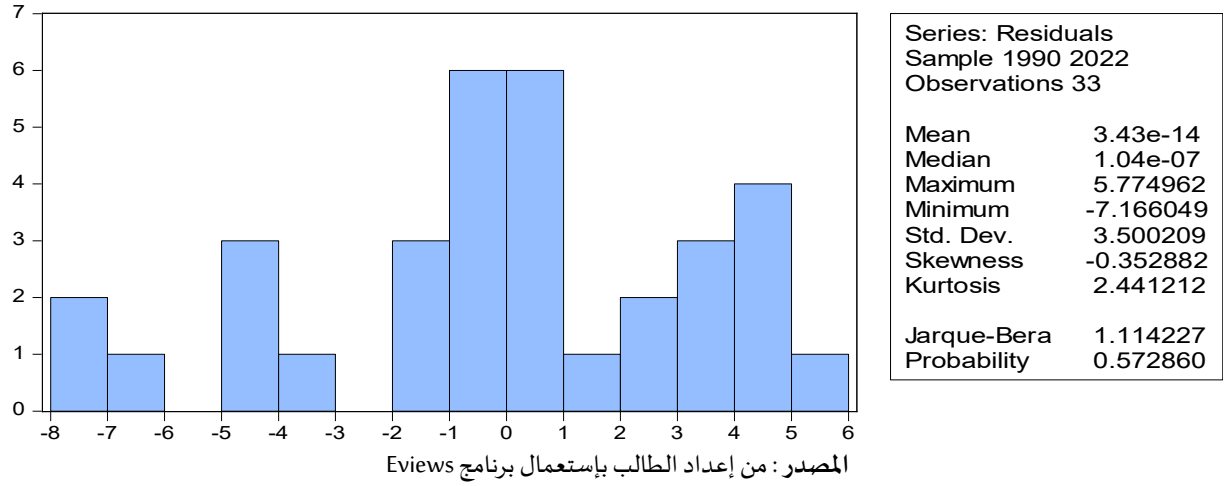

المصدر : من إعداد الطالب بإستعمال برنامج Eviews

نلاحظ من خلال الشكل أن: $prob_{JB} = 0{,}572 < 0{,}05$ ومنه نرفض H_1 ونقبل H_0 وبالتالي الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

2- 2- 4اختبار قدرة النموذج على التنبؤ

يمكن اختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ باستخدام معيار معامل theil كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 32: منحنى اختبار معامل Theil

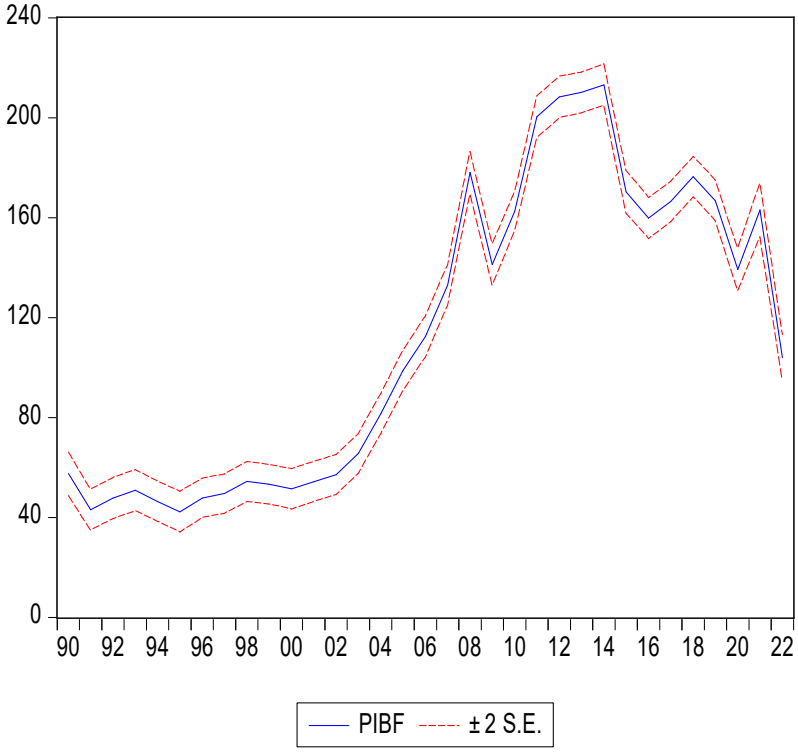

Forecast: PIBF	
Actual: PIB	
Forecast sample: 1990 2022	
Included observations: 33	
Root Mean Squared Error	3.446767
Mean Absolute Error	2.686848
Mean Abs. Percent Error	3.213880
Theil Inequality Coefficient	0.013553
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.000835
Covariance Proportion	0.999165

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews

نلاحظ أن معامل theil يؤول إلى الصفر theilinequality coefficient = 0,013553 ما يفسر على أن النموذج له مقدرة تنبؤية بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي تكون مقبولة و بالتالي يمثل الظاهرة محل الدراسة تمثيلا جيدا

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل عرض وتحليل مؤشرات الانفتاح التجاري والنمو الإقتصادي خلال الفترة 1990- 2022، حيث لوحظ أن التحرير التجاري في الجزائر لم يحقق التنوع الإقتصادي، فحسب معطيات وتقارير بنك الجزائر وبيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لازالت الصادرات الجزائرية يهمين عليها قطاع المحروقات رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة بغية ترقية الصادرات خارج المحروقات، وتراوحت نسبة مساهمتها في الصادرات الجزائرية الإجمالية مايقارب 90% و97% طوال فترة الدراسة، كما بينت أيضا هشاشة الإقتصاد الوطني أثناء الصدمات النفطية مثل أزمة 2008، 2014، الازمة الصحية كوفيد 19.

أما من جانب الواردات فيلاحظ الزيادة المستمرة في قيمة الواردات من سنة إلى أخرى، ويرجع ذلك الى برامج الاستثمارات الكبرى التي أطلقت منذ 2001- 2014، والى ضعف الإنتاج المحلي وعدم قدرته على تلبية الطلب المحلي، كمابينت البيانات سيطرت سلع التجهيز الصناعية والمواد نصف مصنعة والمواد الغذائية والسلع الإستهلاكية.

وفي مايخص التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية خلال الفترة من 1990-2021، نجد أن دول الإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية استحوذت على حصة أكثر من 50% و25% سواء ماتعلق بالصادرات والواردات، مع تسجيل نسب معتبرة لدول أسيا في السنوات الأخيرة.

كل هذا أثر على الميزان التجاري حيث كان يسجل قيم متذبذة منها ماهو فائض وأخرى عجز خاصة إبتداءا من 2015 الى غاية 2020، نفس الشيء بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي قيم متفاوتة وغير مستقرة بسبب ارتباط الصادرات بقطاع المحروقات الذي يخضع لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، وضعف مساهمة القطاعات الإقتصادية الأخرى(الصناعة، الفلاحة، الأشغال العمومية، الخدمات) في تكوين الناتج

المحلي الإجمالي في الجزائر حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، بالإضافة الى ذلك فإن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي هو أخر حقق معدلات منخفظة وأصبحت العملة الوطنية تنخفض من سنة الى أخرى حتى وصل1دولار قيمة 142 دينار جزائري،

كما حاولنا بناء نموذج قياسي بإستعمال طريقة المربعات الصغرى ومن بين النتائج التي توصلنا إليها، أن مؤشر الانفتاح التجاري ومؤشر الصادرات كان لهم أثر سلبي على النمو الإقتصادي. بينما مؤشر الواردات وسعر الصرف كان لهما تأثير ايجابي على معدل النمو الاقتصادي.

الخاتمـــــة العامـــــــة

حاولنا من خلال هذه الدراسة توضيح العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990- 2022 ، بإعتباره من أهم المواضيع التي لقت العناية والدراسة في مجال البحث العلمي، لذا كان لزاما علينا في الفصل الأول التطرق إلى التأصيل النظري لسياسة الإنفتاح التجاري بإبراز أهم التعاريف والمفاهيم المتعلقة به، ومؤشراته وأهميته، بالإضافة الى النظريات المفسرة لسياسة الإنفتاح التجاري إنطلاقا من النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والحديثة ومن أهم روادهم أدم سميث، دافيد ريكاردو، السويدان هكشر أولين

أما في الفصل الثاني تطرقنا ألى النمو الإقتصادي من خلال عرض مفاهيمه وأنواعه، ومحدداته الأساسية المتمثلة في رأس المال البشري، رأس المال المادي، التقدم التكنولوجي، بالإضافة الى مفاهيم حول التنمية الإقتصادية والفرق بينها وبين النمو الإقتصادي، ثم حاولنا التطرق الى نظريات النمو الإقتصادي عبر مختلف المدارس الإقتصادية، مرورا بالكلاسيك ثم النيوكلاسيبك وصولا الى النظرية الحديثة أو ما يسمى بنماذج النمو الداخلي، كما حاولنا توضيح العلاقة بين الأنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي.

أما الفصل الثالث فكان عبارة عن وصف واقع الانفتاح التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة من عرض أهم الإصلاحات والاجراءات المتخذة من قبل الجزائر في مجال تحرير التجارة الخارجية، حيث تم التخلي عن إحتكار الدولة لهذا القطاع، وبذلك تم التحرير التجاري في الجزائر بصفة تدريجية مع بداية التسعينات، بإصدار العديد من القوانين والمراسيم التي تجسد تحرير التجارة الخارجية، وبدأ التحرير الكلي للتجارة الخارجية نهاية 1994 بإنشاء العديد من الهيئات وتقديم جملة من التسهيلات في الجانب المالي والجبائي والجمروكي بغية ترقية الصادرات خارج المحروقات، وإبرام العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية والسعي لمحاولة الإنظمام الى المنظمة العالمية للتجارية، وبداية من سنة 2000 تم إطلاق جملة من الاستثمارات العمومية متمثلة في برامج النمو الإقتصادي بدءأمن 2001 الى غاية 2019 شملت مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر، لكن بداية من 2020 أطلقت الحكومة نموذج اقتصادي جديد أفاق 2030 وهذا لتنويع الصادرات الجزائرية.

وفي الفصل الأخير الذي كان بمثابة دراسة إحصائية تحليلية وقياسية لأهم مؤشرات التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2022، بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، صندوق النقد العربي، وبعض المواقع الأخرى التي لها صلة بالدراسة، وبعد نقل البيانات وتمثيلها بيانيا لغرض تحليل ومعالجة مسار تطور المبادلات التجارية (الصادرات، الواردات، الميزان التجاري، التوزيع السلعي والجغرافي لها)، اتضح بأن الجزائر لازالت تعتمد في صادراتها على قطاع وحيد متمثل في المحروقات حيث بلغت مساهمتها أكثر من 90%، بينما الصادرات غير النفطية لازالت ترواح مكانها فهي لم تتعدى 3% في أغلب فترات الدراسة إذا إستثنينا سنة 2021، 2022، ضف الى ذلك كانت الصادرات الجزائرية تتأثر بالأزمات العالمية التي حدثت خلال هذه الفترة مرة بالهبوط ومرة بالارتفاع، وكان لها أثر على رصيد الميزان التجاري الذي كان هو الأخر متذبذب، أما الشريك الرئيسي للمبادلات التجارية الجزائرية كان الإتحاد الأوروبي الذي أستحوذ عليها بنسب تفوق 50%، وضعف التجارة الخارجية البينية العربية والافريقية والمغاربية، كما أن واردات الجزائر

كانت عبارة عن مواد غذائية ومواد نصف مصنعة. أما الناتج المحلي الأجمالي هو الأخر سجل قيم متذبذبة بسبب إرتباط صادرات الجزائر بالمحروقات، في ظل ضعف مساهمات القطاعات الاقتصادية الأخري في تكوين الناتج المحلي الجزائري كالفلاحة والصناعة، كما تم فحص مسار العملة المحلية(الدينار الجزائري) مقابل الدولار الأمريكي التي سجلت هي الأخرى قيم منخفظة على طول مسار الدراسة، وأخيرا حاولنا بناء نموذج قياسي لدراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خلال فترة 1990-2022 بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، حيث كان النمو الأقتصادي ممثلا عن الناتج المحلي الاجمالي هو المتغير التابع، أما مؤشر الصادرات والواردات والتجارة الخارجية والانفتاح التجاري وسعر الصرف متغيرات مستقلة.

1- إختبار الفرضيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها في دراستنا حول أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر(1990- 2022)، سنحاول اختبار الفرضيات التي تم وضعها للإجابة على التساؤلات الفرعية

الفرضية الأولى: هناك إختلاف وتباين بين نظريات سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الاقتصادي، حيث تبين من خلال عرض أهم النظريات أن هناك إختلاف وتباين بين المدارس الاقتصادية، فالمدرسة الكلاسيكية فسرت الانفتاح التجاري بإختلاف النفقات المطلقة والنفقات النسبية، ومرونة الطلب المتبادل بين دولتين، أما النظرية النيوكلاسيكية المتمثلة في تكلفة الفرصة البديلة لهابلر الذي يؤكد على أن تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل المبذولة لإنتاجها، وإنما بمقدار كمية السلعة الثانية،بالاضافة الى نظرية وفرة عوامل الإنتاج لهكشر أولين، ونظرية تعادل أسعار عوامل الانتاج يفسر على أساس التفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الإنتاج، وبعد ذلك جاءت النظريات الحديثة التي قامت بإدخال عوامل أخرى تمثلت في عنصر التكنولوجية والوفرات الخارجية وإقتصاديات الحجم، **هذا مايؤكد صحة الفرضية الأولى.**

الفرضية الثانية: هناك إختلاف بين نظريات النمو الاقتصادي، حيث حسب رواد المدرسة الكلاسيكية وعلى رأسهم آدم سميث ركزوا على تراكم رأس المال لتحقيق النمو ، ورفع إنتاجية العمل وحرية التجارة، أما نموذج هارود دومار توصل من خلال تطوير نموذج النمو الاقتصادي الى دور الاستثمار وتراكم رأس المال في عملية النمو، وإفترض أن هناك علاقة ثابتة بين رأس المال والانتاج، ثم جاءت بعدها النظرية النيوكلاسيكية من خلال نموذج سولو القائم على فرضية تناقص عوائد عوامل الإنتاج وثبات غلة الحجم، ووفقه توجد ثلاث مصادر للنمو هي، تراكم رأس المال، رأس المال البشري، التقدم التكنولوجي، ثم بعدها ظهرت نظريات النمو الجديدة، أو نماذج النمو الداخلي ومن أبرزهم رومر الذي أكد على أهمية البحث والتطوير، لوكاس ركز على تراكم رأس المال البشري، ثم روبيلو الذي إعتمد على توسيع مفهوم رأس المال ليشمل رأس المال البشرس وغيرهم من الباحثين الاقتصاديين، **كل هذا يؤكد صحة الفرضية الثانية.**

الفرضية الثالثة: ساهمت سياسة الانفتاح التجاري المتخذة من قبل الجزائر في تنويع صادرات الجزائر والرفع من معدلات النمو الاقتصادي، ومن خلال ما تم دراسته حول واقع الانفتاح بالجزائر من 1990 الى غاية 2022، إتضح أن الجزائر قامت بإصلاحات عديدة في مجال التجارة الخارجية من خلال سن تشريعات وقوانين وتقديم تسهيلات، وإنشاء العديد من المؤسسات وإبرام الاتفاقيات الاقليمية والشراكات الدولية، بالإضافة الى إطلاق البرامج التنموية بغية تحسين والرفع من

معدلات النمو الاقتصادي، تبين أن مسار وتطور المبادلات التجارية مع العالم الخارجي خلال فترة الدراسة، لازالت تعاني من أحادية تصدير المحروقات بنسبة تتراوح بين 90% و98%، وأن صادرات خارج المحروقات ساهمت بنسب ضيلة في إجمالي الصادرات، أما الواردات فهيمنت عليها معدات وتجهيزات الصناعة والمواد الغذائية،

وفي مايخص التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية فكان الاتحاد الأوروبي المسيطر والشريك الرئيسي للجزائر ، في حين بقيت الاتفاقيات العربية والمغربية والافريقية في مجال التجارة الخارجية مجرد بنود ولم ترق الى هدف التنويع الاقتصادي، **وهذا مايثبت نفي الفرضية الثالثة.**

الفرضية الرابعة: يؤثر الانفتاح التجاري في الجزائر على النمو الاقتصادي تأثيرا إيجابيا، بعد إجراء الدراسة القياسية بإستخدام طريقة المربعات الصغرى، تبين بأن إشارة المعلمتين مؤشر الصادرات والانفتاح التجاري جاءت سالبةأي وجود علاقة عكسية، أما إشارة معلمة مؤشر الواردات ومؤشر التجارة الخارجية ومؤشر سعر الصرف جاءت موجبة، أي وجود علاقة طردية، **هذا كله يؤكد على نفي صحة الفرضية الرابعة.**

2- نتائج الدراسة:

على ضوء ما تم عرضه سابقا يمكن إستنتاج مايلي

- تكتسي سياسة الانفتاح التجاري في الوقت الراهن أهمية قصوى في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية، لذا أصبح من الصعب على الدولة أن تعيش في إنعزال عن العالم الخارجي، فمهما تمتعت بأي ميزة إلا أنها بحاجة الى دول أخرى سواء تعلق الأمر بالسلع والخدمات وإنتقال رؤوس الأموال، أو بتصريف الفائض من منتجاتها.
- مرت سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر بعدة مراحل، بدءا بالتحرير الجزئي وصولا الى التحرير الكلي للتجارة الخارجية، كما لوحظ أن الجزائر أبرمت العديد من الاتفاقيات بغية ترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات.
- شهدت المبادلات التجارية الجزائرية خلال الفترة 1990- 2022 تذبذبا واضحا في قيمها متأثرة بالصدمات البترولية العالمية الناتجة عن الأزمات العالمية.
- هيمنة الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات بنسب تفوق 90%، وضعف مساهمة الصادرات غير النفطية رغم كل الجهود المبذولة والتسهيلات المقدمة من طرف الدولة الجزائرية.
- التوزيع الجغرافي للمبادلات التجاري متمركز بشكل كبير على الدول الأوربية، حيث يستحوذ الإتحاد الأوروبي على أكثر من 50%.
- رغم توقيع الجزائر على العديد من الاتفاقيات الاقليمية (الافريقية، العربية، المغاربية)، إلا أن المبادلات التجارية لم تتعدى نسبة 5%.
- يؤثر الانفتاح التجاري في الجزائر على النمو الاقتصادي تأثيرا سلبيا، وهذا راجع الى هيمنة قطاع المحروقات على إجمالي الصادرات، الذي هو عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وخير دليل على ذلك الأزمة المالية 2008، أزمة الرهن العقاري 2014، الأزمة الصحية 2019، الحرب الروسية الأكرانية 2022.

3- توصيات الدراسة:

يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات بالإعتماد على النتائج المتوصل إليها، نلخصها في:

- ضورة إجراء إصلاح إقتصادي شامل في جميع القطاعات بغية تنويع الاقتصاد الوطني.
- الإهتمام بقطاع الفلاحة والصناعة خاصة التحويلية منها بغية تحقيق الأمن الغذائي، وتقليص فاتورة استيراد المواد الغذائية.
- وضع إستراتيجية تسويقية محكمة من خلال التوجه نحو الأسواق الإفريقية والعربية لتصريف المنتجات الجزائرية.
- الإستغلال الأمثل لإحتياطي النقد الأجنبي في القطاعات الاستثمارية (الفلاحة، الصناعة، الخدمات) .
- تحسين مناخ الاستثمار بالجزائر بالشكل الذي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.
- تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية بدلا من الدبلوماسية السياسية لتسويق المنتجات الجزائرية ومساعدة المصدرين في الخارج.
- الإهتمام بقطاع البحث العلمي من خلال تقديم تحفيزات مالية للمبتكرين والمخترعين للوصول الى منتجات جديدة أو طرق إنتاج جديدة ، بالشكل الذي يؤدي الى تحسين الجودة ورفع الانتاجية وبالتالي دفع عجلة الاقتصاد.
- الاستثمار في رأس المال البشري وتنميته وتأهيله كأداة فعالة في تحقيق النمو.
- ضرورة رقمنة كافة القطاعات حتى تمكن أصحاب القرار من وضع برامج تنموية ناجحة على المدى القصير والمدى البعيد.
- الإهتمام بمختلف مصادر الطاقة البديلة من أجل تحقيق الأمن الطاقوي.

4- أفاق البحث:

إنطلاقا من دراسة موضوع أثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر ، يمكن عرض بعض أفاق البحث كما يلي:

- ✓ الاستثمار الفلاحي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ قياس وتحليل أثر قطاع الخدمات على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ النموذج الاقتصادي الجديد وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة إستشرافية.
- ✓ المؤسسات الناشئة رهان مستقبلي لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ الاستثمار السياحي في الجزائر كبديل للبترول في الجزائر.
- ✓ أثر تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانظمام الى منظمة البريكست.
- ✓ الأمن الغذائي في الجزائر في ظل الأزمات العالميةوالتطورات الراهنة

الملخص:

الهدف من هذه الدراسة محاولة قياس أثر سياسة الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من 1990- 2022، حيث تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض أهم مفاهيم ونظريات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وتحليل مسار تطور المبادلات التجارية.

ومن أجل بناء نموذج قياسي تم الاعتماد على متغيرات مستقلة ممثلة في مؤشر الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي، مؤشر الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر مجموع التجارة الخارجية، مؤشر الانفتاح التجاري، مؤشر سعر الصرف، أما الناتج المحلي الإجمالي متغيرا تابع ممثلا عن النمو الاقتصادي، حيث تم صياغة نموذج أقتصادي قياسي بإستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية طبقت على سلاسل زمنية سنوية.

ومن بين النتائج المتوصل إليها هو أن الانفتاح التجاري ومؤشر الصادرات لهما علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية، فهما يؤثران سلبا على النمو الاقتصادي، بينما مؤشر الواردات وسعر الصرف لهما أثر إيجابي على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، سياسة الانفتاح التجاري، الصادرات، الواردات، نموذج المربعات الصغرى.

Abstract :

The aim of this studymeasure the impact of the trade openness policy on économié growth in algeria during the periode from 1990- 2022, where the descriptive analytical approach was used by presenting the most important concepts and theories of trade openness and economic growth,and analyzing the course of the development of trade exchanges.

In order to build a standard model, independent variables were relied upon, represented in the index of exports to the gross domestic product, the index of imports to the gross domestic product, the index of total foreign trade, the index of trade openness, the index of the exchange rate, while the gross domestic product is a dependent variable representing economic growth. Where an econometric model was formulated using the ordinary least squares method (MCO) applied to annual time series

Among the results reached is that trade openness and the index of exports have an inverse relationship with statistical significance, as they negatively affect economic growth, while the index of imports and the exchange rate have a positive impact on the gross domestic product in Algeria

Keywords: economic growth, trade openness policy, exports, imports, least squares model (MCO).

قائمة المصادروالمراجع

الكتب باللغة العربية

1- عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص، دار الخلد ونية الجزائر، الطبعة الاولى، 2007،

2- أحمد فاروق غنيم، حول تحرير التجارة الخارجية ،مركز المشروعات الدولية،واشنطن،2006،

3- جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، دار النشر، مركز الكتاب الاكاديمي، الطبعة الاولى، الاردن، 2011،

4- زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، نماذج نظرية وتمارين، دار الاديب للنشر و التوزيع ،وهران ،الجزائر، الطبعة الاولى،2006،

5- ايمان عاطف ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2008،

6- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2010،

7- عادل احمد حشيش، محمود مجدي شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، لبنان، 2003،

8- حاتم سامي عفيف، الاتجاهات الحديثة للاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، مصر 2003,

9- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر،2004،

10- خالد محمد السواعي، التجارة و التنمية، دار المناهج،الاردن،2006.

11- أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، شركة رؤية،الطبعة الاولى، مصر،2006

12- موسى، سعيد مطر و أخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للطباعة والنشر و التوزيع، عمان،2001.

13- نداء، محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008،.

14- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني،بيروت،2010.

15- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية النقدية الدولية، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية 2004.

16- زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية، الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003,.

17- فوزي عبد الرزاق، استراتيجيات التجارة الخارجية، زمزم ناشرون وموزعون، عمان 2016،

18- سامي، عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، مطبعة الاسراء، عمان، 2003.

19- السيد محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2009

20- ايمان عطية ناصف وهشام، محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2008.

21- خالد محمد السواعي، التجارة الدولية، النظرية وتطبيقاته، عالم المكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان 2010.

22- شقيري، نوري موسى وأخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، ط02،عمان 2015.

23- السيد، متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان،2011.

24- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2007.

25- فطيمة حاجي، المدخل الى التجارة الخارجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2017.

26- دبليو، تشارلز، سويروريشتاردل، سيرينكل، الاقتصاد الدولي، ترجمة مؤسسة صائغ عالمية ناشرون، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت،2015.

27- مجدي، محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية2007.

28- كمال سي محمد، مدخل الاقتصاد الدولي، دار الخلد ونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2015.

29- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا،2000.

30- طارق فاروق الحضري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2010.

31- يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار الهومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

32-علي عبد الفتاح أبو شرار،الاقتصاد الدولي،نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان،2015.

33- حسام على داود واخرون ،اقتصاديات التجارة الخارجية ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2002.

34- هجيرة، عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي، النظرية والتطبيقات، إثراء للنشر والتوزيع ، عمان،2010.

35- حسام، علي داود وأخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر ة التوزيع والطباعة، عمان، 2002.

36-عطأ الله على الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

37- عبد الرحمن يسري أحمد، محمد أحمد السريتي، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2007.

38- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر ، الاردن، 2007.

39- يلماظاكيوز، الدول النامية والتجارة العالمية ، الاداء والافاق المستقبلية، دار المريخ للنشر، الرياض،2008.

40- محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.

41- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعةالجديدة للطباعة والنشر، الاسكندرية ،2000.

42- محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عاطف ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية و تطبيقية، جامعة الاسكندرية، 2000.

43- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، مصر 2006.

44- السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية ، الدار الجامعية، الاردن، 2008.

45- نزار سعد الدين العيسي، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2006.

46- خبابة عبد الله، تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2014.

47- شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مدخل الى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

48- عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي،2004.

49- أحمد رمضان نعمة الله و أخرون، الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2004.

50-عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي النظري، السياسات، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، الاسكندرية،مصر، 2010.

51- ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007.

52- عبد الرحمان يسري احمد، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2008.

53- عائشة بن عطأ الله، الصادرات و النمو الاقتصادي، قراءة في التطور النظري و الاحصائي واستراتيجيات التنمية، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2020.

54- محمد عزيز، محمد عبد الجليل أو سنينة، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، جامعة قاريونس، ليبيا، 2002.

55- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، الاردن، 2006.

56- قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر و التوزيع، لبنان،2013.

57- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001.

58- سهير حامد، اشكالية التنمية في الوطن العربي، الاصدار الأول، دار الشروق، الاردن، 2007.

59- عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية، البيئية و العلاقات الدولية، الطبعة الاولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.

60- محمد حسن الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار المسيرة، الاردن،2007.

61- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، اداريا، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.

62- نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سليمان القطف، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان الاردن، الطبعة الاولى، 2006.

63- جمال حلاوة، علي صالح، مدخل الى علم التنمية، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2009.

64- ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 2013.

65- حروش رفيقة، الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، دار الأمة للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2016.

66- مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية،مصر، 1999.

67- محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004.

68- سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الإقتصاد، ط 1، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية للنشر، القاهرة، مصر2000.

69- جورج باكلي، ترجمة أحمد المغربي، علم الاقتصاد، الطبعة العربية الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2013.

70- قداوي عبد القادر، النمو السكاني والنفقات العامة، الجزائر نموذجا، دراسة تحليلية قياسية، النشر الجامعي الجديد للنشر والطباعة والتوزيع، تلمسان، الجزائر، 2017.

71- بن حمود سكينة، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الحديث للكتاب، الجزائر، 2014.

72- فليح حسن خلف، التنمية و التخطيط الاقتصادي، الطبعة الاولى، عالم الكتاب الحديث، اربد، الاردن، 2006.

73- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014 .

74- نعيم ابراهيم الظاهر، مدارس الفكر الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، إربد، الاردن، 2015.

75- محب خلة توفيق، المفاهيم الاقتصادية المحورية والمستقرة، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2014.

76- زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005.

77- عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الافكار الاقتصادية، الطبعة الاولى، دار ومكتبة حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2012.

78- أياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

79- اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية- نظريات- نماذج- استراتيجيات، الطبعة الاولى، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان، 2012.

80- قادري محمد الطاهر، مدارس الفكر في الاقتصاد السياسي، المستقبل ابداع الماضي، الطبعة الاولى، دار الأوراسية للطباعة و النشر، الجزائر، 2009.

81- محمد مروان السمان وأخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، الطبعة السادسة، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2015.

82- مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2014.

83- سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية، دراسات ومفهوم شامل، الطبعة الاولى، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015.

84- جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، التنمية الاقتصادية، مفاهيم نظريات تطبيقات، الطبعة الاولى، دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مر، 2012.

85- محمد عبد العزيز ربيع، التنمية المجتمعية المستدامة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015.

86- روبرت صولوا(ترجمة ليلى عبود، مراجعة محمد دويدار)، نظرية النمو، الطبعة الثانية، حقوق الطبع والنشر بالعربية، بيروت، 2003.

87- سفيان قمومية، رؤوس الاموال الاجنبية وأثرها على النمو الاقتصادي، النشر الجامعي الجديد تلمسان، الجزائر، 2017.

88- اشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، الطبعة الاولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.

89- ميشيل توادرو، ترجمة حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.

90- عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي "نظريات النمو الذاتي"، دراسة تحليلية نقدية، دار النهضة العربية، جامعة حلوان، 2000.

91- محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية، الجزء الأول، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2018.

92- مدني بن شهرة، سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، درار هومة، الجزائر ، 2008.

93- داود سعد الله، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

94- مياسي إكرام، الاندماج في الاقتصاد العالمي وإنعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

95- مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

96- نصر الدين عدون دادي، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

97- شيخي محمد، طرق الإقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،عمان، الطبعة الأولى، 2012.

أطروحـات الدكتوراه:

98- حداد بسطالي، أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2020.

99- عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،الجزائر،2011.

100- دليلة طالب، الانفتاح التجاري و اثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة(1980-2013)،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2015.

101- نوري حاشي،أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية لدول شمال افريقيا والشرق الاوسط(المينا)خلال الفترة 1980-2012،أطروحة دكتوراه، تخصص طرق كمية، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، الجزائر،2015.

102- بن سليمان محمد، اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول النامية للفترة 1980-2016،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص دراسات اقتصادي و مالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر،2020.

103-صدر الدين صواليلي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر03، 2006.

104- عابي وليد، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصادالدولي والتنميةالمستدامة،جامعةفرحات عباس،سطيف1،الجزائر،2019.

105- عبيدلي عبد القادر، تنافسية اقتصاديات الدول العربية في ظل تحرير التجارة الدولية للفترة(2005-2014)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017.

106- زيرمي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص المالية الدولية ،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،الجزائر،2016.

107- سداوي نورة، أثر الانفتاح التجاري علىالنمو الاقتصادي، دراسة قياسية للفترة 1980- 2014،دراسة حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بن أحمد،وهران02،الجزائر،2019.

108- بورداش شهرزاد، أثر الانفتاح المالي و التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03،2017.

109- زيان نورة، أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر،2019.

110- هند سعدي، اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية للفترة 1980-2014، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017.

111- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر خلال الفترة 1989-2012،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر03،2015.

112- عادل زقرير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

113- طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970- 2012)، أطروحة دكتوراه كلية في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2014.

114- العقون عبد الجبار، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة من 1990-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2020.

115- بوشمال محمد، أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة من 1990-2016،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر،2020.

116- الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيثر، بسكرة، الجزائر، 2018.

117- زين الدين بن قبلية، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016.

118- كبداني سيد احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.

119- مكي عمارية، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر ، دراسة قياسية خلال الفترة من 1986-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018.

120- طويل بهاء الدين، دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1990-2010، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد المالي، باتنة ، الجزائر، 2016.

121- سعيدي يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007.

122- زعيتري صارة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة من 1980-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر،2019.

123- رواسكي خالد، أثر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في اقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط، دراسة قياسية للفترة 2001-2011، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر03، 2013.

124- عبد الصمد بن عبد الرحمان، التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه علوم أقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2021..

125- فريال فراح، الاصلاحات الجمركية كأداة لتحرير التجارة الخارجية وتعزيز الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، دراسة حالة الجزائر من 2005-2017، أطروحة دكتوراه ل م د في علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، جامعة الجزائر 3، 2018.

126- عماري جمعي،استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011.

127- بوشناقة الصادق، الأثار المحتملة لإنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية، حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

128- محمد زايد بن غيوة، الأثار الاقتصادية لإنظمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة، دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلوان، القاهرة ، 2006.

129- بن طيرش عطأ الله، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تجارة دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017.

130- حمزة العوادي، الجودة الشاملة كمحدد أساسي لترقية صادرات المؤسسات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات دراسة إستشرافية، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص تحليل قطاعي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018.

131- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينةالجزائر، 2007.

132- كبير مولود، الادخار ودوره في النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016.

133- بودخدخ كريم، إتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض، دراسة حالة الجزائر 2001- 2014، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2015.

134- معلم جميلة، تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة أقتصاد وتنمية، جامعة باتنة 1، 2017.

135- أوكيل حميدة، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم إقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس، الجزائر، 2016.

136- خروبي مراد، الشراكة الأورومتوسطية وأثارها على المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2014.

137- زاوي عبير، أثر تقلبات أسعار البترول على قيمة الواردات 1990- 2017، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2020.

المجـــلات العلمـــية:

138-نور الهدى بوحيتم، مسعود جماني، تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة(1990-2017)،مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، المجلد06،العدد02،ديسمبر2020.

139- زدون جمال، بن جدو عائشة، الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1980-2014، مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، العدد03، ديسمبر 2018.

140- زدون جمال، بن ديمة نسرين، بن جدو عائشة،الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1980-2014، مجلة اقتصاد المال و الاعمال، المجلد03، العدد02، جوان 2019.

141- عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة، الوجه الأخر، مجلة الباحث، جامعة بشار، العدد08.2010.

142- طالب دليلة، قياس الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012،ملفات الابحاث في الاقتصاد و التسيير، العدد04، الجزء02، سبتمبر 2015.

143- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، الواقع والتحديات، مجلة الباحث، جامعة ورقلةالعدد 01، 2002.

144- دليلة طالب، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر1980-2013، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد03،العدد02،2016.

145- بودحوش عثمان، مصطفاي ياسين، اثر زيادة الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل البرامج التنموية خلال الفترة 2000-2014، ملفات الابحاث في الاقتصاد و التسيير، العدد السابع، مارس 2019.

146- ابو بكر بوسالم ، فاطمة الزهرة عيسات، أثر الوظائف المصرفية الوسطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1990-2012، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية العدد26مارس2017، السنة التاسعة.

147- مليك محمودي، يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية تحليلية للفترة من 1990-2014،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد07، السنة السابعة 2016.

148- بزعي فطيمة، بن زروقي زكية، تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، مجلة الاقتصاد الصناعي، الجزائر، المجلد07، العدد2،12،جوان2017.

149- رشيد ساطور، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، علاقات وروابط، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الجزائر، العدد03، 2013.

150- مرادسي حمزة، النمو الاقتصادي بين المقاربات النظرية وواقع الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية باستخدام نموذج VECM، للفترة 1969-2016، مجلة الاقتصاد الصناعي، الجزائر، المجلد 07، العدد04، 2017.

151- حميداتو محمد الناصر، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، المجلد02، العدد7، جامعة الوادي، 2017.

152- شريفي براهيم، دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية في الفترة 1964-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد08،2012.

153- صالح العصفور، الموارد الطبيعية واقتصاديات نفاذها، مجلة جسر التنمية، المجلد01،العدد05، المعهد العربي للتخطيط الكويت، ماي 2002.

154- بدر حمدان، ابتسام علي حسين، فاتح سردوك، رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد11، العدد01، 2021.

155- فاتحي رضوان، دولي لخضر، برباوي كمال، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، المجلد 06، العدد01، افريل 2020.

156- مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة مستغانم، العدد03، مارس 2017.

157- يحي مناصري، عللي مكيد، دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 06، العدد01، 2020.

158- بن زكري بن علو مديحة، شيبان نصيرة، دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري، التجارة الخارجية من التقييد الى التحرير، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 04، العدد03، سبتمبر 2019.

159- بوبقرة ناصر، تيفالي بن يونس، التجارة الخارجية بين الجزائر و الاتحاد الأوربي في ظل إتفاقية الشراكة الأورمتوسطية، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة مستغانم، المجلد 10، العدد01، جوان 2021.

160- بونوة سمية، نوري منير، النمذجة القياسية لإنعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعةحسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 14، العدد19، أكتوبر 2018.

161- بكريتي بومدين، ودان بوعبدالله، قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 11، العدد01، جانفي 2021.

162- بيبي يوسف، الثابت والمتغير في إصلاح سياسةالتجارة الخارجية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 11، العدد 01، سيبتمبر 2007.

163- بن جوال البشير، قصري محمد عادل، بهناس العباس، فعالية إصلاحات التجارة الخارجية وأثرها على أداء الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 07، العدد 02، جوان 2022.

164- زهرة مصطفى، واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الفترة من 2010-2021، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد05، العدد02، جوان 2021.

165- صالحي سلمى، واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة من 2010-2020، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس، المجلد 04، العدد 01، جوان 2021.

166- جباري شوقي، متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 07، العدد 01، جويلية 2014.

167- حمزة العوادي، واقع الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات وسبل ترقيتها خلال الفترة 2008-2012، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 09، العدد 04، ديسمبر 2015.

168- زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي، تحليل دروس الأمس للاستفادة لأزمة اليوم، مجلة المالية والأسواق ، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد 05، 2016.

169- بن سمية عزيزة، مكانة السياسة المالية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 09، العدد 17، نوفمبر 2009.

170- عقون شراف، بوقجان وسام، بوفنغور خديجة، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المجلد 02، عدد خاص، أفريل 2018.

171- مسعودي زكرياء، تقييم أداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري، دراسة للفترة من 2001- 2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، المجلد 04، العدد 06، جوان 2017.

172- بلعايش ميادة، زير ريان، تطور السياسة المالية في الجزائر ودورها في تحقيق الاصلاح الاقتصادي خلال الفترة 2000-2014، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 03، سيبتمبر 2017.

173- بوفليح نبيل، دراسة تقيمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة من 2000- 2014، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد12، ديسمبر 2012.

174- هني عامر، قراءة في مخططات التنمية بالجزائر(1967- 2014)، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 02، العدد 02، سيبتمبر 2018.

175- مناد العالية، مزريق عاشور، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة من 2001 - 2019، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد16، العدد22، مارس 2020.

176- جلول ياسين بن الحاج، عابد شريط، تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014 وإنعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 04، العدد04، ديسمبر 2016.

177- شريط عابد، جلول ياسين بن الحاج، أدا ء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية، البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 06، العدد01، ديسمبر 2015.

178- حبيب كريمة، رقرير عادل، إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الانعاش والرؤية الجديدة للنمو في أفاق 2030، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد05، ديسمبر 2018.

179- بوبكر محمد، مكاوي هجيرة، تحليل العلاقة الديناميكية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، جوان 2021.

180- إكن لونيس، تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر في ظل برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015- 2019)، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 01، مارس 2022.

181- مسعودي زكرياء: تقييم أداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001- 2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 04، العدد 06، جوان 2017.

182- خمخام عطية، الجودي محمد علي، خطة الانعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي(رؤية الجزائر 2030) وتدعيات جائحة فيروس كوفيد 19، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، المجلد 07، العدد 02، جانفي 2021.

183- وافي ناجم، جلالية عبد الجليل، نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الحوار الفكري، المجلد 15، العدد 02، ديسمبر 2020.

184- عبد اللطيف ماجد، مامون دقامسة، الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة للدولة، مجلة أفاق إقتصادية، المجلد 22، العدد 87، الامارات العربية، 2001.

185- عمامرة ياسمينة، ممو سعيدة، إستراتيجية تطوير إستثمارات الطاقات المتجددة في الجزائر في ظل التوجه نحو الاستدامة، قراءة في الواقع واستشراف المستقبل، مجلة دفاتر أقتصادية، المجلد 10، العدد 02، ديسمبر 2018.

186- خداش حنان، حداد بختة، أثر إتفاق الشراكة الأوروجزائرية على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة شركة حمود بوعلام، مجلة المؤسسة، المجل 09، العدد 01، جامعة الجزائر 3، الجزائر، جوان 2020.

187- بضياف صالح، إتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة(2005- 2019)بين الواقع والمأمول، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد02، فيفري 2020.

188- سلامي ميلود، بوستة جمال، المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تنظيم المنافسة العادلة للتجارة الدولية، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 07، العدد 01، ماي 2019.

189- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، المجلد 03، العدد 03، 2004.

190- بوخاري أمنة، براهيمي بن حراث حياة، جدلية مشروع إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، دراسة تحليلية حول الأثار المحتملة عن الانضمام، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 12، نوفمبر 2018.

191- بن شريف أحلام، بوغرارة الصالح، التجارة الخارجية في الجزائر وتحديات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة OMC، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2020.

192- دحماني الهوارية، دربال عبد القادر، أثار إنضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد 05، 2017.

193- حساني عمر، إنعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية، التطورات، المشاكل والحلول، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 06، العدد01، ديسمبر 2019.

194- حفاف وليد، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، المزايا والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، ديسمبر 2020.

195- دلال عرامة، لطرش ذهبية، دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تعزيز إندامجها في سلاسل القيمة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، المجلد21، العدد01، ديسمبر 2021.

196- عبد الحميد عائشة، دخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ وأثره على الجانب السياسي والأمني في الجزائر، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 04، العدد 08، ماي 2020.

197-جنادي إسماعيل، دخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ، مجلة الجيش، العدد 672، جويلية 2019.

198- شوبار لياس، زكان أحمد، تحديات التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 01، جوان 2019.

199- بوقاعة زينب، دور التجارة البينية لدول إتحاد المغرب العربي في تعزيز تكاملها الاقتصادي، مجلة معارف، السنة الثانية عشر، العدد 23، ديسمبر 2017.

200- بهلولي فيصل، إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، مجلة الباحث، المجلد 14، العدد 14، 2014.

201- عبد الحميد بن الشيخ، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لإختراق الأسواق الدولية، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 11، العدد 03، أكتوبر 2017.

202- العياطي جهيدة ، بن عزة محمد، إشكالية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الهقار للدراسات الاقتصادي، المركز الجامعي تندوف، العدد02، جوان 2018.

203- بوجمعة وعثمان بلال وملوك، تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001- 2016، مجلة الحوار الفكري، المجلد 11، العدد 12، ديسمبر 2016.

204- مسعود طحطوح، إلياس بوقرورة، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية 2000- 2019، مجلة دراسات وأبحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 08، العدد 02، سيبتمبر 2021.

205- سميرة حفاصي، عبد القادر خليل، دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر بإستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1990- 2019، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2020.

206- حسيبة مداني، أثر الانفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980- 2014، مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد 03، العدد 01، أفريل 2017.

207- الشارف بن عطية سفيان، حاكمي بوحفص، التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لتأثير القطاعات الاساسية خارج المحروقات خلال الفترة 1990- 2017، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 10، العدد02، 2018.

208- زيتوني عبد الكريم، بديار أحمد، أثر متغيرات الإقتصاد الكلي على حجم التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2019، دراسة قياسية بإستخدام نموذجardl، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 12، العدد 01، جانفي 2022.

209- مداني حسيبة، مزارشي فتيحة، أثر التقلبات في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الأسعار المحلية في الجزائرخلال الفترة (1990- 2019)، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 01، جوان 2022.

210- أوياية صالح، خليل عبد الرزاق، أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر(199- 2016)، مجلةالعدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 02، جوان 2018.

211- بن عبيزة دحو، أسعار البترول وسعر الصرف في الجزائر، المجلة الجزائرية في الاقتصاد والإدارة، المجلد 08، العدد 01، 2017.

212- المومن عبد الكريم، أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الميزان التجاري الجزائري، دراسة قياسية بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ardl للفترة 1990- 2019،مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2020.

213- بخيت حسان، قراءة تحليلية لتطور العرض النقدي، ، سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة(1990- 2016)، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 20، مارس 2019.

الملتقيات العلمية

214- البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، قياس اثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي ، حالة الاقتصاد الجزائري، ملتقى دولي حول منتدى الاقتصاديين المغاربة، الجزائر 2008، ص11منشور على الموقع الالكتروني التالي WWW.UNIV.CHLEF.DZ/UHBC/SEMINAIRES_2008/com..../com_8.pdf تاريخ الاطلاع 2021/07/03

215- نصيرة أحمد وأخرون، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، دراسة قياسية بإستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة من 1970-2017، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول المناجمنت المالية و الاقتصاد المستدام، الطبعة الثالثة ، يومي 22،23 فيفري 2019، جامعة عبد الملك السعدي، المغرب.

216- مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 08- 09 مارس 2005.

217- معطاي الله خير الدين، بزازي سامية، البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001- 2014، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 11، 12 مارس 2013.

القوانين والنصوص:

218- الامر التنفيذي 22/95 المؤرخ في 26 اوت 1996، الأمر التنفيذي 25/95 المؤرخ في 25سيبتمبر 1995، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

219- المرسوم التنفيذي 207- 94 المؤرخ في 16 يوليو 1994، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

220- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة 2010، الجزائر، اكتوبر 2010.

221- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، وزارة المالية، قرار رقم 21 المؤرخ في 28 مارس 2016، المتعلق بالكيفيات والشروط التي تصدر وفقه سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي من قبل الخزينة العمومية.

222- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 49، الصادرة بتاريخ 08 أوت 2004.

المو اقع الإلكترونية:

223- وزارة التجارة الجزائرية على الموقع التالي

Http//www.comerce.gov.dz/ar/a. fonds special.pour la promotion. Des.exportations.fspe

224- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الدليل الإرشاديللمصدرين،2022،ص 05 على الموقع

https://www.algex.dz/ar/component/k2/item/617-guide-export

226- http// www. Exportateur. Algerie. Org / presentation. Bien venue. Anexal. Consulté le 01 fevrier 2022

227- وكالة الانباء الجزائرية من الموقع https://www.aps.dz/ar/economie/70405-2019-05-04-16-28-52

228- جريدةالعرب الاقتصادية الدولية، الجزائر تطمح لتقليص التبعية للنفط الى 80% بدل 98%، 18 أوت 2020، تاريخ الاسترداد 26 سيبتمبر 2021، من الموقع الالكتروني http/www.Alegt .com/2020/08/18/article- 1900581. Html

229- قاعدة بينات البنك الدولي 2020 من الموقعhttps://data.albankaldawli.orgتاريخ الاطلاع 2022/03/05

230- الديوان الوطني للاحصائيات 2021 على الموقع www.onc.dz //http

Collections statistiques n 219-2021.serie E- Statistiques Economiques N 106 p08

International labour organisation 2021, catalogue of national data source 05/03/2022

231- إحصائيات بنك الجزائر 2019 من الموقع

Http/ www.bank of algerie évolution économique et monitaire en algerie2019. P 164

232- بوكروح عبد الوهاب، النموذج الاقتصادي الجديد، ستة توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الاقلاع، جريدة الجزاير اليوم، 10 أفريل 2017 على الموقع http/ www. Aljazairalyoum.com

333- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004.

334- الاتفاق الاقليمي المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية المادة 3، مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات،

235- صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية، على الموقع

https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

https://www.trademap.org/Bilateral.TLS. ASPX ? NVPMتاريخ الاطلاع 17 مارس 2022

236- إحصائيات من 1995-2005 من الموقع

Http// manuel de statistique de la commerce 2017. P 22

237- إحصائيات من 2006- 2020، صندوق النقد العربي، أعداد مختلفة من التقرير الاقتصادي الموحد، الفصل الثامن

238- وكالة الأنباء الجزائرية 2022

239- تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الوطني الشعبي، التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة الأشهر الأولى من 2016 وسياسات التصدير والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة، بنك الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية

240- Allaro .HailegiorisBiramo.The impact of trade liberalisation on the Ethiopia's trade balance .american journal of economics .american economic association.USA.Vol 02.N °05.2012.

241-Paul. Krugman. Maurice obstfeled. Économie internationale.De Boeck université. 8édition. Belgique.2008.

242- dominickselvatore. Éconimie internationale. 1édition. Groupe de Boeck Bruxelles.2008.

243- Thomas.a. Pugel. International économics.12édition.mc.Grow compies.New.York.2004.

244- Stephen. Husted.ET. Michel.Melvin.International économics.7édition.Addison Wesley. New York 2007.

245-Bernard. Guillochons. Amine kewecky. Économie internationale.Macroéconomie. 4edition. Dunod. Paris. 2003.

246- bernard. Landdry. Antoine. Panetroumond et Denis Robichaud. Le commerce international. Une approche nord.Américaine. 2édition.Éducation chaneliereMontereal. (Québec).Canada.2004.

247- kadid Abdelkader. Nouvelle approche de mesure de l'ouverture commerciale dans les modèles de gravite. Revue académique des études humaines et sociales à science économiques et droit n°13.janvier 2015.

248- vicentcaupin-tahsinsaadi –seddik-politique d'ouverture commercial et instabilité de la croissance- cerdi-centre d'études et de recherches sur le développement international- septembre 2003.

249- Ideas. Repec.org/p/cdi/wpapar/454.html

250- blanche ton Bertrand « ouverture commerciale. Croissance et développement. Malentendus et ambiguïtés des débats » première journée du développement du grès.16.17 septembre 2004.université Montesquieu. Bordeaux. France.

251- Gibert niyongabo. Politiques d'ouverture commerciale et développement économique. Du doctorat en science économique. Université dauvergne. Clermont. Ferrande.2007.

252- Macroéconomics a europeanaux perspectives. 3édition.pearson éducation england 2017.

253- Paul krugman. Robinwells. Macroeconomics. 4édition. Newyourk 2015.

254- Vincent Drobinski. « Introduction à l'économie ». Ellipses Edition Marketing. Paris. France.2015

255- Murat Yildizoglu. « Sources de la croissance économique ». Université Bordeaux. France. vol.3.5.2011.

256- Robert j. Barro. La croissance économique. Traduit par Fabrice Mazerolle (paris. Edi science international). 1996.

257- Ahmed. Zakan. Dépenses publiques productives croissance à long terme et politique économique. Essai d'Analyse économétrique appliquée au cas de L'algerie. Thèse pour l'obtention du diplôme de doctorat d'état en sciences économiques. Université d'alger.2003.

258- Catherine Guio –Anne. Marcus De jardin .article Croissance endogène spatialisée et développement régional.OCDE.2004.

259- Jean.olivierhairault. Analyse macroéconomique. Edition la découverte. Paris.2000.

260- Katheline Schubert. Macroéconomie. Comportement et Croissance. 2eme édition. Vuibut. France.2000.

261- Jean arrous, les théories de la croissance, éditions du seuil, paris, 1999

262-Rapport annuel 2013 bank d'algerie annexe, tableaux statistique, alger, juillet 2014,

263- Ministere des Finances. Le Nouveau modèle deCroisance (synthese). Juillet 2016.

264- Jean- Yves capul .Olivier Garnier. Dicionnaire d'économie et de siences sociales. Hatier Scolairene. Paris 2002.

265- Minstère de l'agriculture et Developpement Rural et de peche. Objectifs de developpement des filières statégiques de l'agriculture 2016,

266- Africaine, C, D, Document. Cadre de l'agenda 2063. Septembre 2015.

267- Accord portant création de la zone de libre – échange continentale africaine. Article 09, kigali, 21 mars 2018.
https://au.int/sites/default/files/treaties/36437-treaty-consolidted_text_on_cfta_-_fr.pdf

268-World economic outlook. International Monetary Fund | October 2022.
https://www.imf.org/external/datamapper/NGDPD@WEO/DZA?zoom=DZA&highlight=DZA

الملاحـــــــق

الملحق رقم01: يبين تطور المبادلات التجارية الجزائرية (1990- 2022)(الوحدة: مليون دولار)

السنوات	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	إجمالي الصادرات	الواردات	مجموع المبادلات التجارية
1990	10865	439	11304	9684	20988
1991	11726	375	12101	7681	19785
1992	10388	448	10836	8406	19242
1993	9612	479	10091	8788	18879
1994	8053	287	8340	9365	17705
1995	9731	509	10240	10760	21000
1996	12194	1181	13375	9098	22473
1997	13378	511	13889	8687	22576
1998	9855	358	10213	9403	19616
1999	12084	438	12522	9164	21686
2000	21419	612	22031	9173	31204
2001	18484	648	19132	9940	29072
2002	18091	734	18825	12009	30834
2003	23939	673	24612	13534	38146
2004	31302	781	32083	18308	50391
2005	45588	907	46495	20357	66852
2006	53608	1183	54791	21456	76247
2007	59605	1311	60916	27631	88547
2008	77192	1954	79146	39479	118625
2009	44411	1066	45477	39297	84774
2010	56143	1619	57762	40212	97974
2011	71662	2140	73802	47300	121102
2012	70571	2048	72620	50376	122996
2013	63662	2161	65823	54903	120726
2014	58362	2810	61172	58330	119502
2015	33081	2057	35138	51646	86784
2016	27917	1781	29698	46727	76425
2017	33203	1930	35132	46059	81191
2018	38897	2218	41115	48573	89688
2019	33244	2068	35312	44632	79944
2020	20016	1909	21915	35547	57462
2021	34058	4495	38553	37464	76017
2022	25285	3070	28356	19667	48023

المصدر:- السداسي الأول سنة 2022،النشرة الاحصائية الثلاثية العدد 2022،59 على الموقع

https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/12/Bulletin-n%C2%B059-Arabe.pdf

من 2005- 2021 تقارير بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية من الموقعhttps://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm

سنوات 1990-2004 على الموقع http/ www. Douane.gov.dz/img/pdf/ evolution-dun- commerce- exterieurs de l’algerie 1963- 2010 pdf/ p5- 7 cnis تاريخ الإطلاع 2022/06/18

الملحق رقم02: التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية من 1990- 2022

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	مواد غذائية	طاقة ومحروقات	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	سلع التجهيزات الصناعية	سلع التجهيزات الفلاحية	سلع إستهلاكية	المجموع
1990	50	10865	32	211	76	3	67	11304
1991	55	11726	43	169	61	5	42	12101
1992	79	10388	32	226	66	2	44	10837
1993	99	9612	26	287	17	0	50	10091
1994	33	8053	23	198	9	2	22	8340
1995	110	9731	41	274	18	5	61	10240
1996	136	12494	44	496	46	3	156	13375
1997	37	13378	40	387	23	1	23	13889
1998	27	9855	45	254	9	7	16	10213
1999	24	12084	41	281	47	25	20	12522
2000	32	21419	44	465	47	11	13	22031
2001	28	18484	37	504	45	22	12	19132
2002	35	18091	51	551	50	20	27	18825
2003	48	23939	50	509	30	1	35	24612
2004	59	31302	90	571	47	/	14	32083
2005	67	45588	134	656	36	/	14	46495
2006	73	53608	195	828	44	/	43	54791
2007	92	59605	153	988	44	/	34	60916
2008	121	77192	340	1390	69	/	34	79146
2009	113	44411	170	692	25	/	49	45477
2010	305	56143	165	1089	27	/	33	57762
2011	357	71662	162	1495	36	/	16	73802
2012	314	70571	167	1519	30	/	18	72620
2013	402	63662	108	1608	25	/	18	68823
2014	323	58362	110	2350	15	2	10	61172
2015	239	33081	105	1685	17	/	11	35138
2016	327	27917	84	1299	53	/	18	29698
2017	349	33203	73	1410	78	/	20	35132
2018	373	38897	93	1626	90	/	35	41115
2019	408	33244	96	1445	83	/	36	35312
2020	437	20016	71	1287	77	/	37	21925
2021	576	34058	182	3486	188	1	63	38554
2022	161	25285	129	2723	25	1	33	28356

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على احصائيات من

النشرة الإحصائية الثلاثية تقارير للبنك الجزائري على الموقع

https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique

الملحق رقم03: التركيبة السلعية للواردات الجزائرية من 1990- 2022

الوحدة: مليون دولار

السنوات	مواد غذائية	طاقة ومحروقات	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	سلع التجهيزات الصناعية	سلع التجهيزات الفلاحية	سلع إستهلاكية	واردات أخرى
1990	2140	144	677	1806	3693	78	1146	
1991	1938	256	410	1861	2343	153	720	
1992	2092	120	612	1933	2445	51	1153	
1993	2177	125	595	2074	2567	55	1195	
1994	2816	56	619	2143	2428	33	1270	
1995	2753	118	789	2372	2937	41	1751	
1996	2601	110	498	1788	3022	41	1038	
1997	2544	132	499	1564	2833	21	1094	
1998	2533	126	540	1722	3120	43	1319	
1999	2307	154	469	1547	3219	72	1396	
2000	2415	129	428	1655	3068	85	1393	
2001	2395	139	478	1872	3435	155	1466	
2002	2740	145	562	2336	4423	148	1655	
2003	2678	114	689	2857	4955	129	2212	
2004	3597	173	784	2645	7139	173	2797	
2005	3587	212	751	4088	8452	160	3107	
2006	3800	244	843	4934	8528	96	3011	
2007	4954	324	1325	7105	10026	146	3752	
2008	7796	595	1378	9154	15434	86	5036	
2009	5863	549	1201	10165	15140	234	6145	
2010	6027	945	1406	9944	15573	330	5987	
2011	9805	1164	1776	10431	15961	229	7944	
2012	9023	4955	1839	10629	13604	329	9997	
2013	9572	4356	1766	10810	15745	449	12205	
2014	11005	2851	1884	12740	18906	657	10287	
2015	9329	2352	1508	11512	16593	479	9773	
2016	8224	1292	1559	11482	15394	501	8275	
2017	8438	1992	1528	10985	13992	611	8513	4991
2018	8199	977	1814	10468	12824	537	9312	4443
2019	7964	1369	1921	9840	10845	437	7934	4592
2020	7723	890	2199	7614	8697	198	5577	2649
2021	8877	513	3401	7313	9158	247	6498	1458
2022	5080	309	2190	4765	4152	102	2718	350

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على احصائيات من

النشرة الإحصائية الثلاثية تقارير للبنك الجزائري على الموقع

https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique

الملحق رقم04: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية من 1990- 2021

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الإتحاد الأوروبي	منظمة التعاون الاقتصادي	دول أوربية أخرى	أمريكا الجنوبية	دول أسيا	أوقيانوسيا دول المحيط الهادي	الدول العربية	الدول المغاربية	الدول الأفريقية
1990	7595	2317	375	238	190	/	56	238	295
1991	8657	2593	214	286	108	/	33	192	18
1992	7890	1943	220	377	168	/	2	227	12
1993	6952	1931	246	520	235	/	15	167	12
1994	5734	1867	140	226	118	/	7	231	17
1995	6638	2521	325	294	195	/	18	226	18
1996	8059	3276	470	734	186	/	16	251	13
1997	8663	2702	150	897	227	/	21	215	14
1998	6643	2538	109	726	34	/	22	136	05
1999	8059	3095	78	903	145	/	80	127	36
2000	12792	5835	181	1672	210	/	55	254	42
2001	12344	4549	87	1037	476	23	315	275	26
2002	12100	4602	130	951	456	38	248	250	50
2003	14096	7098	296	1235	529	/	327	248	7
2004	18325	10068	174	1480	699	/	604	337	26
2005	25593	14963	15	3124	1218	/	621	418	49
2006	28750	20546	7	2398	1792	/	591	515	14
2007	26833	25385	7	2596	4004	55	479	760	42
2008	41246	28614	10	2875	3786	/	797	1626	365
2009	23186	15326	7	1841	3320	/	564	857	93
2010	28009	20278	10	2620	4082	/	694	1281	79
2011	37307	24059	102	4270	5168	41	810	1586	146
2012	39797	20029	36	4228	4683	/	958	2073	62
2013	42773	12202	51	2965	4241	/	869	2749	67
2014	40378	10344	98	3183	5060	/	648	3065	110
2015	25801	5428	37	1575	2562	57	628	1607	92
2016	17221	6945	80	1943	2197	/	416	1173	51
2017	20291	6496	63	2473	3321	/	749	1268	102
2018	23654	6950	40	2660	5351	/	712	1669	132
2019	20428	/	56	3884	9217	/	217	1788	164
2020	13395	/	113	1537	6823	/	188	1493	247
2021									

المصدر:من إعدادالطالب بناءا على

تقارير إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنوات مختلفة،المديرية العامة للجمارك على الموقع

Http /www.Douane. gov.dz

الملحق رقم05: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية من 1990- 2021

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الإتحاد الأوروبي	منظمة التعاون الاقتصادي	دول أوربية أخرى	أمريكا الجنوبية	دول أسيا	أوقيانوسيا دول المحيط الهادي	الدول العربية	الدول المغاربية	الدول الأفريقية
1990	5583	2531	411	274	607	/	78	153	47
1991	4663	2188	167	216	161	/	41	172	70
1992	5318	2118	102	180	352	/	98	217	21
1993	5118	2539	109	160	517	/	83	213	42
1994	5232	2772	157	216	558	/	125	257	47
1995	6394	2785	271	368	576	/	133	198	45
1996	5689	2000	223	357	499	/	131	124	75
1997	4930	2181	423	517	155	/	336	24	121
1998	5397	2320	400	185	643	/	265	24	169
1999	5152	2074	485	340	771	/	160	36	146
2000	5256	2194	603	142	599	64	144	52	199
2001	5903	2125	636	269	579	179	92	72	85
2002	6732	2485	757	385	940	127	366	127	97
2003	7954	2242	855	567	1206	47	418	120	125
2004	10097	3071	1097	1166	1952	56	525	169	175
2005	11219	3506	1088	1248	2504	/	387	217	148
2006	11729	3738	777	1281	3055	/	493	235	144
2007	14427	5363	715	1672	4318	/	621	284	231
2008	20985	7245	659	2179	6916	/	705	395	395
2009	20772	6435	728	1866	7574	2	1089	478	350
2010	20704	6519	388	2380	8280	/	1262	544	396
2011	24616	6219	579	3931	8873	/	1760	691	578
2012	26333	6160	1652	3590	9538	/	1555	807	741
2013	28582	6958	1213	3468	10596	/	2416	1023	596
2014	29684	8436	886	3815	12619	/	1962	738	440
2015	25344	7353	1220	2818	11830	/	1912	674	350
2016	22472	6249	936	2857	11709	/	1927	701	238
2017	20236	5942	1910	3209	12345	/	1541	588	186
2018	21099	5837	1542	3546	11557	/	1904	546	166
2019	18563	/	1683	5635	14087	/	1209	332	425
2020	14813	/	1851	5348	10702	/	1112	228	337
2021									

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على

تقارير إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنوات مختلفة،المديرية العامة للجمارك على الموقع

Http/www.douane. gov.dz

الملحق رقم 06: يبين تطورالميزان التجاري الجز ائري ومعدل التغطية من 1990- 2022

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الميزان التجاري	معدل التغطية
1990	1620	%116.73
1991	4420	%157.54
1992	2430	%128.91
1993	1303	%114.83
1994	1025 -	%89.05
1995	520 -	%95.17
1996	4277	%147.01
1997	5202	%159.88
1998	810	%108.61
1999	3358	%136.64
2000	12858	%240.17
2001	9192	%192.47
2002	6816	%156.76
2003	11078	%181.85
2004	13775	%175.24
2005	25039	%216.70
2006	33335	%255.36
2007	33285	%220.46
2008	39667	%200.48
2009	6180	%115.73
2010	17550	%143.64
2011	26502	%156.03
2012	22244	%144.15
2013	10920	%119.89
2014	2842	%104.87
2015	16508 -	%68.04
2016	17029 -	%63.56
2017	10927 -	%76.28
2018	7458 -	%84.64
2019	9320 -	%79.12
2020	13622 -	%61.68
2021	1089	%102.91
2022	8689	%144.18

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على بيانات الملحق رقم 01

الملحق رقم 07: تطور مؤشر الإنفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر(1990- 2022)

الوحدة:مليار دولار

السنوات	مجموع التجارة الخارجية	الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر الإنفتاح التجاري	معدل النمو الإقتصادي
1990	20.988	62.05	%33.82	%0.8
1991	19.785	45.72	%43.27	%1.2 -
1992	19.242	48	%40.08	%1.8
1993	18.879	49.95	%37.80	%2.1 -
1994	17.705	42.54	%41.62	%0.9 -
1995	21	41.76	%50.29	%3.8
1996	22.473	46.94	%47.88	%4.1
1997	22.576	48.18	%46.86	%1.1
1998	19.616	48.19	%40.71	%5.1
1999	21.686	48.64	%44.58	%3.2
2000	31.204	54.79	%56.95	%3.8
2001	29.072	54.64	%53.21	%3
2002	30.834	56.76	%54.32	%5.6
2003	38.146	67.86	%56.21	%7.2
2004	50.391	85.33	%59.05	%4.3
2005	66.852	103.2	%64.78	%5.9
2006	76.247	117.03	%65.15	%1.7
2007	88.547	134.98	%65.60	%3.4
2008	118.625	171	%69.37	%2.4
2009	84.774	137.21	%61.78	%1.6
2010	97.974	161.21	%60.77	%3.6
2011	121.102	200.01	%60.54	%2.9
2012	122.996	209.06	%58.83	%3.4
2013	120.726	209.76	%57.55	%2.8
2014	119.502	213.81	%55.89	%3.8
2015	86.784	165.98	%52.29	%3.7
2016	76.425	160.03	%47.76	%3.2
2017	81.191	170.10	%47.73	%1.3
2018	89.688	174.91	%51.28	%1.1
2019	79.944	171.77	%46.54	%1
2020	57.462	145.01	%39.63	%5.1 -
2021	76.017	163.04	%46.62	%3.5
2022	48.023	96.8	%49.61	%4.7

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ

الملحق رقم08: توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات (1990- 2022)

الوحدة: ملايير الدينار

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020	2021	2022
المحروقات	125.2	505.6	1616.3	3352.9	4180.4	3134.3	2575.1	4734.4	1643.1
	%24.5	%27.6	%41.9	%44.3	%34.7	%18.9	%14	%21.5	%25.8
قطاعاتأخرى	/	/	/	3715.1	7106.4	12149	14332.1	15708.6	4301.8
	/	/	/	%49.1	%59.1	%73.2	%78	%71.3	%69.8
الفلاحة	62.7	196.6	346.2	581.6	1015.3	1936.4	2598.5	2869.6	784
	%12.3	%10.7	%9	%7.7	%8.4	%11.7	%14.1	%13	%12.3
الصناعة	66.9	193.9	290.7	418.3	616.7	900.9	1153.5	1272.5	340.2
	%13.1	%10.6	%7.5	%5.5	%5.1	%5.4	%6.3	%5.8	
بناء وأشغال	61.8	213.1	335	564.4	1257.4	1908.1	2398.1	2713.5	760.7
عمومية	%12.1	%11.6	%8.7	%7.5	%10.4	%11.5	%13	%12.3	%11.9
خدمات خارج	112.7	459.6	842.7	1518.9	2629.9	4549.9	4823	5380.3	1448.9
الإداراتالعمومية	%22.1	%25.1	%21.9	%20.1	%21.9	%27.4	%26.2	%24.4	%22.8
خدماتالادارات	81.6	261.4	424.8	631.8	1587.1	2853.7	3359	3472.7	968
العمومية	%16	%14.3	%11	%8.4	%13.2	%17.2	%18.3	%15.8	%15.20
حقوقورسوم	43.5	174.8	267.8	494	747.7	1308.6	1476.6	1578.6	424.8
على الواردات	%7.85	%8.72	%6.49	%6.5	%6.2	%7.9	%8	%7.2	%6.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، اليوم الإفريقي للإحصاء

ضبط الحسابات لتحسين الحاضر الإفريقي من أجل مستقبل أكثر إشرافا، الجزائر، 11نوفمبر 2011، ص ص، 20- 22

- تقارير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنوات مختلفة من 2008- 2021

- الثلاثي الأول 2022من الديوان الوطني للاحصائيات

LES COMPTES NATIONAUX TRIMESTRIELS n°962 1trimestre 2022 p 13

الموقعhttps://www.ons.dz/IMG/pdf/CNT_1T_2022.pdf

الملحق رقم09: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة(1990- 2022)

السنوات	سعر صرف	السنوات	سعر صرف
1990	8.96	**2006**	72.65
1991	18.47	**2007**	69.29
1992	21.84	**2008**	64.58
1993	23.35	**2009**	72.65
1994	35.06	**2010**	74.39
1995	47.66	**2011**	72.94
1996	54.75	**2012**	77.54
1997	57.71	**2013**	79.37
1998	58.74	**2014**	80.58
1999	66.57	**2015**	100.69
2000	75.26	**2016**	109.44
2001	77.22	**2017**	110.97
2002	79.68	**2018**	116.59
2003	77.39	**2019**	119.35
2004	72.06	**2020**	126.82
2005	73.28	**2021**	135.11
		2022	142.98

المصدر: إحصائيات البنك الدولي،تقارير بنك الجزائر (النشرة الاحصائية الثلاثية) على الموقع

Http/www.data albankdaouali.org/indicateur/pa.nus.fcr ?locations=dz w view= chart
http/www.bank.of.algerie.dz

الملحق رقم10: نتائج إختبار ADF لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي للنموذج الرابع عند المستوى 0

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.279671	0.5773
Test criticalvalues:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 13:30
Sample (adjusted): 1991 2022
Includedobservations: 32 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	-0.008246	0.029484	-0.279671	0.7816

R-squared	-0.000147	Meandependent var	1.085937
Adjusted R-squared	-0.000147	S.D. dependent var	21.35072
S.E. of regression	21.35229	Akaike info criterion	8.990946
Sumsquaredresid	14133.52	Schwarz criterion	9.036750
Log likelihood	-142.8551	Hannan-Quinn criter.	9.006129
Durbin-Watson stat	1.752915		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم11: نتائج إختبارADF لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي للنموذج الخامس عند المستوى 0

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.132467	0.6905
Test criticalvalues:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 13:30
Sample (adjusted): 1991 2022
Includedobservations: 32 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	-0.070273	0.062053	-1.132467	0.2664
C	9.012398	7.943977	1.134494	0.2656

R-squared	0.040997	Meandependent var	1.085937
Adjusted R-squared	0.009030	S.D. dependent var	21.35072
S.E. of regression	21.25410	Akaike info criterion	9.011438
Sumsquaredresid	13552.10	Schwarz criterion	9.103047
Log likelihood	-142.1830	Hannan-Quinn criter.	9.041804
F-statistic	1.282482	Durbin-Watson stat	1.736321
Prob(F-statistic)	0.266409		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم12: نتائج إختبارADF لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي للنموذج السادس عند المستوى 0

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.562614	0.9746
Test criticalvalues:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 13:32
Sample (adjusted): 1991 2022
Includedobservations: 32 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	-0.073125	0.129974	-0.562614	0.5780
C	8.981076	8.175449	1.098542	0.2810
@TREND("1990")	0.021399	0.852347	0.025106	0.9801

R-squared	0.041018	Meandependent var	1.085937
Adjusted R-squared	-0.025119	S.D. dependent var	21.35072
S.E. of regression	21.61721	Akaike info criterion	9.073917
Sumsquaredresid	13551.81	Schwarz criterion	9.211329
Log likelihood	-142.1827	Hannan-Quinn criter.	9.119465
F-statistic	0.620195	Durbin-Watson stat	1.732406
Prob(F-statistic)	0.544821		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم13: نتائج إختبارADF لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي للنموذج الرابع عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.897799	0.0000
Test criticalvalues:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 13:33
Sample (adjusted): 1992 2022
Includedobservations: 31 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-1.064508	0.217344	-4.897799	0.0000

R-squared	0.442530	Meandependent var	-1.610000
Adjusted R-squared	0.442530	S.D. dependent var	28.78979
S.E. of regression	21.49559	Akaike info criterion	9.005299
Sumsquaredresid	13861.81	Schwarz criterion	9.051557
Log likelihood	-138.5821	Hannan-Quinn criter.	9.020378
Durbin-Watson stat	1.677801		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم 14: نتائج إختبارADF لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي للنموذج الخامس عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.841446	0.0005
Test criticalvalues:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 13:33
Sample (adjusted): 1992 2022
Includedobservations: 31 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-1.084357	0.223974	-4.841446	0.0000
C	1.922556	3.978488	0.483238	0.6326

R-squared	0.446983	Meandependent var	-1.610000
Adjusted R-squared	0.427913	S.D. dependent var	28.78979
S.E. of regression	21.77557	Akaike info criterion	9.061795
Sumsquaredresid	13751.08	Schwarz criterion	9.154310
Log likelihood	-138.4578	Hannan-Quinn criter.	9.091953
F-statistic	23.43960	Durbin-Watson stat	1.663449
Prob(F-statistic)	0.000039		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم 15: نتائج إختبارADF لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي للنموذج السادس عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.894788	0.0023
Test criticalvalues:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 13:33
Sample (adjusted): 1992 2022
Includedobservations: 31 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-1.084824	0.221628	-4.894788	0.0000
C	11.27799	8.343958	1.351635	0.1873
@TREND ("1990")	-0.550230	0.432685	-1.271664	0.2140

R-squared	0.477178	Meandependent var	-1.610000
Adjusted R-squared	0.439834	S.D. dependent var	28.78979
S.E. of regression	21.54750	Akaike info criterion	9.070163
Sumsquaredresid	13000.26	Schwarz criterion	9.208936
Log likelihood	-137.5875	Hannan-Quinn criter.	9.115399
F-statistic	12.77777	Durbin-Watson stat	1.753986
Prob(F-statistic)	0.000114		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم 16: نتائج إختبارADF لسلسلة الصادرات للنموذج الرابع عند المستوى 0

Null Hypothesis: EX has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.560679	0.0000
Test criticalvalues:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(EX)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 13:48
Sample (adjusted): 1991 2022
Includedobservations: 32 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX(-1)	-0.998727	0.179605	-5.560679	0.0000

R-squared	0.499363	Meandependent var	0.456812
Adjusted R-squared	0.499363	S.D. dependent var	9786.402
S.E. of regression	6924.436	Akaike info criterion	20.55425
Sumsquaredresid	1.49E+09	Schwarz criterion	20.60006
Log likelihood	-327.8680	Hannan-Quinn criter.	20.56943
Durbin-Watson stat	2.000002		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم 17: نتائج إختبارADF لسلسلة الناتج الصادرات للنموذج الخامس عند المستوى 0

Null Hypothesis: EX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.659922	0.0000
Test criticalvalues:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(EX)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 13:49
Sample (adjusted): 1991 2022
Includedobservations: 32 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX(-1)	-1.032787	0.182474	-5.659922	0.0000
C	1278.496	1243.629	1.028036	0.3122

R-squared	0.516400	Meandependent var	0.456812
Adjusted R-squared	0.500280	S.D. dependent var	9786.402
S.E. of regression	6918.094	Akaike info criterion	20.58213
Sumsquaredresid	1.44E+09	Schwarz criterion	20.67374
Log likelihood	-327.3141	Hannan-Quinn criter.	20.61250
F-statistic	32.03472	Durbin-Watson stat	2.001114
Prob(F-statistic)	0.000004		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم 18: نتائج إختبار ADF لسلسلة الصادرات للنموذج السادس عند المستوى 0

Null Hypothesis: EX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.103962	0.0001
Test criticalvalues:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(EX)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 13:49
Sample (adjusted): 1991 2022
Includedobservations: 32 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX(-1)	-1.130961	0.185283	-6.103962	0.0000
C	-2474.661	2463.400	-1.004571	0.3234
@TREND("1990")	234.8268	134.4929	1.746016	0.0914

R-squared	0.562402	Meandependent var	0.456812
Adjusted R-squared	0.532222	S.D. dependent var	9786.402
S.E. of regression	6693.338	Akaike info criterion	20.54467
Sumsquaredresid	1.30E+09	Schwarz criterion	20.68209
Log likelihood	-325.7148	Hannan-Quinn criter.	20.59022
F-statistic	18.63540	Durbin-Watson stat	2.004910
Prob(F-statistic)	0.000006		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم 19: نتائج إختبارADF لسلسلة الواردات للنموذج الرابع عند المستوى 0

Null Hypothesis: IM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.559359	0.0000
Test criticalvalues:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(IM)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 14:14
Sample (adjusted): 1991 2022
Includedobservations: 32 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IM(-1)	-0.998489	0.179605	-5.559359	0.0000

R-squared	0.499245	Meandependent var	0.329344
Adjusted R-squared	0.499245	S.D. dependent var	9508.784
S.E. of regression	6728.802	Akaike info criterion	20.49693
Sumsquaredresid	1.40E+09	Schwarz criterion	20.54274
Log likelihood	-326.9509	Hannan-Quinn criter.	20.51212
Durbin-Watson stat	2.000003		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم 20: نتائج إختبارADF لسلسلة الواردات للنموذج الخامس عند المستوى 0

Null Hypothesis: IM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.656535	0.0000
Test criticalvalues:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(IM)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 14:15
Sample (adjusted): 1991 2022
Includedobservations: 32 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IM(-1)	-1.032193	0.182478	-5.656535	0.0000
C	1235.429	1208.521	1.022265	0.3148

R-squared	0.516101	Meandependent var	0.329344
Adjusted R-squared	0.499971	S.D. dependent var	9508.784
S.E. of regression	6723.921	Akaike info criterion	20.52519
Sumsquaredresid	1.36E+09	Schwarz criterion	20.61680
Log likelihood	-326.4031	Hannan-Quinn criter.	20.55556
F-statistic	31.99639	Durbin-Watson stat	2.001073
Prob(F-statistic)	0.000004		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم 21: نتائج إختبارADF لسلسلة الواردات للنموذج السادس عند المستوى 0

Null Hypothesis: IM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.101558	0.0001
Test criticalvalues:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(IM)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 14:15
Sample (adjusted): 1991 2022
Includedobservations: 32 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IM(-1)	-1.130569	0.185292	-6.101558	0.0000
C	-2416.289	2394.395	-1.009144	0.3213
@TREND("1990")	228.4505	130.7214	1.747614	0.0911

R-squared	0.562207	Meandependent var	0.329344
Adjusted R-squared	0.532015	S.D. dependent var	9508.784
S.E. of regression	6504.907	Akaike info criterion	20.48756
Sumsquaredresid	1.23E+09	Schwarz criterion	20.62497
Log likelihood	-324.8010	Hannan-Quinn criter.	20.53311
F-statistic	18.62070	Durbin-Watson stat	2.004825
Prob(F-statistic)	0.000006		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم 22: نتائج إختبار ADF لسلسلة سعر الصرف للنموذج الرابع عند المستوى 0

Null Hypothesis: TCH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.504996	0.9997
Test criticalvalues:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(TCH)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 14:24
Sample (adjusted): 1991 2022
Includedobservations: 32 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH(-1)	0.045311	0.012928	3.504996	0.0014

R-squared	-0.140201	Meandependent var	4.095000
Adjusted R-squared	-0.140201	S.D. dependent var	5.407151
S.E. of regression	5.773766	Akaike info criterion	6.375277
Sumsquaredresid	1033.427	Schwarz criterion	6.421082
Log likelihood	-101.0044	Hannan-Quinn criter.	6.390460
Durbin-Watson stat	1.252920		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم 23: نتائج إختبارADF لسلسلة سعر الصرف للنموذج الخامس عند المستوى 0

Null Hypothesis: TCH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.537870	0.8707
Test criticalvalues:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(TCH)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 14:24
Sample (adjusted): 1991 2022
Includedobservations: 32 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH(-1)	-0.017078	0.031751	-0.537870	0.5946
C	5.339006	2.506856	2.129762	0.0415

R-squared	0.009551	Meandependent var	4.095000
Adjusted R-squared	-0.023464	S.D. dependent var	5.407151
S.E. of regression	5.470219	Akaike info criterion	6.296976
Sumsquaredresid	897.6989	Schwarz criterion	6.388584
Log likelihood	-98.75161	Hannan-Quinn criter.	6.327341
F-statistic	0.289304	Durbin-Watson stat	1.349256
Prob(F-statistic)	0.594635		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم24: نتائج إختبار ADF لسلسلة سعر الصرف للنموذج السادس عند المستوى 0

Null Hypothesis: TCH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.290989	0.8721
Test criticalvalues:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(TCH)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 14:25
Sample (adjusted): 1991 2022
Includedobservations: 32 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH(-1)	-0.105474	0.081700	-1.290989	0.2069
C	6.562243	2.700762	2.429775	0.0215
@TREND("1990")	0.316104	0.269490	1.172970	0.2504

R-squared	0.054413	Meandependent var	4.095000
Adjusted R-squared	-0.010800	S.D. dependent var	5.407151
S.E. of regression	5.436270	Akaike info criterion	6.313123
Sumsquaredresid	857.0381	Schwarz criterion	6.450536
Log likelihood	-98.00998	Hannan-Quinn criter.	6.358672
F-statistic	0.834394	Durbin-Watson stat	1.294379
Prob(F-statistic)	0.444294		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم25: نتائج إختبارADF لسلسلة سعر الصرف للنموذج الرابع عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.088876	0.0031
Test criticalvalues:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(TCH,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 14:25
Sample (adjusted): 1992 2022
Includedobservations: 31 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCH(-1))	-0.457888	0.148238	-3.088876	0.0043

R-squared	0.240873	Meandependent var	-0.149032
Adjusted R-squared	0.240873	S.D. dependent var	6.409152
S.E. of regression	5.584160	Akaike info criterion	6.309471
Sumsquaredresid	935.4853	Schwarz criterion	6.355729
Log likelihood	-96.79681	Hannan-Quinn criter.	6.324550
Durbin-Watson stat	2.021482		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم 26: نتائج إختبارADF لسلسلة سعر الصرف للنموذج الخامس عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.010001	0.0042
Test criticalvalues:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(TCH,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 14:26
Sample (adjusted): 1992 2022
Includedobservations: 31 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCH(-1))	-0.696659	0.173730	-4.010001	0.0004
C	2.685920	1.175423	2.285067	0.0298

R-squared	0.356701	Meandependent var	-0.149032
Adjusted R-squared	0.334518	S.D. dependent var	6.409152
S.E. of regression	5.228400	Akaike info criterion	6.208428
Sumsquaredresid	792.7487	Schwarz criterion	6.300944
Log likelihood	-94.23064	Hannan-Quinn criter.	6.238586
F-statistic	16.08011	Durbin-Watson stat	1.887298
Prob(F-statistic)	0.000389		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم 27: نتائج إختبارADF لسلسلة سعر الصرف للنموذج السادس عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.941018	0.0221
Test criticalvalues:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(TCH,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 14:26
Sample (adjusted): 1992 2022
Includedobservations: 31 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCH(-1))	-0.695723	0.176534	-3.941018	0.0005
C	2.124246	2.181835	0.973605	0.3386
@TREND("1990")	0.032816	0.106683	0.307599	0.7607

R-squared	0.358867	Meandependent var	-0.149032
Adjusted R-squared	0.313072	S.D. dependent var	6.409152
S.E. of regression	5.311977	Akaike info criterion	6.269571
Sumsquaredresid	790.0789	Schwarz criterion	6.408344
Log likelihood	-94.17835	Hannan-Quinn criter.	6.314808
F-statistic	7.836350	Durbin-Watson stat	1.895175
Prob(F-statistic)	0.001983		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم28: نتائج إختبارADF لسلسلة التجارة الخارجية للنموذج الرابع عند المستوى 0

Null Hypothesis: CE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.425724	0.5215
Test criticalvalues:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(CE)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 14:37
Sample (adjusted): 1991 2022
Includedobservations: 32 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CE(-1)	-0.015526	0.036471	-0.425724	0.6733

R-squared	0.002878	Meandependent var	0.786156
Adjusted R-squared	0.002878	S.D. dependent var	14.70285
S.E. of regression	14.68167	Akaike info criterion	8.241828
Sumsquaredresid	6682.097	Schwarz criterion	8.287633
Log likelihood	-130.8693	Hannan-Quinn criter.	8.257011
Durbin-Watson stat	2.041615		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم29: نتائج إختبار ADF لسلسلة التجارة الخارجية للنموذج الخامس عند المستوى 0

Null Hypothesis: CE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.338043	0.5995
Test criticalvalues:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(CE)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 14:37
Sample (adjusted): 1991 2022
Includedobservations: 32 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CE(-1)	-0.093234	0.069680	-1.338043	0.1909
C	6.463112	4.958653	1.303401	0.2024

R-squared	0.056318	Meandependent var	0.786156
Adjusted R-squared	0.024862	S.D. dependent var	14.70285
S.E. of regression	14.51893	Akaike info criterion	8.249245
Sumsquaredresid	6323.980	Schwarz criterion	8.340854
Log likelihood	-129.9879	Hannan-Quinn criter.	8.279611
F-statistic	1.790359	Durbin-Watson stat	2.005878
Prob(F-statistic)	0.190937		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم30: نتائج إختبار ADF لسلسلة التجارة الخارجية للنموذج السادس عند المستوى 0

Null Hypothesis: CE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.667788	0.9671
Test criticalvalues:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(CE)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 14:38
Sample (adjusted): 1991 2022
Includedobservations: 32 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CE(-1)	-0.076073	0.113918	-0.667788	0.5095
C	6.860461	5.447147	1.259460	0.2179
@TREND("1990")	-0.087412	0.454462	-0.192342	0.8488

R-squared	0.057520	Meandependent var	0.786156
Adjusted R-squared	-0.007479	S.D. dependent var	14.70285
S.E. of regression	14.75772	Akaike info criterion	8.310470
Sumsquaredresid	6315.923	Schwarz criterion	8.447883
Log likelihood	-129.9675	Hannan-Quinn criter.	8.356019
F-statistic	0.884942	Durbin-Watson stat	2.040306
Prob(F-statistic)	0.423590		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم 31: نتائج إختبار ADF لسلسلة التجارة الخارجية للنموذج الرابع عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(CE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.697719	0.0000
Test criticalvalues:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(CE,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 14:38
Sample (adjusted): 1992 2022
Includedobservations: 31 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CE(-1))	-1.110949	0.194981	-5.697719	0.0000

R-squared	0.518802	Meandependent var	-0.924806
Adjusted R-squared	0.518802	S.D. dependent var	21.45960
S.E. of regression	14.88620	Akaike info criterion	8.270472
Sumsquaredresid	6647.965	Schwarz criterion	8.316730
Log likelihood	-127.1923	Hannan-Quinn criter.	8.285551
Durbin-Watson stat	1.885182		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم 32: نتائج إختبارADF لسلسلة التجارة الخارجية للنموذج الخامس عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(CE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.619726	0.0001
Test criticalvalues:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(CE,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 14:39
Sample (adjusted): 1992 2022
Includedobservations: 31 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CE(-1))	-1.121005	0.199477	-5.619726	0.0000
C	1.065122	2.735281	0.389401	0.6998

R-squared	0.521305	Meandependent var	-0.924806
Adjusted R-squared	0.504798	S.D. dependent var	21.45960
S.E. of regression	15.10125	Akaike info criterion	8.329773
Sumsquaredresid	6613.386	Schwarz criterion	8.422288
Log likelihood	-127.1115	Hannan-Quinn criter.	8.359931
F-statistic	31.58132	Durbin-Watson stat	1.879217
Prob(F-statistic)	0.000005		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم 33: نتائج إختبارADF لسلسلة التجارة الخارجية للنموذج السادس عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(CE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.794310	0.0002
Test criticalvalues:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(CE,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 14:39
Sample (adjusted): 1992 2022
Includedobservations: 31 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CE(-1))	-1.148265	0.198171	-5.794310	0.0000
C	7.814104	5.823306	1.341867	0.1904
@TREND("1990")	-0.394152	0.301256	-1.308366	0.2014

R-squared	0.548884	Meandependent var	-0.924806
Adjusted R-squared	0.516662	S.D. dependent var	21.45960
S.E. of regression	14.91926	Akaike info criterion	8.334949
Sumsquaredresid	6232.361	Schwarz criterion	8.473722
Log likelihood	-126.1917	Hannan-Quinn criter.	8.380185
F-statistic	17.03416	Durbin-Watson stat	1.947875
Prob(F-statistic)	0.000014		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم 34: نتائج إختبار ADF لسلسلة مؤشر الإنفتاح التجاري للنموذج الرابع عند المستوى 0

Null Hypothesis: IOC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.145373	0.7214
Test criticalvalues:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(IOC)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 14:53
Sample (adjusted): 1991 2022
Includedobservations: 32 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IOC(-1)	0.002343	0.016115	0.145373	0.8854

R-squared	-0.007784	Meandependent var	0.432812
Adjusted R-squared	-0.007784	S.D. dependent var	4.777680
S.E. of regression	4.796240	Akaike info criterion	6.004293
Sumsquaredresid	713.1214	Schwarz criterion	6.050097
Log likelihood	-95.06868	Hannan-Quinn criter.	6.019476
Durbin-Watson stat	1.957929		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم 35: نتائج إختبار ADF لسلسلة مؤشر الإنفتاح التجاري للنموذج الخامس عند المستوى 0

Null Hypothesis: IOC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.227358	0.2010
Test criticalvalues:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(IOC)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 14:53
Sample (adjusted): 1991 2022
Includedobservations: 32 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IOC(-1)	-0.196727	0.088323	-2.227358	0.0336
C	10.63042	4.646906	2.287635	0.0294

R-squared	0.141904	Meandependent var	0.432812
Adjusted R-squared	0.113301	S.D. dependent var	4.777680
S.E. of regression	4.498888	Akaike info criterion	5.905999
Sumsquaredresid	607.1999	Schwarz criterion	5.997608
Log likelihood	-92.49599	Hannan-Quinn criter.	5.936365
F-statistic	4.961123	Durbin-Watson stat	1.859348
Prob(F-statistic)	0.033574		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم 36: نتائج إختبار ADF لسلسلة مؤشر الإنفتاح التجاري للنموذج السادس عند المستوى 0

Null Hypothesis: IOC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.801863	0.6802
Test criticalvalues:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(IOC)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 14:54
Sample (adjusted): 1991 2022
Includedobservations: 32 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IOC(-1)	-0.170147	0.094428	-1.801863	0.0820
C	10.50941	4.673851	2.248554	0.0323
@TREND("1990")	-0.076172	0.092089	-0.827148	0.4149

R-squared	0.161682	Meandependent var	0.432812
Adjusted R-squared	0.103867	S.D. dependent var	4.777680
S.E. of regression	4.522758	Akaike info criterion	5.945181
Sumsquaredresid	593.2049	Schwarz criterion	6.082594
Log likelihood	-92.12290	Hannan-Quinn criter.	5.990730
F-statistic	2.796534	Durbin-Watson stat	1.956566
Prob(F-statistic)	0.077523		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم 37: نتائج إختبارADF لسلسلة مؤشر الإنفتاح التجاري للنموذج الرابع عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(IOC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.086481	0.0000
Test criticalvalues:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(IOC,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 14:54
Sample (adjusted): 1992 2022
Includedobservations: 31 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IOC(-1))	-1.039268	0.170750	-6.086481	0.0000

R-squared	0.551809	Meandependent var	-0.270968
Adjusted R-squared	0.551809	S.D. dependent var	6.808063
S.E. of regression	4.557800	Akaike info criterion	5.903284
Sumsquaredresid	623.2063	Schwarz criterion	5.949541
Log likelihood	-90.50090	Hannan-Quinn criter.	5.918362
Durbin-Watson stat	1.923668		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم 38: نتائج إختبار ADF لسلسلة مؤشر الإنفتاح التجاري للنموذج الخامس عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(IOC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.982115	0.0000
Test criticalvalues:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(IOC,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 14:55
Sample (adjusted): 1992 2022
Includedobservations: 31 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IOC(-1))	-1.042131	0.174208	-5.982115	0.0000
C	0.159331	0.835181	0.190775	0.8500

R-squared	0.552370	Meandependent var	-0.270968
Adjusted R-squared	0.536935	S.D. dependent var	6.808063
S.E. of regression	4.632811	Akaike info criterion	5.966546
Sumsquaredresid	622.4252	Schwarz criterion	6.059061
Log likelihood	-90.48146	Hannan-Quinn criter.	5.996703
F-statistic	35.78570	Durbin-Watson stat	1.922345
Prob(F-statistic)	0.000002		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم 39: نتائج إختبار ADF لسلسلة مؤشر الإنفتاح التجاري للنموذج السادس عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(IOC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.049093	0.0001
Test criticalvalues:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(IOC,2)
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 14:55
Sample (adjusted): 1992 2022
Includedobservations: 31 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IOC(-1))	-1.095788	0.181149	-6.049093	0.0000
C	1.916971	1.862447	1.029275	0.3122
@TREND("1990")	-0.102087	0.096736	-1.055319	0.3003

R-squared	0.569494	Meandependent var	-0.270968
Adjusted R-squared	0.538743	S.D. dependent var	6.808063
S.E. of regression	4.623756	Akaike info criterion	5.992057
Sumsquaredresid	598.6153	Schwarz criterion	6.130830
Log likelihood	-89.87689	Hannan-Quinn criter.	6.037294
F-statistic	18.51985	Durbin-Watson stat	1.934731
Prob(F-statistic)	0.000008		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم 40: نتائج تقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد

DependentVariable: PIB
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 13:11
Sample: 1990 2022
Includedobservations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	65.72770	6.520921	10.07951	0.0000
EX	-0.331508	0.091963	-3.604783	0.0012
IM	0.341255	0.094671	3.604632	0.0012
TCH	0.170834	0.030831	5.540915	0.0000
CE	1.762517	0.026864	65.60921	0.0000
IOC	-1.370203	0.162662	-8.423629	0.0000

R-squared	0.996665	Meandependent var	112.3109
Adjusted R-squared	0.996048	S.D. dependent var	60.61290
S.E. of regression	3.810545	Akaike info criterion	5.676387
Sumsquaredresid	392.0468	Schwarz criterion	5.948479
Log likelihood	-87.66038	Hannan-Quinn criter.	5.767938
F-statistic	1613.933	Durbin-Watson stat	1.169240
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم 41: نتائج إختبار تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.495858	Prob. F(5,27)	0.0555
Obs*R-squared	10.43120	Prob. Chi-Square(5)	0.0639
Scaledexplained SS	5.031901	Prob. Chi-Square(5)	0.4120

Test Equation:
DependentVariable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 01/01/23 Time: 13:28
Sample: 1990 2022
Includedobservations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	47.74707	22.31424	2.139758	0.0416
EX	0.852938	0.314694	2.710372	0.0115
IM	-0.878643	0.323960	-2.712201	0.0115
TCH	0.343207	0.105503	3.253050	0.0031
CE	-0.032607	0.091927	-0.354706	0.7256
IOC	-1.232186	0.556620	-2.213694	0.0355

R-squared	0.316097	Meandependent var	11.88020
Adjusted R-squared	0.189448	S.D. dependent var	14.48338
S.E. of regression	13.03948	Akaike info criterion	8.136806
Sumsquaredresid	4590.756	Schwarz criterion	8.408898
Log likelihood	-128.2573	Hannan-Quinn criter.	8.228357
F-statistic	2.495858	Durbin-Watson stat	1.683129
Prob(F-statistic)	0.055523		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews

الملحق رقم42: نتائج إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.243241	Prob. F(3,24)	0.1091
Obs*R-squared	7.226907	Prob. Chi-Square(3)	0.0650

Test Equation:
DependentVariable: RESID
Method: Least Squares
Date: 01/06/23 Time: 20:21
Sample: 1990 2022
Includedobservations: 33
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.190968	6.265081	-0.349711	0.7296
EX	-0.047672	0.091854	-0.518998	0.6085
IM	0.049032	0.094545	0.518607	0.6088
TCH	-0.008278	0.029500	-0.280605	0.7814
CE	-0.003858	0.025274	-0.152628	0.8800
IOC	0.064052	0.157689	0.406194	0.6882
RESID(-1)	0.551269	0.226891	2.429666	0.0230
RESID(-2)	-0.316483	0.239502	-1.321419	0.1988
RESID(-3)	0.010994	0.230445	0.047709	0.9623

R-squared	0.218997	Meandependent var	3.43E-14
Adjusted R-squared	-0.041337	S.D. dependent var	3.500209
S.E. of regression	3.571820	Akaike info criterion	5.611029
Sumsquaredresid	306.1896	Schwarz criterion	6.019167
Log likelihood	-83.58197	Hannan-Quinn criter.	5.748355
F-statistic	0.841215	Durbin-Watson stat	1.917962
Prob(F-statistic)	0.576417		

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews